C 93/4

تقرير
تقييم البرامج
١٩٩٢ - ١٩٩٣

منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

C 93/4
أبريل/نيسان ١٩٩٣
الدورة السابعة والعشرون
٦ - ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣

تقرير
تقييم البرامج
١٩٩٢ - ١٩٩٣

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ١٩٩٣

بيان المحتويات

	الصفحات
تقديم المدير العام	i
الموجز	iii
دليل الوثيقة	xxv
الجزء الأول - استعراض متعمق لعدد مختار من البرامج والبرامج الفرعية	1
الفصل الأول - البرنامج الفرعي ٢-١-٢-٤ (وقاية المحاصيل)	3
الفصل الثاني - البرنامجان الفرعيان ٢-١-٧-١ (معالجة الاحصاءات وتحليلها) و ٢-١-٧-٤ (تطوير الاحصاءات)	37
الفصل الثالث - المساعدات التي تقدمها المنظمة للمصايد الصغيرة	69
الجزء الثاني - تقييم البرامج الميدانية	103
الفصل الرابع - موجز تقييم المشروعات في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩	105
الجزء الثالث - استعراض متعمق لبعض القضايا الأساسية	139
الفصل الخامس - أنشطة المنظمة في مجالات دعم تنمية التجارة الدولية	141

تقديم المدير العام

١ - يسعدني تقديم هذا التقرير الأول عن تقييم البرامج، الذي يحتوي على استعراض وتقييم معمقين لعدد مختار من عمليات المنظمة في اطار برنامجها العادي وبرامجها الميدانية. ويحل الآن هذا التقرير مع التقرير الجديد عن تنفيذ البرامج، وفقا لقرار المؤتمر في دورته الاخيرة، مكان استعراض البرنامج العادي والبرامج الميدانية ليصبحا هكذا التقريرين الرئيسيين اللذين يرفعان الى الأجهزة الرياسية حول شؤون التقييم والمساءلة.

٢ - وفي حين حظيت الاستعراضات السابقة للبرنامج العادي والبرامج الميدانية برضا المؤتمر والأجهزة الرياسية بصفة عامة، ويعود معظم الفضل في ذلك الى دورها في ادخال تحسينات مطردة، فان الترتيبات الجديدة لاعداد التقارير تنطوي على مزايا مهمة. أولا، لقد أصبح لدينا الآن تمييز واضح بين تقرير التقييم الموضوعي من جهة، وتقرير المساءلة حول الفترة المالية الجارية وسير العمل فيها من جهة أخرى. ثانيا، اننا نستطيع في اطار كل من التقريرين تناول أنشطة البرنامج العادي والبرامج الميدانية على نحو متكامل تماما. ويتيح تقرير تقييم البرامج بوجه خاص الفرصة للتفاعل الحقيقي بين المسؤولين عن التقييم، ومديري البرامج، مما يسهم في اضفاء المزيد من الفعالية على نظام التقييم في المنظمة، الذي يغطي كلا من البرنامج العادي والبرامج الميدانية على السواء تغطية شاملة.

٣ - وقد استند في اعداد هذا التقرير الى الخبرات المكتسبة من التقارير السابقة لاستعراض البرنامج العادي والبرامج الميدانية. والواقع ان المنهج العام لهذا التقرير الأول الجديد، وطريقة تصميمه يتماثلان من حيث الجوهر مع الاستعراض السابق للبرامج الميدانية. وفي نفس الوقت يستخدم هذا التقرير بالضرورة، وبحكم طبيعته، منهجا انتقائيا مع اعتزام تغطية كل البرامج الرئيسية للمنظمة خلال الفترات المالية القادمة، بما في ذلك المسائل «المواضيعية» المشتركة بين البرامج التي تتزايد أهميتها باستمرار في أعمال المنظمة. كذلك، وجه الاهتمام الى تقدير نتائج تنفيذ المشروعات وتأثيراتها بصورة واقعية ومتعمقة في ضوء المعوقات العملية القائمة، وبالاعتماد على ما يتصل بهذه المشروعات من المعلومات المتاحة لدى المنظمة. وكل استعراض وتقييم وارد في التقرير انما هو حصيلة تحليل مكثف ومناقشات داخلية مستفيضة بين مديري البرامج وادارة التقييم. ومع ذلك فان الأحكام الصادرة على قيمة البرامج والقضايا المطروحة تعكس الرأي المستقل لادارة التقييم.

٤ - والفترة التي يغطيها تقرير تقييم البرامج، من ١٩٨٦ الى الفترة المالية الجارية، فترة حافلة بالتحديات والصعوبات التي واجهتها المنظمة والدول الأعضاء على السواء. فبالنسبة للدول الأعضاء، شهدت هذه الفترة تقليص البرامج الحكومية وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي في العديد من الحالات، كما تبلور على صعيد العالم شعور متزايد باهمية قضايا البيئة والتحديات التي من المحتم علينا مواجهتها اذا أردنا تحقيق تنمية قابلة للاستمرار، وضمان الاغذية الكافية والنهوض بنوعية حياة الشعوب الاشد فقرا في العالم.

٥ - وعانت المنظمة طوال هذه الفترة من صعوبات مالية لا مثيل لها في تاريخ المنظمة، اضطرتها الى احداث خفض في تنفيذ برامجها، والحد من امكانيات استحداث المبادرات المبتكرة، وقيام ادارة فعالة طليعية النظرة. وتقلصت في ذات الوقت البرامج الميدانية للمنظمة، وتعاد الآن صياغتها تمشيا مع التركيز الجديد على التنفيذ القطري للمشروعات: ويؤكد استعراض بعض الجوانب المتعلقة باهداف المنظمة وعملياتها اختصاصات المنظمة وتوجهاتها، في حين يعيد تأكيد العديد من أولوياتها. ويلاحظ لسوء الحظ أن البلدان الاعضاء لم تقدم موارد كافية من خارج الميزانية لدعم الأنشطة في المجالات ذات الأولوية مثل تقديم المشورة والدعم في مجال السياسات، وتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان على صعيد وضع السياسات والتخطيط. ولم تجد الأمانة الموارد الكافية لمواجهة التحديات على النحو الملائم، مثل متابعة مؤتمر «قمة الأرض» والقضايا المتصلة بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

الموجز

مقدمة

١ - هذا هو أول تقرير لتقييم البرامج، وهو التقرير الذى يحل، مع تقرير تنفيذ البرامج، محل استعراضى البرنامج العادى والبرامج الميدانية. والهدف من هذا التقرير هو تزويد الأجهزة الرياسية بتقييم متعمق لبرامج وأعمال مختارة تنفذها المنظمة فى اطار البرنامج العادى والبرامج الميدانية. وعلى ذلك، فان الطابع التقييمى للتقرير تعزز، وسوف يظل يتعزز فى المستقبل. ومن المأمول أن تجد الأجهزة الرياسية هذا التقرير مفيدا لها، لا فى تقييمها لجدوى برامج المنظمة المشمولة بهذا التقرير، وكفاءتها وفعاليتها، بل وفى اقتراحاتها بشأن التدابير الملائمة لادخال التحسينات عليها.

٢ - ويتضمن الجزء الأول استعراضات متعمقة للبرامج الثلاثة المختارة والتى تشمل البرنامج الفرعى المعنى بوقاية المحاصيل (٢-١-٢-٤) فى الفصل الأول، والبرنامجين الفرعيين المعنيين بمعالجة الاحصاءات، وتحليلها (٢-١-٧-١)، وتطوير الاحصاءات (٢-١-٧-٤) فى الفصل الثانى، وبرنامج دعم المصايد الصغيرة فى الفصل الثالث. أما الجزء الثانى فيعالج الجوانب المتعلقة بالبرامج الميدانية، ويتضمن الفصل الرابع تحليلا تجميعيا لعلميات تقييم نحو ٥٨٠ مشروعا أجريت ما بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩١. أما الجزء الثالث فيشمل جانبا مواضيعيا مشتركا بين البرامج، فى حين يحتوى الفصل الخامس على استعراض متعمق لأعمال المنظمة فى مجال دعم تنمية التجارة الدولية. ويبلغ الاطار الزمنى للاستعراضات الواردة فى الجزأين الأول والثالث نحو ٦ سنوات، ويتماثل الأسلوب المتبع من الناحية المنهجية مع الأسلوب الذى استخدم فى الطبعات الأخيرة لاستعراض البرنامج العادى، باستثناء ما بذل من جهود لابراز النتائج والانجازات الملموسة فى هذا التقرير.

٣ - ونظرا لطابع الوثيقة، فان كل عدد من تقرير تقييم البرامج سوف يقتصر على تغطية جزء من البرامج. أما تغطية المواضيع والقضايا فسوف يتم اختيارها قدر المستطاع، على نحو يضمن بأن تمثل مجالات العمل الرئيسية للمنظمة واهتماماتها ذات الأولوية. وفى هذا الصدد، بذلت محاولة، خصوصا فى الجزء الأول، لتغطية البرامج المخصصة لتنفيذ المهام الثلاثة للمنظمة. كما أعدها استعراض جوانب معينة من أهداف المنظمة وعملياتها وهى: المشورة فى مجال السياسات (بما فى ذلك وضع المعايير)، وأنشطة المعلومات، ودعم التعاون التقنى. وتوفر الموضوعات الثلاثة المختارة جانبا كبيرا من برامج المنظمة المعنية بهذه المهام مع تباين مستويات عرضها.

٦ - وعلى الرغم من هذه المعوقات المالية، كانت المنظمة في مستوى التحدى المتمثل فى العملية المتواصلة لتعديل البرامج، والبحث عن المناهج التى تحقق عائدا من التكاليف معتمدة فى ذلك على قدر من الابداع والحنكة والاحساس بالهدف المنشود. وتعكس الاستعراضات والتقييمات الواردة فى هذا التقرير كلا من الصعوبات التى واجهتها المنظمة، والحيوية التى تميزت بها استجابتها. واذا كانت الوثيقة تجسّد المزايا النسبية الرئيسية التى تتمتع بها المنظمة، فانها تشير، فى ذات الوقت، الى جوانب الضعف، والتحسينات الممكن ادخالها.

٧ - وانني لعلى ثقة من أن المؤتمر سيجد التقرير زاخرا بالمعلومات ومفيدا، وعونا على التأمل فى أولويات المنظمة فى المستقبل وأسلوب عملها، وانى أتطلع الى تلقى اقتراحات وتوجيهات بناءة، لادخال المزيد من التحسينات على التقرير مستقبلا.

ادوار صوما

المدير العام

مليون دولار. واستأثرت الادارة المتكاملة للآفات بنصيب الأسد من المشروعات الميدانية اذ حظيت بنسبة ٤٣ فى المائة من مجموع عدد المشروعات، و٥٧ فى المائة من مجموع الميزانية. أما المشروعات المتعلقة بمكافحة الآفات المهاجرة، فقد حظيت بنسبة ٣٢ فى المائة من مجموع عدد المشروعات و ٢٣ فى المائة من مجموع الميزانية. وكان التركيز الجغرافى للمشروعات الميدانية فى افريقيا التى استأثرت بنحو ٥٠ فى المائة من مجموع عدد المشروعات ومن ميزانيتها. وتتمثل المهام الدولية للبرنامج الفرعى فى المشروعات الاقليمية والاقاليمية التى بلغ مجموعها ١١٠ مشروعات بميزانية مقدراها ٦ر٦٤ مليون دولار أو بما يقل قليلا عن ربع المجموع.

٨ - وخلال الفترة موضع الاستعراض، دعت المفاوضات التجارية متعددة الاطراف فى اطار الجات (جولة أوروغواى) الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، باعتبارها الوثيقة الوحيدة الموجودة وذات الاهمية العالمية لوقف انتشار آفات الحجر الزراعى، للمساعدة فى «وضع التدابير المشتركة المتعلقة بصحة النباتات، واقرارها، واستخدامها» بغية تسهيل التبادل التجارى. وفى الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣ أنشئت أمانة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات مهمتها تعزيز الدور التنسيقى الذى تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة.

٩ - وتسترشد الادارة المتكاملة للآفات، فى أعمالها، بآراء مجموعة الخبراء والمعنية بالمكافحة المتكاملة للآفات المشتركة بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، وقد اشتملت هذه الأعمال على عدد كبير من الحلقات الدراسية العملية. ومشاورات الخبراء التى تتعلق بمختلف جوانب الادارة المتكاملة للآفات. أما فى حالة البرامج الميدانية، فقد حققت البرامج الاقليمية الممولة من حسابات الامانة فيما يتعلق بالأرز، نجاحا على وجه الخصوص، بل ان مشروع الادارة المتكاملة لآفة القطن فى السودان حقق للادارة المتكاملة للآفات اعترافا رسميا بأنها تمثل الاستراتيجية المفضلة فى مكافحة آفة القطن. أما ترويج الادارة المتكاملة للآفات، بالنسبة للمحاصيل الهامشية من الناحية الاقتصادية أو المحاصيل المعيشية، فقد ثبت أنه أكثر صعوبة، وان كان قد سجل فى المشروع الاقليمى الذى يموله برنامج الامم المتحدة الانمائى فى أفريقيا والمتعلق بالمكافحة البيولوجية لآفات المحاصيل الغذائية، حيث أن الجمع بين المكافحة البيولوجية والمقاومة الطبيعية للنباتات، أثبت فعاليته فى مكافحة الآفات الدخيلة.

١٠ - وفى عام ١٩٨٩، أكملت الاجهزة الرياسية فى المنظمة اقرار مدونة السلوك الدولية مع ادخال بند الموافقة المسبقة عن علم، الذى حظى تنفيذه بالدعم من برنامج مشترك بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة. وفى اطار دعم مدونة السلوك الدولية هذه، أنشئت قاعدة بيانات مشتركة بين المنظمة وبرنامج الامم ٢٧٤ز.

الجزء الأول

الفصل الأول: استعـــراض متعمـق للبرنامـج الفرعى المعنى بوقاية المحاصيل (٢-١-٢-٤)

٤ - تضطلع المنظمة بدور حيوي فى الأنشطة الدولية المتعلقة بوقاية المحاصيل منذ أكثر من ثلاثة عقود. فالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات عهد بها الى المنظمة فى عام ١٩٥١، وأصبحت المنظمة، منذ عام ١٩٥٥، مسؤولة عن مراقبة أوضاع الجراد الصحراوى. وفى الآونة الأخيرة، أقر مؤتمر المنظمة فى عام ١٩٨٥، مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها، كما خضعت هذه المدونة للتعديل فى عام ١٩٨٩ لتتضمن بند الموافقة المسبقة عن علم.

٥ - أما الهدف العام للبرنامج الفرعى فهو: «تلافى وتقليل خسائر المحاصيل الناتجة عن الآفات فى البلدان الأعضاء عن طريق الحد من تفشى الآفات المشمولة بالحجر الزراعى، وترويج الادارة المتكاملة للآفات للحد من الآثار السلبية الناجمة عن المبيدات والتى تؤثر فى صحة الانسان وفى البيئة، وتنسيق مكافحة الآفات المهاجرة.

٦ - ويمكن تجميع الأنشطة الرئيسية المشمولة بهذا البرنامج الفرعى فى اربع مجموعات عمل رئيسية هى: (١) الصحة النباتية والحد من تفشى آفات الحجر الزراعى والتى تشمل العمل على دعم الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمنظمات الاقليمية المعنية بوقاية النباتات، اضافة الى الأنشطة الميدانية لتعزيز الادارات القطرية المعنية بوقاية النباتات (الهدف ١)، (٢) الادارة المتكاملة للآفات بما فى ذلك أمراض النبات، ومكافحة الأعشاب الضارة، ومكافحة الآفات غير المهاجرة، وادارة آفات ما بعد الحصاد (الهدف ٢)، (٣) ادارة المبيدات، وبوجه خاص الأنشطة المتعلقة بدعم مدونة السلوك الدولية الخاصة بتوزيع المبيدات واستعمالها (الهدف ٣)، (٤) مكافحة الآفات المهاجرة، وبخاصة رصد الجراد والجنادب، وتبادل المعلومات بشأنها، والدعم التنفيذى للأنشطة الميدانية التى ينسقها مركز الطوارىء لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى (الهدف ٤). وخلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٣، خصص البرنامج العادى ٢١ر٤ مليون دولار من موارده للبرامج الفرعية حيث خصص ٣٠ فى المائة من هذه الموارد للهدف ١، ونحو ٢٥ فى المائة لكل من الهدفين ٢ و ٣، وما يقرب من ٢٠ فى المائة للهدف ٤.

٧ - وفى الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢، قدم البرنامج الفرعى الدعم لعدد من المشروعات الميدانية بلغ ٥٧٩ مشروعا، وصلت ميزانيتها الاجمالية الى نحو ٢٦٥ر٦ ٢٧٤ر٠ز

للاستمرار. وتتطلب هذه المهمة منهجاً أشمل لوقاية المحاصيل بما فى ذلك التعاون الوثيق مع الوحدات الأخرى فى المنظمة وأيضا اجراء حوار مكثف مع الخبراء من مختلف الاختصاصات والمؤسسات.

الفصل الثانى : الاستعراض المتعمق للبرنامجين الفرعيين المعنيين بمعالجة الاحصاءات وتحليلها، وتطوير الاحصاءات (٢-١-٧-١ و ٢-١-٧-٤)

١٤ - يقع البرنامجان الفرعيان ٢-١-٧-١ و٢-١-٧-٤ فى موقع القلب من أعمال المنظمة فى المجال الاحصائى، وقد استوعبا خلال الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣، نحو ٥٠ فى المائة من موارد البرنامج العادى المخصصة لبرنامج معلومات الأغذية والزراعة وتحليلها. والهدف العام لهذين البرنامجين الفرعيين هو تزويد البلدان الأعضاء والمستخدمين فى المنظمة، فى الوقت المناسب، بالمعلومات الاحصائية الدقيقة والقابلة للمقارنة، فيما يتعلق بالجوانب البارزة للأغذية والزراعة فى العالم. وتكمن جذور هذين البرنامجين الفرعيين، فى التفويض الذى أعطى للمنظمة بجمع المعلومات المتعلقة بالتغذية والأغذية والزراعة وتحليلها وتفسيرها ونشرها. وقد برزت أهمية هذه الأنشطة فى الاستعراض الأخير لأهداف المنظمة وعملياتها، والذى أبرز دور المعلومات باعتبارها من المهام الرئيسية الثلاث للمنظمة. وفى الوقت الحالى، يشمل النظام الاحصائى لدى المنظمة بيانات تتعلق بنحو ٨٠٠ سلعة زراعية ونحو مائتين وخمسين منتوجاً حرجياً وسمكياً كما يشمل ٢٣٠ بلدا ومنطقة، بما فى ذلك المجموعات الاحصائية على المستويات الاقليمية وشبه الاقليمية. كذلك يشمل بيانات عن المواضيع الديموغرافية والتدفقات التجارية وغيرها.

١٥ - ويركز البرنامج الفرعى ٢-١-٧-١ على انتاج المعلومات الاحصائية الأساسية وحفظها ونشرها اضافة الى ادارات الاستخدام النهائى مثل نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة والمركز العالمى للمعلومات الزراعية، بينما يركز البرنامج الفرعى (٢-١-٧-٤) على تطوير الأساليب والمعايير الاحصائية، وعلى تقديم الدعم لتعزيز النظم الاحصائية القطرية. وقد تم تجميع الأنشطة الرئيسية المشمولة بهذين البرنامجين الفرعيين فى خمسة عناصر هى : (١) الحصول على البيانات وتجميعها وتصنيفها وتخزينها، (٢) ادارة البيانات ونشرها بما فى ذلك المركز العالمى للمعلومات الزراعية، (٣) تحليل البيانات، (٤) تقديم المساعدة للنظم الاحصائية القطرية، (٥) الأجهزة الدستورية والاحصائية. وفى الفترات المالية الأخيرة أعطيت أولوية متقدمة لما يلى: (١) ادماج قواعد البيانات الاحصائية لدى المنظمة، والتى لها أهميتها المشتركة، فى عنصر قاعدة البيانات الاحصائية الموحدة فى المركز العالمى للمعلومات الزراعية، (٢) وضع المفاهيم الاحصائية المعيارية وتعريفاتها وتصنيفاتها وأساليبها.

المتحدة للبيئة تتعلق بالمبيدات. وبحلول نهاية عام ١٩٩٢ كانت هناك ١٥٥ دولة تشارك فى اجراءات الموافقة المسبقة عن علم. أما أنشطة البرامج الميدانية المتعلقة بالمدونة، فقد تكونت أساسا من ٢٦ مشروعا ممولة من برنامج التعاون الفنى، ومن مشروع أقاليمى مولته اليابان وقدم المساعدة لنحو ٢٧ بلدا فى اقليم آسيا والمحيط الهادى وفى منطقة البحر الكاريبى.

١١ - ونظراً لتفشى وباء الجراد والجنادب فى عام ١٩٨٥ على نحو خطير، أنشأت المنظمة مركز الطوارىء لعمليات مكافحة الجراد فى عام ١٩٨٦ لتنسيق حملات مكافحة الجراد ودعم المشروعات وجمع المعلومات وتحليلها ونشرها. وخلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩، نظم هذا المركز نحو ٣٨ اجتماعا تنسيقيا نوقشت فيها المسائل المتعلقة بالسياسات والقضايا المتصلة بالبحوث والمشروعات. وشملت حملات مكافحة الجراد التى نسقها هذا المركز ٤٠ بلدا متضررا، و٣ منظمات اقليمية للمكافحة، و٣٧ دولة متبرعة، و١١ منظمة دولية، و١٧ منظمة غير حكومية متبرعة، و ٤ منظمات تقدم المشورة فى المجالين العلمى والتقنى. وقد حشدت هذه المساعدة ما مجموعه ٣٠٢ مليون دولار خلال الفترة المذكورة.

١٢ - ويحظى هذا البرنامج الفرعى بنصيب مهم من الانشطة المرتبطة مباشرة باختصاصات المنظمة فى دعم التنسيق العالمى والاقليمى. وخلال الفترات المالية موضع الاستعراض، اكتسبت هذه الانشطة الدولية المزيد من الاهمية. فالصكوك الدولية، مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، ومدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها، جرى تعزيزها وتعديلها، كما شنت حملات مكافحة الجراد على نطاق غير مسبوق. كذلك حظى البرنامج الاقليمى للادارة المتكاملة لآفة الأرز فى جنوب شرق آسيا بالتنويه والاشادة باعتباره من أفضل الامثلة على تنفيذ الادارة المتكاملة للآفات. وأعطى التركيز المتزايد على التنمية الزراعية القابلة للاستمرار وخصوصا فى اطار جدول أعمال القرن ٢١ المنبثق عن مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، قوة دفع اضافية لمهام البرنامج الفرعى المذكور.

١٣ - كما أن التركيز على الاهداف الرئيسية الاربعة ساعد البرنامج الفرعى على تحقيق التوازن المتناسق بين أنشطته الأساسية. كذلك فان عمل البرنامج الفرعى فى دعم الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، ومدونة السلوك برهن على الدور الفريد الذى تضطلع به المنظمة فى تسهيل الاتفاقيات الدولية والتعاون الدولى. وفى الوقت نفسه، فان أنشطة المنظمة، فى مجال الادارة المتكاملة للآفات على وجه خاص، تدل على أن المنظمة يمكن أن تكون عاملا رئيسيا فى توجيه الاعمال الابتكارية الفنية والعلمية، وفى المبادرة بهذه الاعمال. أما التحدى الثانى فيتمثل فى تحديد مساهمة البرنامج الفرعى فى استراتيجيات التنمية الزراعية القابلة

للمعلومات الزراعية. ومن جهة أخرى، أدت الأولوية التي أعطيت للعمل في المركز العالمي للمعلومات الزراعية، الى تقليل عدد الموظفين، أو التأخير، في تعيينهم في بعض الاعمال ذات الأولوية، خصوصا في المجالات الاحصائية الجديدة المتعلقة بالبيئة وأيضا بالنسبة لبعض المؤشرات الاجتماعية.

١٩- غير أنه سيتعين في المستقبل، للتمكن من استرجاع قوة الدفع الماضية، ومسايرة الطلبات الجديدة، ايلاء اهتمام خاص لضمان موارد كافية لمجالات العمل الخمسة ذات الأولوية هي: (١) القيام، بصورة منتظمة، باختيار البيانات الاحصائية الزراعية القطرية والتثبت منها واستكمالها، (٢) وضع مؤشرات ومجاميع للتقديرات العالمية وتحديثها بانتظام، (٣) توحيد مفاهيم وأساليب تدريب العاملين المحليين، (٤) تحسين نوعية المعلومات الاحصائية، (٥) تحليل امكانية ابدال بعض المطبوعات الاحصائية التقليدية بأساليب أقل تكلفة و/أو دعم المعلومات على نحو أكفأ، مثال ذلك القريصات الممغنطة العاملة بالحاسب الآلي.

٢٠ - وتعتمد نوعية احصاءات المنظمة، بصورة أساسية، على تلك الاحصاءات والبيانات التي يتم اعدادها محليا. كذلك ينبغي الاستمرار في تقديم المساعدات المنتظمة للبلدان الاعضاء، لاختيار الأساليب الملائمة والموثوقة، لجمع البيانات ومعالجتها، وتوسيع نطاق هذه المساعدات، بما في ذلك القيام بزيارات قطرية من أجل تقديم الدعم التقني والتدريب. ويشار الى أن تقديم المساعدة في مجال التدريب بشأن استخدام الحاسب الآلي للأعمال الاحصائية يعد من المجالات الخاصة التي يتزايد الطلب عليها. ويمثل ذلك مجالا لم تتوافر فيه بعد الخبرة الكافية لدى قسم الاحصاء في المنظمة ومن ثم لابد من تعزيز هذه الخبرات بالتعاون مع مركز خدمات الحاسب الآلي.

٢١ - ويضطلع قسم الاحصاء في المنظمة بمسؤولية عامة عن تطوير المركز العالمي للمعلومات الزراعية من خلال ادماج قواعد بيانات المعلومات الاحصائية، وغير الاحصائية، لدى المنظمة، في اطار مشترك واحد. ونظرا للاختصاصات الفنية المناطة بالمنظمة، ترتكز جهودها على انشاء نظام الاحصاءات الزراعية وتطويره الى عنصر قاعدة البيانات الاحصائية الموحدة. ومن جهة أخرى، فان التنمية المتوازنة للمركز العالمي للمعلومات الزراعية يمكن أن تتطلب تقدما مماثلا في عنصر قاعدة البيانات الخاصة بمعلومات المنظمة وهو الأمر الذي يتجاوز اختصاصات قسم الاحصاء. ومع أن اللجنة التوجيهية المسؤولة عن تطوير المركز العالمي للمعلومات الزراعية توفر التنسيق الضروري على مستوى السياسات، فان ضخامة العمل، الذي تعنى به هذه اللجنة، يستلزم ادارة فعالة على المستويات التنفيذية ليضمن تنسيق الجهود فيما بين الوحدات والبرامج المعنية.

١٦ - وخلال الفترة موضع الاستعراض، شملت الانجازات الرئيسية، فى اطار البرنامجين الفرعيين، توسيع نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة، من خلال ادماج قواعد البيانات الاحصائية الرئيسية بما فى ذلك قواعد البيانات الحرجية والسمكية. وسوف تستكمل هذه الأنشطة من خلال التطوير الكامل لقاعدة البيانات الاحصائية الموحدة، وهو نظام مشترك للبيانات الاحصائية داخل المركز العالمى للمعلومات الزراعية. ويجرى، بصورة منتظمة، توسيع نطاق الاحصاءات المتعلقة بالاغذية والزراعة التى تعرض من خلال الكتب الاحصائية السنوية، والنشرات وغيرها من المطبوعات الدورية، ثم توزع على المستخدمين النهائيين. ففى عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، صدر نحو ٤٠٠ ٢٤ نسخة من المطبوعات الاحصائية الرئيسية الاربعة: وزع ثلثا هذه المطبوعات، بصورة رسمية، على البلدان الاعضاء وبيع أكثر من ٢٠ فى المائة منها. وخلال نفس الفترة، صدرت ١٨ مطبوعة دورية و١١ مطبوعة منهجية وزعت كلها على نطاق واسع على البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية. وجرى توسيع نطاق خدمات المستخدمين حيث زاد المتوسط اليومى لاسترجاع بنود البيانات من ٠٠٠ ٢٤ بند عام ١٩٨٦، الى ٠٠٠ ٤٠ بند عام ١٩٩١. وفى الوقت الحاضر، تقدم خدمات مباشرة للمنظمات الدولية ولا سيما منظمة الأمم المتحدة، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والمؤسسات ذات العلاقة التى يوجد مقرها فى أوروبا. كذلك فان الاستخدام الموسع للبيانات الاحصائية، التى تقدمها المنظمة على المستويات القطرية والدولية، يشكل دليلا على أهمية بنك المعلومات الشاملة لدى المنظمة الذى يعتمد أساسا على السلاسل الزمنية الراسخة، وخصوصا بالنسبة للبلدان التى لا توجد فيها احصاءات زراعية يعتمد عليها.

١٧ - كذلك قدم البرنامج الفرعى الدعم لعدد ١٠٢ مشروع ميدانى تركز، بصورة رئيسية، على تطوير الاحصاءات الزراعية فى نحو ٦٠ بلدا معظمها فى اقليمى افريقيا وآسيا والمحيط الهادى. وبصورة عامة، تشمل هذه المساعدة ما يلى: (١) الارتقاء بالخبرات الفنية للعاملين فى مجال الاحصاء (٢) تحسين منهجيات جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها (٣) توفير المعدات وتدريب العاملين عليها. وأشار تقييم ١٣ مشروعا من هذه المشروعات الى أنه، فى الوقت الذى قدمت فيه معظم المشروعات مساهمات مفيدة خصوصا من خلال التدريب وتقديم الأساليب الاحصائية الجديدة، فان معظمها واجه صعوبات فى تعزيز القدرات الفنية والجهازية للمؤسسات القطرية بسبب المصاعب الأساسية فى المجالين المالى والتنظيمى.

١٨ - ورغم الصعوبات الناجمة عن نقص الموارد، أحرز تقدم كاف فى تنفيذ البرنامج بما فى ذلك تطوير نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة والمركز العالمى

مجتمعات الصيد، والمجموعة الاساسية المعنية بدور المرأة فى مصايد الاسماك. وبلغ مجموع اعتمادات انشطة البرنامج العادى ذات الصلة بتحسين المصايد الصغيرة (باستثناء تربية الاحياء المائية) ٧ر٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢، وهو ما يزيد قليلا عن ٦ فى المائة من مجموع ميزانية المصلحة فى البرنامج العادى. وفى نفس الفترة تم تنفيذ ٤٤ مشروعا ميدانيا بميزانية اجمالية قدرها ٤٠ مليون دولار فى المصايد الطبيعية الصغيرة التى حظيت بدعم المصلحة.

٢٦ - كما لعبت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبرنامج دورا رئيسيا فى استنباط منهج متكامل عملى لتطوير المصايد الحرفية. فأنشطة البرنامج العادى ترمزت على تجميع وتوليف الخبرات المتعلقة بالمواضيع المهمة مثل القروض، ودور المرأة فى التنمية، ومنظمات الصيادين، والتنمية المتكاملة. أما الدعامتان الاساسيتان فى البرامج الميدانية فهما: برنامج خليج البنغال وبرنامج التنمية المتكاملة لمصايد الاسماك الحرفية فى غرب افريقيا. ويعمل هذان البرنامجان الاقليميان على المستوى القطرى مع مشروعات المنظمة أو غيرها، فى اطار مختلف أشكال المشاركة، بهدف الوصول الى غايات برنامج العمل الثانى. وقد تولدت عن أعمال المنظمة، فى اطار المشروعات المتكاملة، معلومات وفيرة فيما يتعلق بكيفية أداء قرى الصيد لوظائفها كوحدات اجتماعية اقتصادية وماهية الظروف التى يمكن من خلالها اختيار التكنولوجيا. وقد أظهرت المشروعات التى استفادت من تنظيم المشاركين نتائج جيدة فى عدد من الحالات وأيضا فى اجتذاب متبرعين آخرين. كذلك أثبت الجمع بين الارشاد والقروض بطريقة رشيدة فعاليته فى بعض المشروعات.

٢٧ - كما ركز عمل البرنامج العادى، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، على المطبوعات الفنية التى تعكس الخبرات فيما يتعلق بجوانب مختارة تخص الانتاج فى المصايد الحرفية ومعالجته وتسويقه. وقد وزعت هذه المطبوعات، على نطاق واسع، على المشروعات والمؤسسات القطرية المعنية. ويعد كل من برنامج خليج البنغال وبرنامج التنمية المتكاملة للمصايد الحرفية فى غرب افريقيا، فضلا عن بقية المشروعات الميدانية، عناصر مهمة فى نقل التكنولوجيا الملائمة للصيادين الحرفيين. فقد كان تنشيط نقل التكنولوجيا فى هذه المشروعات أكثر نجاحا نسبيا فى آسيا منه فى غرب افريقيا، وبالتالى فانه قد يكون من السابق لأوانه القول ما اذا كانت هذه التكنولوجيات سيتم تطبيقها على أساس مستمر.

٢٨ - وترمزت الاعمال المتعلقة بادارة الموارد والمصايد، على تحسين عمليات مسح الانتاج فى المصايد الحرفية وأيضا على أساليب تخطيط الموارد السمكية، التى يتصل معظمها بالمصايد الصغيرة. وعقدت حلقات دراسية اقليمية وشبه اقليمية تناولت مواضيع لها أهميتها، مثل وضع نظم المجتمعات المحلية لادارة موارد

الفصل الثالث : المساعدات التى تقدمها المنظمة للمصايد الصغيرة

٢٢ - تمثل المصايد الصغيرة مصدرا مهما للعمالة وتوفر كميات كبيرة من البروتين الحيوانى خصوصا فى البلدان النامية. وغالبا ما يكون دخل صغار الصيادين ضئيلا وظروفهم المعيشية سيئة خصوصا فى المناطق التى استنزفت فيها الموارد السمكية. فالافراط فى استغلال قاعدة الموارد والتدهور البيئى فى المناطق الساحلية واستمرار النمو الديموغرافى فى قرى الصيادين، أدت كلها الى تضاؤل المصيد وانخفاض مجموع الانتاج السمكى.

٢٣ - وتركزت الجهود الدولية المبكرة، التى تستهدف مساعدة صغار الصيادين، على زيادة الانتاجية من خلال تطوير تقنيات الصيد. بيد أن هذه الجهود لم تحقق، فى كثير من الاحيان، المنافع المرجوة، اذ أدت فى بعض الاحيان الى تناقص فرص العمل، والافراط فى استغلال الموارد. ونتيجة لذلك، بدأت منظمة الاغذية والزراعة، والمنظمات الاخرى، فى التركيز على مناهج أكثر تكاملا، تساندها دراسات وتدخلات اجتماعية واقتصادية، تهدف الى تحقيق أولويات انمائية تتوخاها مجتمعات الصيد ذاتها. وقد أقر المؤتمر العالمى لمصايد الأسماك، فى عام ١٩٨٤، منهج المشاركة والتنمية المتكاملة. ويوفر برنامج العمل الثانى الذى وضعه المؤتمر، وهو تنمية المصايد الصغيرة، اطارا لاعمال المنظمة فى هذا القطاع الفرعى.

٢٤ - والهدف العام للبرنامج هو «تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات صغار الصيادين وتدعيم مساهمتها فى الاستغلال والاستخدام الرشيدين للموارد السمكية». ويتضمن هذا البرنامج منهجا متكاملا لاحتياجات التنمية ومشاركة المستفيدين فى أعمال التخطيط والتنفيذ، وتعبئة الموارد المحلية والدولية، والدعم والتدريب الفنيين فى الأجل الطويل، واشراك صغار الصيادين فى ادارة الموارد، وتدعيم دور المرأة فى انتاج الأسماك وتسويقها. كذلك فان هذا البرنامج متعدد التخصصات، ويركز على ثلاثة أهداف هى: المنهج الاجتماعى والاقتصادى الذى يستهدف التنمية المتكاملة، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وصيانة الموارد وادارتها. وتوفر المنظمة اطاراً لمساعدة هذا القطاع الفرعى كما تقوم بدورها المنشط والمنسق بين الجهات المعنية وتنفذ التدخلات التى تستهدف الميدان مباشرة.

٢٥ - وتشترك جميع أقسام مصلحة مصايد الأسماك، فى تقديم مساعدات المنظمة، وان كان قسم الصناعات السمكية هو الأكثر مشاركة فى هذا المجال. وهناك لجنتان، فى اطار هذه المصلحة تقدمان المشورة لكبار المسؤولين فى الادارة فيما يتعلق بجوانب المصايد الصغيرة وهما: مجموعة العمل المعنية باستمرارية تنمية

الساحلية، وهو مجال لاتزال الخبرة فيه محدودة حتى الآن. ومن جهة أخرى، يجب أن يكون واضحا فى الاذهان أنه قد لا يوجد، فى كثير من الأحيان، توافق بين المصالح المحلية والقطرية، وأن الآليات الملائمة للمشاركة فى الادارة قد لا تكون ممكنة الا فى ظل ظروف معينة.

الجزء الثانى

٣٣ ـ يتضمن الفصل الرابع تحليلا تجميعيا لنتائج بعثات التقييم التى أوفدت الى الميدان خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩١. ويحتوى ملحق ذلك الفصل على بعض القضايا التى انبثقت عن تقييم المشروعات فى أربعة قطاعات فرعية مختارة.

٣٤ ـ وخلال الفترة المعنية، أخضع ٥٧٩ مشروعا لتقييم متعمق أجرته ثلاثة أطراف مستقلة: فكان ٥٥ فى المائة من عمليات التقييم يخص التقييم فى منتصف المدة، و ٤٥ فى المائة منها يخص التقييم النهائى، بالاضافة الى قلة من العمليات تتعلق بالتقييم بعد انتهاء المشروع. وبلغ متوسط المدة التى قضتها البعثات فى الميدان ١٨ يوما، بتكلفة قدرها نحو ٠٠٠ ٢٥ دولار لكل بعثة. وزاد العدد السنوى للمشروعات التى جرى تقييمها زيادة ملموسة، فارتفع من نحو ٧٠ مشروعا فى الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ الى عدد يتراوح بين ٩٠ مشروعا و ١٠٠ مشروع فى الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩١.

٣٥ ـ وكان مايقرب من ثلثى هذه المشروعات يتألف من مشروعات كبيرة نسبيا، وبميزانيات من الجهات المتبرعة تبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ دولار أو أكثر. وكان ٨٠ فى المائة من المشروعات ينفذ فى افريقيا وآسيا والمحيط الهادى، مع زيادة مطردة فى حصة افريقيا التى وصلت الى ٦٠ فى المائة فى الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩١، وهى حصة تزيد زيادة واضحة عن حصتها فى البرامج الميدانية. وشكلت مشروعات برنامج الأمم المتحدة الانمائى ثلاثة أرباع المشروعات التى تعرضت للتقييم، ومثلت هذه النسبة اتجاها تميز بالثبات النسبى خلال الفترة قيد الاستعراض. وفيما يتعلق بالبرامج الفنية الرئيسية، ظل النمط العام ثابتا بوجه عام، اذ بلغ نصيب البرنامج الرئيسى: الزراعة ٧٠ فى المائة، والبرنامج الرئيسى: الغابات ١٩ فى المائة، والبرنامج الرئيسى: مصايد الأسماك ١١ فى المائة.

٣٦ ـ وتحسنت نوعية تقارير التقييم، حيث زادت نسبة التقارير الجيدة زيادة مطردة، فارتفعت من نحو ٣٠ فى المائة خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ الى قرابة ٤٥ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. ومن الأسباب التى ساعدت على احراز هذا التقدم استيعاب أعضاء البعثات لمبادئ التقييم وزيادة وضوح اختصاصات البعثات.

المصايد الساحلية. ومما أعاق فعالية هذه المسوحات ارتفاع التكاليف المتعلقة بتحديد كميات انتاج الصيادين الحرفيين. وكانت هناك أعمال متابعة واعدة لعمليات التخطيط فى بعض البلدان (مثل مدغشقر وملديف وتنزانيا) وان كانت مثل هذه العمليات قد واجهت بعض المشكلات، فى بعض الحالات، نتيجة الضعف النسبى لمركز مديريات الثروة السمكية فى العديد من الادارات القطرية.

٢٩ - أما النتائج العامة لاعمال المنظمة فى دعم المصايد الصغيرة فهى متباينة حتى الآن. فالبرنامج يلعب دورا منشطا فى ترويج مناهج أكثر تكاملا على المستوى القطرى، كما قام بدور منسق بين الجهات المتبرعة والبلدان المستفيدة خصوصا فى الاقاليم التى تخدمها مشروعات اقليمية شاملة اقليمية لمساعدة المصايد الصغيرة، رغم أنها لم تنشأ الا فى آسيا وغرب افريقيا. كذلك فان الدور التنشيطى لهذا البرنامج كان أكثر وضوحا فى المجالات المتعلقة بقضايا المرأة، والمشاركة فى التنمية المتكاملة للمجتمع المحلى، والقروض، والتدريب. بيد أنه، على الرغم من بعض الخبرات المبشرة، كما أشير سابقا، فانه من السابق لاوانه استخلاص نتائج محددة فى حالات عديدة. اضافة الى ذلك هناك تجارب مخيبة للآمال يلزم تمحيصها بحذر ودقة لاستخلاص الدروس منها.

٣٠ - ويمكن القول باختصار، ان المسائل موضع الاهتمام، هى الجوانب المتعلقة بالقابلية للاستمرار والفعالية العامة للمنهج المتكامل. وتتميز المشروعات ذات النمط المتكامل بانها أكثر صعوبة بطبيعتها من حيث التنفيذ، كما أنها تتميز بطول الفترات التى تمر حتى تبدأ آثارها فى الظهور. وهى تستلزم تركيز جهود كبيرة على المناطق الجغرافية الصغيرة. ولذلك فان قابلية استمرار هذه المشروعات تعد جانبا مهما، خصوصا فى البلدان الفقيرة التى قد لا تتوافر لديها الهياكل التنظيمية التى يمكن أن تقوم مقام المشروع المعنى، خصوصا العناصر الجديدة التى أدخلت حديثا.

٣١ - والغرض من الاستعراض الفنى والمتعمق لبرنامج العمل هو دراسة ما تم عمله، وما يمكن انجازه باتباع المناهج الراهنة، وما اذا كان يتعين على المنظمة أن تعيد النظر فى استراتيجيتها فى هذا المجال. ويمكن أن نتوقع أن يؤدى هذا الى استراتيجية أكثر دقة بشأن تدخلات المنظمة.

٣٢ - أما فى مجال ادارة الموارد، فان القضية المهمة، فيما يتعلق بالمصايد الحرفية، هى النقص النسبى فى المعلومات المتاحة لاجراء تقديراتها للموارد ولوضع استراتيجيات للادارة القابلة للاستمرار. ويمكن أن نتوقع من المنظمة أن تولى قدرا أكبر من الانتباه لهذا الجانب فى اطار النظم المحلية لادارة المصايد

بواقعية خطة التنفيذ، وتحديد المدخلات المقدمة من الجهة النظيرة، والاطار المؤسسى، وترتيبات الادارة الداخلية للمشروعات، وتحديد الافتراضات والمخاطر الهامة التى يتوقف عليها النجاح العام للمشروعات. وكان من جوانب الضعف التى تم الوقوف عليها فى مجال التنفيذ: عدم تكامل المشروعات أو تنسيقها مع سائر المؤسسات والمشروعات ذات الصلة فى البلد، وعدم استخدام أساليب تخطيط العمل، وعدم توافر المدخلات المقدمة من الجهة النظيرة ونقص الدعم الحكومى، وذلك على كل من مستوى السياسات ومستوى الجهاز المضيف للمشروع. ومن الجدير بالذكر أن المدخلات التى وفرها موظفو المنظمة قد حصلت بوجه عام على تقديرات مرضية من زاوية الجودة والفعالية، وان كانت المشكلة الرئيسية القائمة فى هذا الصدد تتعلق بتوقيت ايفاد الموظفين الى الميدان.

٤١ ـ وبغية مواصلة تحليل العلاقة بين تصميم المشروعات، وتنفيذها، ونتائجها، تم تطبيق اختبار كاى تربيع الاحصائى الذى يتيح قياس قوة الارتباط النسبية بين نحو ٣٠ عنصرا من عناصر تصميم المشروعات وتنفيذها من جهة وأداء المشروعات على صعيد المخرجات (من حيث الكيف والكم على حد سواء) من جهة أخرى. وتؤكد نتائج التحليل أهمية الجوانب الأساسية لجودة التصميم (تحليل الصلة بين الوسائل والغايات، وتخطيط العمل، وسلامة واتساق مفهوم المشروع، والترتيبات المؤسسية والادارية)، كما تؤكد على الدور الحاسم الذى تؤديه مدخلات المنظمة فى عملية التنفيذ. وتعكس نتائج التحليل أيضا أهمية الدور الذى تضطلع به الحكومة المضيفة. ويوضح نمط التقديرات المعطاة بصفة خاصة، أن تلك التى حصلت عليها عناصر تنفيذ المشروعات تتفوق تفوقا كبيرا على التقديرات التى حصلت عليها عناصر تصميم المشروعات. كما يتضح أن فعالية ادارة المشروعات وموظفى المنظمة والدعم الفنى عوامل أوثق ارتباطا بالاداء فى مجال المخرجات من أى عناصر تتصل بالتصميم.

٤٢ ـ ومما له دلالته أنه من بين المشروعات الثلاثة والسبعين التى حققت أداء جيدا على صعيد المخرجات، لم يحصل أى مشروع ـ بصرف النظر عن التقدير المعطى للنوعية العامة لتصميم المشروع ـ على تقدير ضعيف بشأن الجانب المتصل بالتنفيذ. وقد وجدت البعثات أنه قد تسنى فى حالات كثيرة تحقيق مخرجات جيدة، بالرغم من المثالب الخطيرة التى شابت التصميم الأصلى للمشروع (يتضمن الفصل ايضاحات ملموسة). والعناصر الرئيسية لتنفيذ المشروع التى تحدد مدى نجاحه تتمثل بوجه خاص فى ادارة المشروعات الجيدة والموظفين الاكفاء، وخطط العمل الجيدة والدعم الحكومى الفعال. ومع ذلك، فان للتصميم الجيد دورا يؤديه فى وضع المشروع على نحو سليم فى سياقه القطرى، وفى توجيه ودعم عملية تنفيذه ومتابعته.

٣٧ ـ وتبين نتائج اربعة جوانب رئيسية هى: (تصميم المشروعات، والكفاءة فى التنفيذ، والمخرجات، والتأثيرات) أن نحو ٣٠ فى المائة من المشروعات قد صنفت بتقدير جيد من زاوية مخرجاتها، وأن نسبة أقل قليلا من المشروعات (٢٤ فى المائة) قد صنفت بتقدير جيد من زاوية تأثيراتها، وهذا جانب يتعين ترقب اتضاح ملامحه اذ أن تقييم تأثير المشروعات عملية معقدة. غير أن الصورة مخيبة للآمال فيما يتعلق بتصميم المشروعات (صنف ١٨ فى المائة بتقدير جيد) والتنفيذ (٢٢ فى المائة). وعند استبعاد تقارير التقييم التى تعتبر ضعيفة الجودة (نحو ٢٠ فى المائة)، يظل النمط العام لعمليات التقييم ثابتا الى حد كبير، باستثناء التقديرات المتعلقة بمعظم الجوانب الرئيسية والتى حصلت على تقدير أقل بقدر طفيف.

٣٨ ـ وفيما يتصل بالاتجاهات السائدة خلال الفترة قيد الاستعراض، حصل تحسن عام فى التقديرات المعطاة لجميع الجوانب الرئيسية، باستثناء تأثير المشروعات. وكان التقدم المحرز أكثر ما يكون وضوحا فى الجانب المتعلق بتنفيذ المشروعات. وزادت التقديرات الضعيفة المعطاة للجانب المتعلق بتأثير المشروعات زيادة حادة منذ ١٩٨٨ تقريبا، ويعزى ذلك على الارجح الى القيود والصعاب الناجمة عن تدهور ظروف العمل فى الميدان، وخاصة فى افريقيا. بيد أن المشروعات المنفذة فى الشرق الادنى وشمال افريقيا وفى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى قد صادفت بدورها صعوبات على صعيد مخرجات المشروعات وتأثيراتها. ومما يدعو الى القلق تعذر احراز تقدم مطرد فى الجانب المتصل بتصميم المشروعات الذى يخضع نسبيا لاشراف المنظمة المباشر.

٣٩ ـ وفيما يتصل بنجاح المشروعات فى تحقيق النتائج المتوخاة منها، حصل ٧٣ مشروعا (١٩ فى المائة) على تقدير جيد لنوعية المخرجات ولعددها فى آن واحد، بينما حصل ٢٥ مشروعا (٦ فى المائة) على تقدير ضعيف بشأن كل من هذين الجانبين واندرجت الاغلبية العظمى للمشروعات بين هاتين الفئتين. وتوضح دراسة الفعالية النسبية لمختلف عناصر المشروعات أن العناصر التى حصلت على أفضل التقديرات ـ فيما يتعلق بجميع المشروعات ـ قد شملت: المساعدة فى مجال المستلزمات والخدمات الزراعية، وبناء واصلاح وتحسين المرافق وتدريب الموظفين القطريين، والتوصيات الفنية. وكان أداء المجموعة المؤلفة من ٧٣ مشروعا ـ التى حصلت على تقدير جيد بشأن المخرجات ـ أفضل بشكل ملموس من أداء المشروعات فى جملتها، وخاصة فيما يتصل بالمشورة فى مجال السياسات والتخطيط وتدريب الموظفين القطريين.

٤٠ ـ وكان من بين جوانب الضعف الرئيسية التى وقفت عليها عمليات التقييم فى مجال تصميم المشروعات: نقص الصلة بين الوسائل والغايات، والجوانب المتعلقة

٤٦ ـ وفى اطار الاختصاصات العامة للمنظمة فى مجال تحسين قطاع الزراعة، يعترف دستور المنظمة بدورها فى تعزيز التجارة بالمنتجات الزراعية، وهو دور مابرحت تؤعده الاجهزة الرياسية. وتعد جولة أوروغواى أول جولة فى المفاوضات التجارية متعددة الاطراف تولى اهتماما شاملا للتجارة بالمنتجات الزراعية، كما انعقدت تلك الجولة فى فترة مال فيها التفكير الدولى الى عدم تحبيذ التحكم فى التجارة. ويجب النظر فى هذا السياق الى الدعم الذى قدمته المنظمة فى مجال تنمية التجارة بالسلع الزراعية خلال الفترة قيد الاستعراض. ومن الجدير بالذكر أن المنظمة ليست محفلا للتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية الدولية فى حد ذاتها. ومن ثم ليس بوسع المنظمة أن تقدم سوى اسهام غير مباشر، معتمدة على خبرتها الفنية الواسعة فى الموضوعات ذات الصلة، وكذلك فى مجالى السلع والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الاخرى.

٤٧ ـ ولذا قدمت المنظمة مؤخرا الدعم على سبيل الاولوية فى مجال تنمية التجارة بالسلع الزراعية من خلال: توفير المعلومات والتحليلات بشأن جميع جوانب التجارة فى السلع، وخاصة تحليل التجارة لاغراض اعداد التوقعات فى المدى القصير والبعيد والاحصاءات التجارية الاساسية، والحد من الحواجز الفنية غير الجمركية التى تعترض التجارة، وخاصة عن طريق تشجيع الاتفاق على معايير مقبولة دوليا لنوعية الاغذية والصحة النباتية لاغراض التجارة، وتعزيز الحوار الدولى بين البلدان الاعضاء بشأن السياسات والممارسات التجارية، وتقديم المساعدة الفنية لتنمية التجارة، وخاصة فيما يتعلق بالحواجز الفنية غير الجمركية التى تعترض التجارة والتى تتصل بمراقبة نوعية الاغذية، والمبيدات. وبالاضافة الى ذلك، يستمر ايلاء الاهتمام لتوثيق عرى التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية فى المسائل التجارية. ومن مجالات الاهتمام المستجدة التفاعلات بين التجارة فى المنتجات الزراعية والبيئة.

٤٨ ـ ينفذ الجانب الاكبر من أنشطة المنظمة فى مجال التجارة من خلال هيكل اللجان السلعية ولجان هيئة الدستور الغذائى التى تبلغ ذروتها فى المجلس والمؤتمر. ويتدفق عمل الامانة الى هيكل اللجان حيث تضطلع بتقديم المعلومات الاساسية، وتسهيل المناقشات على كافة المستويات. ويوزع العمل فى مجال التجارة على الامانة بأكملها، أما القيادة الشاملة على مستوى السياسات فيضطلع بها قسم السلع والتجارة، الذى يخدم لجنة مشكلات السلع، والجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع. كما تأتى مدخلات رئيسية من مصلحتى مصايد الاسماك والغابات، ومن قسم سياسات الاغذية والتغذية، وقسم الانتاج النباتى ووقاية النباتات. وقد ظلت الميزانية الاجمالية لعمل البرنامج العادى فى مجال التجارة ثابتة تقريبا فى

٤٣ ـ وهناك درس آخر يتعين ملاحظته. ذلك أن المشروعات جيدة التصميم والتنفيذ التى نجحت فى تحقيق مخرجاتها قد تظل تواجه معوقات تحول بينها وبين بلوغ أهدافها المنشودة. وعادة ماتكون هذه المعوقات والقيود أحداثا وظروفا هامة تؤثر على قوة الاندفاع الدينامية لنتائج المشروع، وان كان هذا التاثير يقع عادة خارج اطار المشروع. وقد تم الوقوف على بعض أمثلة هذه المعوقات التى صادفت المشروعات الناجحة الثلاثة والسبعين ومنها: مشكلات التسويق والتوزيع، الناجمة الى حد كبير عن التهوين من شأن المعوبات المتصلة بتسويق المخرجات، وعدم وجود اطار قانونى قطرى مناسب لاستخدام مخرجات المشروعات ـ مثل البذور المحسنة ـ استخداما منظما، وعدم التيقن من استمرارية أنشطة التدريب، اذ أن مؤسسات التدريب القطرية كثيرا ما تعانى من عدم كفاية التمويل أو عدم ملاءمة المركز القانونى أو كليهما وتفتقر بوجه عام الى مجموعة متماسكة من الموظفين الدائمين المدربين تدريبا ملائما.

٤٤ ـ وهذه النتائج والدروس ليست جديدة: فكثير منها معروف لأمانة المنظمة التى مابرحت تتخذ تدابير شتى لتصحيح أوجه الضعف المكتشفة. وشملت هذه التدابير التصحيحية تدريب الموظفين على صياغة المشروعات، وتدريب مديرى المشروعات القطريين، والاهتمام بالدعم التنفيذى والفنى ـ وخاصة من خلال الزيارات الميدانية ـ وتحسين الخطوط التوجيهية المتعلقة بصياغة المشروعات، وزيادة الاستفادة من نتائج التقييم لدى تخطيط المشروعات وتنفيذها وتقترح هذه الخلاصة الجامعة أن يجرى مستقبلا ـ الى جانب مواصلة تلك الجهود ـ التركيز على مايلى:

أ) اتباع منهج متعدد التخصصات فى تخطيط المشروعات وتصميمها وتنفيذها،

ب) الارتقاء بمهارات موظفى المنظمة، وخبرائها الاستشاريين فيما يتعلق بتحليل المشروعات وتصميمها وادارتها وتخطيطها ورصدها وتقييمها،

ج) مواصلة تحسين اجراءات وعمليات البرمجة، وصياغة المشروعات وتقييمها وتنفيذها ورصدها/دعمها،

د) مراعاة قدر أكبر من الانتقائية لدى تحديد المشروعات وصياغتها وتنفيذها بما يتمشى مع الميزة النسبية التى تتمتع بها المنظمة.

الجزء الثالث

٤٥ ـ يغطى الفصل الخامس موضوعا مختارا تشترك فيه عدة برامج فنية، هو «أنشطة المنظمة فى مجال دعم تنمية التجارة الدولية».

٥١ ـ توزع جميع المعلومات التى تتيحها المنظمة فى مجال التجارة على نطاق واسع وتتناقلها الصحف، كما يستخدمها واضعو السياسات الى جانب استخدامها فى مجال التجارة وفى البحوث الأكاديمية. وفى حين تستخدم الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع القوائم البريدية الرسمية للمنظمة الى جانب القوائم الأخرى غير الرسمية، فان معلومات هيئة الدستور الغذائى والسوق الخاصة بمصايد الأسماك توزع بطريقة أكثر تحديدا. وهذا يثير سؤالا هاما بالنسبة للمنظمة وهو ما اذا كانت القوائم الرسمية التى أعدت أساسا من أجل وثائق المؤتمر والمجلس تلائم أيضا المواد الفنية التفصيلية، وما اذا كان هذا الاجراء هو أكثر الأساليب فعالية لتوزيع الوثائق. ومن الواضح أيضا أن وصول أو عدم وصول الوثائق الى كافة الأطراف المعنية فى القطر، يعتمد الى حد كبير على كفاءة نظام التوزيع الحكومى. ويمكن العمل على توزيع قدر أكبر من المعلومات القيمة وذلك، على سبيل المثال، من خلال شبكات الحاسب الآلى التجارية، وادخال خدمة القريصات الممغنطة العاملة بالحاسب الآلى وتزويد المحافة المعنية بهذه المعلومات على نحو منتظم. وفى الوقت ذاته يمكن زيادة تطوير المكاتب القطرية للمنظمة لتصبح نقاطا مرجعية للحصول على المعلومات السلعية، كما يمكن أيضا بحث قيامها بدور أكبر فى مجال نشر المعلومات المتعلقة بتوقعات السلع.

٥٢ ـ زاد الاعتراف، خلال الفترة الذى يغطيها هذا الاستعراض، بأهمية الجهود التى تبذلها المنظمة منذ أمد بعيد فى مجال الحواجز غير الجمركية أمام التجارة. وقد برزت أهمية الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فى اطار التجارة الدولية بالسلع الزراعية، وتعمل المنظمة الآن على توحيد أساليب الحجر الزراعى. وفيما يتعلق بتجارة المبيدات هناك قبول متزايد لبند الموافقة المسبقة عن علم فى مدونة السلوك الدولية المتعلقة بتوزيع المبيدات واستعمالها. وبمقتضى مبدأ الموافقة المسبقة عن علم لا تسمح البلدان بتصدير المبيدات المحظورة داخل البلد المصدر ذاته، دون موافقة واضحة من المستورد. وقد قبلت المجموعة الأوروبية هذا البند، وحدد ٥١ بلدا من البلدان المستوردة مواقفهم تجاه أنواع من المبيدات يحظر استخدامها فى بلد المنشأ.

٥٣ ـ وقامت هيئة الدستور الغذائى المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بدور قيادى فى وضع المعايير التى تشمل الآن كافة الأغذية الرئيسية التى تدخل فى التجارة الدولية. وتبذل جهود مستمرة لترشيد، واختصار معايير هيئة الدستور الغذائى، وجعلها أكثر قابلية للتطبيق من جانب البلدان النامية والمتقدمة على السواء. ويجرى الآن تحديث هذه المعايير كما تكثف الجهود لتحقيق شمولية هذه المعايير وبخاصة فيما يتعلق بالمخلفات والمواد المضافة، ومع أن البلدان ٢٧٤.ز

العامين الأخيرين عند نحو ٢٨ مليون دولار بالأرقام الحقيقية. ويخص نصف هذه الميزانية لمجموع النشاط التجارى الذى يقوم به قسم السلع والتجارة، وربع آخر للانشطة ذات الصلة بمعايير مراقبة جودة الاغذية.

٤٩ ـ وتغطى المنظمات السلعية الدولية أو الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع التابعة للمنظمة، كافة السلع الزراعية الرئيسية تقريبا والتى تدخل فى التجارة الدولية، والاستثناء الرئيسى من ذلك هو المحاصيل البستانية (باستثناء الموز والحمضيات والعنب)، وبعض المحاصيل غير التقليدية التى تقدم كعلف للحيوانات. ويعتبر الجوت والتيل والالياف الصلبة محاصيل هامة لعدد قليل من أشد البلدان فقرا، بيد أن هذه الاهمية النسبية أخذت فى التناقص بالنسبة للبلدان المنتجة الرئيسية. لذلك يمكن النظر فى الحد من كثافة العمل الذى تقوم به الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، وذلك فيما سيتعلق بهذه السلع على أن يقابل ذلك ادخال بعض التوسع فى الانشطة التعاونية، بما فى ذلك أنشطة المنظمة الدولية للجوت. ومن شأن هذا الاجراء أن يساعد على توجيه الاهتمام نحو المحاصيل البستانية ذات الامكانيات الملموسة، الى جانب محاصيل أخرى، لزيادة صادرات البلدان النامية.

٥٠ ـ وتعتبر المنظمة المصدر الوحيد للبيانات الخاصة بالتجارة بالسلع الزراعية الاساسية، كما تتيح المنظمة معلومات شاملة عن السلع، الى جانب تقديم التحليلات والتوقعات التفصيلية وبخاصة السلع التى تغطيها الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع. وترد هذه المعلومات بايجاز فى عدد من المطبوعات الرئيسية، وتشمل استعراض أوضاع السلع وتوقعاتها، وعددا من الكتب السنوية الاحصائية والنشرة الشهرية لتوقعات الاغذية. وتولى المنظمة اهتماما بالمعلومات الجارية عن الأسواق فيما عدا الأسماك، حيث تساعد فى تطوير شبكة شاملة لمعلومات السوق تستند الى المنظمات الاقليمية من بينها المنظمة الحكومية الدولية لمعلومات السوق، والخدمات الاستشارية الفنية المتعلقة بالمنتجات السمكية فى اقليم آسيا والمحيط الهادى التى أصبحت الآن جهازا مستقلا، وللمنظمة قدرة خاصة فى اجراء تحليلات متوسطة وطويلة الأجل لأسواق السلع. وتستفيد المنظمات السلعية الدولية والوكالات الدولية والبلدان الأعضاء استفادة واسعة من خبرة المنظمة وما تقدمه من معلومات. وهناك فرصة للتوسع فى المجالات التى تتمتع المنظمة فيها بميزة نسبية مقارنة بالمنظمات الأخرى. كما يمكن الاستفادة من المعلومات التى تتيحها المنظمة فى مجال التوقعات استفادة فعالة وذلك بتدعيم الخدمات المختصة بتقديم المعلومات الجارية عن الأسواق بما فى ذلك الخدمات التى يقوم بها مركز التجارة الدولية.

هناك مجالات تحتاج الى مزيد من الايضاحات ويلزم الوصول الى اتفاق بشأنها. وقد تظل الطريقة التى تكفل تعويض البلدان النامية المستوردة الصافية للاغذية عن خسائرها الناجمة عن ارتفاع الاسعار موضع اهتمام، وقد يكون من المفيد أيضا توضيح أسباب اتباع أساليب الحماية فيما يتعلق بالسلع شبه المصنعة. والقضايا البيئية المتعلقة بالتجارة بالسلع الزراعية، هى قضايا ثبت بالفعل أنها محور اهتمام. واذا لم يتم الوصول الى اتفاق فى نطاق جولة أوروغواى، فسوف يستلزم الأمر بحث كيفية تعزيز المكاسب التى تحققت حتى الآن من خلال المفاوضات ولاسيما بخصوص الحواجز الفنية غير الجمركية أمام التجارة، لتحقيق مزايا دائمة للتجارة ومواصلة الضغط للحد من تأثيرات السياسات الحمائية على الزراعة.

٥٦ ـ ومن الممكن، فى المستقبل، أن تشمل بعض قضايا السياسات المهمة المتصلة بعمل المنظمة فى مجال التجارة نطاق وطبيعة العلاقات مع المنظمات الدولية الاخرى، والتركيز على التغطية السلعية، ومدى أهمية العمل لتطوير المنهجيات وتقديم المساعدة الفنية. كما أن التوجيهات والبدائل المتصلة بالسياسات بحاجة الى تحديد من أجل مناقشتها فى لجنة مشكلات السلع. ويمكن تعزيز الدور الحيوى للجنة مشكلات السلع بالنسبة للمجلس والمؤتمر، وفيما يتصل بالنظر المتعمق فى تقريرها، من خلال اعادة ترتيب مواعيد دورات اللجنة بحيث تعقد فى السنوات التى لا يعقد فيها المؤتمر العام للمنظمة. كما أن المتابعة قد تحتاج الى اعادة ترتيب جدول أعمال اللجنة المذكورة، على نحو يتيح وقتا أقل للاستعراض الشامل، واطار عمل متكامل لمجمل مناقشات المنظمة لقضايا التجارة، بما فيها الغابات ومصايد الاسماك والمدخلات الزراعية، وبخاصة عندما تتشابك القضايا بالسلع، وبالبيئة على سبيل المثال.

٥٧ ـ وتتمتع المنظمة بخبرة لا تبارى فى مجال تحليل أسواق السلع الزراعية والسياسات التجارية، والتى توفر المنظمة بشأنها المعلومات والخدمات للعالم بأسره، وقد لا تتوافر لبلدان نامية كثيرة فى هذا المجال الا قدرة محدودة أو ربما تنعدم هذه القدرة تماما. وكذلك فان قدرة المنظمة على مساعدة البلدان النامية فى تطوير الرقابة على جودة الاغذية، لا نظير لها فى أى مكان. لذا ينبغى توسيع نطاق المساعدات الفنية التى تقدمها المنظمة للبلدان النامية لتعزيز التجارة، ويمكن للتدريب وتطوير مواد التدريب والكتيبات الاضطلاع بدور رئيسى فى هذا الشأن، وكذلك المشورة فيما يتصل بالترتيبات واللوائح المؤسسية الخاصة بنوعية الاغذية، والنظافة العامة للمنتجات الزراعية، والتفتيش عليها والواردات من المبيدات. ومع هذا، يمكن الاستفادة من الدروس المستقاة من خبرة الصندوق المشترك للسلع الذى لم يستفد بالقدر الكاف من المعرفة المتوافرة لدى

تسترشد بمعايير هيئة الدستور الغذائى فى وضع المعايير الخاصة بها، فان تلك المعايير لم تجد قبولا على نطاق واسع حتى الآن كأساس مشترك لوضع مختلف اللوائح القطرية الخاصة بالاستيراد. ومع أن نتيجة جولة أوروغواى لم تكن واضحة عند اعداد هذا الفصل، فقد أخذت معايير هيئة الدستور الغذائى تلقى قبولا كمعايير مرجعية عند بحث التعريفات غير الجمركية أمام التجارة أثناء مناقشة مسودات الاتفاقيات المتعلقة بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لجولة أوروغواى ومنطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية، ويعتمد تطبيق هذه الاتفاقيات على نطاق واسع على النتائج الناجحة التى تصل اليها هذه المناقشات. كما سوف تحسن من وضع الأولوية الذى تتمتع به عملية تطوير معايير الحجر النباتى.

٥٤ ـ وتعتمد المنظمة فى أداء معظم عملها فى مجال التجارة بالمنتجات الزراعية على الحوار بين البلدان الاعضاء، من خلال مجموعة اللجان فى المنظمة، التى تبلغ ذروتها فى المجلس والمؤتمر. وتزيد نسبة الحضور فى اجتماعات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع التابعة للمنظمة عنها فى المنظمات السلعية الدولية المناظرة، كما تحرص البلدان الرئيسية المصدرة والمستوردة على أن يكون لها تمثيلا جيدا فى اجتماعات كل من اللجان الحكومية الدولية المختصة بالسلع وهيئة الدستور الغذائى، أما مصروفات تشغيل هذه اللجان بالنسبة للمنظمة فهى أقل بكثير من مصروفات المنظمات السلعية الدولية ذات الانشطة المماثلة، كما نجحت هذه الجماعات، الى جانب لجنة مشكلات السلع، فى أن تكون محفلا قيما للبلدان الاعضاء لمناقشة أمور التجارة سواء على مستوى التفاصيل أو على مستوى قضايا السياسات العريضة. وقد ثبت أن التحديث الدورى للخطوط التوجيهية للتجارة وما يحدث من استعراض منتظم لها فى المؤتمر وفى لجنة مشكلات السلع وفى الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، هو أفضل وسيلة لاثارة القضايا ولتوجيه الاهتمام الى تأثيرات الأجهزة المختلفة للسياسات. وبهذه الطريقة وحدت البلدان الاعضاء أصواتها فى أجهزة المنظمة مما يعطى مزيدا من الزخم لتحرير التجارة، وللتوصل الى نتيجة ناجحة لجولة أوروغواى، الى جانب توضيح الاهتمامات المشروعة للبلدان النامية.

٥٥ ـ فى عام ١٩٩١ طالب المؤتمر بأن تقوم المنظمة، بعد استكمال جولة أوروغواى، باعداد تقديرات عن آثار جولة أوروغواى على الاقتصاد الزراعى العالمى. وأيا كانت نتائج المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فانه يمكن للجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع القيام بدور قيادى فى أعمال المتابعة، كما يمكن أن تظل المنظمة محفلا مرنا للبلدان تعبر فيه عن اهتماماتها بخصوص الأساليب التى تتبعها أطراف التجارة فى مجال الاستيراد والتصدير. ولكى يتحقق النجاح فى تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواى فى مجال الزراعة، فقد تكون

دليل الوثيقة

١ - هذا هو التقرير الأول عن تقييم البرامج وهو يحل، بالاضافة الى التقرير الجديد عن تنفيذ البرامج، محل استعراض البرنامج العادى والبرامج الميدانية. ويغطى التقريران الجديدان البرنامج العادى والبرامج الميدانية بأسلوب متكامل. ويرجع الفرق الواضح بين التقريرين الى ما يخدمه كل منهما من أغراض: اذ يقدم تقرير تقييم البرامج معلومات متعمقة وتقييمية عن برامج وأنشطة المنظمة. أما تقرير تنفيذ البرامج الذى سيصدر فى الخريف، فسوف يركز على على سير العمل خلال الفترة المالية الجارية والمسائلة بشأنها. وينتظر أن يساهم تقرير تقييم البرامج بصفة خاصة فى زيادة تدعيم نظام التقييم بالمنظمة والذى يشمل عمليات التقييم الروتينية السنوية التى يقوم بها مديرو البرامج فى المقر الرئيسى للمنظمة وفى المكاتب الاقليمية، وعمليات تقييم البرامج التى تغطى البرنامج العادى والبرامج الميدانية، وعمليات تقييم مشروعات التعاون الفنى، بما فى ذلك التقييم الموضوعى وعمليات التقييم الخاصة التى يرخص بها المدير العام، وتلك التى تقوم بها وحدة التفتيش المشتركة فى الأمم المتحدة.

٢ - وقد وضع هذا التقرير الأول عن تقييم البرامج فى شكل يتسم بالوضوح، على غرار الاستعراض السابق للبرنامج العادى. ويشتمل التقرير على ثلاثة أجزاء: يتضمن الجزء الأول استعراضات متعمقة لبعض البرامج المختارة، ويركز الجزء الثانى على الجوانب الخاصة بالبرامج والمشروعات الميدانية، أما الجزء الثالث فيضم استعراضا متعمقا للمسائل المواضيعية المشتركة بين البرامج.

٣ - ويتضمن الجزء الأول استعراضات متعمقة لثلاثة برامج: الأول برنامج فرعى كبير (٢-١-٢-٤ وقاية المحاصيل) فى الفصل الأول، وبرنامجان فرعيان (٢-١-٧-١ معالجة الاحصاءات وتحليلها، و٢-١-٧-٤ تطوير الاحصاءات) فى الفصل الثانى، والمساعدة التى تقدمها المنظمة لمصايد الأسماك الصغيرة فى الفصل الثالث. وتقدم هذه الاستعراضات المتعمقة عرضا شاملا لأهداف البرامج الفرعية ومواردها وأنشطتها خلال الفترات المالية الثلاث السابقة، حيث يقدم تقييما لتأثيراتها ونتائجها، فضلا عن تحديد آفاق أنشطة المتابعة، بما فى ذلك بعض القضايا المختارة التى تحددها المنظمة والبلدان الأعضاء. وفى حين يماثل هيكل هذا التقرير نظيره فى الاستعراضات المتعمقة السابقة لوثيقة استعراض البرنامج العادى، فانه يوجه مزيداً من الاهتمام لعناصر البرامج الميدانية والى تدابير المتابعة وقضاياها.

الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع. وهكذا فان تركيز الانتباه على موارد الصندوق المحدودة للغاية لم يثبت حتى الآن انه وسيلة ناجعة لتوسيع نطاق امكانيات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع.

٥٨ - ومن المهم حشد المزيد من الموارد، بالاضافة الى البرنامج العادى، من أجل توسيع نطاق العمل فى هذه المجالات. ومما يؤسف له أن الأولويات التى تسندها البلدان الأعضاء لزيادة الدعم المقدم من المنظمة للبلدان فى مجال المشورة بشأن السياسات، بما فى ذلك السياسات التجارية وتنمية القدرة المؤسسية، لم تنعكس فى صورة دعم اضافى من خارج الميزانية. ومع أن البلدان الأعضاء تقدم مساهمات عينية كبيرة للعمليات التى تضطلع بها لجان هيئة الدستور الغذائى، فان الدعم المقدم من خارج الميزانية لتنمية التجارة بلغ ٩ر٣ مليون دولار فى المتوسط خلال الفترة المالية، وتبلغ نسبة الدعم من خارج الميزانية الى موارد البرنامج العادى ٣ر٠ الى ١ مقارنة بنسب البرامج الفنية الرئيسية التى تبلغ ٥ الى ١.

الجزء الأول

استعراض متعمق لعدد مختار
من البرامج والبرامج الفرعية

٤ - ويقدم الجزء الثانى تحليلا تفصيليا لعمليات تقييم نحو ٥٨٠ مشروعا استكملت فيما بين عامى ١٩٨٥ و١٩٩١ (الفصل الرابع). والى جانب ما قدمه هذا الفصل من عرض عام لعمليات تقدير الجوانب الرئيسية (تصميم المشروع والتنفيذ، المخرجات، والتأثيرات) يتناول بصورة وثيقة أداء المشروع من حيث ما حققه من نتائج من ناحية، كما يبحث العلاقة بين مختلف عناصر التصميم والتنفيذ والمتابعة ونتيجة الاداء من ناحية أخرى. وقد تسنى اجراء هذا التحليل التفصيلى بفضل العدد الكبير نسبيا من عمليات تقييم المشروعات التى يتناولها التقرير. وفى حين يعتمد التحليل على بيانات تجميعية مستقاة من الاستبيانات التى تستكملها كل بعثة من بعثات التقييم، فأنه استخدم عددا كبيرا من حالات التقييم الاخرى بهدف ابراز النتائج التى توصل اليها. ويقدم ملحق الفصل موجزا للقضايا الناشئة عن عمليات تقييم المشروعات التى جرت فى ١٩٩٠ فى اربعة قطاعات فرعية.

٥ - ويستعرض الفصل الخامس، فى الجزء الثالث، موضوعات مشتركة بين القطاعات، وأنشطة المنظمة فى مجالات دعم تنمية التجارة الدولية، وهو موضوع يحظى باهتمام واسع النطاق لدى البلدان الاعضاء، ولا سيما فى اطار جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف. وفى حين أن المنظمة ليست المنظمة الدولية الرائدة فى الشؤون التجارية بحد ذاتها، فانها تضطلع بدور نشط فى عدد متنوع من المجالات، يتراوح بين المناقشات على مستوى السياسات المتعلقة بالتجارة بالسلع الزراعية فيما بين البلدان الاعضاء، واجراء تحليلات لأسواق السلع، ووضع معايير فنية لمراقبة نوعية الأغذية والمبيدات، وتقديم المساعدات الفنية الى البلدان الاعضاء. ويتضمن الفصل استعراضا عاما للأهداف والأولويات، وهيكل العمل والموارد المخصصة لهذا الغرض، ويقدم تحليلا مفصلا للانجازات التى تحققت فى مختلف مجالات عمل المنظمة، ويقدر نقاط الضعف وجوانب والقوة فى أنشطة المنظمة فى هذه المجالات بما فى ذلك بيان مزاياها النسبية.

٦ - ولدى اعداد هذا التقرير، روعيت رغبة الأجهزة الرياسية فى توافر معلومات عن النتائج والانجازات المتحققة. كذلك، بذلت محاولة لانتقاء البرامج التى تضطلع بأنشطة ميدانية واسعة النطاق، حتى يمكن وضع تقارير عن النتائج الفعلية المتحققة على المستويات القطرية. ومع تزايد الخبرة المكتسبة فى اعداد تقرير تقييم البرامج، سيجرى المزيد من التحسينات فيما يخص هذه المجالات، بحيث ينعكس ذلك فى التغطية التى يتيحها التقرير ونوعيته.

الفصل الأول

وقاية المحاصيل

البرنامج الفرعى ٢-١-٢-٤

أولا - السياق

١ - وقاية المحاصيل هى بالأساس «الوجه الآخر من العملة» أى من الانتاج الزراعى. اذ من المعلوم أن الخسائر فى الانتاج النباتى الناجمة عن الآفات (الحشرات والاعشاب وناقلات الأمراض والديدان الخيطية والفقريات) تؤدى الى خفض كبير فى مستويات الغلة الزراعية. ويقدر مجموع قيمة الخسائر فى انتاج المحاصيل فى العالم بسبب الآفات بنحو ٣٠٠ مليار دولار سنويا، وأن تكاليف المبيدات المستخدمة كل عام بنحو ٢٠ مليار دولار. وتعتبر نفقات شراء المبيدات فى البلدان النامية مصدرا رئيسيا لاستنزاف عملاتها الصعبة.

٢ - ويتسبب الاستخدام المكثف للمبيدات بالاضافة الى التكاليف فى نشوء مشكلات أخرى. فالحشرات والآفات الأخرى تستطيع تكوين مقاومة ضد الكيماويات، بما يستلزم زيادة الجرعة العلاجية من المبيدات باستمرار لبلوغ نفس الاهداف أو أقل منها. وبامكان الكيماويات، ولاسيما فى حالة اساءة استخدامها، أن تخل بآلية المكافحة الطبيعية وتنجم عنها آثار مضرة بصحة الانسان والبيئة وعلى هذا الأساس، وضع فى الستينات منهج فى محاولة لمكافحة الآفات باستخدام وسائل ملائمة ايكولوجيا واقتصاديا. وقد دعمت المنظمة تطبيق هذا المنهج الجديد الذى سمى فى البداية بالمكافحة المتكاملة للآفات، فى حين تشيع فى الوقت الحاضر تسميته بالادارة المتكاملة للآفات، حيث بدأت بتنظيم ندوة بشأنه فى ١٩٦٦، ثم شكلت مجموعة خبراء لدراسته فى ١٩٦٧. وقد أصبحت الادارة المتكاملة للآفات واحدة من الدعامات الأساسية لأنشطة المنظمة فى مجال وقاية النباتات، بعد أن ثبتت صلاحيتها فى عدد كبير من البلدان وعلى نطاق واسع من المحاصيل.

٣ - ولا تعتبر تدابير مكافحة الآفات مهمة للانتاج الزراعى فحسب، بل وعندما تقل المواد النباتية عبر الحدود كذلك. اذ تعمد البلدان الى تطبيق لوائح الحجر الزراعى لحماية مواردها النباتية من العدوى التى قد تنتقل اليها من المواد النباتية المصابة بالآفات. غير أن الضرورة تستدعى النظر الى عامل الحماية فى

ثانيا - الاهداف والاولويات

٧ - ويلاحظ أن البرنامج الفرعى ٢-١-٢-٤ (وقاية المحاصيل) هو أحد البرامج الفرعية الستة التى يتكون منها برنامج المحاصيل لدى المنظمة. وعما يرد فى الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧، يساهم هذا البرنامج الفرعى فى تحقيق هدف محدد فى اطار برنامج المحاصيل يتلخص فى:

«تلافى وتقليل الخسائر المحصولية الناتجة عن الاصابة بالآفات فى البلدان الاعضاء، وذلك عن طريق الحد من انتشار الآفات التى تنص عليها قواعد الحجر الزراعى، وتشجيع الادارة المتكاملة لمكافحة الآفات، والحد من الآثار السلبية للمبيدات على الصحة البشرية وعلى البيئة وتنسيق الأعمال المتعلقة بمكافحة الآفات المهاجرة».

٨ - وقد اكتسب عمل هذا البرنامج الفرعى أهمية خلال الفترات المالية الثلاث الماضية (١٩٨٦ - ١٩٩٢) فى دعم الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومدونة السلوك، وأنجز أنشطة دعمت المفاهيم المبتكرة لوقاية النباتات مثل الادارة المتكاملة للآفات. كما تلقت وظائف هذا البرنامج فى الآونة الأخيرة دعما اضافيا من خلال التركيز المتزايد على التنمية الزراعية القابلة للاستمرار ضمن جدول أعمال القرن ٢١ لموءتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

٩ - ولاغراض هذا الاستعراض، يمكن تجميع الانشطة الرئيسية لهذا البرنامج الفرعى فى أربعة مجالات أساسية للعمل:

(أ) **الصحة النباتية وخفض انتشار الآفات**، ويشمل ذلك دعم أنشطة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وعمل المنظمات الاقليمية لوقاية النباتات وكذلك الانشطة الميدانية بهدف تعزيز الخدمات القطرية لوقاية النباتات (الهدف رقم ١).

(ب) **الادارة المتكاملة للآفات** وتشمل أمراض النباتات وادارة الاعشاب ومكافحة الآفات غير المهاجرة وادارة الآفات بعد الحصاد (الهدف رقم ٢).

(ج) **ادارة المبيدات** ولاسيما الانشطة التى تدعم تنفيذ مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها (الهدف رقم ٣).

ضوء المنافع التى تحققها التجارة الحرة للمنتجات الزراعية. وهذه المسألة هى من بين الاهتمامات الرئيسية للمنظمة فى ميدان وقاية المحاصيل: الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات التى أنيط تنفيذها للمنظمة عام ١٩٥١. وقد كشفت جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية فى اطار الجات مؤخرا أهمية هذه الاتفاقية من حيث استخدام الحجر الزراعى كأحد الحواجز التجارية، وقد ساعدت المنظمة الجات فى وضع معايير وخطوط توجيهية قبلت على نطاق واسع.

٤ - كذلك أدى وضع المعايير والخطوط التوجيهية الدولية الى تدعيم الاستخدام الآمن والفعال للمبيدات. فقد وافق موءتمر المنظمة فى ١٩٨٥ على مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها باعتبارها وثيقة دولية طوعية. وتستخدم هذه المدونة، من بين أمور أخرى، كنقطة مرجعية، لمخاطر استخدام المبيدات، وتحديد مسوءوليات الحكومات ومصانع الانتاج ومستخدمى المبيدات فيما يخص الاستعمال الآمن والفعال ومراقبة الكيماويات الزراعية. وأدخل تعديل على المدونة فى ١٩٨٩، ليشمل مبدأ الموافقة المسبقة عن علم الذى وضع بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وينص على الالتزام بعدم تصدير المبيد المحظور أو الذى فرضت قيود مشددة على استعماله فى بلد ما لأسباب تتعلق بصحة الانسان أو البيئة مالم يكن البلد المستورد على علم تام بذلك.

٥ - كذلك أصبحت مخلفات المبيدات قضية خطيرة ولاسيما فى التجارة الدولية. وقد عالج الاجتماع المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات مسألة وضع معايير تحدد المستويات المقبولة من مخلفات المبيدات فى المنتجات الزراعية الداخلة فى التجارة الدولية. وأوصى الاجتماع المذكور بحد أقصى لمستوى مخلفات كل نوع من أنواع المبيدات لكى تدرسها هيئة الدستور الغذائى وتقرها كحد أقصى لمستويات المخلفات.

٦ - وتتحمل المنظمة المسوءولية، منذ ١٩٥٥، عن مراقبة حالة الجراد الصحراوى، وأنشأت لجنة مكافحة الجراد الصحراوى وثلاث هيئات اقليمية لهذا الغرض. ونظرا لتحرك أسراب الجراد على نطاق واسع فلا يمكن أن تقتصر أنشطة المكافحة على بلد أو منطقة واحدة، وتستلزم عمليات رصد مستمرة وتبادلا للمعلومات. ولعبت المنظمة دورا بارزا فى هذا المجال، ولاسيما منذ أن تولت بدلا عن مركز بحوث مكافحة الجراد فى لندن مسوءولية الخدمات الاعلامية الخاصة بالجراد الصحراوى فى ١٩٧٣. وبحدوث اصابات خطيرة نجمت عن تفشى الجراد النطاط فى منتصف الثمانينات نفذت المنظمة من خلال مركز الطوارئ لعمليات الجراد مشروعا أساسيا للمكافحة وقدمت خدمات لدعم الحملات.

(د) الموافقة، حسب الحاجة، على قرار مناسب أو تصديق الحكومات الأعضاء على اتفاقية ما، تؤدى الى وضع وثيقة تسهل التوصل الى المعايير الملائمة (مثل مدونة السلوك أو شرط الموافقة المسبقة عن علم).

(هـ) تحسين أو تحديد تفاصيل الوثيقة موضوع البحث (أى معايير تحديد التدابير ذات الصلة بالصحة النباتية بموجب الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات)، بمساعدة مجموعة من الخبراء أو مجموعات العمل الخاصة أو الاستشاريين.

(و) أنشطة الدعم الممولة فى اطار الأموال المخصصة فى الميزانية العادية أو خارجها، لتعزيز عملية تطبيق المعايير التى اتفق بشأنها (أى المشروعات الميدانية والدورات التدريبية والحلقات الدراسية العملية).

١٢ - ويتضمن البرنامج الفرعى ٢-١-٢-٤ العديد من أنشطة التخطيط التى تستجيب لاحتياجات عدد كبير من البلدان. وتشمل دعم تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومدونة السلوك والحلقات الدراسية العملية المخصصة للأنشطة الاقليمية لوقاية النباتات (مثل مكافحة طفيل العدار (الاستريجا) وحملات مكافحة الجراد) وتقديم مشورات عامة بخصوص استراتيجيات وقاية النباتات.

١٣ - وفيما يتعلق (بالأنشطة التنفيذية)، يقدم البرنامج مساعدات فنية لدعم جهود البلدان فى مجال صياغة الخطط الملائمة لمكافحة الآفات وتنفيذها، ولاسيما اعتمادا على منهج الادارة المتكاملة للآفات، كما يقدم مشورات فنية بشأن جوانب عديدة منها استخدام المبيدات وطرق تنظيم الحجر الزراعى. كذلك يساعد هذا البرنامج الفرعى فى تدعيم عمل الخدمات القطرية المعنية بوقاية النباتات، وهو عنصر اضافى ضرورى لتنفيذ استراتيجية متماسكة لوقاية النباتات على المستوى القطرى.

ثالثا - التنظيم والمرد

تنظيم عمليات التنفيذ

١٤ - تتولى ادارة وقاية النباتات تنفيذ هذا البرنامج الفرعى الذى يضم ٢٠ وظيفة مهنية فى المقر الرئيسى، وعدداً من الموظفين العاملين فى المكاتب الاقليمية الاربعة. يضاف الى ذلك موظف مسؤول عن مكافحة الجراد الصحراوى والآفات

(د) مكافحة الآفات المهاجرة ولاسيما رصد وتبادل المعلومات بشأن الجراد الصحراوى والجراد النطاط واتاحة الدعم التشغيلى للانشطة الميدانية التى يتولى مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد وتنسيقها (الهدف رقم ٤).

١٠ - وتستجيب هذه الأهداف للمنهج الجديد الأكثر تكاملا الذى أقره لهذا البرنامج الفرعى برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣. فقد جرى تجميع العديد من عناصر البرنامج منها: الادارة المتكاملة للآفات التى تغطى فى الوقت الحاضر أربعة عناصر برامجية والتى كانت مستقلة سابقا، وأمراض النباتات وادارة الآفات بعد الحصاد ومكافحة الآفات الفقارية وتحسين ادارة الاعشاب. فى حين أدرجت أنشطة الحجر الزراعى ووقاية النباتات ضمن تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وأعيدت تسمية العنصر البرامجى السابق للمبيدات بادارة المبيدات.

١١ - وتشمل اختصاصات هذا البرنامج الفرعى تقديم المعلومات والتوجيهات فى مجال السياسات والمساعدات الفنية الى الحكومات الاعضاء، وهى اختصاصات مشتركة فى اطار برنامج المحاصيل ككل. ومن الجدير بالملاحظة أن التوجيهات فى مجال السياسات فى اطار البرنامج الفرعى لوقاية المحاصيل تتضمن على وجه التحديد التركيز على وضع معايير واتفاقيات دولية ودعمها (فى اطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومدونة السلوك). ويشمل هذا النوع من التوجيهات فى مجال السياسات بصفة عادية الخطوات التالية:

(أ) اعداد مشروع وثيقة (استراتيجية) تحلل المشكلة وتقترح مختلف الخيارات الممكنة لحلها.

(ب) استعراض هذه الوثيقة ومناقشتها من قبل مجموعة مستقلة للخبراء أو مجموعات العمل وغير ذلك، بحيث يمثل أعضاؤها مختلف المصالح المعنية، وأن يتم اختيار هؤلاء الاعضاء على أساس قدراتهم الشخصية باعتبارهم خبراء من مستوى عال فى مجالات التعليم والبحوث أو الارشاد فى مجال وقاية النباتات والاختصاصات ذات الصلة بذلك.

(ج) عرض الوثيقة و/أو النتائج التى يتوصل اليها الخبراء على المنظمات الاقليمية المعنية بوقاية النباتات، ثم على لجنة الزراعة، على أن ترفع هذه اللجنة، عند الضرورة، تقاريرا بذلك الى مجلس المنظمة وموءتمرها.

البرنامج الفرعي. اذ سيجرى بصفة خاصة، توسيع نطاق الجماعة المعنية بالادارة المتكاملة للآفات لتضم ستة موظفين مهنيين، في حين ستعاد تسمية ووظائف المجموعة السابقة المعنية بأمراض النبات والحجر الصحي بأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

١٧ - ومنذ ١٩٨٦ أثرت باستمرار الصعوبات المالية التي تعانيها المنظمة على كفاءة أداء هذا البرنامج في مجال التخطيط والتنفيذ. ففي أثناء الفترة المالية ١٩٩١ - ١٩٩٢، أدت المعوقات ذات الصلة بالميزانية وكذلك تطور قدرات المنظمات المحلية لوقاية النباتات في مجال مكافحة الجراد الصحراوي الى الغاء وظيفة بدرجة م-٥ ووظيفتين من وظائف الخدمة العامة في اطار برنامج مكافحة الآفات المهاجرة. كذلك أدى نقص الأموال الى: (١) تضييق نطاق تنفيذ مبدأ الموافقة المسبقة عن علم خلال نفس الفترة المالية بسبب التأخر في تعيين موظف اعلامي للمبيدات بدرجة م-٣، (٢) تدهور مستوى المساعدة المقدمة الى الخدمات القطرية لوقاية النباتات (عدم شغل وظيفة المسؤول عن العمل التعاوني في مجال الصحة الحيوانية بدرجة م-٥ ووظيفة في فئة الخدمة العامة بعد تقاعد المسوءولين عنهما)، و(٣) تأخير أو تأجيل اجتماعات هيئة البحر الكاريبي لوقاية النباتات واجتماعات مجموعة الخبراء التي شكلتها المنظمة لبحث موضوع مخلفات المبيدات في الاغذية والبيئة.

١٨ - وجرى التعاون على أساس غير رسمي مع الوحدات الاخرى العاملة في قسم الانتاج النباتي ووقاية النباتات وفي مقر المنظمة بصفة عامة. وقد وجهت الانشطة المشتركة عموما نحو دعم المشروعات الميدانية ولا سيما مع ادارة انتاج المحاصيل والمراعي والوحدة المعنية بخسائر الاغذية بعد الحصاد، وغالبا ما أنجزت الاعمال ذات الصلة بدعم الاتفاقيات الدولية التي تتولى هذه الادارة تنسيقها بالاشتراك مع مكتب الشوءون القانونية. وتجرى أنشطة دعم الدستور الغذائي بالتعاون مع قسم سياسات الاغذية والتغذية.

١٩ - ولهذا البرنامج الفرعي علاقات وثيقة مع وكالات الامم المتحدة الاخرى، ولاسيما برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بأنشطة التخطيط. ويغطي التعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ادارة المبيدات والادارة المتكاملة للآفات. وبعد موافقة موءتمر المنظمة في ١٩٨٩ على ادراج مبدأ الموافقة المسبقة عن علم في مدونة السلوك الدولية عند توزيع المبيدات واستعمالها أنشئ في ١٩٩٠ برنامج مشترك بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة لوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ. وقد تولت مجموعة الخبراء المشتركة بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة المعنية بالمكافحة المتكاملة للآفات

المهاجرة فى الجزائر من المكتب الاقليمى لآسيا وموظف آخر مسءول عن وقاية النباتات فى ترينيداد وتوباغو من المكتب الاقليمى لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

١٥ - وتشمل المهام الرئيسية لهذه الادارة ما يلى:

(أ) تقديم خدمات الأمانة والدعم الفنى للمنظمات واللجان الدولية والاقليمية بما فى ذلك التحليلات الفنية وتشخيص المشكلات المراد حلها وتحديد الخيارات البديلة أو المفاضلة بينها، وصياغة السياسات ووضع التقديرات بما يؤول الى بلورة معايير ومقترحات لمدونات السلوك.

(ب) دعم الشبكات والبرامج والمشروعات المصممة بهدف اضفاء الجانب العملى على السياسات والمعايير التى ووفق عليها على المستويات الاقليمية والقطرية.

(ج) نشر المواد الاعلامية والخطوط التوجيهية لدعم أنشطة تطبيق المعايير ومدونات السلوك.

(د) تنظيم أنشطة تدريبية بهدف النهوض بمستويات الخبرة المتاحة على جميع المستويات فى مجال وقاية النباتات. ويذكر أن معظم أنشطة التدريب تنفذ فى اطار أنشطة البرامج الميدانية.

١٦ - وقد جرى تنظيم ادارة وقاية النباتات فى أربع مجموعات: (١) خمسة موظفين مهنيين للعمل فى مجال الصحة النباتية وخفض انتشار آفات الحجر، بما فى ذلك الأمانة التى أنشئت موءخرا للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، (٢) ثلاثة موظفين للعمل فى مجال الادارة المتكاملة للآفات بما فى ذلك موظف واحد للعمل فى مجال ادارة الاعشاب، (٣) ثلاثة موظفين للعمل فى مجال ادارة المبيدات بما فى ذلك موظف اعلامى للمبيدات لدعم تنفيذ مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها و(٤) خمسة موظفين للعمل فى مجال مكافحة الآفات المهاجرة. ويساعد ثلاثة موظفين رئيس الادارة بما فى ذلك موظف زراعى يتولى تنسيق أنشطة برنامج تلافى خسائر الأغذية مع قسم الخدمات الزراعية، وموظف لوقاية النباتات مرتبط مع المجموعة المعنية بالادارة المتكاملة للآفات. وفى خلال الفترة المالية ١٩٩٢ - ١٩٩٣ اتخذت اجراءات لادخال تعديلات على الهيكل التنظيمى لهذه الادارة وفقا لاهداف

الذى كان قد تعزز بشرط الموافقة المسبقة عن علم فى مؤتمر المنظمة فى عام ١٩٨٩. وسوف يتم فى عام ١٩٩٣ انشاء أمانة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، للابقاء على تعاون وثيق مع المنظمات الاقليمية المعنية بوقاية النباتات وتدعيم تنسيق معايير الحجر النباتى والخطوط التوجيهية المتعلقة بذلك فى اطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

٢٢ ـ أما نمط توزيع موارد البرنامج العادى المبين فى الجدول ٢ من حيث الأهداف الرئيسية فقد اتسم بالتناسق النسبى مع مضى الوقت. فالهدف رقم ١ (صحة النباتات والحد من انتشار الآفات المشمولة بالحجر النباتى) فى الفترة المالية ١٩٩٢ـ١٩٩٣ يستأثر بنسبة ٣٢ فى المائة من الميزانية، وهى أعلى نسبة مئوية، يليه الهدف الثانى (الادارة المتكاملة للآفات) الذى يحظى بنسبة ٢٤ فى المائة. وقد حدثت تغيرات فى الميزانية فى أعقاب عمليات النقل فى أولويات البرنامج الفرعى: فالهدف الثالث (ادارة مبيدات الأعشاب)، على وجه خاص، يبين زيادة منذ الفترة ١٩٨٦ـ١٩٨٧ نتيجة زيادة الأعمال المتعلقة بتنفيذ مدونة السلوك الدولية الخاصة بتوزيع المبيدات واستعمالها.

٢٣ ـ وأما من حيث الموارد المستخدمة حسب بنود الانفاق فان بعض التباينات المهمة تبدو واضحة خلال الفترة موضع الاستعراض. فعنصر تكاليف العاملين احتل المرتبة الأولى من حيث تكاليف عوامل الانتاج فى البرنامج الفرعى حيث استأثر بنحو ثلثى الميزانية. ويلى ذلك بند المطبوعات اذ بلغ متوسطه ١٢ فى المائة من الميزانية خلال الفترة ١٩٨٦ـ١٩٩٢. كذلك شكلت تكاليف العاملين نسبة عالية على وجه الخصوص فى الهدف الرابع (مكافحة الآفات المهاجرة) ونسبة ضئيلة نوعا ما للهدف الثالث (ادارة مبيدات الآفات). وحظيت المطبوعات، فى هدفين من الأهداف الأربعة، بنسبة مهمة: ١٥ بالمائة من مجموع ميزانية ١٩٨٦ـ١٩٩٢ بالنسبة للهدف ١ (صحة النباتات والحد من انتشار الآفات المشمولة بالحجر النباتى) و ٢٨ فى المائة بالنسبة للهدف ٣. وهذا يعكس أدوار هذه الأهداف فى تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومدونة السلوك، وكلتاهما اتفاقيتان دوليتان تدعوان المنظمة للقيام بدور لتوفير المعلومات. ويلاحظ أن اتجاها نزوليا مضطردا فى تكاليف العاملين ترافق مع زيادة فى تكاليف المطبوعات والسفر. وتعزى الزيادة فى الفئة الاخيرة، بصورة رئيسية، الى زيادة عدد المشاركين فى مشاورات واجتماعات الخبراء والى زيادة وتيرة هذه المشاورات والاجتماعات.

والتى أنشأتها المنظمة أصلا فى ١٩٦٦ توجيه الأعمال ذات الصلة بعلم الحشرات وأمراض النباتات وادارة الآفات بعد الحصاد ومكافحة الآفات الفقارية وادارة الأعشاب. يضاف الى ذلك أن أنشطة الادارة المتكاملة للآفات تجرى باستمرار استعراضات وتستعين بأحدث المعلومات العلمية من خلال التعاون مع موءسسات البحوث القطرية والدولية بما فى ذلك مراكز البحوث الدولية. وترتكز التعاون مع منظمة الصحة العالمية على مخلفات المبيدات، من خلال الاجتماع المشترك بين المنظمتين بشأن مخلفات المبيدات، الذى قدم مدخلات لهيئة الدستور الغذائى بشأن مخلفات المبيدات بهدف تحديد الحد الاقصى المسموح به لهذه المخلفات. وعذلك يواصل هذا البرنامج الفرعى دوره فى مجال التنسيق الدولى لمكافحة الآفات المهاجرة بتوجيه من لجنة مكافحة الجراد الصحراوى، التى تتلقى عند الضرورة دعما من الهيئات الاقليمية للجراد.

٢٠ ـ حظى البرنامج الفرعى فى السنوات الأخيرة بنصيب يتزايد باضطراد من مجموع مخصصات البرنامج العادى فى اطار البرنامج ٢ـ١ـ٢: المحاصيل (انظر الجدول ١ أدناه).

الجدول ١: البرنامج الفرعى ٢ـ١ـ٢ـ٤ ـ تخصيص موارد البرنامج العادى
كجزء من البرنامج ٢ـ١ـ٢: المحاصيل
(بالنسبة للفترة ١٩٨٦ـ١٩٩٢، بآلاف الدولارات)

	مخصصات البرنامج ٢ـ١ـ٢	مخصصات البرنامج الفرعى ٢ـ١ـ٢ـ٤	نسبة مخصصات البرنامج الفرعى ٢ـ١ـ٢ـ٤ من مخصصات البرنامج ٢ـ١ـ٢
١٩٨٦ـ١٩٨٧	٢٤ ٤٧٠	٤ ٠٤٢	١٦ر٥
١٩٨٨ـ١٩٨٩	٢٧ ٧١٠	٤ ٦٥٦	١٦ر٦
١٩٩٠ـ١٩٩١	٣٢ ١٣٥	٥ ٦٧٥	١٧ر٧
١٩٩٢ـ١٩٩٣	٣٧ ٧٠٢	٧ ٠٤٧	١٨ر٧

٢١ ـ أعطى البرنامج بوجه خاص أولوية متزايدة للأنشطة المتعلقة بالادارة المتكاملة للآفات، ولادارة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمساعدة فى تطبيق مدونة السلوك الدولية الخاصة بتوزيع المبيدات واستعمالها، وهى المجال

٢٥ـ وتمثل مشروعات الادارة المتكاملة للآفات ٤٣ فى المائة من مجموع المشروعات من حيث العدد بينما تمثل ٥٧ فى المائة من مجموع الميزانيات. أما مشروعات مكافحة الآفات المهاجرة فتمثل ٤٢ فى المائة من مجموع المشروعات من حيث العدد و ٢٣ فى المائة من اجمالى الميزانيات. ومن هذه المشروعات ٨١ مشروعا تتبع لمركز الطوارىء لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى وتستأثر بنحو ثلثى الميزانية المالية المخصصة للهدف رقم ٤. وكانعكاس للتفويض الدولى على صعيد البرنامج الفرعى نفذت مشروعات اقليمية واقاليمية: فهناك ١١٠ مشروعات من هذه المشروعات نفذت على هذا الأساس بميزانية قدرها ٦٤ر٦ مليون دولار أو بما يقل قليلا عن ٢٥ فى المائة من مجموع الميزانية. وتمثل أنشطة مكافحة الآفات المهاجرة نحو ٥٢ مشروعا من المشروعات الاقليمية، بميزانية اجمالية قدرها ٣٤ر٩ مليون دولار.

٢٦ ـ أما التركيز الجغرافى للمشروعات الميدانية فقد كان فى أفريقيا التى استأثرت بنحو ٥٠ فى المائة من مجموع المشروعات من حيث العدد ومن حيث الميزانية. أما الاقاليم الاخرى وهى أمريكا اللاتينية والكاريبى، والشرق الادنى، وأوروبا، وشمال افريقيا وآسيا والمحيط الهادى، فقد كانت أنصبتها متقاربة نوعا ما من حيث عدد المشروعات بينما كان النصيب الاقل فى الميزانية هو حصة اقليم امريكا اللاتينية والكاريبى. وتبين المخصصات التى قدمتها الجهات المتبرعة نمطا مختلفا بين برنامج الامم المتحدة الانمائى وحسابات الامانة خصوصا بالنسبة للهدف رقم ١ فى حين أن مساهمات برنامج الأمم المتحدة الانمائى تتجاوز، حتى الآن، ميزانيات حسابات الامانة، والهدف رقم ٤، حيث أن النمط انقلب اتجاهه. ويعكس هذا، فى الحالة الاخيرة على وجه الخصوص، المشاركة الاساسية من جانب حسابات الامانة فى الحملات التى قام بها مركز الطوارىء لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى.

رابعا ـ الاعمال والنتائج

٢٧ ـ وفى هذه الفقرة والفقرات التالية نستعرض تنفيذ البرنامج الفرعى ونتائجه تبعا للأهداف الرئيسية الاربعة التى سبق عرضها وهى صحة النباتات والحد من انتشار الآفات المشمولة بالحجر النباتى، والادارة المتكاملة للآفات، وادارة مبيدات الآفات، ومكافحة الآفات المهاجرة.

(١) صحة النباتات والحد من انتشار الآفات المشمولة بالحجر النباتى

٢٨ ـ تضمنت الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (انظر الاطار ١)، مبادىء الحجر النباتى. وتعد هذه الاتفاقية الوثيقة الدليلية الرئيسية لهذا الهدف.

الجدول ٢: البرنامج الفرعي ٢-١-٢-٤: موارد البرنامج العادي المخصصة لأهداف البرنامج
(١٩٨٦-١٩٩٣، بالنسب المئوية)

أهداف/وعناصر البرنامج	١٩٨٦-١٩٨٧	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩٢-١٩٩٣
صحة النباتات والحد من انتشار الآفات المشمولة بالحجر النباتي	٢١	٢٤	٣٠	٣٢
الادارة المتكاملة للآفات	٤٥	٣٥	٢٥	٢٤
ادارة مبيدات الآفات	١٦	٢٤	٢٣	٢٦
مكافحة الآفات المهاجرة	١٨	١٧	٢١	١٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٢٤ - وقدم البرنامج الفرعي دعمه لنحو ٥٧٩ مشروعا ميدانيا خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢ بميزانية اجمالية بلغت ٢٦٥ر٦ مليون دولار[1] منها ١٣٥ مشروعا بميزانية قدرها ١٣١ر٢ مليون دولار وهي قيد التنفيذ في الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣: حيث أن ادارة وقاية النباتات كانت الوحدة الفنية الرائدة بالنسبة لـ ٦٩ مشروعا بينما المشروعات المتبقية وهي ٦٦ مشروعا كانت تحت رعاية الوحدات الفنية الاخرى. أما من حيث تمويل المشروعات هذه (٥٧٩ مشروعاً) فقد ساهم برنامج الامم المتحدة بنسبة ٤٩ بالمائة من هذا التمويل في حين ساهمت الجهات المتبرعة في حسابات الامانة بنسبة ٣٧ في المائة وساهم برنامج التعاون الفني بنسبة ١٤ بالمائة من مجموع ميزانيات المشروعات.

(١) هذا الرقم يزيد عن الدعم المقدم من خارج الميزانية لانه يشمل: (١) اجمالي ميزانيات المشروعات (غالبا ما تمتد ٤ أو ٥ سنوات) وليس بالاحرى على تنفيذ المشروعات عن تلك السنة، (٢) المشروعات التي تتبع لوحدات فنية أخرى في المركز القيادي.

٢٩ - أما الآمال المتعلقة بدعم الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فتشمل ما يلى:

(أ) انشاء قاعدة بيانات الحاسب الدقيق عن توزع الآفات ذات الاهمية فيما يتعلق بالحجر النباتى، وهى البيانات التى أبلغ عنها نظرا لملاحيتها للمنظمات الاقليمية المعنية بوقاية النباتات،

(ب) اعداد ملخصات سائبة الاوراق وسهلة الاستكمال تتضمن قوانين ولوائح الحجر النباتى لجميع البلدان الاعضاء، علما بأن ٧٢ ملخصا من هذه الملخصات قد تم طبعها حتى نهاية عام ١٩٩٢ وهناك ملخصات أخرى قيد الاعداد. وقد تم اعداد هذه الملخصات فى المنظمة وارسلت الى البلدان لتدقيقها قبل نشرها،

(ج) انتاج ما يقرب من مائة نشرة للبيانات عن الآفات والعوامل البيولوجية ذات الاهمية فيما يتعلق بالحجر النباتى. وقد تم اعداد هذه البيانات بموجب عقد مع مكتب الكومنولث الزراعى الدولى،

(د) اصدار طبعة منتظمة من نشرة وقاية النباتات حتى يمكن الاطلاع عليها على نطاق واسع. ومثل هذه النشرة يمكن أن تفيد كوسيلة عالمية للابلاغ عن الآفات المشمولة بالحجر النباتى،

(هـ) تنظيم ملتقيات سنوية للمنظمات الاقليمية المعنية بوقاية النباتات وعقد مشاورات للخبراء وتنفيذ مشروعات ميدانية لتعزيز الخدمات القطرية المعنية بوقاية النباتات.

٣٠ - ومن الانشطة قيد التنفيذ والتى تستحق الاهتمام، الاعداد المشترك، مع المجلس الدولى للموارد الوراثية النباتية، للخطوط التوجيهية الخاصة بالمحاصيل بشأن تبادل المورثات على نحو مأمون وفعال. وقد تم طبع وتوزيع العديد من هذه الخطوط التوجيهية التى تشمل بين محاصيل أخرى، الكاكاو والموز العادى والموز الافريقى ومحاصيل الجذور.

٣١ - ولقد استأثرت افريقيا بالمساعدة التى قدمت من خلال المشروعات التى استهدفت تعزيز الخدمات القطرية المعنية بوقاية النباتات. والاهداف التى تسعى اليها هذه المشروعات بشأن بناء المؤسسات متشابكة وطموحة ويبدو أنها تحتاج الى دعم متواصل يتجاوز الفترة المعتادة لهذه المشروعات والتى تستغرق ما بين ثلاث وخمس سنوات. وقد توصلت معظم بعثات التقييم، التى أوفدت لتقييم هذه المشروعات، الى أن مرحلة أخرى من المتابعة تعد ضرورية لتجميع النتائج (انظر الاطار ٢ أدناه).

الجدول ٣: البرنامج الفرعى ٢ـ١ـ٢ـ٤ ـ الدعم الفنى بحسب الاقليم/ والهدف ـ خلال الفترة ١٩٨٦ـ١٩٩٢
(بآلاف الدولارات)

	الهـــدف										النصيب (٪) الاقليم
	الاول		الثانى		الثالث		الرابع		المجموع		
	عدد	دولار	عدد	دولار	عدد	دولار	عدد	دولار	عدد	دولار	دولار
أفريقيا	٣١	٣١٠ ٢٠	٨٨	٤٨٣ ٥٤	٢٠	٩٠٨ ٧	١٣١	٧٩٧ ٣٣	٢٧٠	٤٩٨ ١١٦	٤٤
آسيا	١٣	٩٥٥ ٦	٥٧	٢٦٤ ٤٧	١٩	٦٠٤ ٤	٢٣٦ ٢		٩٤	٠٥٩ ٦١	٢٣
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٣	٧٦٥ ١	٥٨	١٠٦ ١٨	٢١	٣٧٤ ٢	٨	٥٢٥ ١	١٠٠	٧٧٠ ٢٣	٩
الشرق الادنى وشمال أفريقيا											
وأوروبا	١٣	٢٦١ ٢	٤٥	٧٥٥ ٣٢	١١	٦٨٤ ٢	٣١	٥٩٦ ٧	١٠٠	٢٩٦ ٤٥	١٧
العالمـــى/ الاقاليمى	٢	٢٠١ ١	٢	١٢٤	٢	٤٣١ ٢	٩	٢٢١ ١٥	١٥	٩٧٧ ١٨	٧
المجموع	٧٢	٤٩٢ ٣٢	٢٥٠	٧٣٢ ١٥٢	٧٣	٠٠١ ٢٠	١٨٤	٣٧٥ ٦٠	٥٧٩	٦٠٠ ٢٦٥	١٠٠
النصيب (٪)	١٢	١٢	٤٣	٥٧	١٣	٨	٣٢	٢٣	١٠٠	١٠٠	

(١) يرتبط بمكتب مدير قسم الخدمات الزراعية ٤٩ مشروعا، ميزانيتها ٤ر٢٩ مليون دولار، فى حين أن ٢٧ مشروعا، ميزانيتها ٦ ملايين دولار قاصرة على التدريب/والمعدات (ليس من بينهم العاملون فى ادارة وقاية النباتات).

(٢) ٣٢ مشروعا، ميزانيتها ٨ر٧ مليون دولار ولا تشمل العاملين فى ادارة وقاية النباتات.

(٣) ٨١ مشروعا هى مشروعات تابعة لمركز الطوارىء لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى بميزانية ٥ر٤٠ مليون دولار.

(٤) ١٣٥ مشروعا، ميزانيتها ٢ر١٣١ مليون دولار، وهى قيد التنفيذ، اضافة الى ٤٤٤ مشروعا، ميزانيتها ٤ر١٣٤ مليون دولار،؛ قد اكتمل انجازها.

(٢) الادارة المتكاملة للآفات

٣٢ ـ الادارة المتكاملة للآفات الاستراتيجية يوصى بها الآن وعلى نطاق واسع للحد من الخسائر التى تسببها الآفات للمحاصيل، ولجعل الاسر تعتمد بقدر أقل على استخدام المبيدات. وتدعو هذه الاستراتيجية الى الحذر فى ادخال عدد من تقنيات مكافحة الآفات التى تثبط نمو الآفات وتقلل استخدام المبيدات الى الحد الادنى. وهذه الخصائص التى تتميز بها الادارة المتكاملة للآفات هى، على وجه الخصوص، مزايا لمصلحة صغار المزارعين فى البلدان النامية الذين غالبا ما يواجهون صعوبات اقتصادية وبنيوية فى سبيل الحصول على المستلزمات الخارجية مثل المبيدات. اضافة الى ذلك فان هذه الادارة، كمثال يحتذى، هى اعتراف بالمزارعين الخبراء الامر الذى يعنى أن هذه الادارة تهدف الى شد أزر المزارعين لكى يقوموا أنفسهم بتشخيص الاضرار الناجمة عن الآفات ومعالجتها.

٣٣ ـ وبادرت المنظمة، فى عام ١٩٦٧، الى انشاء مجموعة من الخبراء، أصبحت، بعد انشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة، ما يدعى مجموعة الخبراء المشتركة بين المنظمة والبرنامج والمعنية بالمكافحة المتكاملة للآفات. وهذه المجموعة والتى يتكون أعضاؤها من السلطات المتميزة فى مجالات التعليم والبحوث والارشاد بخصوص مكافحة الآفات، قد اعتمدت عليها المنظمة فى المهام الاستشارية، وعملت كنقطة مرجعية لاعمال المنظمة فى الادارة المتكاملة للآفات. وان مفهوم الادارة المتكاملة للآفات، الذى ينحصر أساسا فى الجوانب الحشراتية لوقاية المحاصيل، قد تم توسيعه فى أواخر السبعينات ليشمل الممارسات الزراعية والمحصولية واستخدام عوامل المكافحة البيولوجية، ومقاومة النباتات، واستخدام المبيدات.

٣٤ ـ وشملت أنشطة البرنامج العادية المتعلقة بالادارة المتكاملة للآفات عددا كبيرا من الحلقات الدراسية العملية ومشاورات الخبراء عن مختلف جوانب هذه الادارة لتشمل المحاصيل الصناعية والغذائية فضلا عن معظم المجالات الايكولوجية الزراعية. وتنظم الحلقات العملية الدراسية عادة بالتعاون مع المكاتب الاقليمية وعند الاقتضاء، مع بقية الادارات المعنية فى المنظمة (مثال ذلك المجموعة المعنية بالمحاصيل البستانية التى تعاونت من أجل عقد حلقة عملية دراسية عن انتاج الخضر ووقايتها عقدت فى داكار فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٢). كذلك فان مشاورة الخبراء تنظم عادة بالتعاون مع المنظمات الخارجية العلمية والفنية بالاستعانة مع خبراء فى نفس المستوى يتم التعاقد معهم بصفتهم الشخصية.

الاطار ١ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

حلت هذه الاتفاقية التى انشئت فى عام ١٩٥١، محل اتفاقيات عديدة سابقة ذات نطاق اضيق. وأقدم هذه الاتفاقيات اتفاقية Phylloxera vastatrix، التى ترجع الى عام ١٨٨١. وتسرى الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بصورة رئيسية على الآفات المشمولة بالحجر والتى لها أهميتها فى التجارة الدولية. وتدعو الاطراف الموقعة عليها بأن تتخذ الترتيبات التالية: (أ) انشاء جهاز تنظيمى لمعاينة النباتات وتطهير أو تعقيم النباتات والمنتجات النباتية المسوقة دوليا، واصدار شهادات بصحة النباتات، (ب) تقديم المعلومات داخل البلد فيما يتعلق بالآفات ووسائل الوقاية منها ومكافحتها، (ج) اجراء البحوث والتحريات. وتفوض الاتفاقية، على وجه الخصوص، المنظمة بتوزيع المعلومات المتعلقة بجميع جوانب الحجر النباتى على فترات متلاحقة تشمل جميع البلدان الموقعة على الاتفاقية وكذا المنظمات الاقليمية لوقاية النباتات". (المادة ٦).

ولدى وضع أهداف التعاون الدولى (المادة ٧) تطالب الاتفاقية الاطراف الموقعة أن تتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة فى انشاء ادارة عالمية لاعداد التقارير عن الآفات التى تصيب النبات مهمتها توفير المعلومات عن تفشى وانتشار الآفات التى تصيب النباتات ذات الأهمية الاقتصادية، كالقيود المفروضة على الواردات القطرية، والمستلزمات والمحظورات، والمعلومات عن الوسائل الفعالة لوقاية النباتات. اضافة الى ذلك يجب أن ينفذ التعاون الدولى من خلال انشاء منظمات اقليمية لوقاية النباتات (المادة ٧).

وفى النسخة المعدلة من الاتفاقية ما يشير، ضمن أمور أخرى، الى تسوية النزاعات قبل اللجوء الى الاجراءات الدولية المبينة فى المادة ٩ من الاتفاقية التى سبق أن أقرها مؤتمر المنظمة فى عام ١٩٧٩ والتى دخلت حيز التنفيذ فى أبريل/نيسان ١٩٩٢. ومن جهة أخرى، تجدر الملاحظة أن عديدا من البلدان الأعضاء فى المنظمة، كانت تطبق فعلا نص الاتفاقية المنقح وتصدر الشهادات بصحة النباتات، وفقا لما دعت اليه الاتفاقية، قبل أن يتم اقرار التعديلات بصورة رسمية فى عام ١٩٧٩. وفى نهاية عام ١٩٩٢ بلغ عدد الدول التى انضمت الى الاتفاقية ٩٩ دولة.

ولقد عملت منظمة الأغذية والزراعة على عقد ملتقيات سنوية منتظمة مع المنظمات الاقليمية لوقاية النباتات لمناقشة برامج العمل التعاونى بهدف استنباط المعايير والخطوط التوجيهية المنسقة بشأن الحجر النباتى. ويعد اقليم الشرق الأدنى الاقليم الوحيد الذى يفتقر حاليا الى مثل هذه المنظمات. بيد أن اتفاقية جديدة بهذا الخصوص قد وضعت مسودتها فى أبريل/نيسان ١٩٩٢ ويؤمل أن تدخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٣. وقبل هذا فقد تلقت الجمعية العربية لوقاية النباتات دعما من منظمة الاغذية والزراعة فى انتاج رسالتها الاعلامية وفى طباعة ونشر الخرائط التى تبين توزيع الآفات والأمراض فى اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

٣٥ ـ وقد استفيد من الحلقات العملية الدراسية فى تعميق الوعى بالادارة المتكاملة للآفات ونشر المعلومات عنها كما أوحت باصدار عدد من المطبوعات الفنية بادخال تعديلات فى البرامج الحكومية وفى تقديم اقتراحات بمشروعات شديدة. ويشار الى معظم الأعمال المبكرة التى قامت بها المنظمة فى مجال المشروعات مثلا قد تم البدء بها فى سياق البرنامج العالمى التعاونى الذى اقترحته منظمة الاغذية والزراعة مع برنامج الامم المتحدة للبيئة والذى كانت قد أوصت به مجموعة الخبراء المشتركة بين المنظمة وهذا البرنامج. ومن بين المطبوعات الحديثة كتيب عن الأمراض التى تصيب الخضر، الذى صدر عن المكتب الاقليمى لامريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى عام ١٩٩٠ فى أعقاب حلقة عملية اقليمية، ومسودة الخطوط التوجيهية المتعلقة بادخال عوامل المكافحة البيولوجية، الذى تم استعراضه من قبل مشاورة للخبراء عقدت فى سبتمبر/أيلول ١٩٩١، بالتعاون مع المنظمة الدولية للمكافحة البيولوجية. وقد أسفرت بعثة لمتابعة حلقة العمل عن الادارة المتكاملة لآفة القطن التى عقدت فى باكستان فى فبراير/شباط ١٩٩١، عن صياغة مشروع اقليمى للادارة المتكاملة لآفة القطن مدته خمس سنوات.

٣٦ ـ وأعطيت الأولوية عند اعداد البرامج الميدانية للمحاصيل التى تزرع على نطاق واسع والتى تعرضت للافراط فى المبيدات أو للاساءة فى استخدام هذه المبيدات، كما أعطيت الأولوية للحالات التى أدت فيها الانماط الزراعية الجديدة الى خلق مشكلات تتعلق بالآفات. وتناولت المشروعات، فى الفئة الأولى، معالجة محصولات تستخدم المبيدات على نحو مكثف مثل القطن فى شمال شرق أفريقيا، والشرق الأدنى وآسيا، والانتاج المكثف للأرز فى جنوب شرق آسيا. وعلى وجه الخصوص، فان البرامج الاقليمية التى تمولها حسابات الأمانة والمتعلقة بالأرز، قد حققت نجاحا (انظر الاطار ٣)، لكن المشروع المتعلق بالادارة المتكاملة لآفة القطن فى السودان خلق ادراكا بأن الادارة المتكاملة للآفات تمثل الاستراتيجية المفضلة رسميا لمكافحة الآفات.

٣٧ ـ وقد برهن الترويج الواسع للادارة المتكاملة للآفات بالنسبة للمحاصيل الهامشية اقتصاديا أو المحاصيل المعيشية، أنها أصعب بكثير منها فى حالة المحاصيل النقدية التى تزرع على نحو مكثف. ويرجع هذا الى وجود عوامل أخرى مقيدة مثل الاجهاد بسبب الرطوبة، ورداءة المواد المورثة، والنقص فى المغذيات فى التربة وعدم كفاية امكانات الوصول الى الأسمدة والمدخلات الأخرى. مع ذلك فقد سجلت بعض الخبرات الايجابية، من بينها المشروع الاقليمى الذى يموله برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى أفريقيا والمتعلق بالمكافحة البيولوجية لآفات المحاصيل

الاطار ٢ تعزيز الخدمات القطرية المعنية بوقاية النباتات

بدىء، منذ عام ١٩٨٦، بتنفيذ ٢٨ مشروعا بلغت ميزانيتها الاجمالية ١٧٫٨ مليون دولار، هدفها تعزيز الادارات القطرية المعنية بوقاية النباتات. ومن هذه المشروعات ١٤ مشروعا تم تمويلها من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائى (وهذا يمثل ٨٧ بالمائة من مجموع الميزانية)، و ١٣ مشروعا عن طريق برنامج التعاون الفنى (١١ فى المائة) ومشروع واحد من خلال حساب الامانة (٢ بالمائة). وقد حظيت افريقيا بنصيب الأسد من المساعدة (١٧ مشروعا تمثل ٨٦ بالمائة من مجموع الميزانية) يليها اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا (٤ مشروعات، ٦ بالمائة)، ثم اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى (٥ مشروعات، ٥ بالمائة) وأخيرا آسيا والمحيط الهادى (مشروعان، ٤ بالمائة).

وقد تمت صياغة معظم هذه المشروعات فى أعقاب عمليات مسح لحالة وقاية النباتات فى مختلف البلدان المعنية. وروعيت فى هذه المشروعات، عموما، استراتيجية مكونة من خمس نقاط هى: (١) انشاء ادارة قطرية قوية لوقاية المحاصيل، (٢) اقرار استراتيجية فعالة لوقاية النباتات وتوسيع نطاق تطبيق الممارسات الملائمة لوقاية المحاصيل من جانب المنتجين، بما فى ذلك أسلوب الادارة المتكاملة للآفات، (٣) انشاء قدرات لها الكفاءة فى رصد صحة النباتات والتكهن بها، (٤) سن قانون للرقابة على المبيدات، (٥) اقامة تعاون وثيق، على المستوى القطرى، بين الادارات المعنية بالبحوث والارشاد فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمكافحة الآفات، وعلى المستوى الدولى، مع المنظمات المعنية بوقاية النباتات.

وتم، منذ عام ١٩٨٩، ايفاد سبع بعثات لتقييم هذه المشروعات جميعها فى أفريقيا. وقد غطت هذه البعثات نصف المشروعات التى يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائى وقدمت معلومات اضافية عن الصعوبات التى تواجه هذه المشروعات والنتائج التى تم التوصل اليها. ومن المثير للانتباه أن جميع هذه البعثات، باستثناء واحدة، قد توصلت الى نفس النتيجة وهى أن مرحلة المتابعة ضرورية لتجميع النتائج. ويسهل شرح هذا الاستثناء ذلك أنه يتعلق بمشروع فى اثيوبيا كان قد دخل فى مرحلته الثانية وقد بدىء فى تنفيذه عام ١٩٩٣. ولما كان متوقعا أن يتم بلوغ معظم أهدافه فى نهاية يونيو/حزيران ١٩٩١ فان البعثة لم تر أن هناك ضرورة لمرحلة ثالثة بل ان التمديد لمدة سنة واحدة فقط يكفى لاستكمال التدريب وتشغيل مستوصفات النباتات الثمانية التى انشأها المشروع. أما المشروعات الاخرى، والتى لاتزال فى مرحلتها الاولى، فقد وجد أنها غير قابلة للاستمرار عموما نتيجة للضعف الجهازى فى الادارات القطرية الموجودة. وقد رأت هذه البعثات أن هذا الضعف يرجع الى قلة الكوادر الفنية المدربة و/أو عدم كفايتها، والى التأخير فى انشاء البنية الاساسية الضرورية (المختبرات ومراكز المراقبة وما الى ذلك)، وعدم توافر المعدات الضرورية، وعدم كفاية الاموال اللازمة للمصروفات المتكررة أو هذه العوامل مجتمعة. ونتيجة لذلك فقد تعذر الوصول، فى مكافحة الآفات، الى المستوى المرضى فى البلدان التى خضعت للاستعراض.

ومع ذلك فقد وجد أن هذه المشروعات قد حققت، خلال أجلها القصير، نتائج مهمة من حيث تدريب الخبراء فى وقاية النباتات، وعمومهم من حملة الماجستير وبعضهم من حملة الدكتوراه، فضلا عن الفنيين والمرشدين، كما بدأ التدريب يصل الى المزارعين. فعلى سبيل المثال تلقت، فى مالى ٧٥١، من الوية القرى التى تتكون كل منها من عشرة مزارعين، التدريب الذى كان كافيا لاشعار هؤلاء بأهمية مشكلة وقاية النباتات الى حد أن عددا من هذه الالوية أقر بصورة مستقلة، انشاء صندوق مشترك لشراء المواد الضرورية لصحة النباتات ومعدات معالجتها. ومن النتائج الاخرى البارزة التى أعلنتها البعثات، أعداد مسودة لقانون صحة النبات، (وهو الآن قيد الاقرار فى اثيوبيا وأوغندا ومالى ورواندا)، وتطبيق منهج الادارة المتكاملة للآفات لمكافحة هذه الآفات والمساهمة فى استخدام المبيدات على نحو رشيد.

ومنهج الادارة المتكاملة للآفات منهج متقدم فى اندونيسيا. فعندما بدىء بتنفيذ المشروع تعرضت البلاد المكتفية ذاتيا بالأرز، والتى تعتمد أساسا على استخدام الأصناف وفيرة الغلة، لتهديد مصدره اصابة الأرز بآفة رغم الزيادة المطردة فى استخدام المبيدات. وأصبحت المزايا المحتملة للادارة المتكاملة للآفات ظاهرة وواضحة عندما أثبتت البحوث أن سبب انتشار الآفة، وهى الجندب البنى، هو الافراط فى استخدام المبيدات.

وكان المنطلق الاساسى للمشروع هو أنه بدون الاستخدامات الوقائية التقليدية للمبيدات ستبقى الطفيليات والمفترسات التى تتكون بصورة طبيعية على الجنادب البنية عند مستوى لا يسمح بالوصول بها الى حالة الآفة التى يتعين مكافحتها. وكان التدريب الميدانى، الذى يتركز على التعليم التجريبى ومشاركة المزارعين، حجر الأساس فى برنامج الادارة المتكاملة للآفات. والهدف هو أن يكون هناك مزارعون كخبراء: أى تدريب المزارعين الذين يقومون، بدورهم، بتسيير مدارس المزارعين المعنية بالادارة المتكاملة للآفات لفائدة زملائهم المزارعين. وفى اندونيسيا بلغ عدد من تدربوا، حتى نهاية عام ١٩٩١، نحو ٠٠٠ ٤٠٠ مزارع بتكلفة تقل عن دولار واحد للشخص الواحد فى اليوم.

وفى ضوء النتائج الايجابية المبكرة صدر مرسوم رئاسى فى عام ١٩٨٦ يعزز مفهوم الادارة المتكاملة للآفات، ويحظر استخدام طائفة واسعة من المبيدات كما يقضى بالالغاء التدريجى لاعانات المبيدات حتى عام ١٩٨٨، وأعلن عن أن الادارة المتكاملة للآفات تمثل السياسة الرسمية فى اندونيسيا لمكافحة الآفات. وقد مكن نجاح مفهوم الادارة المتكاملة للآفات الحكومة الاندونيسية من الغاء الاعانات التى تقدمها للمبيدات وفق الخطة فى عام ١٩٨٨ مما سبب تخفيضا مهما فى انتاج المبيدات دون أن يؤثر ذلك على انتاج الأرز.

وفى الوقت الحالى، يقدم البرنامج الاندونيسى نموذجا تسترشد به الانشطة البرامجية الاقليمية فى بنغلاديش والصين والهند وماليزيا والفلبين وفيتنام وسرى لانكا وتايلند. ولقد تحققت بعض النجاحات المبكرة. فعلى سبيل المثال أشارت التقارير الى أن المزارعين فى بنغلاديش الذين تدربوا فى مجال الادارة المتكاملة للآفات قد انفقوا، فى الموسم المحصولى ١٩٩٠-١٩٩١، أموالا تقل بنسبة ٧٥ فى المائة عما أنفقه نظراؤهم غير المدربين، وأنهم أنتجوا أرزا يزيد بنسبة ١٣ فى المائة عن هؤلاء الأخيرين. كما أشارت التقارير الى أن الفلبين أنفقت، خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٠، مبلغ ١ر٧ مليون دولار على التدريب فى الادارة المتكاملة للآفات، وفى الوقت نفسه وفرت ٤ر٢٠ مليون دولار فى مجال استخدام المبيدات. أما فى الصين فقد كشف مسح للأسر الزراعية المدربة، مقابل الأسر الزراعية غير المدربة، أن حصيلة الأرز كانت ٦ر٧ فى المائة (أو ٤٤٨ كيلوغرام للهكتار) أعلى لدى الفئة المدربة. وفى أعقاب حلقة دراسية عن سياسات الحكومة بشأن الادارة المتكاملة للآفات، أعلنت فيتنام، فى يناير/كانون الثانى ١٩٩٢، عن تقييدات شديدة بالنسبة لـ ١٢ نوعا من أنواع المبيدات الأوسع انتشارا.

(٣) ادارة المبيدات

٤١ - يتركز هذا الهدف على دعم الانشطة المتعلقة بمدونة السلوك الدولية الخاصة بتوزيع المبيدات واستعمالها وشرط الموافقة المسبقة عن علم. وقبل أن يقر المؤتمر، بصورة نهائية شرط الموافقة المسبقة عن علم عام ١٩٨٩ كانت المنظمة قد عقدت مشاورة خبراء ومشاورة حكومية فى عام ١٩٨٨ لاستنباط قرارات لكى يدرسها هذا المؤتمر. وفى أعقاب قرار المؤتمر، وُضِع برنامج مشترك بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة لتنفيذ شرط الموافقة المسبقة عن علم كما عقدت، فى أعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢، ندوات خبراء مشتركة بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة. وبدأت، فى أواخر عام ١٩٩١، مرحلة التنفيذ الأولى (انظر الاطار رقم ٥).

الغذائية، حيث أن الجمع بين المكافحة البيولوجية ومقاومة النبات لمكافحة آفة دخيلة (وخصوصا دقيق الكسافا وسوس الكسافا الاخضر) اثبت فعاليته وجدواه، ربما بسبب أنه لا يتطلب مدخلات من كل من مزارعي الكفاف.

٣٨ ـ كذلك كان هناك عدد من المشروعات الاقليمية التي ينفذها برنامج الامم المتحدة الانمائي والتي تشمل طائفة واسعة من الموضوعات بما في ذلك المشروعات المتعلقة بمعالجة مشكلة اخضرار الحمضيات في آسيا وبمكافحة مرض البياض الذي يصيب نخيل التمر في الشرق الادنى. وفي اطار البرنامج العادي انتهى المسح الكامل للامراض الفيروسية وما أشبهها التي تصيب الحمضيات والجوزيات والكرمة في منطقة البحر المتوسط والشرق الادنى، والذي أسفر عن تحديد العقبات الانتاجية التي تواجه هذه المحاصيل. كذلك فقد شرع، في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢، بتنفيذ مشروع لمكافحة الأمراض الفيروسية والعلل المماثلة في منطقة البحر المتوسط والشرق الادنى.

٣٩ ـ وهناك أعمال أخرى تدخل ضمن المفهوم الواسع للوقاية المتكاملة للمحاصيل من بينها مكافحة الاعشاب الضارة. فأنشطة مكافحة الاعشاب تواصلت في تركيزها على مكافحة الستريغا وهي أعشاب طفيلية تؤدي الى خفض خطير في انتاج الحبوب في أفريقيا (انظر الاطار ٤).

٤٠ ـ كذلك توجهت الجهود لمكافحة ذبابة الفواكه المتوسطية في أمريكا اللاتينية عن طريق تقنيات الاقفاص والذكور العقيمة سواء على المستوى القطري مثلا في (شيلي) أو على المستوى الاقليمي. في حين لم تسفر الاعمال السابقة التي قام بها القسم المشترك بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن حملة لاستئصال هذه الذبابة على نطاق واسع وذلك بسبب نقص الموارد.

الاطار ٣ برامج الادارة المتكاملة للآفات المتعلقة بالارز في اقليم آسيا والمحيط الهادي

بدىء في ١٩٨٠، برنامج المنظمة للادارة المتكاملة لآفة الارز، في أعقاب تفشي هذه الآفة على نطاق واسع في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا. ولقد تم تمويل المراحل الحديثة من البرنامج الاقليمي للادارة المتكاملة لآفة الارز من قبل كل من هولندا واستراليا وصندوق الخليج العربي، بميزانية بلغت ١١ر٥ مليون دولار في حين بلغت ميزانية البرنامج الحكومي ذي الصلة في اندونيسيا مقدار ٦ ملايين دولار مولتها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. ومن المتوقع تمديد هذين المشروعين مرحلة أخرى بتمويل من هولندا واستراليا، ومن البنك الدولي على التوالي.

٤٢ ـ وكخطوة أولى، فقد تم وضع قاعدة بيانات عن المبيدات بالمشاركة بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبحلول نهاية عام ١٩٩٢، بلغ عدد الدول المشاركة فى اجراءات الموافقة المسبقة عن علم ١٥٥ بلدا، وذلك عن طريق تعيين السلطات القطرية المسؤولة عن ارسال وتلقى و/أو اتخاذ القرارات المتعلقة بالمبيدات فى اطار اجراء الموافقة المسبقة عن علم. ولمساعدة الحكومات فى اجاباتها، فقد تم تزويد الدول المعنية، حتى نهاية عام ١٩٩٢، بـ "الخطوط التوجيهية للحكومات" وبـ "وثائق توجيه القرارات" التى تشمل اثنى عشرة مركبا للمبيدات.

٤٣ ـ ويعقد الاجتماع المشترك بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات سنويا منذ عام ١٩٦٣ لاجراء عمليات التقييم العلمية لمخلفات المبيدات فى الاغذية. ويتكون هذا الاجتماع المشترك من الخبراء

الاطار ٥ مدونة السلوك الدولية الخاصة بتوزيع المبيدات واستعمالها

ان الهدف من هذه المدونة ذات الطابع الطوعى هو الاستفادة منها كنقطة مرجعية، خصوصا الى أن تنشىء البلدان المعنية المرافق والخبرات القطرية الملائمة لتسجيل المبيدات، وبالتالى تضمن استخدامها على نحو مأمون وفعال. ومع أنه من المستبعد أن تحل هذه المدونة جميع المشكلات المتعلقة بالمبيدات الا أنها لا بد وان تساعد فى تحديد وتوضيح مسؤوليات مختلف الأطراف المعنية، وبالاخص سوف تكون لها أهميتها فى البلدان التى لم تتخذ، بعد، تدابير المكافحة.

وتحدد هذه المدونة، كما هو مبين فى مادتها الأولى، معايير السلوك التى تستهدف، على وجه الخصوص وليس الحصر، الصناعات والتجار العاملين فى مجال المبيدات، لتشجيع الممارسات التجارية الرشيدة والمقبولة عموما، ولمساعدة البلدان التى لم تفرغ من وضع ضوابط المبيدات، وترويج الأساليب التى تشجع الاستخدام المأمون والفعال للمبيدات، بما فى ذلك تقليل الآثار الضارة التى تلحق بالانسان والبيئة، والتأكد من أن المبيدات تستخدم على نحو فعال لتحسين الانتاج الزراعى وصحة الانسان والحيوان والنبات.

وكانت هذه المدونة قد اقترحتها المنظمة لأول مرة فى عام ١٩٨١. وبعد مشاورات دولية موسعة عقدتها المنظمة مع جميع الأطراف المعنية تم استعراضها فى لجنة الزراعة وفى المجلس قبل أن يقرها مؤتمر المنظمة فى عام ١٩٨٥ (القرار ٨٥/١٠). واكتملت هذه المدونة فى عام ١٩٨٩ باضافة شرط الموافقة المسبقة عن علم والذى تم دعم تنفيذه ببرنامج مشترك بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة. وتم تعديل المادتين ٢ و ٩ من هذه المدونة لتضمينهما التعريفين المتعلقين بشرط الموافقة المسبقة عن علم واجراءات هذه الموافقة، بما فى ذلك الخطوط التوجيهية المتعلقة بتنفيذ شرط الموافقة المسبقة عن علم. ويتعلق هذا الشرط بالمبادىء التى يجب، على أساسها، عدم تصدير المبيدات دون موافقة صريحة من جانب البلد المستورد. وتبين اجراءات الموافقة المسبقة عن علم، وخطوطها التوجيهية، العملية التى ينفذ بها شرط الموافقة المسبقة عن علم والانطلاق من ذلك لتطبيق شرط الموافقة المسبقة عن علم على المبيدات المحظورة أو شديدة التقييد فى بلدان منشأها. أما اجراءات مراقبة هذه المبيدات التى تتخذها هذه البلدان فيجب ابلاغ المنظمة بها.

الاطار ٤ أعشاب طفيل العدار (الاستريجا): مشكلة مستعصية

طفيل العدار يعد من الاعشاب الطفيلية التى تشكل أشد العراقيل أمام زيادة انتاج المحاصيل الغذائية في أفريقيا. ويشار الى أن أكثر من ٢١ مليون هكتار مزروعة بالذرة الرفيعة والدخن والذرة الصفراء واللوبيا مصابة الى حد كبير بهذا النوع من الاعشاب الجذرية نصف الطفيلية مما يسبب أضرارا فى الغلة السنوية تتجاوز ٤ ملايين طن من الحبوب (أو ما يعادلها من الحبوب) بقيمة تبلغ نحو ٣ مليارات دولار.

وقد ظلت هذه الاعشاب، حتى منتصف الثمانينات، تعتبر أنها مشكلة مستعصية. ومنذ ذلك الحين حدث بعض التقدم وان لم يتحقق حتى الآن اختراق نهائى لهذه المشكلة ولا يزال المجتمع الدولى يتجاهلها نوعا ما.

والطابع الافريقى لمشكلة طفيل العدار يستدعى اتخاذ منهج اقليمى منسجم ومتناسق. وأول خطوة عملية اتخذت فى هذا المجال كانت الدعوة الى عقد مشاورة حكومية لعموم أفريقيا عقدت فى ماراوا في الكاميرون فى اكتوبر/تشرين الاول ١٩٨٦ برعاية منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الوحدة الافريقية. وقد أتاحت هذه المشاورة أول رصد فعال للمعارف والانشطة والنتائج المتعلقة بأعشاب الستريغا على مستوى المؤسسات والدول، كما مثلت محفلا لتقييم فعالية وأهمية الأعمال السابقة والراهنة.

وعقدت، بعد ذلك، حلقة عملية دراسية عن الستريغا برعاية منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الوحدة الافريقية فى بانجول، (غامبيا) فى ديسمبر/كانون الاول ١٩٨٨. وقد توصلت هذه الحلقة الى أن أساس المعلومات المتعلقة بالستريغا كانت محدودة وان النتائج التى تم التوصل اليها لم تكن حاسمة كما لم تكن هناك استفادة تذكر من استنباط تدابير المكافحة العملية، كما لم يكن هناك جهاز لتعبئة المصادر الافرادية المتعلقة بالخبرة وحشدها على شكل منسق لحل هذه المشكلة المشتركة. وفى ضوء ما أدركته هذه الحلقة من هذا العيب الخطير، فقد أوصت، بشدة، بانشاء الشبكة الافريقية لمكافحة الستريغا والتى أقرت المنظمة ومنظمة الوحدة الافريقية بانشائها، من بعد، رغم أن الجهات المتبرعة لم تعر هذه الشبكة اهتماما كبيرا. وتدعم هذه الشبكة التبادل المنتظم للبحوث فيما بين المتخصصين بآثار الستريغا. وعقدت، فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١، حلقتان دراسيتان عمليتان فى اطار هذه الشبكة. وهاتان الحلقتان حددتا عددا من الأساليب المهمة لمكافحة الستريغا والتى اثبتت ناجعيتها من الناحيتين الفنية والاقتصادية بالنسبة لصغار المزارعين فى مختلف المناطق الايكولوجية والزراعية فى أفريقيا. كذلك أوصت هاتان الحلقتان بأن تقوم مختلف الشبكات، المعنية ببحوث ومكافحة الستريغا فى أفريقيا، بانشاء اطار للتعاون والتنسيق بين جهودها على المستويات القطرية وشبه الاقليمية. وتواصل منظمة الأغذية والزراعة دعم أعمال هذه الشبكة بقدر متواضع (٤٩٠٠٠ دولار لأعمال البحوث وحلقة عملية دراسية فى عام ١٩٩٠، و ٢٠٠٠٠ دولار فى عام ١٩٩١).

وتنشط منظمة الأغذية والزراعة فى أعمال مكافحة الستريغا سواء من خلال البرنامج العادى أو البرامج الميدانية. وقد أجريت عدد من التجارب الحقلية لتحديد الفعالية الفنية لمختلف تدابير المكافحة المتكاملة فى نيجيريا وبوركينا فاسو وتنزانيا فى الفترة ١٩٨٨-١٩٩١ مولها كل من البرنامج العادى من خلال خطابات الاتفاقات مع مؤسسات البحوث. وهذه التجارب استكملت العمل الذى قامت به المشروعات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائى والتى تبين الاسلوب المتبع فى معالجة طفيل العدار، علما بأنه لا يزال هناك الكثير الذى يجب عمله فى مجال البحوث الميدانية قبل أن نستطيع القول بأن هذه المشكلة قد أمكن السيطرة عليها. وفى الوقت الراهن فان مكافحة الستريغا تحتاج الى الجمع بين التدابير والاجراءات بما فى ذلك اعداد الارض على نحو ملائم، ومواعيد الزرع واستخدام السماد الطبيعى واستنبات أنواع المحاصيل المقاومة وشديدة الاحتمال، والدورة المحصولية والزراعة البينية، واستخدام الأسمدة الآزوتية، واستخدام مبيدات الأعشاب قبل ظهور طفيل العدار وبعدها.

يقدم المساعدة لـ ٢٧ بلدا فى آسيا والمحيط الهادى ومنطقة الكاريبى. وهناك أنشطة مماثلة قيد الاعداد لفائدة الشرق الأدنى وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

(٥) مكافحة الآفات المهاجرة

٤٧ - ترجع أعمال المنظمة فى هذا المجال الى عام ١٩٨٥ عندما أنشئت لجنة مكافحة الجراد الصحراوى لابقاء حالة الجراد الصحراوى دائمة الاستعراض. وفى عام ١٩٧٣ اضطلعت المنظمة بمسؤولية ادارة معلومات الجراد الصحراوى التى كان يتولاها مركز بحوث مكافحة الجراد فى المملكة المتحدة. ونظرا لتفشى الجنادب الخطيرة واحتشاد وباء الجراد فى عام ١٩٨٥، فى أعقاب عودة هطول الأمطار الغزير فى معظم أفريقيا، فقد استرعت المنظمة انتباه المجتمع الدولى للتهديدات الخطيرة التى يتعرض لها الانتاج المحصولى. وأنشأت، فى عام ١٩٨٦، مركز الطوارىء لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى. ونتيجة لانحسار الجراد الصحراوى فى عام ١٩٩٠ فقد أرجىء العمل مؤقتا فى مركز الطوارىء لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى ككيان مستقل وان أعماله ذات الطابع المستمر قد تم استيعابها ثانية فى البرنامج العادى. ثم أعيد انشاء هذا المركز فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ نظرا لتفشى الجراد، مرة أخرى، فى مدغشقر والشرق الأدنى.

٤٨ - رؤى أن يكون مركز الطوارىء لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى بمثابة حملة منسقة لعمليات المكافحة المتواصلة لاحتواء تفشى الجراد الصحراوى على نطاق واسع وكنقطة محورية لدعم انشاء هياكل الرصد فى البلدان الموبوءة ولتنظيم الاجتماعات مع الجهات المتبرعة فى مواعيد منتظمة. وتركزت أنشطة هذا المركز على ثلاثة جوانب: (١) التنسيق الدولى لحملات مكافحة الجراد، (٢) دعم المشروعات، (٣) جمع المعلومات وتحليلها ونشرها. وقدم بعض المشروعات المبيدات فقط لكن بعضها الآخر قدم دعما للعمليات متعددة العناصر التى تشمل المساعدات الفنية وتدريب الموظفين والمزراعين المحليين وأيضا شراء المبيدات ووسائط النقل ومعدات الرش واستئجار الطائرات واصلاح مهابط الطائرات وما الى ذلك. أما أنشطة الاعلام فاشتملت أصلا على مطبوعين اثنين: أولهما موجز نشرة الجراد الصحراوى وتوقعاته (الشهرية) والثانى هو نشرة الجراد والجنادب الصادرة عن المنظمة ومركز الطوارىء لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى (وتظهر هذه النشرة كل عشرة أيام فى ذروة الحملة). وفى عام ١٩٨٩ استبدلت هاتان النشرتان بثلاثة توقعات (بالانكليزية والفرنسية) وهى: نشرة الجراد الصحراوى (الشهرية) ونشرة مستحدثة للجراد الصحراوى (فى منتصف الشهر، والنشرة الخاصة عن الجنادب وأنواع أخرى من الجراد (حسب الحاجة). وتتضمن النشرة الاخبارية عن الآفات المهاجرة التى تصدرها المنظمة ملخصات سنوية عن الجنادب والجراد.

والمنظمة مدعوة للقيام بدور حيوى فى تطبيق شرط الموافقة المسبقة عن علم: اذ يتعين عليها ما يلى: (١) استعراض البلاغات المتعلقة باجراءات المراقبة التى تم اتخاذها ووضع الوثائق الارشادية الملائمة لاستخدامها فى البلدان المستوردة وتوفير المعلومات الضرورية، واقتراح البدائل، حسب الاقتضاء، (٢) أن تقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوضع قاعدة بيانات عن اجراءات المراقبة، (٣) اعلام جميع الأطراف المعنية، حسب الضرورة، بالاشعارات التى تلقتها والقرارات التى اتخذتها فيما يتعلق باستخدام واستيراد المبيدات المدرجة فى اجراءات الموافقة المسبقة عن علم.

من الحكومات والأوساط الاكاديمية، ويقدم المشورة بشأن المستويات المقبولة من مخلفات المبيدات فى المواد الغذائية المسوقة دوليا. وتشير التقييمات التفصيلية، حسب الاقتضاء، الى الجرعات اليومية المقبولة والمستويات القصوى للمخلفات بشأن كل مبيد من المبيدات فى المحاصيل. وقد تم، حتى عام ١٩٩٢، تقييم أكثر من ١٨٠ مبيدا مختلفا. وبحلول عام ١٩٩٣ أقرت هيئة الدستور الغذائى نحو ٢٤٠٠ مستوى من المستويات القصوى للمخلفات كما أن هناك مسودات لنحو ٥٠٠ من المستويات القصوى للمخلفات هى قيد الاستعراض تمهيدا لاقرارها. وقد وزعت هذه المسودات على نطاق واسع على الحكومات الأعضاء والمنظمات الدولية والأطراف الأخرى المعنية.

٤٤ - وتوفر نتائج عمليات التقييم التى تصدر عن الاجتماع المشترك معطيات تستفيد منها هيئة الدستور الغذائى فى أعمالها. أما المستويات القصوى للمخلفات التى يوصى بها الاجتماع المشترك فتخضع للاستعراض فى لجنة الدستور الغذائى لمخلفات المبيدات التى تجتمع سنويا فى هولندا والتى يتم اقرارها، فى نهاية المطاف، كمستويات قصوى للمخلفات تحددها لجنة الدستور الغذائى.

٤٥ - وفى سياق تحسين ادارة المبيدات تقوم المنظمة أيضا بتحديد المواصفات (معايير مراقبة الجودة) بشأن منتجات وقاية النباتات لتضمن من أنها تلائم الاغراض المرجوة منها. وقد حددت المنظمة، بالتعاون مع المجلس الدولى التعاونى لتحليل المبيدات، المواصفات الخاصة بما يقرب من ١٥٠ من المكونات الفعالة ومركبات المكونات الفعالة.

٤٦ - وقد تم تعزيز مدونة السلوك من خلال مختلف أعمال البرامج الميدانية. وقد نفذ برنامج التعاون الفنى، منذ عام ١٩٨٧، نحو ٢٦ مشروعا فى هذا المجال (مشروعان اقليميان أفريقيان، ومشروع واحد فى كل من بيليز وجزر القمر وكوستاريكا، واكوادور، والسلفادور، واثيوبيا، وغامبيا (٢)، وغانا، وغواتيمالا، وهندوراس، وليبيريا، ومنغوليا (٢)، والمغرب، وباكستان (٢)، وبانما، والصومال (٢)، والسودان، وسورية، واوغندا، واليمن). ومولت اليابان مشروعا اقاليميا

جزءا من المشروع رغم أن البعثة أعربت عن يقينها بأن الفعالية الاجمالية للمشروع فى مساعدة البلدان على الالتزام بمدونة السلوك الخاصة بالمبيدات يمكن تدعيمها على نحو أكبر بتنفيذ مثل هذا المرفق. وان هذا الاقتراح لم يجد حتى الآن تمويلا من احدى الجهات المتبرعة.

ومع نهاية هذا المشروع، فى مايو/أيار ١٩٩٣، فانه يكون قد قدم خدمات التدريب لنحو ٨٠٠ عامل فى مجال تسجيل المبيدات وفى مجال معاينتها فضلا عن الكيميائيين وغيرهم، وتدريب ٤٧٠ مرشدا، و ٢٥٠٠ مزارع. واضافة الى المشاورات التى قدمت من خلال المشروع، والتى بلغت ٣٥ شهر عمل، فقد قدمت البلدان الاعضاء مشاورات مدتها ٤٠ شهر عمل عن طريق الخدمات التى قدمها خبراء اقليميون على أساس التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية. وخلال هذه المشاورات، دخلت حيز التنفيذ خطط تسجيل المبيدات ومراقبتها فى معظم البلدان المشاركة. ومن جهة أخرى، وعما أوضح التقرير النهائى للمشروع، فانه لايزال هناك الكثير الذى يجب عمله لتمكين هذه البلدان المشاركة من تنفيذ خططها الخاصة بتسجيل المبيدات على نحو فعال اعتمادا على امكانياتها كذلك يجب تنفيذ مرحلة أخرى للمتابعة حتى يمكن تحقيق هدف الاعتماد على الذات.

٥٠ ـ وقد شارك فى هذه الحملات ما يزيد على ٤٠ بلدا متضررا وثلاث منظمات اقليمية للمكافحة، و ٣٧ بلدا متبرعا، و ١١ منظمة دولية، و ١٧ منظمة غير حكومية متبرعة، و ٤ منظمات عرضت المشورة العلمية والفنية. ولتنسيق هذه الجهود التى تبذلها الاطراف المعنية فقد نظم مركز الطوارئ خلال الفترة ١٩٨٦ـ١٩٨٩ نحو ٣٨ اجتماعا تنسيقيا نوقشت خلالها مسائل السياسات والقضايا المتعلقة بالبحوث وبالمشروعات. وقد حشدت المعونة مبلغا اجماليا قدره ٣٠٢ مليون دولار قدمت خلال الفترة ١٩٨٦ـ١٩٨٩.

خامسا ـ النتائج والتأثيرات

(أ) الصحة النباتية والحد من انتشار آفات الحجر الزراعى

٥١ ـ تعد الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات الاداة الدولية الوحيدة المتاحة لمكافحة انتشار آفات الحجر الزراعى، وتهتم بوجه خاص بالجوانب ذات الصلة بالحجر الزراعى فى التجارة الدولية بالسلع الزراعية. ولما كانت هذه الاتفاقية الدولية ذات مجال واسع وشبكة مكثفة من الاتصالات مع المنظمات الاقليمية لوقاية النباتات، فقد طلبت منها جولة أوروغواى برعاية الجات أن تساعد فى «وضع تدابير مشتركة للصحة النباتية واقرارها وتطبيقها» لتسهيل الانشطة التجارية. ويتجلى مستوى الدعم الدولى من خلال حقيقة أن بعض الدول وافقت على الشهادات الجديدة للصحة النباتية حتى قبل التصديق على النص المعدل للاتفاقية المذكورة فى ١٩٩١، وبحلول نهاية ١٩٩٢ انضم للاتفاقية ٩٩ بلدا رغم أن عددا من البلدان المهمة مازال لم ينضم بما فى ذلك احدى بلدان أوروبا الشرقية وعدد كبير من بلدان افريقيا.

٤٩ ـ وفي الفترة ١٩٨٦ـ١٩٨٩ استفادت ادارات وقاية المحاصيل في البلدان المتضررة من مشاورات بلغ مجموعها ٣٢٥ شهر عمل وأفاد أكثر من نصف هذه المشاورات بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة السهل. اضافة الى ذلك، فقد عقدت دورات تدريبية لفائدة الفنيين في المنطقة وأوفد موظفون محليون لالتحاقهم بدورات تدريبية رعتها منظمة الاغذية والزراعة ومركز الطوارىء لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي. وقد لعب الدعم الفني، من خلال المشاورات والتدريب، دورا مهما في عمليات المكافحة على المستوى القطري.

الاطار ٦ تنفيذ مدونة السلوك الدولية الخاصة بتوزيع المبيدات واستعمالها

ان تنفيذ مدونة السلوك هذه عملية طويلة ومعقدة بكل تأكيد خصوصا عندما يتوجب الانطلاق سن القوانين الملائمة في مجال المبيدات ثم الانتقال الى وضع خطة تسجيل المبيدات واقرار المنظمة للمواصفات الخاصة بالمبيدات ووضع بروتوكولات الاختبار الفعالة بشأن المكونات المهمة للمحاصيل والآفات، وشروط بيانات العبوات ـ وكل هذه الاجراءات يلزم أن تكون منسقة بين بلد وآخر وفي كل اقليم على حدة، وما بين الاقاليم - وأخيرا تبادل المعلومات وأيضا تدريب المرشدين والمزارعين في مجال استخدام المبيدات على نوع نحو مأمون وفعال.

عذلك فان تقييم المشروع متوسط الأجل الذي تموله اليابان في آسيا (بدىء بتنفيذه في يوليو/تموز عام ١٩٩٠) والذي يستهدف بلوغ كل هذه الغايات، يوضح جيدا كل الصعوبات والمنجزات. ولاحظت بعثة التقييم أن التنسيق الاقليمي في تطوير واستخدام المبيدات لم يحقق تقدما كبيرا في الاقليم. وبعد مضي سنتين من انطلاقة المشروع فان ١٤ بلدا لاتتوفر لديها خطط وطنية لتسجيل المبيدات أو لم تشرع قوانين في هذا المجال كما أنها لم تنفذ مثل هذه القوانين نظرا لافتقارها الى الخبرات الملائمة. وأن سبعا من هذه البلدان وجدت أن لديها خططها القطرية التنظيمية الخاصة وثلاثة منها قد أصدرت قوانين تخص المبيدات (ميانمار، فيتنام، ساموا الغربية) في حين أن البلدان الأربعة الأخرى كانت في صدد اعداد مثل هذه القوانين (بهوتان، لاوس، نيبال وفانواتو).

وأوضح تقرير التقييم أن معظم البلدان، بما في ذلك تلك البلدان التي تمتلك خططا متقدمة في مجال التسجيل مثل ماليزيا وتايلند، قد أعربت عن حاجتها الى مزيد من المساعدة من المشروع، خصوصا في تطبيق اللوائح على نحو فعال وفي ترويج الاستخدام المأمون والفعال للمبيدات على المستوى القطري بما في ذلك التدريب التكميلي للمرشدين والمزارعين. كما رؤى أن من الضروري بذل جهود اضافية في مجال التنسيق الاقليمي في الأجهزة التنظيمية للمبيدات (بما في ذلك مثلا شروط بيانات العبوات). وارساء نظم تبادل المعلومات.

وأوصت بعثة التقييم بتمديد المشروع لمدة سنتين وهي تدرك تماما أنه حتى مع هذا التمديد الاضافي فان ذلك لن يكون كافيا للمشروع لتحقيق جميع أهدافه. واضافة الى ذلك فقد اقترحت البعثة دراسة انشاء مختبر تحليلي اقليمي لكي يعمل كمركز لتدريب الكيميائيين في مجال مراقبة نوعية المبيدات وتحليل مخلفاتها، وتقديم الخدمات التحليلية للبلدان التي تفتقر الى المختبرات في تدعيم خططها الخاصة بتسجيل المبيدات، والعمل كمختبر مرجعي بشأن أية نزاعات تتعلق بالتحاليل. وان مثل هذا المرفق لم يكن أبدا

استعراض أجرى مؤخرا لمجموعة الخبراء المشتركة بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة المعنية بالمكافحة المتكاملة للآفات، وضعت «المجموعة من حيث ارتباطها بالمنظمة ومن حيث شبكة اتصالاتها بأنها أكثر الأجهزة أهمية فى العالم خلال عقدى الستينات والسبعينات فى بلورة الوعى بفلسفة الادارة المتكاملة للآفات ومبادئها وتطبيقاتها فى العالم النامى والمتقدم»[1].

٥٥ ـ غير أن تنفيذ الادارة المتكاملة للآفات، على الصعيد العالمى، لم يواكب التوقعات التى كانت منتظرة فى السبعينات والثمانينات، اذ تقدر نسبة مزارعى الارز الذين يطبقون فعليا مبادئ الادارة المتكاملة للآفات فى آسيا خلال ١٩٩٠ بأقل من ٥ فى المائة[2] من مجموع المزارعين. يضاف الى ذلك، ثبوت عدم جدوى الترويج لتطبيق مبادئ الادارة المتكاملة للآفات فى أغلب حالات زراعة محاصيل الكفاف مما يعزى الى عوامل أخرى كامنة فى النظم المحصولية لمزارعى الكفاف.

٥٦ ـ واستنادا الى ذلك، استطاعت المشروعات الميدانية التى تنفذها المنظمة فى مجال الادارة المتكاملة للآفات احراز بعض النجاحات المرموقة. وأبرز مثال على ذلك برنامج الادارة المتكاملة للآفات التى تصيب الارز فى جنوب شرقى آسيا (انظر الاطار ٣) يليه مشروع الادارة المتكاملة للآفات التى تصيب القطن فى السودان، يضاف الى ذلك، التأثيرات الملموسة التى حققها المشروع الاقليمى للمكافحة البيولوجية للآفات التى تصيب محاصيل الأغذية فى افريقيا. ففى هذه المشروعات ساعدت البيئة المواتية للسياسات فى تنفيذ قواعد الادارة المتكاملة للآفات، أو فى انشاء وحدات للمكافحة البيولوجية فى الادارات المعنية بوقاية النباتات. كما أعلنت السودان وأندونيسيا عن تبنيهما بالادارة الكاملة للآفات باعتبارها الاستراتيجية الرسمية لوقاية النباتات للمحاصيل المتضررة وقاما بانهاء الاعانات المقدمة للمبيدات، وهناك عدد آخر من البلدان يحتذى هذا المثال.

(٣) ادارة المبيدات

٥٧ ـ يعتمد التنفيذ الفعال لأحكام مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها الى حد كبير على ارادة جميع الأطراف المعنية ـ أى الحكومات وصناعات المبيدات والتجار والمستخدمين والمنظمات غير الحكومية مثل مجموعات البيئة والمستهلكين واتحادات العمال ـ فى تطبيق أحكام المدونة.

---

(١) P.L. Adkisson: A Review of the FAO/UNEP Panel on IPC with Recommendations for Future Activities, April 1991.

(٢) Consultant Group, op. cit., p 16.

٥٢ ـ اما العنصر الرئيسى الثانى لهذا الاتجاه ـ أى تعزيز منشآت البنية الاساسية لوقاية النباتات، فيعكس بصفة عامة نتائج مختلطة. اذ وفقا لما يرد فى الاطار (٢) يظهر أن أغلب المشروعات التى صممت لبلوغ هذا الهدف أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار بسبب نقاط الضعف التنظيمية التى تعانى منها الخدمات القطرية المعنية بوقاية النباتات. وتتراوح نقاط الضعف هذه بين الافتقار الى عدد كاف من الموظفين الفنيين المدربين، وجوانب النقص فى البنية الأساسية (عدم ملاءمتها أو عدم وجود مختبرات ونقاط للمراقبة وغير ذلك) والنقص الملحوظ فى المعدات اللازمة، وبين عدم كفاية التمويل لتغطية المصروفات الجارية الامر الذى يحول دون تحقيق المشروعات لتأثيرات ملموسة. غير أن تقدما قد تحقق فى بعض المجالات النوعية، فالتدريب مازال عنصرا مهما فى هذه المشروعات وقد حقق بعض التحسن فى الخبرات المتاحة على المستويين القطرى والميدانى (من ذلك على سبيل المثال، انشاء وحدات للمراقبة البيولوجية فى اطار المشروع الاقليمى للمكافحة البيولوجية للآفات التى تصيب محاصيل الاغذية). فلعل عدم كفاية التمويل هو من أكثر المعوقات التى تواجهها أنشطة وقاية النباتات أهمية، ولاسيما حينما يتعلق الامر بمحاصيل الكفاف مع عدم وجود احتمالات بتحقيق مكاسب اقتصادية فورية.

(٢) الادارة الكاملة للآفات

٥٣ ـ حصلت الادارة المتكاملة للآفات على اعتراف علمى واسع النطاق وعلى دعم لتنفيذها خلال العقدين الماضيين. فقد أصدر البنك الدولى على سبيل المثال خطوطا توجيهية فى أواخر الثمانينات اعتبرت الادارة المتكاملة لمكافحة الآفات بمثابة مسألة استراتيجية للموافقة على جميع القروض الزراعية التى تتضمن عناصر لمكافحة الآفات، كما التزمت معظم الوكالات الانمائية الثنائية التزاما قويا بأنشطة الادارة المتكاملة للآفات. ومازالت أنشطة المنظمة تحتل مكان الصدارة فى هذا المضمار، واعتبر برنامجها بالادارة المتكاملة للآفات التى تصيب الارز فى جنوب شرقى آسيا «واحدا من أفضل النماذج لتنفيذ مبدأ الادارة المتكاملة للآفات»[1].

٥٤ ـ وقد أتاحت الندوات والحلقات الدراسية العملية التى أشرفت المنظمة على اعدادها، وكذلك مشاورة الخبراء المشتركة بين المنظمة/وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، السبل لتفهم مبادئ الادارة المتكاملة للآفات فى العالم الزراعى. وفى

---

(١) Consultant Group to the International Pest Management Task Force: IPM in Third World Agriculture: Experience and Prospects, January 1990 وأنشئ فريق المهمات فى ١٩٨٩ من قبل مجموعة من الجهات المتبرعة لمساعدة اللجنة لاستشارية الفنية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

ومع ذلك، استطاعت الجهود الدولية المعبئة من خلال مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى تحقيق نتائج ملموسة وتمخضت عن دروس مفيدة للمستقبل. فقد أمكن احتواء غزوة الجراد فى ١٩٩٠ مما يعزى جزئيا الى عمليات الرش المكثف فى بعض المناطق عام ١٩٨٨ (موريتانيا والمناطق الجنوبية من المغرب والمملكة العربية السعودية) وجزئيا من خلال تشتيت أسراب الجراد نحو المحيط الأطلسى فى ١٩٨٨ وفشل عمليات التكاثر فى ١٩٨٩. وفى حين انخفضت على نحو ملموس مخاطر تفشى الجنادب فى منطقة السهل الافريقى، حدث فورة جديدة فى تكاثر هذا النوع من الجراد فى ١٩٨٩، مما أعد أن مشكلة الجراد تمثل وباءً مزمناً، وان عمليات المكافحة على نطاق واسع لن تؤدى فى أى وقت من الأوقات الا الى خفض أعداد الجراد لفترة لا تزيد عن موسم واحد فى أحسن الأحوال، وضرورة تطبيق اجراءات مكافحة الجنادب على مستوى المزارعين ومن قبلهم.

٦٢ - وفى حين لا يمكن أن يعزى انخفاض حالات طوارئ الجراد الى العمليات التى أنجزها مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى وحدها، فقد أثبت هذا المركز جدواه فى تعبئة الأموال اللازمة من الجهات المتبرعة والخبرة الدولية المتاحة: اذ شملت جهود المكافحة نطاقا لم يسبق له مثيل، ولم تسجل الا حالات قليلة نسبيا من الهفوات والتأخير رغم التعقيد الذى اتسمت به حملة المكافحة. كما كانت المساهمة فى عمليات مركز الطوارئ مناسبة للخبراء من مذاهب مختلفة لتبادل وجهات نظرهم والاتفاق على استراتيجيات مشتركة للمكافحة.

٦٣ - ولم تتوقف قوة الدفع التى أوجدها مركز الطوارئ لعمليات مكافحة الجراد الصحراوى بعد توقف عمله كوحدة مستقلة. فقد عقدت اللجنة العلمية الاستشارية المشتركة بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى والتى أنشئت لدراسة المقترحات المتعلقة بالبحوث ولتسهيل تبادل المعلومات فيما بين الاختصاصيين المشاركين فى حملات مكافحة الجراد ستة اجتماعات فيما بين ١٩٩٠ ونهاية عام ١٩٩٢. وأوصت هذه اللجنة بضرورة ايلاء الأولوية للميادين التالية ذات الصلة ببحوث الجراد: (١) تحسين عمليات المكافحة باستخدام التكنولوجيات المتاحة، (٢) البحث عن مناهج بديلة للمكافحة، (٣) دراسة بيولوجية الجراد، (٤) التأثيرات الواقعة على البيئة، (٥) تقدير الخسائر الاقتصادية. ولابد من ملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الانمائى قد جعل الأولوية (٢) و (٣) من بين الأولويات الرئيسية التى يعتمد عليها فى التمويل فيما يخص عددا كبيرا من المشروعات الجاهزة للتنفيذ، يضاف الى ذلك أن توقف عمل مركز الطوارئ لم يمنع استمرار التركيز على أنشطة الرصد والاعلام وتدريب الموظفين العاملين فى مجالات وقاية النباتات والبحوث فيما يتعلق بأكثر طرق المكافحة فعالية. ودعت لجنة مكافحة

٥٨ ـ وقد حاولت المنظمة تقديم الدعم لهذه المجموعات من خلال اشراكها على أوسع نطاق وبشكل منتظم قدر الامكان فى وضع المعايير والتعريفات والخطوط التوجيهية ذات الصلة بالمدونة. وساهمت صناعات المبيدات من خلال الجماعة الدولية للرابطات القطرية لصناعات الكيماويات الزراعية، وكذلك ممثلو مجموعات المستهلكين أو مجموعات البيئة ولاسيما من خلال المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين فى صياغة الاجراءات المتعلقة بالمدونة منذ اقرارها فى ١٩٨٥. وقدم ممثلو الجماعة الدولية للرابطات القطرية لصناعات الكيماويات الزراعية والمنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين بانتظام مشورات بشأن مواصفات المبيدات، ومستلزمات تسجيلها ومعايير استخدامها الى الاجتماعات التى عقدتها مجموعة الخبراء، والى الاجتماعات ذات الصلة بمبدأ الموافقة المسبقة عن علم. كذلك ساهمت الجماعة الدولية للرابطات القطرية لصناعات الكيماويات الزراعية فى اعداد الخطوط التوجيهية المتعلقة بالمدونة.

٥٩ ـ وفى نهاية ١٩٩٢، بلغ عدد البلدان التى تطبق مبدأ الموافقة المسبقة عن علم ١٥٥ بلدا. واذا كان معدل الاستجابة للطلبات التى أرسلتها المنظمة فى نهاية ١٩٩١ للحصول على المعلومات اللازمة بطيئا فى البداية، فلا شك فى أنه قد تحسن مؤخرا. اذ بحلول ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، وصلت اجابات ٥٢ بلدا من مجموع ١١٦ بلدا على الطلب الخاص باتخاذ قرار بشأن المجموعة الأولى من المبيدات التى ينطبق عليها مبدأ الموافقة المسبقة عن علم (أى الأنواع الستة من المبيدات التى حظرت أو فرضت قيود مشددة على استعمالها لأسباب تتعلق بالصحة أو بسلامة البيئة). يضاف الى ذلك، أن بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية ستكون ملتزمة تلقائيا بالاجابات الواردة من البلدان المساهمة، مادامت قد وافقت على ادخال مبدأ الموافقة المسبقة عن علم ضمن تشريعاتها.

٦٠ ـ ويلاحظ أن تنفيذ أحكام مدونة السلوك سيستلزم عملية طويلة الأجل، حيث أنها تقتضى مرور عدة سنوات واستثمارات ضخمة حتى يتسنى اقامة نظم فعالة لادارة المبيدات. وقد يمثل التعاون على أساس اقليمى من خلال تجانس التشريعات وأعمال المراقبة، بما فى ذلك انشاء مختبرات اقليمية لمراقبة المبيدات، حلا يساعد فى خفض تكاليف انشاء نظم لادارة المبيدات وتشغيلها.

(٤) مكافحة الآفات المهاجرة

٦١ ـ لا تتوافر حتى الآن اجابة بسيطة أو اتفاق عام بشأن مناهج المكافحة فى حالة تفشى الآفات المهاجرة رغم العدد الكبير من البحوث التى أنجزت حتى الآن.

تحديد مدى مساهمة البرنامج الفرعى فى استراتيجيات التنمية الزراعية القابلة للاستمرار، وسيستلزم المنهج الشامل لوقاية المحاصيل قيام تعاون وثيق مع الوحدات الاخرى فى المنظمة، وكذلك تكثيف الحوار مع الخبراء من مختلف الاختصاصات والمؤسسات.

(١) الصحة النباتية والحد من انتشار آفات الحجر الزراعى

٦٨ - مازالت التغطية التى توفرها الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات غير كاملة رغم اتساع نطاقها. فالبلدان التى لم تنضم بعد الى الاتفاقية المذكورة تنتمى فى العديد من الحالات، الى منظمات أو اتفاقيات مرتبطة بهذه الاتفاقية، ومع ذلك فان الانضمام الأكثر شمولا للاتفاقية سيتيح تغطية أوسع نطاقا وأكثر تماسكا.

٦٩ - ولم يتسن حتى الآن وضع معايير وخطوط توجيهية متجانسة على نطاق العالم. اذ يستلزم ذلك عملية دولية للتشاور تدرس مختلف المعايير القطرية، وتصل باجماع الآراء الى اتفاق بشأن التعريفات والتفسيرات والاجراءات التنفيذية - وهى عملية مهيأة لانجازها أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على أفضل وجه بفضل ارتباطاتها بالمنظمات الاقليمية لوقاية النباتات، وحيث مازال من المنتظر انشاء مجموعة الخبراء المعنية بالحجر النباتى منذ اقرار برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩١ - ١٩٩٢، فان الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات تفتقر الى جهاز استشارى يمكنه أداء وظائفه بطريقة مماثلة لاداء مجموعة الخبراء المعنية بالادارة المتكاملة للآفات المشتركة بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد أمكن التغلب على هذا الفراغ جزئيا بعقد اجتماعات متخصصة ومشاورات للخبراء، الا أن انشاء جهاز استشارى ثابت يبدو أمرا مرغوبا على الأمد الطويل، وقد تمت صياغة مقترح مفصل بهذا الشأن لدراسته من قبل لجنة الزراعة ومجلس المنظمة ومؤتمرها فى ١٩٩٣.

٧٠ - وقد دعت الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات المنظمة لانشاء «خدمة عالمية للابلاغ عن آفات النباتات» الا أن التلكؤ المتكرر فى تقديم هذه المعلومات من جانب الحكومات يعيق عمل المنظمة للابلاغ بشأن حالة تفشى الآفات. اذ تنتقل المعلومات فى العادة من خلال البلد الى المنظمة الاقليمية المعنية ومن ثم الى المنظمة. واذا كانت الرابطة القائمة بين المنظمة والمنظمات الاقليمية لوقاية النباتات مباشرة، فان بعض البلدان بحاجة الى بذل جهود أكبر من أجل تقديم أحدث المعلومات التى تتسم بمزيد من الدقة بشأن حالة تفشى الآفات. ولابد من الاشارة الى أن حتى البلدان ذات النظم المتطورة للحجر النباتى لا تستطيع فى الغالب

الجراد الصحراوى وكذلك الهيئات الاقليمية للجراد أثناء اجتماعاتها فى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ الى المزيد من التدريب المكثف وزيادة الاهتمام بمخاطر الرش التى تتعرض لها البيئة. ومن المأمول أن تعالج هذه الاهتمامات من خلال المشروعات الميدانية.

٦٤ ـ وبعد توقف أنشطة مركز الطوارئ، حافظت المنظمة على قدراتها فى اعادة تعبئة اهتمام الجهات المتبرعة بحملات مكافحة الآفات المهاجرة فى المستقبل. وعندما حدثت فورة جديدة فى تفشى الجراد فى نهاية ١٩٩٢، أعيد انشاء مركز الطوارئ فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، بما يستجيب مرة أخرى لاختصاصات المنظمة فى مجال تنسيق عمليات مكافحة الجراد الصحراوى.

سادسا الاستنتاجات والقضايا

٦٥ ـ يتولى هذا البرنامج الفرعى انجاز نصيب ملموس من الانشطة المرتبطة مباشرة باختصاصات المنظمة فى تدعيم التنسيق العالمى أو الاقليمى. وخلال الفترة قيد الاستعراض، زادت أهمية هذه الأنشطة الدولية. فقد جرى تعزيز وتعديل المستندات الدولية مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومدونة السلوك، وأنجزت حملات مكافحة الجراد على نطاق واسع لم يسبق له مثيل، وقدم المشروع الاقليمى للادارة المتكاملة للآفات التى تصيب الأرز مثالا يحتذى لمنطقة جنوب شرقى آسيا وغيرها من المناطق. وساعد تركيز اتجاهات البرامج الأربعة هذا البرنامج الفرعى على خلق وتوازن متجانس فيما بين أنشطته الأساسية.

٦٦ ـ وعكس تخصيص الموارد واستخدامها التركيز المتزايد على هذا البرنامج الفرعى، فقد زادت النسبة المخصصة للبرنامج الفرعى من مجموع الميزانية الشاملة لبرنامج المحاصيل زيادة كبيرة فى أعقاب الفترة المالية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، وكشفت بوضوح عملية اعادة تدعيم الهيكل التنظيمى لادارة وقاية النباتات وفقا للأولويات البرامجية، التوجه الجديد لعمل البرنامج الفرعى رغم أن بعض الاجراءات ذات الصلة بتوزيع الموظفين مازالت جارية.

٦٧ ـ وحققت أنشطة البرنامج الفرعى نتائج مشجعة، وكشفت الأنشطة المتصلة بدعم تنفيذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومدونة السلوك عن الدور الفريد الذى تلعبه المنظمة فى تسهيل ابرام اتفاقيات دولية. كما برهنت الأعمال المتصلة بالادارة المتكاملة للآفات بأن المنظمة هى الجهة الرئيسية فى التوجيه والمبادرة بالاعمال العلمية والتقنية المبتكرة فى هذا الميدان. ويتمثل التحدى الثانى فى

٧٤ ـ ولمجموعة الخبراء المشتركة بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة الامكانيات اللازمة لتحديد المناهج المفاهيمية الجديدة من خلال تبادل الخبرات بشأن مختلف الجوانب ذات الصلة بتطبيق مبادئ الادارة المتكاملة للآفات. وقد تحولت مجموعة الخبراء عن مجال تركيزها الأصلي على علم الحشرات، ووسعت عضويتها لتشمل المتخصصين في علوم أخرى ذات صلة بوقاية النباتات غير علم الحشرات، اضافة الى عدد من الاقتصاديين. كما تعتمد الموافقة على الادارة المتكاملة للآفات على ما يحصل من تغيرات في الممارسات الزراعية وعلى مدى الاقرار بالمعوقات التنظيمية والاقتصادية الاجتماعية والتعليمية والمعوقات المتصلة بالسياسات. وفيما يخص مشروعات المنظمة في مجال الادارة المتكاملة للآفات يبدو أن تعبئة الخبرات لمعالجة هذه المعوقات ذات النطاق الواسع قد تؤول الى زيادة الاقبال على تطبيق مبادئ الادارة المتكاملة للآفات. وقد حصل تقدم حتى الآن في هذا الاتجاه ولاسيما من خلال مشروع الادارة المتكاملة للآفات التي تصيب الارز في جنوب شرقي آسيا كما يتطلب الأمر توافر منظور أوسع نطاقا في اطار منهج المنظمة للادارة المتكاملة لمكافحة الآفات وفي ضوء مفهوم التنمية الزراعية القابلة للاستمرار الذي أقر ضمن جدول أعمال القرن ٢١.

(٣) مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها

٧٥ ـ من الضروري على المستويين الاقليمي والقطري، وضع خطط لتسجيل المبيدات ومراقبة استعمالها أو تعزيز الخطط القائمة حتى تتمكن البلدان من تشغيل خططها على نحو فعال. وقد تحققت البداية من خلال عدد قليل من المشروعات الاقليمية التي تنفذها المنظمة ومازال هناك الكثير. ولابد من ايلاء الاهتمام بتوافر استراتيجيات بديلة للدعم مثل انشاء مرافق اقليمية لمختبرات مراقبة نوعية المبيدات.

٧٦ ـ وقد أصبح وجود مخزونات ضخمة من المبيدات القديمة وعذلك طريقة التخلص منها من بين المشكلات الرئيسية التي تواجه الحكومات والرأي العام على السواء. ولم تتوافر لدى المنظمة حتى الآن الموارد اللازمة لتقديم مساعدات كافية الى الحكومات الاعضاء و/أو الحصول على موارد من خارج الميزانية لدعم المشروعات الميدانية.

٧٧ ـ وبعد أن بدأت القواعد المقررة في اطار الدستور الغذائي تلعب دورا معياريا في التجارة الدولية، ستكتسي أعمال المنظمة بشأن مخلفات المبيدات في الاغذية والبيئة أهمية اضافية. وعلى الرغم من أن هذه المسألة كانت من بين الموضوعات التي أثيرت في جدول أعمال القرن ٢١، الا أن الافتقار المحتمل للتمويل

تقديم بيانات مؤحدة عن حالة وضع الآفات الزراعية لديها. وقد تدعو الحاجة فى العديد من الحالات الى تقديم معونة فنية على شكل مشروعات اقليمية ان أمكن لتعزيز القدرات المتاحة لاجراء المسوحات المطلوبة.

(٢) الادارة المتكاملة للآفات

٧١ ـ لقد وصفت الادارة المتكاملة للآفات بكونها «استراتيجية يوصى بتطبيقها على نطاق واسع وتستخدم على نطاق أقل من ذلك من أجل خفض الاضرار الناجمة عن الآفات، من خلال التكامل الدقيق فيما بين جميع الأساليب الفنية المتاحة لمكافحة الآفات»(١) ويعتبر الاقرار البطئ للادارة المتكاملة لمكافحة الآفات الى جانب البحث عن حلول فعالة، من بين الانشغالات الاساسية للمنظمة. وعلى الرغم من التقدير واسع النطاق لأنشطة المنظمة فى مجال الادارة المتكاملة للآفات واحراز بعض النجاحات البارزة، الا أن الحاجة الى مزيد من الجهود ضرورية كما يبدو لدعم التطبيق العملى للادارة المتكاملة للآفات.

٧٢ ـ ولم يتسن حتى الآن تغطية العديد من المحاصيل تغطية تامة بأنشطة الادارة المتكاملة للآفات. وهناك متسع من المجال لصياغة نظم للادارة المتكاملة لمكافحة الآفات وتنفيذها فى ميدان زراعة الخضر، ولاسيما فى آسيا، والحمضيات فى الشرق الادنى، ولاستئناف العمل على تطبيق طريقة الادارة المتكاملة للآفات التى تصيب القطر فى بلدان أمريكا الوسطى وأجزاء من آسيا، ولوضع المزيد من التركيز على مكافحة الأعشاب ولاسيما طفيل العدار (الاستريجا). ومن بين المحاصيل الاخرى التى تستوجب الاهتمام المحاصيل المحمية فى الشرق الادنى ومحاصيل الأغذية الاساسية (الذرة الرفيعة والبيضاء والفول السودانى والبقول) ولاسيما فى المناطق القاحلة من افريقيا.

٧٣ ـ وحققت نجاحات واعدة الاستراتيجية المزدوجة التى أقرتها المنظمة للترويج للادارة المتكاملة لمكافحة الآفات ـ أى المشاركة الشعبية على مستوى المزارعين وتدعيم هياكل وقاية النباتات على المستويين الاقليمى والقطرى بما فى ذلك تدريب الموظفين الفنيين وأخصائيى الارشاد. أما المعوق الرئيسى فيتمثل فى المستوى المنخفض للمعدات التقنية المتاحة فى العديد من المؤسسات القطرية اللازمة لتطبيق منهج الادارة المتكاملة للآفات وافتقارها المتكرر للعدد اللازم من الموظفين المدربين. من ذلك على سبيل المثال أن هناك عددا قليلا من الخبراء فى مجال الادارة المتكاملة للآفات من البلدان الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية.

---

(١) Conaultant Group, op. cit., p v.

الفصل الثانى

معالجة الاحصاءات وتحليلها، وتطوير الاحصاءات

البرنامجان الفرعيان ٢ـ١ـ٧ـ١ و ٢ـ١ـ٧ـ٤

أولا ـ السياق

١ ـ أقرت الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة الأخرى والمنظمات الدولية بدور المنظمة فى «جمع المعلومات المتعلقة بالتغذية والاغذية والزراعة وتحليلها وتفسيرها ونشرها»[(١)]، وبدورها كغرفة مقاصة للمعلومات الخاصة بالاغذية والزراعة منذ انشائها. كما تأكدت أهمية هذا الدور فى الاستعراض الأخير لأهداف المنظمة وعملياتها الذى أبرز المعلومات واحدة من أهم ثلاث وظائف فى المنظمة.

٢ ـ وقد اضطلع برنامج الاحصاءات فى المنظمة بدور هام فى أداء هذه الوظيفة، وهو البرنامج الذى يرجع تاريخه الى المعهد الدولى للزراعة الذى كان قد أنشىء فى روما عام ١٩٠٥. وبدأ هذا المعهد فى اعداد واصدار الكتاب السنوى الاحصائى منذ عام ١٩١٠، كما أجرى أول احصاء عالمى للزراعة عام ١٩٣٠. وفى عام ١٩٤٧ تولت المنظمة هذه المهام، وتحملت منذ عام ١٩٥٠ مسؤولية التعداد الزراعى العالمى الذى يجرى مرة كل عشر سنوات. وبدأت المنظمة دراساتها التحليلية ذات الابعاد العالمية عام ١٩٤٦ باجرائها المسح الغذائى العالمى الأول. ونشرت المسوحات الغذائية العالمية على فترات منتظمة فى أعوام ١٩٥٢ و١٩٦٣ و١٩٧٧ و١٩٨٧، واستخدمت كأساس للمناقشات فى المحافل الرئيسية مثل المؤتمرات العالمية للأغذية والمؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية. كما ساهمت الأعمال التحليلية لمسوحات الأغذية العالمية بعناصر هامة فى وضع الدراسات الاقليمية والعالمية التى أجرتها المنظمة مثل «الزراعة عام ٢٠٠٠».

٣ ـ وتضم المجموعات الاحصائية لدى المنظمة الآن بيانات عن ٨٠٠ سلعة زراعية، و ٢٥٠ من المنتجات السمكية والحرجية فى ٢٣٠ بلدا ومنطقة، بما فى ذلك مجاميع هذه البيانات على المستويين الاقليمى وشبه الاقليمى. ومن بين هذه البيانات سلاسل زمنية عن السكان، والمنتجات الزراعية والسمكية والحرجية (الموارد الزراعية،

---

(١) دستور المنظمة، المادة ١، الفقرة ١

جعل من غير الواقعية بمكان تنفيذ أى برنامج واسع النطاق. ومع ذلك، ستستلزم أية نشاطات محتملة فى هذا المجال قيام تعاون وثيق فيما بين المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية) يتم على الارجح من خلال المشاركة فى اعادة تصميم البرنامج الدولى لسلامة المواد الكيماوية.

(٤) مكافحة الآفات المهاجرة

٧٨ - لعل أخطر الاهتمامات الأساسية التى نجمت عن حملات مكافحة الآفات المهاجرة على نطاق واسع، على نحو ماحدث أثناء حملة مكافحة الجراد الصحراوى فى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩، ترتبط بالتأثيرات الجانبية المحتملة لنشر المبيدات على نطاق واسع وعلى مساحات كبيرة، وتأثير ذلك على الاعداء الطبيعيين للآفات وعلى المفصليات المفيدة الاخرى وعلى الحياة البرية وعلى صحة الانسان، وطالما حرر علماء الحشرات آرائهم القائلة بما لم يوجد أعداء طبيعيون فعلينا أن نتوقع حدوث فورات ولاسيما فى تكاثر الجنادب تتسم بمزيد من التكرار ومزيد من الشدة وتطول فترات أطول. وتشاطر المنظمة هذا الرأى، وقد أجرت، من خلال التعاون مع عدد كبير من الجهات المتبرعة، العديد من الدراسات التجريبية، بدأتها بمشروع أمده ثلاثة سنوات فى ١٩٩١ لتقدير مدى التأثير على البيئة فى السنغال.

٧٩ - ومن المعترف به عموما أن البدائل الفعالة للمكافحة الكيمائية لأسراب الجراد غير متاحة فى الوقت الحاضر. وهذا ما يستلزم ايلاء الأهمية لاستمرار البحوث بالدرجة الأولى، وان الضرورة تستدعى استعمال البلدان المتضررة للمبيدات رغم تأثيراتها الجانبية السلبية على البيئة بأقل قدر ممكن. ولقد اتخذت هذه المواقف من قبل لجنة مكافحة الجراد الصحراوى فى المنظمة ومن جانب الهيئات الاقليمية للجراد أيضا.

٨٠ - ونظرا لهذه الاتجاهات والاحداث، يبدو أن الوظائف التى كان يؤديها مركز الطوارئ لمكافحة الجراد الصحراوى أثناء حملة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ قد أملتها حالات الطوارئ فحسب. ومن الواضح أن المنظمة تتمتع بالقدرات التشغيلية والفنية اللازمة لتوجيه البحوث باتجاه استراتيجيات بديلة للمكافحة. وأن مثل هذا العمل قد يستلزم ايجاد أوثق تكافل ممكن فيما بين اتجاهى الادارة المتكاملة للآفات وبين الاتجاه الرابع (مكافحة الآفات المهاجرة). وبالمثل، فان المنظمة فى أفضل موقع، كما يعكس ذلك اعادة انشاء مركز الطوارئ لمكافحة الجراد الصحراوى، تستطيع من خلاله أن تلعب دور المنسق المركزى فى تعبئة المعونة الدولية فى حالة حدوث حالة طوارئ جديدة.

المستخدمين على البيانات المتاحة لدى المنظمة، ويلغى أى بيانات متكررة أو متناقضة. ويجرى الآن تحديث نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة ليصبح قاعدة البيانات الاحصائية الموحدة، ويضاف كعنصر احصائى فى المركز العالمى للمعلومات الزراعية، بالاضافة الى العنصر الآخر وهو قاعدة البيانات الخاصة بمعلومات المنظمة الذى يتيح نصوصا من المعلومات. وقد أوكل الى قسم الاحصاء فى المنظمة مسؤولية تطوير هذا النظام تحت الاشراف العام للجنة التوجيهية التى يرأسها نائب المدير العام.

ثانيا - الاهداف والاولويات

٦ - يمثل البرنامجان الفرعيان ٢-١-٧-١ (معالجة الاحصاءات وتحليلها) و ٢-١-٧-٤ (تطوير الاحصاءات) جوهر العمل الاحصائى للمنظمة، مع الترعيز على: (أ) تطوير المناهج والمعايير الاحصائية وترويجها، (ب) الحصول على مجموعة كبيرة من الاحصاءات المتعلقة بالاغذية والزراعة، وتجميعها، ومعالجتها، وتحليلها، ونشرها، (ج) تقديم الدعم الفنى الى البلدان الاعضاء النامية لتعزيز نظم الاحصاءات الزراعية القطرية لديها. كما أن هذين البرنامجين يمثلان الأساس الاحصائى للاعمال التحليلية التى تقوم بها البلدان الاعضاء والمنظمة، بتوفيرهما لمعلومات احصائية موثوق بها، مع استنباط مؤشرات اجتماعية - اقتصادية لتحسين مستوى المعارف ذات الصلة ببعض القضايا مثل دور المرأة فى التنمية، وتنمية الموارد البشرية، وحالة الأغذية والتغذية، والتنمية القابلة للاستمرار، وحماية البيئة.

الأهـــداف

٧ - الهدف الشامل لهذين البرنامجين الفرعيين تقديم معلومات احصائية مقارنة وموثوقة وفى الوقت المناسب، عن الجوانب الهامة للأغذية والزراعة فى العالم لمستخدميها داخل المنظمة وخارجها.

٨ - ولتحقيق هذا الهدف، تم توجيه هذين البرنامجين الفرعيين معا نحو هدفين رئيسيين، هما:

(أ) تحسين وتعزيز شمولية هذه البيانات وتوقيتها ومدى توافرها من خلال:

والمدخلات والانتاج، والتجارة الخارجية، والاستخدام، ومدى توافر السلع وأسعارها) وبيانات عن تدفق التجارة (المحاصيل، والثروة الحيوانية، والانتاج السمكى والحرجى) وقواعد أخرى لبيانات تتعلق بموضوعات مختارة، مثل التعداد الزراعى، ومعونات التنمية، والحسابات الاقتصادية.

٤ ـ واذا كان المصدر الرئيسى لهذه البيانات هو البلدان الاعضاء، فمن أهم ملامح عمل المنظمة فى مجال الاحصاء هو أنها تضيف قيمة الى هذه المعلومات التى تقدمها البلدان من وجهة نظر مستخدمى هذه البيانات بعدة طرق. فهى تحتفظ، أولا، بنظام عالمى شامل لبيانات واحصاءات متساوقة فيما بينها فى اطار مفاهيم وتعاريف ومنهجيات احصائية متماسكة، الأمر الذى يسمح باجراء مقارنات فيما بين البلدان. ثانيا، تستكمل المنظمة البيانات التى تقدمها البلدان الاعضاء بمعلومات من مصادر أخرى، مثل البيانات التى يتم الحصول عليها من خلال البرنامج العادى والبرامج الميدانية الاخرى فى عدد متنوع من الميادين الفنية، وكذلك بمعلومات من المنظمات الدولية الاخرى العاملة فى مجال جمع البيانات. ثالثا، تشتمل هذه البيانات على مجاميع ومؤشرات تستخرجها المنظمة من البيانات الاساسية المعدة لأغراض التحليل. رابعا، ان معلومات المنظمة مصممة لسد احتياجات الاحصائيين والعاملين فى مجال التخطيط والمحللين الفنيين لدى استخدامهم للاحصاءات والبيانات فى حالات متغيرة، وكذلك حل المشكلات العملية التى يواجهونها. ويرجع ذلك الى أن هذه الاحصاءات والبيانات تستخدم داخليا من قبل مختلف الوحدات فى المنظمة، وخارجيا من قبل المنظمات الدولية الاخرى، بالاضافة الى أن منهج المنظمة يستفيد أيضا من التغذية المرتدة التى تكتسبها من تجاربها فى تقديم المعونة الفنية لتطوير الاحصاءات القطرية.

٥ ـ كما أن مساعدة المستخدمين النهائيين، من خلال نشر المعلومات فى الوقت المناسب، جزء من اختصاصات المنظمة، ولهذا تعتبر أنشطة المنظمة المرتبطة بتجميع البيانات ونشرها عملا محوريا من أنشطتها الاحصائية. وقد أحرزت المنظمة تقدما ملموسا فى هذا الاتجاه منذ عام ١٩٨٦ بانشاء نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة الذى يعتمد على الحاسب الآلى الذى يتيح: (أ) للمستخدمين النهائيين فى المنظمة الاتصال مباشرة بقاعدة البيانات لديها، ويتيح منذ ١٩٨٨ هذه الخدمات لعدد مختار من المستخدمين الخارجيين. (ب) تحديث منتظم لبنك المعلومات. وفى عام ١٩٨٨ أقرت لجنة نظم ومصادر المعلومات فى المنظمة بضرورة ادخال نظام متكامل لبيانات الادارة (المركز العالمى للمعلومات الزراعية) لتيسير حصول

١٠ - وعلى المستوى القطرى، يجرى توحيد هذه المجالات من خلال برنامج المنظمة للتعداد الزراعى العالمى الذى تجريه مرة كل عشر سنوات، وكذلك من خلال اصدار مطبوعات عن المعايير والمنهجيات. ويقدم الدعم للشبكات القطرية لجمع البيانات من خلال المشروعات الميدانية، سواء المكرسة بأكملها للاحصاءات أو التى تتضمن عنصراً احصائياً فيها، وذلك بهدف انشاء و/أو تطوير قدرات قطرية دائمة على جمع البيانات الزراعية ونشرها.

هيكل البرنامج وعناصره

١١ - يركز البرنامج الفرعى ٢-١-٧-١ على جمع المعلومات الاحصائية الاساسية وحفظها ونشرها، وكذلك تطوير وتنفيذ خدمات للمستخدمين النهائيين مثل نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة والمركز العالمى للمعلومات الزراعية. ولكن البيانات التى تجمع من خلال هذا البرنامج الفرعى لا تشمل البيانات المتعلقة بمصايد الأسماك والغابات: اذ تجمع هذه البيانات بصورة منفصلة بموجب البرنامجين ٢-٢-١ (المعلومات عن مصايد الأسماك) و ٢-٢-٣ (الاستثمار والمؤسسات الحرجية) وان كانت هناك جوانب منها تتم معالجتها وتغذى بها نظم المعلومات العامة فى المنظمة. أما البرنامج الفرعى ٢-١-٧-٤ فيركز على تطوير المناهج والمعايير الاحصائية، وعلى تقديم الدعم لتعزيز نظم الاحصاءات القطرية، بما فى ذلك عملية تنسيق التعداد الزراعى العالمى.

١٢ - ويمكن حصر الأعمال الرئيسية التى تتم فى اطار هذين البرنامجين الفرعيين ضمن العناصر الخمسة التالية:

(أ) الحصول على البيانات وتصنيفها والتحقق منها وتخزينها، بما يشمل جمع وتجهيز وحفظ الاحصاءات والبيانات عن الانتاج، والتجارة، والحسابات الاقتصادية، والاراضى الزراعية والمدخلات، والأسعار والأرقام الاشارية. كما يشمل ذلك تشغيل والحفاظ على نظم الاحصاءات العاملة الرئيسية، ونظام المعلومات المترابط لبيانات السلع الغذائية والزراعية.

(ب) ادارة البيانات ونشرها، وتشمل انشطة موجهة لخدمة مستخدمى هذه البيانات، ولاسيما من خلال نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة ومركز المعلومات الزراعية.

- الحصول على البيانات،

- التعاون مع المنظمات الدولية الاخرى لتنسيق المفاهيم والبيانات تقليلا لعبء اعداد التقارير بشأن طلبات المستخدمين،

- تحديث طرق ادارة البيانات وتوزيعها.

(ب) تقديم المشورة والمساعدة الى البلدان الاعضاء لتطوير نظمها الاحصائية، وذلك من خلال:

- تحديد الثغرات ونقاط الضعف الفنية فى نظم الاحصاءات القطرية،

- اختيار مناهج احصائية ملائمة وحديثة، بالتنسيق مع الاجهزة الاحصائية الدولية الاخرى،

- نشر مطبوعات وكتيبات عن الموضوعات المذكورة أعلاه؛

- تصميم المشروعات ودعمها.

٩ - وفى هذا الاطار أعطيت أولوية متقدمة فى الفترات المالية الاخيرة الى ادماج قواعد البيانات الاحصائية فى المنظمة التى لها أهمية مشتركة فى قاعدة البيانات الاحصائية الموحدة باعتبارها أحد عناصر مركز المعلومات الزراعية (الذى سيستكمل فى الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣) بهدف القضاء على ازدواجية جهود جمع البيانات وتكرار المعلومات، وتحسين اتساق المعلومات الموزعة وشموليتها، وتيسير الحصول على البيانات بوسائل الاتصال الحديثة. وبالمثل كان هناك مجال آخر له أولويته البرامجية هو تنمية وترويج المفاهيم والتعاريف والتصانيف والمناهج الاحصائية الموحدة. ولهذا الغرض، يجرى الآن تحديد طرق وأساليب أكثر كفاءة فى جمع البيانات والتحقق منها من خلال الأجهزة الدستورية المتخصصة فى المنظمة بالاضافة الى عقد مشاورات للخبراء، ونشر هذه الطرق والوسائل من خلال دورات تدريبية ومطبوعات فنية موجهة فى المقام الأول الى البلدان النامية. كما تبذل جهود اضافية الآن للحصول على احصاءات عن الزراعة من المصادر المحلية من خلال المشروعات الميدانية، والمكاتب القطرية للمنظمة، والعاملين فى المقر ممن يزورون البلدان الأعضاء، بالاضافة الى تكثيف الحوار مع المكاتب الاحصائية القطرية حول تحديث الاحصاءات ومطابقتها لتحسين محتويات قواعد البيانات ودقتها.

التطوير المنهجي لنظم الاحصاءات التى يستخدمها القسم، بينما يتولى مكتب مدير القسم مسؤولية تطوير مركز المعلومات الزراعية. أما المسؤولية الأولى لادارة تطوير الاحصاءات فتتركز على أنشطة البرنامج الفرعى ٢-١-٧-٤ (تطوير الاحصاءات) وخاصة تقديم المساعدة لتطوير النظم القطرية (العنصر ٤) ودعم الأجهزة الاحصائية الدستورية (العنصر ٥). وقد شهدت السنوات الأخيرة تعاونا أكبر بين ادارة تحليل الاحصاءات وادارة تطوير الاحصاءات فى الأعمال المتعلقة بالمنهجيات التى يتبعها القسم، نظرا لخلو بعض الوظائف فى الادارة الأخيرة.

١٥ - ونظرا لطبيعة الخدمات الخاصة التى يقدمها القسم، فانه يتعاون مع عدد كبير من الوحدات الفنية الداخلية، ولاسيما فى عمليات المعالجة الوسيطة بين الاختيار الأولى للمؤشرات وتقديم البيانات للدراسات الفنية والعالمية التى تجرى داخل المنظمة. فتحديد واختيار البيانات والاستمارات التى تدرج فى التقارير المنتظمة يتقرر بالتعاون الوثيق مع الوحدات الفنية ذات الصلة، مثل قسم سياسات الاغذية والتغذية بالنسبة للتغذية، وقسم تنمية الأراضى والمياه بالنسبة لاستخدام الأراضى والأسمدة، وقسم الانتاج النباتى ووقاية النباتات بالنسبة للمبيدات، وقسم تحليل السياسات بالنسبة للاحصاءات التجارية والاقتصادية، وقسم الصناعات السمكية وقسم الصناعات الحرجية بالنسبة لبيانات الانتاج والتجارة المتعلقة بالمنتجات السمكية والحرجية على التوالى. وبالمثل فان الوحدات الفنية تنتج عند الطلب بيانات أساسية ومعالجة تستخدم فى الدراسات العادية والدراسات العالمية الخاصة، شأن مساهمة وحدة الدراسات المنظورية العالمية فى اعداد وثيقة "الزراعة عام ٢٠١٠"، وقسم تحليل السياسات فى الدراسات القطرية والاقليمية وتقديم المشورة فى مجال السياسات، وقسم السلع والتجارة فى الدراسات الخاصة بتدفق التجارة، وقسم سياسات الأغذية والتغذية فى اعداد "وثائق التقديرات" المتعلقة بالمؤتمر الدولى المعنى بالتغذية.

١٦ - كما يتعاون القسم مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات الدولية مثل قسم الاحصاء فى الأمم المتحدة والمعهد العالمى للموارد واللجنة الاقتصادية لأوروبا لتبادل البيانات والمنهجيات الاحصائية الخاصة بالحسابات الاقتصادية والاحصاءات البيئية. كما يتعاون القسم مع اللجان الاقتصادية فى الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ومكتب الاحصاء للمجموعة الأوروبية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والأونكتاد، والجات.

(ج) تحليل البيانات، ويشمل احصاءات الاستهلاك والاحصاءات الديموغرافية، والمسوحات العالمية للأغذية، والاستهلاك/الانفاق، ومسوحات الاسر، وتحليل نتائج التعداد الزراعي، والمؤشرات الاجتماعية/الاقتصادية، وعقد مقارنات عن الانتاج الزراعي فيما بين البلدان.

(د) المساعدة في تطوير نظم الاحصاءات القطرية، وتعتمد انشطة دعم تطوير نظم الاحصاءات القطرية على التعداد الزراعي (برنامج التعداد الزراعي العالمي)، بما في ذلك تطوير المنهجيات والتدريب، والدعم الفني للمشروعات الميدانية.

(هـ) الأجهزة الاحصائية الدستورية، وتشمل أعمالها تقديم الدعم لمختلف الأجهزة الاقليمية التي ترعاها المنظمة، وكذلك مجموعة الخبراء الاستشاريين في المنظمة.

ثالثا - تنظيم عملية التنفيذ والموارد

تنظيم عملية التنفيذ

١٣ - يتحمل قسم الاحصاءات مسؤولية جميع أعمال البرنامجين الفرعيين ٢-١-٧-١ و ٢-١-٧-٤. واشتمل القسم في عام ١٩٩٢ على أربع مجموعات من العاملين، منهم ٣٣ من فئة المهنيين والفئات العليا و ٥٧ من فئة الخدمة العامة، موزعين كالآتي: مكتب المدير (٣ وظائف من الفئة الأولى)، وادارة تحليل الاحصاءات (١٢ وظيفة من الفئة الأولى)، وادارة تطوير الاحصاءات (٩ وظائف من الفئة الأولى)، ووحدة البيانات الاساسية (٩ وظائف من الفئة الأولى). وتمول جميع وظائف قسم الاحصاء وأعماله من موارد البرنامج العادي بالكامل. كما أن موظفي القسم يتعاونون على نحو وثيق مع اثنين من الاحصائيين الاقليميين، أحدهما من المكتب الاقليمي لافريقيا والآخر من المكتب الاقليمي لآسيا والمحيط الهادي.

١٤ - وتتحمل ادارة تحليل الاحصاءات ووحدة البيانات الاساسية معاً مسؤولية العمل في اطار البرنامج الفرعي ٢-١-٧-١ (معالجة الاحصاءات وتحليلها) وخاصة العناصر الثلاثة الخاصة بالحصول على البيانات وتصنيفها والتحقق منها وتخزينها (العنصر ١)، وادارة البيانات ونشرها (العنصر ٢) وتحليل البيانات (العنصر ٣). وتهتم ادارة تحليل البيانات أساسا بأنشطة العنصر ٣، بما فيها

التعاون الفنى موّل عددا كبيرا من المشروعات (٤٤ فى المائة من المجموع) وأن عددا قليلا فقط من المشروعات حصل على دعم من حسابات الأمانة التى قدمتها الجهات المتبرعة. وبالاضافة الى ذلك، ساهم قسم الاحصاءات فى الدعم الفنى لنحو ١٧٠ مشروعا تتضمن عنصرا للاحصاءات. وكان أغلب المشروعات التى تحمل القسم مسؤوليتها من الناحية الفنية ممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائى (٥١ فى المائة من العدد و ٧٨ فى المائة من الأموال).

الجدول ١: البرنامجان الفرعيان ٢-١-٧-١ و ٢-١-٧-٤

توزيع مخصصات البرنامج العادى

(بآلاف الدولارات)

نصيب العناصر فى البرنامج الرئيسى	١٩٨٦-١٩٨٧	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩٢-١٩٩٣ (١)	المجموع
مجموع المخصصات	١٠ ٤٨٣ (١٠٠ ٪)	١٢ ٨٨٥ (١٠٠ ٪)	١٤ ٨٨١ (١٠٠ ٪)	١٦ ٣٤٩ (١٠٠ ٪)	٥٤ ٥٩٨ (١٠٠ ٪)
(١) الحصول على المعلومات (٦٤ ٪) وتصنيفها والتحقق منها وخزنها	(٦٤ ٪)	(٦٦ ٪)	(٦١ ٪)	(٥٣ ٪)	(٦٠ ٪)
(٢) ادارة البيانات ونشرها	(٦ ٪)	(٦ ٪)	(١٠ ٪)	(١٨ ٪)	(١١ ٪)
(٣) تحليل البيانات	(١٤ ٪)	(١٤ ٪)	(١٧ ٪)	(٩ ٪)	(١٣ ٪)
(٤) مساعدات لتطوير النظم القطرية للاحصاءات	(١٢ ٪)	(١١ ٪)	(٩ ٪)	(١٨ ٪)	(١٣ ٪)
(٥) الأجهزة الدستورية الاحصائية	(٤ ٪)	(٣ ٪)	(٣ ٪)	(٢ ٪)	(٣ ٪)

١ = الأرقام المتعلقة بهذه الفترة المالية تقديرات أولية.

الموارد

١٧ - خلال الفترات المالية الأربع الأخيرة التى تغطيها هذه الوثيقة، تم تخصيص مامجموعه ٥٤٫٦ مليون دولار من موارد البرنامج العادى لهذين البرنامجين الفرعيين. ويبين الجدول ١ أدناه تطور الموارد المخصصة للعناصر الأساسية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٣ (أنظر الفقرة ١٢ للاطلاع على العناصر الخمسة). وخصص بشكل عام ما يزيد على ثلثى الموارد لمعالجة الاحصاءات الأساسية والحصول عليها (العنصر ١) وتحسين ادارة البيانات ونشرها (العنصر ٢)، بما فى ذلك تطوير مركز المعلومات الزراعية.

١٨ - وقد ظهر اتجاهان رئيسيان خلال تلك الفترة. فقد بلغ نصيب العنصرين ١ و ٢ نحو ٧٠ فى المائة من مجموع الموارد فى كل فترة مالية، لكن نصيبهما النسبى تغير فى اتجاهات مختلفة، أى أن نصيب العنصر ١ استمر فى الانخفاض بينما ظل نصيب العنصر ٢ يتجه نحو الزيادة. ويرجع ذلك الى حد كبير الى زيادة مخصصات انشاء المركز العالمى للمعلومات الزراعية ضمن العنصر ٢، بنسبة ١٣ فى المائة من المجموع خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. كما أن ميزانية الفترة المالية الجارية تمثل هى الأخرى تغيرا عن الاتجاه السابق، حيث زادت مخصصات العنصر ٤ مع انخفاض ملموس فى مخصصات العنصر ٣. ويرجع ذلك الى زيادة الدعم المقدم الى البلدان النامية لتنفيذ التعداد الزراعى فيها، بما فى ذلك الدعم الخاص بمعالجة البيانات ومنهجية المسح (الموارد الخاصة بهذا الدعم تمثل ١٠ فى المائة من المجموع). ونتيجة لذلك فقد ظهرت زيادات ملموسة فى تخصيص الموارد للعنصرين البرنامجيين ٢ و ٤ فى الفترة المالية الجارية. أما الزيادة الرئيسية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ لتحليل البيانات (العنصر ٣) فترجع الى بدء الأعمال المتعلقة بالمسح الغذائى العالمى السادس والاعداد للمؤتمر العالمى المعنى بالتغذية فى هذه الفترة المالية.

١٩ - وخلال الفترة موضوع الاستعراض، قدم قسم الاحصاء فى المنظمة الدعم الفنى لأكثر من ١٠٠ مشروع ميدانى بلغت ميزانيتها التجميعية ٦١٫٥ مليون دولار (قدمت معظمها ادارة تطوير الاحصاءات) أى جرى تنفيذها تحت مسؤوليتها باعتبارها القسم الفنى الرائد (أنظر الجدول ٢) وقد قام القسم بعمل الوحدة التشغيلية فى ١٠ من هذه المشروعات. وقد نفذت الأغلبية الساحقة من هذه المشروعات فى بلدان افريقيا وآسيا والمحيط الهادى (٧٣ فى المائة من عددها و ٩٠ فى المائة من مجموع ميزانياتها) وخاصة فى افريقيا «ثلثا الموارد». والجدير بالملاحظة أن برنامج

٢٠ ـ ومن الصعوبات الكبيرة التى واجهها القسم فى الفترات المالية الاخيرة، النقل المستمر للعاملين فيه، بما فى ذلك العاملين على مستوى الادارة، تدعيما لانشاء المركز العالمى للمعلومات الزراعية وتعويضا للعدد الكبير نسبيا للوظائف التى ظلت مجمدة أو خالية منذ عام ١٩٨٦. فكما يتبين من الجدول ٣ أدناه، فقد ظلت نسبة تتراوح من ١٥ الى ١٩ فى المائة من الوظائف المهنية فى المقر الرئيسى، وخاصة من الرتبة م ٥/ م٤ شاغرة فى الفترة موضوع البحث. كما أن معدل دوران الموظفين على مستوى الادارة كان مرتفعا. فخلال هذه الفترة، تغير مدير القسم أربع مرات، كما تولى خمسة من رؤساء الادارات المختلفة وظائف القسم الثلاث.

٢١ ـ ويعكس ذلك الى حد ما الثغرات الملموسة بين المخصصات الفعلية للبرامج الفرعية والميزانيات المعتمدة، نتيجة تدابير خفض التكاليف التى طبقت أثناء الفترة موضوع الاستعراض، والتى زادها سوءا نقص الموظفين بسبب تركهم الخدمة. فالمخصصات الفعلية للبرنامج الفرعى ٢ـ١ـ٧ـ١ كانت أقل بكثير من الميزانيات المعتمدة فى الفترات المالية الثلاث (١٢ فى المائة و ٢٣ فى المائة و ١٣ر٥ فى المائة فى الفترات المالية ١٩٨٦-١٩٨٧ و ١٩٨٨-١٩٨٩ و ١٩٩٠-١٩٩١ على التوالى). أما الفارق فى مخصصات الموظفين فقد وصل الى ٢٠ فى المائة فى الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١.

الجدول ٣: البرنامجان الفرعيان ٢ـ١ـ٧ـ١ و ٢ـ١ـ٧ـ٤
الوظائف المخصصة لقسم الاحصاء

الوظيفة	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	١٩٩٠ ـ ١٩٩١	١٩٩٢ ـ ١٩٩٣
مجموع مدير١ / مدير٢	٣	٣	٣	٣
مجموع م ١/م٥	٢٦	٢٧	٢٧	٣٠
مجموع الخدمة العامة	٦١	٦١	٥٨	٥٧
الوظائف الشاغرة (م١/م٥) محسوبة بعدد أشهر العمل	٩٦	١١٦	١١٢	١٣٧
النسبة المئوية للوظائف الشاغرة	١٥	١٨	١٧	١٩

الجدول ٢: البرنامجان الفرعيان ٢-١-٧-١ و ٢-١-٧-٤ - دعم المشروعات الميدانية
(بحسب الاقليم ومصدر التمويل في المدة ١٩٨٦-١٩٩١، ميزانية المشروعات بالالف دولار)

الاقليم	برنامج الامم المتحدة الانمائي		حسابات الامانة		برنامج التعاون الفني		المجموع		النسبة المئوية لنصيب الاقليم	
	العدد	الميزانية	العدد	الميزانية	العدد	الميزانية	العدد	الميزانية	العدد	الميزانية
افريقيا	٣٠	٣٧ ٦١١	٣	٢ ٦٠١	١٤	١ ٢١٨	٤٧	٤١ ٤٣٠	٤٦	٦٧
آسيا والمحيط الهادى	١١	٦ ٠٨٩	٢	٦ ٢٦٨	١٥	١ ٥٩٠	٢٨	١٣ ٩٤٧	٢٧	٢٣
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٥	٢ ٠٦٦	صفر	صفر	١٠	٨٦٨	١٥	٢ ٩٣٤	١٥	٥
الشرق الادنى وشمال افريقيا واوروبا	٦	٢ ٤٦٦	صفر	صفر	٦	٧٢٩	١٢	٣ ١٩٥	١٢	٥
عالمى/اقليمى	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر		
المجموع	٥٢	٤٨ ٢٣٢	٥	٨ ٨٦٩	٤٥	٤ ٤٠٥	١٠٢	٦١ ٥٠٦	١٠٠	١٠٠
النسبة المئوية لنصيب الاقليم	٥١	٧٨	٥	١٤	٤٤	٧	١٠٠	١٠٠		

الاستعراض والتحليل المستمرين لاحصاءات التجارة الخارجية بهدف وضع تقارير سنوية و/أو بحسب الطلبات الخاصة بشأن اتجاهات التجارة ومستوياتها بحسب السلعة والبلد والمجاميع ذات الصلة. وتنشر المنظمة نتائج هذه الأعمال فى الكتاب السنوى عن الانتاج، والكتاب السنوى عن التجارة، والنشرات الاحصائية ربع السنوية، وقاعدة بيانات نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة المتاحة لجميع المستخدمين، وما يصدره هذا النظام من منتجات للمستخدمين المجهزين بحاسب آلى شخصى. وقد ولّدت البيانات التى تم جمعها عن الاحصاءات التجارية بنك معلومات ضخم للغاية من البيانات الخام عن التجارة بحسب المنشأ وجهة الوصول، وهذه البيانات لا تستخدم فى الوقت الحاضر الا فى تقدير بيانات البلدان التى تتأخر فى ارسال تقاريرها أو تلك التى لا ترسل تقارير على الاطلاق. كما استخدمت هذه البيانات فى تقدير التدفق التجارى لمساندة الدراسات المتعلقة بالسياسات والمساعدة فى مجال التخطيط على المستوى القطرى.

٢٦ - ومن بين الجوانب الرئيسية الأخرى، التحديث المستمر للسلاسل طويلة الأجل عن الاحصاءات العالمية عن الانتاج والتجارة والاستخدام المحلى للمحاصيل والثروة الحيوانية ومنتجاتها على شكل حسابات التوريد/الاستخدام. ويجرى تحديث استمارات الموازنات الغذائية لأكثر من ١٦٠ بلدا فى كل سنة، ونشر ذلك من خلال نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة وشبكات الحاسب الآلى الشخصى، كما أن هناك مطبوعا خاصا يصدر مرة كل خمس سنوات. وتنشر هذه المعلومات والمؤشرات التى تستخلص منها فى نشرة الاحصاءات ربع السنوية التى تصدرها المنظمة. وتحتوى استمارات موازنات الأغذية على بيانات (مثل نصيب الفرد من الاغذية المتاحة من حيث النوعية والطاقة والبروتين والدهون) والتى تستخدم على نطاق واسع فى تقدير حالة الأغذية والاحتياجات المطلوبة، وتكتسب هذه البيانات أهمية خاصة فى حالات الطوارىء بالذات.

٢٧ - ومن الأنشطة المهمة لهذا العنصر، تحليل المؤشرات الاقتصادية ووضع البيانات التجميعية وعقد مقارنات قطرية. وقد اشتمل هذا النشاط على تقديم دعم الى البلدان الأعضاء لتطوير وتحسين الحسابات الاقتصادية الزراعية وجمع بيانات عن هذه الحسابات. كما أجريت عدة دراسات بشأن منهجيات جمع ومعالجة البيانات الخاصة بالاستهلاك والانتاج واستخدام المدخلات الزراعية وتكوين رأس المال داخل قطاع الزراعة بناء على طلب الأجهزة الرياسية فى المنظمة، كما صدرت عدة كتيبات وأوراق عمل ودراسات خاصة لنشر التعاريف والمفاهيم والتصنيفات

رابعا – الاعمال

٢٢ – يستعرض هذا القسم الاعمال الرئيسية التى نفذت فى اطار البرنامجين الفرعيين أثناء الفترات المالية الاربع الماضية. ولاغراض التحليل، عرضت الاعمال طبقا للعناصر البرامجية الرئيسية الخمسة.

(١) الحصول على البيانات وتصنيفها والتحقق منها وتخزينها

٢٣ – تلعب الاعمال التى تتم فى اطار هذا العنصر دورا محوريا فى الحفاظ على النظم الاحصائية فى المنظمة وتحديثها، وهى نظم تحتوى على بيانات احصائية عالمية وعلى المدى الطويل فيما يتعلق بالانتاج، والتجارة واستخدام المحاصيل، والثروة الحيوانية ومنتجاتها، وكذلك عن استخدام الاراضى، والسكان الزراعيين والايدى العاملة (بما فى ذلك الاسقاطات) والمدخلات الزراعية (الآلات والاسمدة والمبيدات) وامدادات الاغذية واستهلاكها، والاسعار، والحسابات الاقتصادية القطرية للقطاع الزراعى.

٢٤ – ومن المهام الرئيسية، جمع البيانات وادراجها فى قاعدة البيانات الاحصائية فى المنظمة لحفظها. وتجمع البيانات من الاستبيانات التى ترسل الى مكاتب الاحصاء القطرية، ومن المطبوعات القطرية، وتقارير المجالس والاتحادات السلعية، ومن غيرها من المصادر القطرية والثنائية والدولية الاخرى ذات الصلة. ويتم تحويل البيانات التى تتلقاها المنظمة بلغات عديدة، سواء كانت لغات وطنية أو لغات حاسبات آلية، الى وحدات ومعايير دولية لتتمشى مع المعايير والتعاريف المستخدمة فى المنظمة. ونظرا لان البيانات الموجودة فى السلاسل الزمنية الطويلة تأتى أصلا من مصادر مختلفة، فان لانتقائها ومعالجتها اهمية خاصة، وتجرى مراجعة البيانات التى تتلقاها المنظمة بصورة منتظمة للتأكد من نوعيتها واتساقها، وذلك بمطابقتها مع البيانات الاخرى والتحقق منها واستكمالها من حسابات التوريد/ الاستخدام، ومقارنتها بالاتجاهات التجميعية المتوافرة منذ عام ١٩٦١.

٢٥ – وتشمل الاعمال المتعلقة باحصاءات الانتاج: (أ) الاستعراض والتحليل المستمرين لاحصاءات انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ومنتجاتها، (ب) اصدار تقارير ربع سنوية وتقارير خاصة عن اتجاهات الانتاج ومستوياته، بحسب السلعة والبلد والمجاميع ذات الصلة. وبالمثل، فان وضع احصاءات التجارة يتضمن

٣١ ـ واولى اهتمام متزايد بتحسين طرق جمع البيانات وتوسيع المجالات التى تغطيها قاعدة البيانات فى المنظمة، ولاسيما تحديث البيانات الخاصة باستخدام الاراضى، اذ أن هذه العملية تواجه صعوبات فى الحصول على معلومات فى البلدان التى يرتفع فيها مستوى الزراعة المتنقلة أو تلك التى تعانى من نزاعات داخلية. وقد بذلت مساعى لاستخدام البيانات المستقاة من الاقمار الصناعية مع البيانات الموجودة فى بنوك المعلومات عن استخدام الاراضى، ولكن ذلك يحتاج الى تغييرات جذرية فى تخصيص الموارد (مثل المعدات وتدريب العاملين) غير مقررة أو ممكنة فى ظل الظروف الحالية. وتجرى عملية تحديث البيانات المتاحة، والتحقق منها من خلال الاحالة المزدوجة، وتصنيف عدد كبير من المصادر القطرية والدولية مثل البيانات القطرية المتوافرة لدى وزارة الزراعة الامريكية، والمعلومات عن المساحة المحصولية، والدراسات التى يجريها البنك الدولى، وغير ذلك. ويجرى تحديث البيانات المتعلقة باستخدام الاراضى والبيانات المتصلة بالبيئة بصورة منتظمة فى اطار نظام المعلومات الزراعية فى المنظمة. ويتعاون قسم الاحصاء فى هذه الموضوعات مع جماعة العمل المشتركة بين المصالح المعنية بالتخطيط لاستخدام الاراضى، ومع مصلحة الغابات. وقد تم اعداد كتيبات لمساعدة البلدان فى تطوير عملية جمع البيانات القطرية عن استخدام الاراضى والآلات الزراعية.

٣٢ ـ ويجرى تحديث منتظم للبيانات الخاصة بانتاج الأسمدة وتجارتها واستهلاكها وأسعارها، ونشرها فى الكتاب السنوى للأسمدة. ونشرت تحليلات لاستخدام الأسمدة حسب كل محصول تتناول توزيع الأسمدة وكيفية استخدامها بالنسبة للمحصول، عام ١٩٨٨، ثم نشرت بالاشتراك مع المركز الدولى لتطوير الأسمدة، والاتحاد الدولى لصناعات الأسمدة فى ١٩٩٢. وقد روجعت التعاريف والمنهجيات الخاصة باحصاءات الأسمدة وكذلك البيانات القطرية فى الاجتماعات السنوية التى يعقدها فريق العمل المعنى باحصاءات الأسمدة المشترك بين المنظمة والاتحاد الدولى لصناعات الأسمدة، قبل ادراجها فى بنك المعلومات بالمنظمة. وفى عام ١٩٩١ وزع كتيب عن احصاءات الأسمدة لمساعدة البلدان فى جمع البيانات وتوحيدها. كما أجريت دراسات خاصة عن تحليل الاتجاهات فى استخدام الأسمدة ومنهجية اعداد مجموعات الاحصاءات المتعلقة بالأسمدة، ونشرت نتائجها فى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٢. وهناك تعاون وثيق مع ادارة الأسمدة وتغذية النباتات وادارة وقاية النباتات لوضع استبيانات جديدة ومعالجة قضايا أخرى ذات صلة بها، كما أن هاتين الوحدتين تحملان على جميع البيانات الموجودة فى قسم الاحصاء بصورة مباشرة. ووضع نظام جديد لجمع البيانات الاحصائية المتعلقة بالمبيدات فى عام ١٩٩٠ بالتعاون الوثيق مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ويجرى التدريب على منهجيات ومعايير جمع البيانات عن المدخلات

الموحدة (أنظر الفقرة ٥٧ أدناه). وتتم المحافظة على نحو منتظم منذ ١٩٩٠ على قاعدة للمعلومات عن المساعدات الخارجية المقدمة للزراعة، بهدف الاستجابة للطلبات الداخلية والخارجية، بما فى ذلك رفع تقارير الى الأجهزة الرياسية فى المنظمة.

٢٨ - كما يجرى على نحو منتظم رصد احصاءات الأسعار التى يحصل عليها المزارعون مقابل انتاجهم الزراعى والتى يدفعونها لشراء المدخلات الزراعية. وتستخدم الاقسام الفنية فى المنظمة هذه البيانات بكثرة عند اجراء دراسات شاملة. كما يستخدمها قسم الاحصاء لوضع أرقام اشارية للانتاج والأسعار، وفى دراساته التحليلية لاجراء المقارنات القطرية عن الانتاج الزراعى والانتاجية الزراعية، والتى أعدها لأول مرة فى ١٩٨٦. وفى عام ١٩٩٢ استكمل القسم اعداد نص منقح وموسع بعنوان (منهجيات تقدير الناتج المحلى الاجمالى الزراعى) ليستكمل بها دراسة أخرى اشترك فى اعدادها قسم الاحصاء فى الأمم المتحدة، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والبنك الدولى، تتعلق بمقارنة مجموع الناتج المحلى الاجمالى بين عدد من البلدان. وتشتمل هذه الدراسة على المنهجية الأساسية لاستخلاص التعادل بين القوى الشرائية الزراعية والأسعار الدولية مع عقد مقارنة بين الانتاج والانتاجية فى أكثر من ١٠٠ بلد.

٢٩ - وفى عام ١٩٩٢ بدأ العمل باجراء دراسات استكشافية عن مسوحات تكاليف الانتاج وتكاليف التسويق وهوامشها فى عدد من البلدان المختارة، بهدف وضع منهجيات لتقدير هذه البارامترات. وقد أعدت الخطوط التوجيهية والتعليمات العامة لهذه الدراسات بالتعاون مع ادارة اقتصاديات الانتاج وادارة المزرعة، وقسم السلع والتجارة. وستستخدم نتائج هذه الدراسات كأساس لاعداد كتيبات عن مسوحات تكاليف الانتاج، للدورات التدريبية، وكخطوط توجيهية للبلدان النامية عندما تقوم بأعمال مماثلة.

٣٠ - وقد اكتسب العمل فى مجال احصاءات استخدام الأراضى والأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية مزيدا من الأهمية فى السنوات الأخيرة نظرا لزيادة الطلب فى المنظمة وفى الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية على مثل هذه البيانات والمؤشرات العالمية المستخلصة منها لاجراء دراسات تتعلق بالبيئة وتأثيرات الزراعة على الموارد الطبيعية. وقد بدأت الأعمال التى ركزت على رصد البيئة بتقييم البيانات المتوافرة فى المنظمة، وتحديد الثغرات فى البيانات المطلوبة. وقد احتاج ذلك الى تعاون وثيق مع قسم الاحصاء فى الأمم المتحدة والوكالات الأخرى ومجموعة العمل المشتركة بين الحكومات للنهوض باحصاءات البيئة.

٣٥ ـ ولابد من توسيع نطاق بيانات نظام المعلومات الزراعية فى المنظمة ـ الحاسب الآلى الشخصى، ليعكس حجم المعلومات الموجودة فى المركز الدولى للمعلومات الزراعية من خلال عمليات التحديث السنوية التى تقررت منذ عام ١٩٩١. فالاقراص الصغيرة لنظام المعلومات الزراعية فى المنظمة متوافرة الآن مع بيانات عن السكان واستخدام الاراضى، والانتاج الزراعى والحيوانى، والتجارة، وموازين الاغذية، والمعونات الغذائية، والغابات. وتغطى المعلومات الموجودة الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٩١.

٣٦ ـ وفى اطار قاعدة البيانات الخاصة فى المنظمة (وهى نظام فرعى لنصوص المعلومات فى المركز الدولى للمعلومات الزراعية) ليتسنى اصدار تقارير عن الانتاج العالمى والتجارة والمخزونات من السلع الاساسية (توقعات الاغذية، ونقصها، وامدادات الاغذية فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى) ومعايير الاغذية (هيئة الدستور الغذائى) وانتشار الآفات النباتية والامراض الحيوانية، بالاضافة الى التحديث المنتظم للدراسات القطرية عن التغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات. ويجرى الآن العمل فى توحيد اشكال التقارير الحالية لتيسير عمليات الترابط وتحديث البيانات فى اطار النظام الفرعى لقاعدة البيانات الخاصة بالمنظمة تحت اشراف المجموعة الفرعية المعنية بالبيانات التى يرأسها قسم المطبوعات فى المركز الدولى للمعلومات الزراعية.

(٣) تحليل البيانات

٣٧ ـ انصب تركيز الأعمال على تنظيم المسوحات الاحصائية العالمية الخاصة وتحليل نتائجها، كقاعدة لاستنباط احصاءات ومؤشرات اجتماعية/اقتصادية. وفى أعقاب استكمال المسح الغذائى العالمى الخامس فى منتصف الثمانينات، أعيد توجيه الأعمال التى كانت تستهدف توفير معلومات عن توزيع استهلاك الاغذية وتقديرات السكان وتوقعاتها، بحيث تقدم مساندة أفضل للأعمال التحليلية فى مجال المسوحات العالمية للاغذية. وفى عام ١٩٨٨ أنشئت قاعدة بيانات معالجة بالحاسب الآلى ملائمة لمعلومات مسوح الاسرة ذات الصلة باستهلاك الاغذية ودخل الاسرة وانفاقها لتيسير تحليل البيانات المستخلصة من المسوحات العالمية للاغذية، واستنباط مؤشرات اجتماعية ـ اقتصادية فيما يتعلق بالفقر، والاغذية والتغذية، ونشر المعلومات المتصلة بذلك. وحتى يمكن تحسين توافر البيانات اللازمة لقاعدة البيانات الخاصة بدخل الاسر واستهلاكها، قدمت المساعدة الى ٢٢ بلدا، بما فيها الصين، للقيام بالمعالجة والتحليل المناسبين لبيانات مسوحات الأسرة لديها.

والاسعار الزراعية من خلال الاشتراك فى الدورات التى تعقدها المنظمة وغيرها من المؤسسات الاخرى.

(٢) ادارة البيانات ونشرها

٣٣ - ترکز الاهتمام فى اطار هذا العنصر منذ عام ١٩٨٦ على اقامة نظام للمعلومات يعتمد على الحاسب الآلى. أى نظام المعلومات الزراعية فى المنظمة، وانشاء قاعدة موحدة للبيانات هى المركز العالمى للمعلومات الزراعية. وقد أصبح نظام المعلومات الزراعية فى المنظمة تحت تصرف مستخدميه الداخليين من خلال مرفق الحاسب الآلى الرئيسى فى المنظمة (منذ ١٩٨٦)، وهو متاح بصورة مباشرة لمستخدميه من خارج المنظمة من خلال شبكة الاتصالات المعنية بالاحصاءات الزراعية[١] ونظم بيانات تتوافق مع الحاسبات الآلية الصغيرة (منذ ١٩٩١)، بينما ينتظر أن يبدأ المركز الدولى للمعلومات الزراعية عمله خلال الفترة المالية الحالية. وفى جميع الحالات تم اعداد كتيبات لتيسير حصول المستخدمين النهائيين على معلومات النظام واستخدامه.

٣٤ - ويشتمل نظام المعلومات الزراعية فى المنظمة على جميع السلاسل الزمنية التى يحتفظ بها قسم الاحصاء بشأن التجارة الخارجية وانتاج المنتجات الزراعية والحيوانية، والمستلزمات الزراعية (الآلات والاسمدة والمبيدات) والموارد (استخدام الاراضى) والسكان والايدى العاملة، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، واستهلاك الاغذية، والاستفادة من البيانات، وكذلك موازين السلع والاسعار. ويجرى الآن توسيع بنك البيانات لنظام البيانات الزراعية فى المنظمة (الذى سيصبح قاعدة البيانات الزراعية الموحدة ويتحول الى نظام فرعى رقمى للمركز الدولى للمعلومات الزراعية) بحيث يغطى البيانات الاحصائية عن مصايد الاسماك والغابات الموجودة بالفعل فى نظام المعلومات المترابط لبيانات السلع الغذائية والزراعية. ورغم ذلك سيظل هناك قسط كبير من العمل للتنسيق بين المناهج والمنهجيات التى يستخدمها قسم الاحصاءات وتلك التى تستخدمها الآن المصالح الاخرى.

---

(١) هناك عشر مؤسسات على اتصال مباشر بنظام المعلومات الزراعية فى المنظمة منذ ١٩٨٨ وهى: مكتب الاحصاء للمجموعة الاوروبية، والمنظمة الدولية للاخشاب الاستوائية، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ووزارة الزراعة الامريكية، والبنك الدولى، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، وهيئة الغابات الاوروبية، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية، وبرنامج الاغذية العالمى.

(٤) المساعدات الانمائية للنظم الاحصائية القطرية

٤١ - يدعم هذا العنصر عملية الترويج والنشر للمعلومات المتعلقة بمنهجية الاحصاءات الزراعية فى البلدان الاعضاء وممارساتها، ولاسيما من خلال المشروعات الميدانية لتنفيذ عمليات التعداد والمسوحات الزراعية، كما تهتم أنشطة هذا العنصر بالاعداد لتنفيذ برنامج التعداد الزراعى العالمى الذى يجرى كل عشر سنوات ونشره، بهدف توحيد المفاهيم والمعايير والتوصية بالمنهجيات.

٤٢ - وقد نشر خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩١، بعد صدور برنامج التعداد الزراعى العالمى فى ١٩٩٠، كتيب عن احصاءات الاغذية والزراعة فى اطار أحد نظم المعلومات القطرية، مع ملاحق اقليمية عن برنامج التعداد الزراعى العالمى لأوروبا، وآسيا والمحيط الهادى، والشرق الأدنى، ودراسة أخرى عن معالجة بيانات الحاسب الآلى المصغر. وهناك دراستان منهجيتان تقومان على استعراض الخبرات المكتسبة من التعداد الزراعى العالمى عام ١٩٨٠ نشرتا ضمن سلسلة تطوير الاحصاءات التى تصدرها المنظمة، وذلك لتزويد البلدان الأعضاء بالتوصيات والخطوط التوجيهية اللازمة لاقامة وتحسين نظمها القطرية لجمع البيانات (طرق أخذ العينات للمسوحات الزراعية، وجمع البيانات عن الثروة الحيوانية).

٤٣ - ويجرى تجميع البيانات المستخرجة من التعداد القطرى التى تنشرها البلدان الأعضاء. وتعرض بطريقة موحدة حسب توافرها. وقد نشرت هذه البيانات بصورة دورية فى نشرات التعداد خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩١. وبالاضافة الى ذلك فقد أعد وصدر مطبوع يجمع الممارسات التى لوحظت خلال اجراء التعداد الزراعى العالمى عام ١٩٨٠، فى عدد كبير من البلدان الأعضاء.

٤٤ - ومن بين عناصر الدعم الهام التى تقدم الى البلدان، التدريب على برنامج التعداد الزراعى العالمى من خلال مراكز قطرية للبيان العملى، حيث تتم دعوة المشتركين الذين يمثلون مكاتب الاحصاء الرئيسية على المستوى القطرى معا، كلما كان ذلك ممكنا، للمشاركة فى حلقات دراسية عملية اقليمية أو شبه اقليمية. ويوجز الجدول ٤ عدد هذه الحلقات والمشاركين فيها. وقد تم تدريب ١٤٧ احصائيا من ٧١ بلدا فى اطار هذا البرنامج أثناء الفترة ١٩٨٦-١٩٩١. وقد مولت هذه الدورات التدريبية بالكامل من البرنامج العادى.

٣٨ ـ ونتيجة لذلك، تم اعادة تنظيم الانشطة تدريجيا بحيث ترتكز على مجالين رئيسيين. فمجموعة الانشطة المتعلقة بالاحصاءات السكانية بشكل عام تشمل الآن: (أ) تحديث سلاسل البيانات السكانية واعداد التوقعات عن سكان الريف والأيدى العاملة فى اطار برنامج العمل المشترك بين الوكالات المعنى بتقديرات السكان وتوقعاتها. (ب) استنباط مؤشرات اجتماعية/اقتصادية فيما يتعلق بالفقر والاغذية والتغذية. وهناك مجموعة أخرى من الانشطة مكرسة لتحليل امدادات الاغذية العالمية، وتقدير مدى انتشار نقص التغذية وما يتعلق به من دراسات منهجية للمساعدة فى اعداد المطبوعات الدورية التى تصدر عن المسح الغذائى العالمى. أما المجموعة الثالثة فتهتم بتحليل بيانات المسوحات الأسرية، وتساعد البلدان الاعضاء على الاستفادة من بيانات المسوحات الأسرية الموجودة لديها فى تقييم حالة الاغذية والتغذية.

٣٩ ـ وترتكز الآن الاعمال المتعلقة بتحليل الامدادات العالمية للاغذية وتقدير مدى انتشار نقص التغذية على المسح الغذائى العالمى السادس الذى يجرى فى الوقت الحاضر. وستنشر النتائج بالتعاون مع قسم الاغذية والتغذية فى عام ١٩٩٤. ولهذا الغرض اشترك قسم الاحصاء وقسم سياسات الاغذية والتغذية فى عقد اجتماعين لمجموعة خبراء غير رسمية لدراسة منهجية تقدير مدى انتشار نقص التغذية، وأعدا معا تقريرا مرحليا بعنوان «تقدير الامدادات الغذائية العالمية ومدى انتشار نقص التغذية فى الاقاليم النامية عام ١٩٩٢»، وهو التقرير الذى استخدم فى اعداد وثيقة المعلومات الاساسية للمؤتمر الدولى المعنى بالتغذية «تقدير وتحليل الاتجاهات والمشكلات الحالية فى مجال التغذية».

٤٠ ـ كما أعدت عدة دراسات منهجية خلال هذه الفترة، تشمل دراسات تتعلق بتوقعات السكان الزراعيين والايدى العاملة، وحساب بعض المؤشرات الاحصائية المختارة، وعمل حسابات تجميعية للاغذية، وتحليل بيانات استهلاك الاغذية من مسوحات دخل الاسرة وانفاقها، وتقدير مدى انتشار نقص التغذية. وبالاضافة الى ذلك، صدرت بصورة دورية استعراضات وببليوغرافيات عن مسوحات استهلاك الاغذية، ووثائق عن نتائج التقديرات والتوقعات العالمية للسكان الزراعيين والايدى العاملة. ويقدم القسم دعمه الفنى بانتظام للاجتماعات التى تعقدها جماعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتقديرات السكان وتوقعاتها التابعة للجنة التنسيق الادارية.

٤٦ - وفيما يتعلق بالانشطة التى تستهدف تطوير وتحسين استخدام الاحصاءات الاجتماعية والمؤشرات الاجتماعية/الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الريفية، وخاصة تلك التى تتم كمتابعة لبرنامج عمل المؤتمر العالمى للاصلاح الزرعى والتنمية الريفية، فقد أوكل الى المنظمة مهمة رصد وتقييم اتجاهات الاصلاح الزراعى والتنمية الريفية، وكذلك مساعدة البلدان فى اقامة قواعد بيانات قطرية تتعلق بمجموعات سكانية خاصة، مثل المعدمين، وفقراء الريف، ولاسيما دور المرأة فى الزراعة. وكانت الانشطة فى هذا المضمار محدودة خلال الفترة موضع الاستعراض بسبب نقص الموظفين فى قسم الاحصاء، وان كانت الوظيفة الخاصة بهذا العمل قد شغلت خلال ١٩٩٢.

(٥) الاجهزة الاحصائية الدستورية

٤٧ - ترتكز أعمال هذا العنصر على المشاركة فى المحافل الدولية المتخصصة وتغطيتها، بهدف التحقق من مواصلة توحيد احصاءات الاغذية والزراعة والترويج لذلك. ويوجز الجدول ٥ الاجتماعات الرئيسية التى حصلت على دعم خلال الفترة قيد البحث. وشارك قسم الاحصاءات فى هذا الاجتماعات والمشاورات الفنية التى عقدتها اللجان الاحصائية الاقليمية لافريقيا وآسيا والمحيط الهادى، وهيئة السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى الشرق الادنى، ومجموعة الدراسات المعنية باحصاءات الاغذية والزراعة فى أوروبا المشتركة بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الاحصائيين الأوروبيين، وجماعة العمل المعنية بالاحصاءات الزراعية فى مؤتمر الاحصائيين الحكوميين فى الأمريكتين (المشترك بين المنظمة والمعهد الأمريكى للاحصاء). وقد أعيد النظر أثناء هذه الاجتماعات فى المنهجيات الجديدة والتغييرات المنهجية التى أدخلتها المنظمة، بهدف المزيد من تحسينها، كما أنها أفادت فى تعزيز عمل الأنظمة الاحصائية للبلدان الاعضاء فى هذه الاجهزة الاقليمية.

٤٨ - كما يشترك قسم الاحصاء بصورة منتظمة فى الاجتماعات التى تعقدها لجنة الاحصاء فى الامم المتحدة واللجنة الفرعية المعنية بالانشطة الاحصائية التابعة للجنة التنسيق الادارية لتنسيق أعمال جمع البيانات الاحصائية وتوحيد المفاهيم. كما يتعاون القسم مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقسم الاحصاء فى الامم المتحدة، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، واللجان الاقتصادية التابعة للامم

الجدول ٤: البرنامجان الفرعيان ٢-١-٧-١ و ٢-١-٧-٤
الدورات التدريبية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩١

المكان	الاقليم	التاريخ	اللغة	عدد البلدان	عدد المتدربين
أنقرة	الشرق الادنى	١٩٨٦	بالانكليزية	١٤	٢٢
سانت لوسيا	الكاريبى	١٩٨٦	بالانكليزية	٨	١٨
زاريا	افريقيا الغربية	١٩٨٨	بالانكليزية	٥	٢٢
سانتياغو	أمريكا الجنوبية	١٩٨٨	بالاسبانية	٧	١٥
الرباط	افريقيا الشمالية	١٩٨٩	بالفرنسية	١٢	١٧
مقديشيو	الشرق الادنى	١٩٨٩	بالانكليزية	٧	٢١
لوساكا	افريقيا الشرقية	١٩٩٠	بالانكليزية	٨	١٤
بكين	آسيا	١٩٩١	بالانكليزية	١٠	١٨

٤٥ - ويساعد الدعم من خلال المشروعات الميدانية فى تصميم التعدادات والمسوحات الزراعية وتنفيذها وتحليلها، بالاضافة الى اقامة نظم قطرية متكاملة للاحصاءات الزراعية. ويعتبر هذا النشاط وسيلة هامة لترويج المواد المنهجية على المستوى القطرى التى تعد بموجب البرنامج العادى، وكذلك التوصيات التى تعدها الأجهزة الدستورية المتخصصة. وكما سبق أن ذكرنا فى الفقرة ١٩ أعلاه، فان هذا النشاط قد شمل أكثر من ١٠٠ مشروع فى نحو ٦٠ بلدا خلال هذه الفترة. وبعض هذه المشروعات قصير الأجل وفى اطار التدريب على معونات التخطيط ونظم الانذار المبكر، أكثر منها للدعم المؤسسى طويل الأجل للمكاتب الاحصائية الامر الذى يخلق عبئا ثقيلا على مسؤوليات الدعم.

المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن الخطوات التى تتخذ لتنسيق البيانات والمعايير تخفيفا للأعباء التى تقع على عاتق البلدان التى تضع تقارير فى هذا الموضوع. وبالاضافة الى ذلك، فان قسم الاحصاء يشارك فى الاجتماعات الفنية التى تعقد فى اطار فريق العمل الخاص المعنى بتقديرات السكان وتوقعاتها التابع للجنة التنسيق الادارية، وفريق العمل المعنى بتوقعات الأسمدة المشترك بين المنظمة واليونيدو والبنك الدولى، واللجنة الاستشارية المعنية بصناعات الأسمدة فى المنظمة لتقييم الأسمدة، ولاسيما فى الدول التى لا تبعث تقاريرها.

خامسا ـ النتائج والتأثيرات

٤٩ ـ أهم النتائج المتحققة فى اطار هذين البرنامجين الفرعيين ذات طبيعة خدمية، وترتبط ارتباطا مباشرا بواحدة من أهم وظائف المنظمة من المحافل الدولية، الا وهى توفير ونشر معلومات حديثة ودقيقة عن الاغذية والزراعة، وتحديث الاتجاهات العالمية فى قطاع الزراعة وتفسيرها بصورة منتظمة. وشملت أهم النتائج النوعية: (أ) انشاء بنوك للمعلومات جاهزة لمستخدميها داخل المنظمة وخارجها، (ب) نشر كتب سنوية ونشرات احصائية ربع سنوية، (ج) استخلاص الاحصاءات ونشرها دوريا، (د) اصدار مطبوعات منهجية (كتيبات ودراسات فنية وكتب ارشادية، (هـ) تقديم التدريب من خلال الدورات التدريبية والمراكز القطرية للبيان العملى، (و) تقديم المساعدة من خلال دعم المشروعات.

٥٠ ـ <u>تعزيز بنوك المعلومات</u>. أمكن ادخال تحسينات على طريقة عرض البيانات وتحديثها المستمر وشموليتها وتغطيتها الجغرافية من خلال التوسع فى نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة، وتوسيع قاعدته لتغطية جزء من قواعد البيانات الخاصة بالغابات. كما تتخذ خطوات الآن لادماج جزء كبير من قاعدة البيانات الخاصة بمصايد الأسماك فى نظام المعلومات الزراعية. وستدخل تحسينات جديدة بادماج أهم بنوك المعلومات الداخلية فى قاعدة البيانات الاحصائية الموحدة فى اطار المركز العالمى للمعلومات الزراعية كما سبق أن شرحنا (انظر الفقرات ٣٣ ـ ٣٥).

٥١ ـ <u>المطبوعات المتعلقة بالاحصاءات الاساسية</u>. كانت البيانات المتعلقة باحصاءات الزراعة والاغذية تنشر بانتظام خلال الفترة موضوع الاستعراض عن طريق كتب سنوية، ونشرات، أو مطبوعات دورية، كما كانت تتوافر باستمرار لمستخدميها النهائيين

الجدول ٥: البرنامجان الفرعيان ٢-١-٧-١ و ٢-١-٧-٤
حضور اجتماعات الأجهزة الدستورية
(١٩٨٦ - ١٩٩١)

نوع الاجتماع (١)		متوسط عدد المشاركين	متوسط عدد أيام الاجتماع	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
	البرنامج الفرعي ٢-١-٧-١								
٣	لجنة الخبراء الاستشارية المشتركة بين المنظمة وصناعات الأسمدة، وفريق العمل المتخصص باحصاءات الأسمدة	١٠	٣	×	×	×	×	×	×
٣	فريق العمل المتخصص باحصاءات الأسمدة	٢٥	٢	×	×	×	×	×	×
	البرنامج الفرعي ٢-١-٧-٢								
١	مجموعة الدراسة المشتركة بين المنظمة ومؤتمر الاحصائيين الأوروبيين واللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بالاحصاءات الزراعية في أوروبا	٢٥	٥	×	×		×		×
٣	جماعة العمل المشتركة بين المنظمة ومعهد البلدان الامريكية للاحصاء المعنية بالاحصاءات الزراعية	٢٠	٥	×				×	
٣	لجنة الخبراء الاستشارية للاحصاء	٢٠	٥	×				×	
٤	الحلقة الدراسية لتحسين الاحصاءات المتعلقة بدور المرأة في الزراعة (٢)	٢٠	١٣	×					

(١) تصنيف المنظمة: ١ = اجتماعات حكومية دولية (المؤتمر/المجلس)، ٢ = اجتماعات فنية واقتصادية لخبراء تعينهم الحكومات الاعضاء، ٣ = دورات تعقدها مجموعات الخبراء واللجان وأفرقة العمل من الخبراء الذين تختارهم المنظمة، ٤ = ندوات ودورات تدريبية وحلقات دراسية عملية وغير ذلك من أنشطة تدريب المجموعات.

(٢) اجتماعات تحضيرية

٥٢ - هناك طلب شديد على المعلومات الأساسية الخاصة باستخدام الاراضى والمبيدات والاسمدة، نظرا لصلتها الوثيقة بالدراسات العالمية والاقليمية عن البيئة، كما أن هناك منظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والبنك الدولى ووزارة الزراعة الامريكية، والمعهد العالمى للموارد، ومكتب الأمم المتحدة الاقليمى للسهل السودانى، تحصل بصورة منتظمة على البيانات الخاصة باستخدام الاراضى من بنك المعلومات. وتمثل قاعدة بيانات المنظمة أساسا للدراسات الهامة المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية التى تجريها هذه المنظمات الدولية أو الوكالات القطرية.

٥٣ - الخدمات المقدمة الى المستخدمين. زاد الطلب على الخدمات التى تقدم بمقتضى هذين البرنامجين الفرعيين زيادة مطردة. ويركز الجزء الاكبر من الطلب خلال السنوات موضع الاستعراض على توفير معلومات موثوقة وفى الوقت المناسب باعتبارها من المدخلات اللازمة لعملية المعالجة والتحليل اللاحقة. وتهدف هذه الخدمات بصورة عامة الى سد احتياجات المؤسسات الدولية والدول الصناعية الاعضاء. فمنذ عام ١٩٨٦، ارتفع عدد الطلبات المتخصصة من المستخدمين الخارجيين الذين يوفر لهم قسم الاحصاء بعض الخدمات من ٤٠٠ طلب عام ١٩٨٦ الى ٩٠٠ طلب عام ١٩٩١. كما زاد عدد المستخدمين الداخليين لقواعد البيانات التى يديرها القسم زيادة مطردة مع التوسع فى شبكة الأجهزة داخل المنظمة. فقد زاد، على سبيل المثال، عدد المستخدمين داخل المنظمة من ٦١ شخصا فى ١٩٨٦ الى ١٥٠ شخصا فى ١٩٩١، مع زيادة المتوسط اليومى لبنود المعلومات المسترجعة الى الضعف تقريبا من ٠٠٠ ٢٤ الى ٠٠٠ ٤٠ خلال الفترة المذكورة.

٥٤ - وقد أعيد ترتيب الخدمات التى تقدم بصورة مباشرة الى المنظمات الدولية بحيث تخدم بصفة أساسية الأمم المتحدة، المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والمنظمات ذات الصلة التى تتخذ من أوروبا مقرا لها. وهناك منظمات أخرى فيما وراء البحار تحصل على خدمة عن طريق نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة - الحاسب الآلى الشخصى. فخلال الفترة من ١٩٩١/١٠/١ الى ١٩٩٢/٧/٣١، بيع أكثر من ٦٠٠ مجموعة بيانات مقروءة على الحاسب الآلى بقيمة تربو على ٠٠٠ ٥٠ دولار منها ٨٦ فى المائة على شكل مجموعات كاملة تغطى سلاسل البيانات الست الأصلية: السكان، واستخدام الاراضى، والانتاج، والتجارة، وموازين الاغذية، والمنتجات الحرجية. وتأتى ٤٦ فى المائة من حصيلة البيع من المستخدمين من غير البلدان الأعضاء والمسؤولين الذين يتلقون مطبوعات المنظمة، وأغلبهم مؤسسات بحوث وجامعات ومنظمات غير حكومية.

داخل المنظمة وخارجها عن طريق توصيلها بنظام الاحصاءات الزراعية بالمنظمة. وفي عام ١٩٩١ وحده طبعت ٤٠٠ ٢٤ نسخة من المطبوعات الاحصائية الاربعة الرئيسية (وهي: الكتاب السنوى للانتاج، والكتاب السنوى للتجارة، والكتاب السنوى للأسمدة، والنشرة ربع السنوية للاحصاءات). وقد وزع نحو ثلثي هذا المطبوعات بصورة رسمية على البلدان الاعضاء، كما بيع أكثر من ٢٠ في المائة منها. ويلخص الجدول ٦ أهم المطبوعات الدورية التي صدرت أثناء تلك الفترة.

الجدول ٦: البرنامجان الفرعيان ٢-١-٧-١ و ٢-١-٧-٤

المطبوعات الصادرة خلال ١٩٨٦ - ١٩٩٢

العنوان	تاريخ الصدور
ألف - الاحصاءات الدورية	
الكتاب السنوى للانتاج	٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢
الكتاب السنوى للتجارة	٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢
الكتاب السنوى للأسمدة	٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢
النشرة ربع السنوية للاحصاءات	٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢
موازين الأغذية	١٩٨٦، ١٩٩١
استخدام الأسمدة في المحاصيل الرئيسية	١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٢
الاحصاءات المتعلقة بالأسعار التى يحصل عليها المزارعون	١٩٨٨، ١٩٩١
الاحصاءات المتعلقة بالأسعار التى يدفعها المزارعون	١٩٨٩، ١٩٩٢
الاحصاءات المتعلقة بأسعار الدعم	١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩١
الحسابات الاقتصادية للزراعة	١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩١
مقارنة الانتاج والانتاجية الزراعية فيما بين البلدان	١٩٨٦، ١٩٩٢
الاحصاءات الزراعية العالمية - الدليل الاحصائى للمنظمة	١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٨٩
السكان الزراعيون والقوى العاملة	١٩٨٦
استعراض مسوحات استهلاك الأغذية	١٩٨٨، ١٩٨٩
ببليوغرافيات مسوح استهلاك الأغذية	١٩٨٦، ١٩٨٩
المسح العالمى للأغذية	١٩٨٦
تقرير التعداد الزراعى العالمى لعام ١٩٨٠	١٩٨٦، ١٩٩٠
نشرة التعداد	١٩٨٩
باء - الكتيبات الفنية والخطوط التوجيهية	
برنامج التعداد الزراعى العالمى لعام ١٩٩٠	١٩٩٠
المناهج القطرية لجمع احصاءات الأسعار	١٩٨٦
الخطوط التوجيهية لحساب مؤشرات احصائية مختارة	١٩٨٦
مقارنة الارقام التجميعية للانتاج الزراعى فيما بين البلدان	١٩٨٦، ١٩٩٢
الأرقام الدليلية للانتاج الزراعى التى تعدها منظمة الأغذية والزراعة	١٩٨٨
دليل الأرقام الاشارية للأسعار الزراعية	١٩٨٩
جمع البيانات الخاصة باحصاءات الثروة الحيوانية	١٩٩٠
دليل احصاءات الأسمدة	١٩٩١
طرق أخذ العينات لاجراء المسوح الزراعية	١٩٨٩
احصاءات الأغذية والزراعة فى أطار نظم المعلومات القطرية	١٩٨٩

٥٧ - ولكن الاصدارات السنوية للمطبوعات الاحصائية وتحديثها المنتظم مازالا يشكلان بشكل عام جوهر العمل. ونظرا لنقص الموظفين، وضيق الوقت ونقص التمويل، فقد انخفض عدد المطبوعات بشكل عام، كما يتبين من الجدول ٧. وقد أثر ذلك بشكل خاص على المطبوعات المنهجية والتحليلية بالمقارنة مع المطبوعات الاحصائية المنتظمة حيث وصل انتاج الكتيبات والدراسات الفنية ومواد التدريب الى أدنى مستوى له فى الفترة المالية الجارية.

٥٨ - <u>الدعم الفنى للمشروعات الميدانية</u>. قدم البرنامجان الفرعيان، كما ذكرنا أعلاه، دعما فنيا خلال الفترة قيد البحث الى ١٠٠ مشروع ميدانى يركز تركيزا شديدا على تطوير الاحصاءات الزراعية فى نحو ٦٠ بلدا، (أنجزت ادارة تطوير الاحصاءات معظم هذه الأعمال، حيث خصص العاملون فيها أغلب وقتهم لذلك). وكان أغلب هذه المشروعات يستهدف تعزيز القدرات الفنية والمؤسسية للوكالات القطرية المسؤولة عن احصاءات الأغذية والزراعة، ولاسيما فى تنفيذ التعداد الزراعى القطرى وتحسين تغطية نظمها الاحصائية ووكالاتها. وكانت المساعدة تغطى بشكل عام (أ) تحديث المهارات الفنية لموظفى الاحصاء، (ب) تحسين مناهج جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها، (ج) توريد المعدات والتدريب اللازمين للموظفين، بما فى ذلك أجهزة الحاسب الآلى والبرامج اللازمة لمعالجة البيانات.

٥٩ - وتم تقييم ١٣ مشروعا من هذه المشروعات بواسطة بعثات مستقلة أثناء تلك الفترة. وتشير نتائج التقييم الى أن أغلب المشروعات حققت تقدما كبيرا فى مجال تعزيز القدرات المؤسسية والفنية للمؤسسات القطرية النظيرة، رغم أن عددا محدودا منها قد نجح فى تحقيق أهدافه بالكامل فى حدود ميزانيته ومدته. وحققت المساعدة نجاحا ولاسيما فى مجال التدريب وفى ادخال منهجيات واجراءات جديدة. فعلى سبيل المثال، نجح مشروع فى الصين فى مساعدة مركز احصاءات الأغذية والزراعة فى تنفيذ برنامج قطرى للتدريب للعاملين المحليين والقطريين فى المشروعات المتعلقة بالمراكز الزراعية القطرية الأولى (أنظر الاطار). وفى أنغولا، نجح مشروع فى المساعدة على توحيد الوحدة المركزية للاحصاءات، بانشاء ثلاثة مكاتب محلية عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠: وأصبحت البيانات التى تأتى من المقاطعات تستخدم فى التخطيط الاقليمى وفى التخطيط المستقبلى على مستوى القطر فى اطار

٥٥ ـ وفى اطار المنظمة، استخدمت البيانات العملية ومجاميعها بصورة منتظمة فى اعداد الدراسات الهامة عن الاغذية والزراعة مثل: «الزراعة عام ٢٠٠٠»، كما تستخدم الآن فى اعداد دراسات المتابعة لعام ٢٠١٠. وزاد الطلب على البيانات الخاصة باستخدام الأراضى والمبيدات والأسمدة من جانب كثير من الاقسام فى أعمالها المتصلة بالبيئة والتنمية القابلة للاستمرار. كما قدم قسم الاحصاء مساعداته لعدد آخر من المستخدمين الرئيسيين فى المنظمة، مثل قسم تحليل السياسات، وقسم سياسات الاغذية والتغذية، وقسم السلع والتجارة فى الدراسات القطرية والاقليمية وتلك الخاصة بالسياسات، والاستعراضات الدورية عن حالة التغذية فى العالم، وتدفق التجارة، ولاسيما فى اطار نظام الاعلام عن الاغذية والانذار المبكر، وحالة الاغذية وتوقعاتها، وحالة الاغذية والزراعة.

٥٦ ـ <u>الكتيبات الفنية والخطوط التوجيهية</u>. نظرا للدور المعيارى الذى يقوم به البرنامجان الفرعيان، فان نشر الاعمال المنهجية يعتبر من مخرجاته الهامة. وقد صدرت خلال تلك الفترة ٩ مطبوعات رئيسية ضمن سلسلة دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنظمة (أنظر الجدول ٧ أدناه): وبالاضافة الى ذلك، فقد أعد مشروع خطوط توجيهية عن احصاءات استخدام الأراضى والآلات الزراعية. وتمثل «الخطوط التوجيهية لحساب المؤشرات الاحصائية المختارة» والدراسة المعنونة «المقارنات القطرية للانتاج الزراعى التجميعى» بصورة خاصة مساهمة منهجية هامة من جانب المنظمة لتقدير الاداء الاقتصادى للقطاع الزراعى. وقد وزعت كل هذه المطبوعات على نطاق واسع على البلدان الاعضاء والمنظمات الدولية المعنية، كما استخدمت فى الدورات التدريبية والحلقات الدراسية العملية التى شاركت فيها المنظمة، سواء فى اطار البرنامج العادى أو البرامج الميدانية.

<u>الجدول ٧: البرنامجان الفرعيان ٢ـ١ـ٧ـ١ و ٢ـ١ـ٧ـ٤</u>
<u>المطبوعات (موزعة حسب النوع)</u>

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الدوريات	١٣	٧	٩	١٠	٦	١١
الاعلام/التدريب	١٢	٦	٧	٧	٤	١
المجموع	٢٥	١٣	١٦	١٧	١٠	١٢

٦٠ ـ ومع ذلك، ففى أغلب الأحيان كانت هناك حاجة حقيقية الى التزام ودعم قويين من جانب الحكومة لتمكين الوكالات التى حملت على دعم من أن تلعب دورا مناسبا، بتزويدها بالموارد والموظفين اللازمين، وخاصة بتكاليف التشغيل والتكاليف المتكررة. ونظرا لانخفاض أهميتها والاهمال النسبى الذى عانت منه هذه الوكالات، فقد اتضح أن المشرعات كانت متفائلة فى أغلب الأحيان فى تقديرها للاطار الزمنى والموارد اللازمة لاقامة المؤسسات بصورة قابلة للاستمرار فى هذا المجال.

سادسا ـ الاستنتاجات والقضايا

٦١ ـ أدى البرنامجان الفرعيان ٢ـ١ـ٧ـ١ و ٢ـ١ـ٧ـ٤ مهامهما على نحو كاف لتلبية احتياجات المستخدمين النهائيين. واستخدمت قاعدتا البيانات فيهما (يحتفظ بها قسم الاحصاء ويدخل عليها تحسينات) والمخرجات الاحصائية، بانتظام لتدعيم مختلف الاستعراضات والدراسات التحليلية، سواء داخل المنظمة أو خارجها، بما فى ذلك الدراسات العالمية اثر زيادة الاهتمام الدولى بصيانة الموارد الطبيعية «المشتركة للجنس البشرى». ولا شك فى أن الاستخدام الواسع لبيانات المنظمة على المستويين القطرى والدولى خير شهادة على القيمة الدولية لبنك المعلومات فيها ومدى شموليته، واستناده الى سلاسل زمنية سليمة، ولاسيما بالنسبة للبلدان التى لا يعول على احصاءاتها الزراعية أو حتى عدم وجودها. ورغم نقص الموارد والعمل الاضافى الناجم عن انشاء نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة والمركز العالمى للاحصاءات الزراعية أثناء تلك الفترة، فقد استطاع قسم الاحصاء أن يضطلع بمهامه الرئيسية ليفى بواحدة من أهم وظائف المنظمة، وكان ذلك بلا شك انجازا هاماً.

٦٢ ـ ومع ذلك ظل الهيكل التنظيمى للقسم، وكذلك توزيع موارده المالية والبشرية، فى جوهره، دون تغيير يذكر منذ عام ١٩٨٦. وقد حد نقص الموظفين بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد وتجميد بعض الوظائف من تطوير الخدمات التى يقدمها البرنامجان الفرعيان، وخاصة فيما يتعلق ببعض الاحصاءات ذات الاولوية، وكذلك اصدار وتوزيع الدراسات الفنية والكتيبات الارشادية والمرجعية.

٦٣ ـ وقد تعرضت الأعمال التى تستهدف توسيع قواعد البيانات الاحصائية فى المنظمة لتغطية مؤشرات نوعية عن الفقر، وسوء التغذية، والبيئة، وتحسين الاحصاءات الخاصة باستخدام الأراضى كما جاء فى برنامج العمل والميزانية منذ عام

مشروع التربة والمناخ الذى يشرف عليه مؤتمر التنسيق الانمائى فى الجنوب الافريقى. وبالمثل وضعت منهجيات واجراءات جديدة لمراكز الزراعة والثروة الحيوانية القطرية فى أوغندا، بما فى ذلك اجراء مسح استكشافى وانشاء مكتب وشبكات للتعداد الزراعى مجهزة بموظفين مدربين.

مركز احصاء الاغذية والزراعة - الصين

دخل المشروع GCP/CPR/006/ITA (مركز احصاءات الاغذية والزراعة - الصين) حيز التنفيذ فى أواخر عام ١٩٨٧ لفترة أربع سنوات، بميزانية تبرعت بها ايطاليا بقيمة ٠٠٠ ٩٨٦ ٤ دولار.

وكان الهدف الرئيسى من المشروع انشاء مركز قطرى للتدريب على احصاءات الأغذية والزراعة، ولتدريب ١٧٥ مدربا من الاحصائيين القطريين والمحليين، ليقوموا بدورهم بتدريب نحو ٠٠٠ ٤ موظف احصائى على مستوى المقاطعات. وذلك للمساعدة فى تنفيذ أول تعداد قطرى للزراعة فى الصين قبل عام ٢٠٠٠.

وقد تبين من التقييم النهائى الذى أجرى فى شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩١ أن المشروع فى طريقه لتحقيق أغراضه، سواء من حيث بناء مؤسسة المركز، أو من حيث تدريب المدربين والموظفين الاحصائيين من مختلف المقاطعات. وقد تم انشاء مركز فعال بادارة تتسم بالكفاءة والاخلاص ومجهزة بما مجموعه ٣٢ من الفنيين والاداريين، تضم ١١ موظفا فنيا/محاضرا، و ٥ اخصائيين بتشغيل الحاسب الآلى ومثلهم للأجهزة السمعية والبصرية. وقد استفاد جميع الموظفين الرئيسيين، وكذلك الموظفين الفنيين والمحاضرين من التدريب أثناء الخدمة (داخل البلد و/أو من منح دراسية بالخارج)، وكذلك من أعمال التدريب العملى ومن تنفيذ أول تعداد استكشافى فى احدى المقاطعات.

ومن ناحية التدريب، تلقى ١٨١ اخصائيا زراعيا على المستوى القطرى والجهوى (الرقم المستهدف ١٧٥) تدريبا مرضيا من خلال خمس دورات تدريبية مدة كل منها ثلاثة شهور، وقد أشرف الموظفون الصينيون على تنظيم الدورتين الأخيرتين بالكامل. واشتملت هذه الدورات على تصميم العينة الاحصائية وأساليبها، ومعالجة البيانات بالحاسب الآلى، والأساليب والتحليلات الاحصائية، ومسح عملى لمدة أسبوع فى احدى مقاطعات الصين. أما بالنسبة لتدريب الموظفين الاحصائيين على مستوى المقاطعات، فقد تلقى ٤٠٧٣ شخصا من ٣٠ مقاطعة تدريبا أثناء ١٤ شهرا بين يونيو/حزيران ١٩٩٠ وسبتمبر/أيلول ١٩٩١ من خلال ٧٨ دورة تدريبية نظمت فى ٢٣ موقعا مختلفا.

وبذلك يكون المشروع قد لعب دورا هاما فى وضع الأساس الفنى والتنظيمى لتحسين الاحصاءات الزراعية على مستوى الصين بأكملها، بما فى ذلك بدء أول تعداد هناك فى المستقبل القريب.

من بعد والاحصاءات الزراعية. وسيكون لهذه البيانات فائدة خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تملك طاقات كافية في هذا المضمار. وسوف يتضمن المنهج توسيع دائرة الحوار بين الوحدات الفنية المعنية في المنظمة لربط بيانات صور الاستشعار من بعد بنظم البيانات الاحصائية لتحليلها.

(هـ) تحليل مدى مردودية التكاليف أو نسبة المنافع الى التكاليف للاستعاضة عن بعض المطبوعات الاحصائية التقليدية، مثل نشرة الاحصاءات ربع سنوية، بمطبوع آخر أقل تكلفة وأكثر كفاءة (أقراص الحاسب الآلي الشخصي مثلا).

٦٥ - ورغم أن البيانات الموجودة في قواعد البيانات الاحصائية بالمنظمة هي في الأساس نتيجة معالجة مستفيضة وتوحيد وتجميع للبيانات التي تم الحصول عليها من مصادر متعددة، فان جودة هذه البيانات تعتمد في المقام الأول على البيانات التي أعطتها الوكالات الاحصائية القطرية. وعلى ذلك، فان مساعدة البلدان الاعضاء في تحديد الوسائل المناسبة والموثوقة لجمع البيانات، ومعالجة المؤشرات الملائمة، ستظل جزءا لا غنى عنه في أعمال البرنامجين الفرعيين حتى يتسنى لهما القيام بدورهما الرئيسي، ألا وهو توفير ونشر بيانات عالمية عن الاغذية والزراعة. ولابد من التوسع في زيارة البلدان لتقديم أنواع الدعم الفني، ولاسيما في المجالات التي يجرى فيها وضع المعلومات المستخرجة من البيانات الأساسية «المجاميع الشاملة» واستعراض المؤشرات الخاصة بالقطاعات الفرعية تمهيدا لنشرها. وفي بعض الحالات، سوف يحتاج ذلك الى دعم فني مصمم على نحو انتقائي من خلال المشروعات الميدانية.

٦٦ - وقد اشتملت المساعدة في مجال التدريب لدعم نظم المعلومات القطرية أثناء الفترة موضوع الاستعراض، بصورة متزايدة، على التدريب على استخدام أجهزة الحاسب الآلي وتقديم المشورة بشأن اختيار هذه الأجهزة والبرامج الجاهزة المناسبة. ويمثل ذلك مجالا من مجالات الخبرة لا يتوافر بالكامل في قسم الاحصاء. ويحتاج الأمر الى اقامة روابط وثيقة للغاية بين العمل الميداني الذي ينفذ بمقتضى هذين البرنامجين الفرعيين وبين أعمال الدعم الميداني التي تقدمها وحدات المنظمة الأخرى، ولاسيما مركز خدمات الحاسب الآلي.

١٩٨٦، الى التأخير لمدد طويلة فى الفترة ١٩٨٦-١٩٩١ بسبب نقص الموظفين المتخصصين ونقص الموارد المالية اللازمة لانجاز هذه المهام. وسوف يحتاج العمل فى هذه المجالات فى الفترة المالية المقبلة الى اتصالات كثيفة فيما بين الاقسام وبين الخبرات الفنية وبنوك المعلومات الاخرى فى المنظمة. ولابد أن يساند ذلك تحويل فى مخصصات الموارد المالية داخل القسم حتى يتسنى للعاملين فيه دعم الوحدات الاخرى فى المنظمة والعمل معها بصورة وثيقة، ولاسيما قسم الموارد البشرية والمؤسسات والاصلاح الزراعى، وقسم تطوير البحوث والتكنولوجيا وقسم الموارد الحرجية، وقسم الموارد السمكية والبيئة، وقسم تنمية الموارد والمياه، ومركز خدمات الحاسب الآلى.

٦٤ - ولذا لابد من ايلاء اهتمام خاص لضمان موارد كافية لمجالات العمل الخمس ذات الاولوية فى البرنامجين الفرعيين، وهى:

(أ) التوسع فى انتقاء البيانات الاحصائية القطرية الزراعية الاساسية والتحقق منها واستكمالها، وادراجها فى قاعدة موحدة للبيانات حتى يمكن تغطية مجالات الأولوية الجديدة،

(ب) التوسع فى التطوير والتحديث المنتظم لمجاميع ومؤشرات التقدير العالمية بحيث تشمل البيانات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والخاصة بالاقتصاد العام، وكذلك الموارد الطبيعية ووسائل تقدير التأثيرات البيئية، اللازمة لتحليل قضايا التنمية القابلة للاستمرار. وتحتاج هذه المسائل وغيرها الى التعاون الوثيق مع الاقسام الفنية المعنية لدى المنظمة لبلورتها،

(ج) التركيز على توحيد المفاهيم والمنهجيات، وتدريب العاملين القطريين على جمع البيانات، اذا أردنا تعزيز المفاهيم الجديدة والمعلومات المطلوبة فى مجال التنمية القابلة للاستمرار بتوفير قاعدة حديثة ودقيقة للمعلومات،

(د) ومن المجالات الاخرى ذات الاولوية تحسين نوعية البيانات الاحصائية، لاسيما وأن من المتوقع حدوث تحسن كبير فى وسائل تقدير استخدام الاراضى والمساحات المحصولية عندما يتم الربط بين بيانات الاستشعار

الفصل الثالث

المساعدات التى تقدمها المنظمة للمصايد الصغيرة

أولا - السياق

١ - تعد المصايد الصغيرة مصدرا مهما للتوظف وتوفير كميات كبيرة من البروتين الحيوانى فى العديد من البلدان فى شتى أنحاء العالم، وخصوصا فى البلدان النامية.

٢ - وهناك ملايين من صغار الصيادين فى البلدان النامية وان يكن العدد الدقيق غير معلوم. اضافة الى ذلك هناك أعداد غفيرة تشتغل فى التسويق وفى الأعمال الملحقة الأخرى. وتشير التقديرات الى أن كلا من الهند واندونيسيا يعمل فيها نحو مليون شخص فى نشاط الصيد. أما مراكب الصيد الحرفية فيبلغ مجموعها ما يقرب من مليونى وحدة. كما تشير التقارير الى أن متوسط حصيلتها تبلغ نحو طنين اثنين لكل صياد فى السنة (مقابل ما متوسطه ٣٠ طناً للصياد فى السنة فى المصايد الصناعية).

٣ - وغالبا ما يتميز صيادو المصايد الحرفية الصغيرة بانخفاض الدخول ورداءة أحوالهم المعيشية بما فى ذلك ارتفاع معدلات الامية ومعدلات وفيات الرضع. ويصح هذا القول بوجه خاص على المناطق التى تنضب مواردها حيث يجب العثور على مصادر بديلة للدخل. وغالبا ما يقال إن المصايد الحرفية هى الملجأ الأخير للعمل نظرا لحرية امكانات الوصول اليها فى معظم البلدان. وهناك العديد من الحالات التى تزداد فيها اليد العاملة فى قطاع المصايد بسبب الهجرة من القطاعات الأخرى (وخصوصا الزراعة) نظرا لان الموارد السمكية ليست موضع حقوق الملكية وأن تكاليف الدخول اليها تكون منخفضة.

٤ - ومن جهة أخرى يلاحظ أن الصيادين الحرفيين فى بعض البلدان يحققون نجاحا نسبيا حيث تزيد عائداتهم عما يحصل عليه أولئك العاملون فى الزراعة.

٥ - وبعض الخصائص المميزة للمصايد الحرفية، بالمقارنة مع المصايد الصناعية تتعلق بنوع وملكية مراكب وأدوات الصيد (والتى تكون غالبا ملكية الصياد نفسه أو مجموعة الصيادين)، وفى نمط توزيع الانتاج السمكى - أو الدخول (أنواع ونظم المشاركة)، ومن الأسباب التى تدعو للصيد. وقد يكون نشاط الصيد، فى وقت محدد،

٦٧ ـ وبالمثل سيسفر التحول المقبل من ادارة وتحديث قواعد البيانات القديمة والراسخة الى نظام المركز العالمى للمعلومات الزراعية سيسفر عن اجهاد شديد للأيدى العاملة فى السنوات المقبلة. وعلى وجه التحديد، فان العاملين فى قسم الاحصاء سيحتاجون الى: (أ) المحافظة على نظام الاحصاءات الزراعية فى المنظمة والعنصر الاحصائى فى المركز العالمى للمعلومات الزراعية (قاعدة البيانات الاحصائية الموحدة) الى أن يتم التحول الى النظام الجديد، (ب) التدريب على استخدام برامج الحاسب الآلى الشخصى وبرنامج المركز العالمى للمعلومات الزراعية. وخلال الفترات المالية المقبلة، سيستلزم الأمر، الى جانب تدريب العاملين فى القسم، ترفيع مهارات الوظائف الكتابية السابقة واعادة توزيع المهام طبقا لأولويات هذين البرنامجين الفرعيين، لتغطية معلومات المنظمة وبياناتها الاحصائية، وتنشط ادارة قسم الاحصاء حاليا فى معالجة هذه المسألة.

٦٨ ـ ويتحمل قسم الاحصاء المسؤولية العامة عن ادماج قواعد البيانات الموجودة فى المنظمة فى المركز العالمى للمعلومات الزراعية. وقد ركز القسم جهوده، نظرا لطبيعة قدرته الفنية الريادية، على العنصر الاحصائى. وبذلك تركزت الانجازات التى تحققت حتى اليوم على تطوير العنصر الاحصائى فى هذا النظام، أى قاعدة البيانات الاحصائية الموحدة، التى سيبدأ تشغيلها بعد فترة وجيزة. ولا شك فى أن تطوير المركز العالمى للمعلومات الزراعية بصورة متوازنة سوف يحتاج الى احراز تقدم مماثل وفى الوقت المناسب بالنسبة للعناصر الاخرى التى لا تقع ضمن اختصاصات قسم الاحصاء.

٦٩ ـ ومن الواضح أن ذلك سوف يحتاج الى جهود من المنظمة ككل، مع تنسيق فعال للمهام والمسؤوليات داخلها وفيما بين الوحدات الفنية المعنية، وهى مهمة لا تقع، كما هو واضح، فى اطار الاختصاصات الفنية أو مسؤولية القسم وحده. واعترافا بهذه الحاجة، تتخذ الآن اجراءات لتعزيز ادارة المركز العالمى للمعلومات الزراعية تحت اشراف لجنة توجيهية، بما فى ذلك تعيين مدير متفرغ فى قسم الاحصاء. ومع ضخامة حجم هذه المهمة، لابد من ضمان تنسيق الجهود خلال الفترات المالية المقبلة، لجمع موارد اضافية من الوحدات الفنية والبرامج الفرعية الأخرى. وسيحتاج الأمر، بصورة خاصة، الى مزيد من الجهود المنسقة لوضع معايير واستمارات وتعاريف موحدة بين الوحدات الفنية لتطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمنظمة باعتبارها عنصرا هاما للغاية فى المركز العالمى للمعلومات الزراعية، وفى اختيار المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين النهائيين داخل المنظمة وخارجها، قبل تحديد احتياجات المركز العالمى للمعلومات الزراعية الى البرامج الكومبيوترية الجاهزة.

١٠- أما منهج المشاركة ونزعة التنمية المتكاملة فقد حظيا بدعم من المؤتمر العالمى للمصايد الذى عقد فى عام ١٩٨٤ والذى أبرز دور المصايد الصغيرة وامكاناتها واحتياجاتها. وقد برز منهجا التكامل والمشاركة وأقرت بهما الاستراتيجية وبرامج العمل الخمسة التى أقرها مؤتمر عام ١٩٨٤. فبرنامج العمل الثانى وعنوانه «تنمية المصايد الصغيرة» قد استهدف بوجه خاص معالجة الاحتياجات الانمائية للمصايد الصغيرة.

ثانيا - <u>الاهداف والأولويات</u>

١١- أما الهدف العام للبرنامج فكان كما يلى:

«تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات المصايد الصغيرة وتعزيز مساهمتها فى الاستغلال والاستخدام الرشيد للموارد السمكية.»

١٢- وقد أولى اهتمام «لجميع جوانب العملية الانمائية: أى الموارد وبيئتها، وتكنولوجيا الصيد، والمناولة والتصنيع والتوزيع والتسويق والجوانب الاجتماعية والاقتصادية بما فى ذلك التعليم والصحة والتقاليد». كما أن الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية ونقل التكنولوجيا، اضافة الى ادارة الموارد والمصايد، كانت بمثابة الأوجه أو الأهداف الرئيسية الثلاثة لبرنامج العمل المقرر.

١٣- والبرنامج لا يعنى بتربية الأحياء المائية لأن هناك برنامج عمل مستقل آخر قد ووفق عليه فى نفس الوقت ليعالج هذا الموضوع على وجه التحديد. ومن جهة أخرى فهناك برنامج عمل آخر يتعلق بتخطيط المصايد وادارتها وتنميتها ويشمل عناصر تتعلق مباشرة بالمصايد الصغيرة ولها تأثير على جوانب الموارد وادارة المصايد التى حددها برنامج العمل الثانى.

١٤- أما مجموعة المستفيدين النهائيين كما حددها البرنامج فقد شملت الصيادين فى البحار وفى المصايد الصغيرة الداخلية بما فى ذلك مربو الأسماك الريفيون ومجتمعات المصايد الصغيرة.

١٥- وقد استند منهج التنمية المتكاملة على الخطوط التوجيهية والمبادىء التالية: (١) المنهج المتكامل الذى يعالج التحليل الاجتماعى والاقتصادى لاحتياجات مجتمعات الصيد والجوانب الفنية للتنمية، (٢) مشاركة الصيادين فى

أو موسمياً، لاستكمال الغذاء أو للوصول الى حد أدنى من الانتاج السمكى أو الدخل، ليتوقف بعده مجهود الصيد، أو للوصول بانتاجية العمل الى حد أقصى اعتمادا على وسائل الانتاج المتوافرة.

٦ - وأما المشاكل التى تواجه المصايد الصغيرة فى الوقت الحالى فتشمل الافراط فى استغلال قاعدة الموارد نتيجة للافتقار الى التدابير الادارية الراسخة، وتدهور البيئة فى المناطق الساحلية، والنمو الديمغرافى المتواصل فى مجتمعات الصيد. واذا ما أخذت هذه العوامل مجتمعة فانها تؤدى الى انخفاض الغلة وتدهور مجموع الانتاج السمكى. كذلك فان نضوب الموارد أدى بالمصايد الصناعية الى اقتحام مجال المصايد الصغيرة التقليدية.

٧ - وقد استهدف التعاون التقنى الدولى، منذ الخمسينات ومرورا بالسبعينات، بصورة رئيسية، زيادة انتاجية المصايد الحرفية عن طريق تحسين تقنيات الصيد. لكن آثار هذا التعاون على المستويات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الصيادين لم تكن دائما مهمة. واضافة الى ذلك فقد أفضت مثل هذه الاجراءات فى بعض الاحيان الى تقليل فرص العمالة على مراكب الصيد كما قللت فرص العمل أمام النساء فى أنشطة ما بعد الصيد وأدت الى الافراط فى استغلال الموارد السمكية.

٨ - وقد دفعت هذه المخاوف عددا من المنظمات، بينها منظمة الاغذية والزراعة، الى تنفيذ بعض المناهج والأساليب الجديدة. فالتحليل الاجتماعى والاقتصادى لمجتمعات الصيد المستهدفة وتحديد احتياجاتهم الأولية كانت تنصب على توفير اطار يمكن من خلاله نقل التكنولوجيا الملائمة. وقد تم توجيه المشروعات نحو التدخلات المتكاملة حيث تعالج، فى وقت واحد، طائفة واسعة من الأولويات الانمائية التى تلقى صدىً لدى مجتمعات الصيد. وقد روج المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية، الذى عقد فى ١٩٧٩، هذه المناهج ومنذئذٍ أصبحت مشروعات التنمية الريفية المتكاملة واحدة من أنماط التدخل الأكثر شيوعا.

٩ - وفى الوقت نفسه، فان المناهج المجتمعية المتعلقة بصياغة المشروعات وتنفيذها ورصدها وتقييمها وكذا المشاركة الشعبية، أخذت تبرز كاهتمامات لها الأولوية. كذلك فان التدخلات التى تمول بالمعونة الدولية فيما يتعلق بالمصايد الحرفية بدأت تتأثر بصورة متزايدة بهذا الاتجاه. وأحد الأسباب المهمة لذلك هو حقيقة أن الضعف فى نظم الارشاد الحكومية فى مجال المصايد قد ثبت أنه يشكل، فى العديد من البلدان النامية، عقبة رئيسية فى سبيل توفير الدعم الفعال لمجتمعات المصايد الحرفية. وخلال العقد الماضى توسعت المناهج المجتمعية فى اهتماماتها لتشمل ادارة الموارد المشاعية.

١٩- أما المفهوم الأساسى لبرنامج العمل فيتمثل فى وجوب تنفيذه من قبل مجموعات الخبراء الاقليمية وشبه الاقليمية التى يقع على عاتقها توفير المساعدة للأفرقة القطرية العاملة فى تنمية المصايد الصغيرة. ويعتمد البرنامج على مقدرة المنظمة فى تعبئة الموارد من خارج الميزانية وتجميع ونشر المعلومات وتوفير مواد التدريب، والدعوة لعقد الاجتماعات وتقديم الدعم الفنى للأنشطة الميدانية. ومن جهة أخرى، فلا يوجد هناك اطار زمنى محدد بالنسبة للبرنامج كما لا يوجد أى مؤشر لمستويات موارد البرنامج العادى التى يراد تخصيصها (قدر اجمالى الموارد من خارج الميزانية بمبلغ ١٧ر٨ مليون دولار كحد أدنى يلزم لفترة السنوات الخمس الأولى)، كما لم توضع قيود بشأن تحديد واختيار الأنشطة الميدانية.

ثالثا - التنظيم والموارد

تنظيم عملية التنفيذ

٢٠- تشمل المساعدات التى تقدمها المنظمة لقطاع المصايد الصغيرة، بدرجات متباينة، جميع أقسام مصلحة مصايد الأسماك. والقسم الذى يحظى بأكبر الدعم هو قسم الصناعات السمكية وبصورة أخص ادارة تكنولوجيا مصايد الأسماك. ومن جهة أخرى فان ادارة استخدام الأسماك وتسويقها تساهم كذلك، الى حد كبير، فى الأنشطة المتعلقة بالمصايد الطبيعية الصغيرة.

٢١- ومع أن معظم الأنشطة تقع على عاتق قسم الصناعات السمكية الا أن جوانب العمل المتعلقة بالنواحى الاجتماعية والاقتصادية وبالموارد تدخل ضمن صلاحيات قسم السياسة والتخطيط وخصوصا ادارة تخطيط التنمية وقسم الموارد السمكية والبيئة.

٢٢- أما أنشطة المنظمة المتعلقة بتنمية المصايد الصغيرة فلا يوجد لها هيكل ادارى فى حد ذاته. ومصلحة مصايد الأسماك لم تنظم حسب نوع الجهة التى تستفيد من خدمتها فهى كبقية مصالح المنظمة ترتب الى حد كبير تبعا لموضوعات برنامج العمل والميزانية. وتوجد فى البرامج الفرعية الخمسة عناصر تعالج الى حد ما مشكلات المصايد الطبيعية الصغيرة[1]. وتتعلق بعض الوظائف، فى قسم الصناعات السمكية، الى حد كبير، بالعناصر المتصلة بالمصايد الصغيرة (مثلا التدريب والارشاد والقروض) كما يعالج العديد من الوظائف الأخرى، وأيضا بدرجات متفاوتة، المشكلات المتعلقة بالمصايد الطبيعية الصغيرة.

---

(١) ٢-٢-٢-٣ انتاج الأسماك، ٢-٢-٢-٤ استخدام الأسماك وتسويقها، ٢-٢-٢-٢ المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية، ٢-٢-٢-١ الموارد البحرية والبيئية و ٢-٢-٣-١ سياسات مصايد الأسماك وتخطيطها.

تخطيط وتنفيذ الانشطة، (٣) تعبئة الموارد المحلية والقطرية وحشد الخبرات، والتمويل، والأسواق، (٤) الدعم الفنى طويل الأجل والتدريب أثناء الخدمة على المستويات التكنولوجية الملائمة، (٥) المشاركة الفعالة، من جانب صغار الصيادين، فى ادارة الموارد، (٦) تعزيز الدور الاجتماعى والاقتصادى للمرأة فى انتاج السمك وتسويقه، وفى اعالة الأسرة.

١٦- والبرنامج، فى جوهره، موجه نحو الميدان. وهو يركز، اعتمادا على الخبرة السابقة وعملا بمبادىء المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية، على أهمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التى تهدف الى التنمية المتكاملة (تم التركيز على المشاركة فى التخطيط والتنفيذ، ودور المرأة فى التنمية، والقروض، والاستثمار، والتدريب). كذلك أعطيت أهمية للتنمية التكنولوجية ونقل التكنولوجيا والتى كانت، عرفاً، من بين الأدوار الرئيسية التى تضطلع بها المنظمة. وكانت ادارة الموارد والمصايد موضوعات تحظى باهتمام متزايد خلال الثمانينات. والفكرة الآن هى أن مستخدمى الموارد يجب أن يساهموا فى صيانة هذه الموارد وادارتها. وهذا التوجه أصبح جانبا مهما من عمل المنظمة فى دعم المصايد الصغيرة.

١٧- ويرمى البرنامج الى الاعتماد على الخبرات التى تغطى طائفة واسعة من المسائل والموضوعات المشمولة فى الأهداف الرئيسية الثلاثة كما يلى:

المنهج الاجتماعى والاقتصادى	نقل التكنولوجيا	ادارة الموارد والمصايد
* الدراسات الأساسية	* تكنولوجيا سفن الصيد - بناء القوارب	* ادارة الموارد
* تنمية المجتمع المحلى - مشاركة الصيادين - مشاركة المرأة والمساواة - منظمات الصيادين	- تجهيزها بالمحركات - توفير الطاقة - السلامة فى البحر	* ادارة الموارد المجتمعية
* القروض	* تكنولوجيا الصيد	
* التغذية/ والصحة/ والتعليم	* تكنولوجيا تصنيع الأسماك (بعد الصيد)	

١٨- أما دور المنظمة فى تنفيذ هذا المنهج فيقتفى الأولويات الرئيسية الثلاث للبرنامج وهى: (١) توفير اطار متكامل لتدخلات التعاون التقنى، (٢) وعلى إساس هذا الاطار، تسهيل وتنسيق الأعمال بين الأطراف المعنية، (٣) التنفيذ المباشر للتدخلات الميدانية المستهدفة.

٢٦- أما مساعدات المنظمة للمصايد الصغيرة فقد تم تبويبها، بغرض هذا التحليل، الى ثلاثة أهداف برامجية هى: المنهج الاجتماعى والاقتصادى، ونقل التكنولوجيا، وادارة الموارد. ورغم أن الفئات تتداخل مع بعضها نوعا ما الا أن انشطة - البرنامج العادى والبرامج الميدانية، التى تعزز المصايد الصغيرة الطبيعية، قد تم تصنيفها فى اطار أحد هذه الأهداف البرامجية الثلاثة (أنظر الجدولين ١"ألف" و ١"باء"). وأما الانشطة الخاصة بكل من البرامج الفرعية الخمسة لمصلحة مصايد الأسماك فقد خضعت للاستعراض وتم تحديد النسب المئوية التقديرية المخصصة للجهود المكرسة للمصايد الصغيرة.

٢٧- وفى اطار الأهداف البرامجية يلاحظ وجود بعض التباينات بين فترة مالية واخرى. فحصة المنهج الاجتماعى الاقتصادى تراوحت ما بين ٢٨ و ٤٠ فى المائة من مجموع نصيب المصايد الحرفية أما نقل التكنولوجيا فتراوحت حصته ما بين ٢٨ و ٤٤ فى المائة، وتراوحت حصة ادارة الموارد ما بين ١٩ و ٣٣ فى المائة. أما البرنامج الفرعى ٢-٢-٢-٣ (الانتاج السمكى) فقد كان له النصيب الأكبر من ميزانية أنشطة البرنامج العادى اذ تجاوزت قليلا نسبة ٥٠ فى المائة من هذا المجموع ويأتى البرنامج الفرعى ٢-٢-٣-١ (سياسات مصايد الأسماك وتخطيطها) فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٦ فى المائة (أنظر الجدولين ١«ألف» و ١«باء»).

٢٨- وفى الجدول (٢) أفترض أن النسبة المئوية المطبقة على النشاط الاجمالى يمكن تطبيقها على كل عنصر أو بند من عناصر وبنود الانفاق. ومع أن هذا قد لا يكون صحيحا فى مجمله الا أنه يعطى ترتيباً للكميات، لاغراض المقارنة. فالنسبة الكبرى (٧٢ فى المائة) قد خصصت لوقت العاملين (بصورة أساسية للدعم الفنى ولوضع البرامج)، أما العناصر الأخرى، التى تتراوح أنصبتها بين ٦ و ٨ فى المائة لكل منها من المجموع، فكانت: (١) الاستشاريون، (٢) المطبوعات، (٣) العقود، (٤) السفر. وليس هذا ما يثير الاستغراب فى ضوء حجم البرامج الميدانية بالمقارنة مع البرنامج العادى (٦ر٥:١).

٢٣- وفى اطار مصلحة مصايد الأسماك توجد لجنتان تجتمعان بصورة دورية لتقديم المشورة لكبار المسؤولين فى الادارة بما فى ذلك القضايا المتعلقة بالمصايد الصغيرة. فمجموعة العمل المعنية بالاستمرارية فى تنمية مجتمع الصيادين تتمثل صلاحياتها فيما يلى: (١) تقديم المشورة فيما يتعلق بأهداف تعزيز تنمية مجتمعات الصيد الريفية، (٢) اجراء استعراض انتقائى لمشروعات تنمية المصايد الصغيرة قيد التنفيذ بغية تحديد الاجراءات التى تعزز استمرارية التنمية، (٣) المساهمة فى تحديد واعداد ورصد ودعم مشروعات المنظمة التى تعالج تنمية مجتمعات الصيد، (٤) اعداد الخطوط التوجيهية والمواد السمعية والبصرية وغيرها من مواد التدريب والاعلام المتعلقة بالتنمية القابلة للاستمرار لمجتمعات الصيد الريفية. وتتكون هذه المجموعة من موظفين من قسم الصناعات السمكية وتقدم تقاريرها الى المدير.

٢٤- أما المجموعة الرئيسية المعنية بدور المرأة فى المصايد فقد أنشئت فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٦ وتتكون من ممثلى جميع ادارات المصلحة ذات العلاقة. وتهدف هذه المجموعة أساسا الى استعراض مقترحات المشروعات لتحديد امكانيات اشراك المرأة فى أعمال المشروعات أو تأثير المشروعات على المرأة، كما تم توسيع اختصاصات المجموعة مع مضى الوقت لتشمل اعداد الخطوط التوجيهية، والوثائق الأخرى وغيرها من وسائل الايضاح السمعية والبصرية[1]. كذلك تقوم هذه المجموعة الرئيسية بتنسيق أعمال المصلحة مع أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفى برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ حدد بند خاص فى الميزانية لأنشطة هذه المجموعة الرئيسية. ويمثل موضوع المصايد الصغيرة بندا منتظما فى جدول المناقشات فى مختلف هيئات المصايد التابعة للمنظمة.

الموارد

٢٥- بلغ مجموع ميزانية أنشطة البرنامج العادى المتعلقة بتحسين المصايد الحرفية (باستثناء تربية الأحياء المائية) نحو ٧ر٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢. ويمثل هذا ما يزيد قليلا عن ٦ فى المائة من مجموع ميزانية مصلحة مصايد الأسماك فى البرنامج العادى خلال نفس الفترة وهذه النسبة ظلت ثابتة نسبيا فى كل فترة من الفترات المالية مع زيادة ضئيلة فى عام ١٩٩٢.

---

(١) أنظر الجزء الخاص بالمخرجات.

الجدول ١«ألف»: ميزانية البرنامج العادي بحسب البرامج الفرعية/ والأهداف (تكملة)

(بآلاف الدولارات)

البرامج الفرعية وعناصر الأهداف	الحصة (٪)	المجموع	الحصة (٪)	١٩٨٦- ١٩٨٧	الحصة (٪)	١٩٨٨- ١٩٨٩	الحصة (٪)	١٩٩٠- ١٩٩١	الحصة (٪)	١٩٩٢
٢-٢-٢-٤ استخدام الأسماك وتسويقها										
١- المنهج الاجتماعي - الاقتصادي		٤٥٤		٨٧		٨٧		٢٢٣		٥٧
٢- نقل التكنولوجيا		٦٢٤		٢٣٧		٣٠		٢٦٤		٩٣
٣- ادارة الموارد والمصايد										
المجموع		**١ ٠٧٨**		**٣٢٤**		**١١٧**		**٤٨٧**		**١٥٠**
٢-٢-٣-١ سياسات مصايد الأسماك وتخطيطها										
١- المنهج الاجتماعي الاقتصادي		٥٦٢		٧٦		١٥٤		١٩٦		١٣٦
٢- نقل التكنولوجيا		٢١		٧		٨		٦		صفر
٣- ادارة الموارد والمصايد		١ ٢٨٣		٣١١		٤٥٢		٢٨٥		٢٣٥
المجموع		**١ ٨٦٦**		**٣٩٤**		**٦١٤**		**٤٨٧**		**٣٧١**
المجموع										
١- المنهج الاجتماعي الاقتصادي	٣٥	٢ ٥٢١	٢٨	٥١٢	٤٠	٦٨٩	٤٠	٨٦٢	٣٢	٤٥٨
٢- نقل التكنولوجيا	٣٨	٢ ٧٤٠	٤٤	٨٢٠	٢٧	٤٧٨	٤١	٨٩٤	٣٩	٥٤٨
٣- ادارة الموارد والمصايد	٢٧	١ ٩١٤	٢٨	٥١٦	٣٣	٥٦٦	١٩	٤١٧	٢٩	٤١٥
المجموع الكلي	**١٠٠**	**٧ ١٧٥**	**١٠٠**	**١ ٨٤٨**	**١٠٠**	**١ ٧٣٣**	**١٠٠**	**٢ ١٧٣**	**١٠٠**	**١ ٤٢١**

١- ملاحظات: (١) استنادا الى النسبة المئوية التقديرية للأنشطة (في كل عنصر من كل برنامج فرعي) والمخصصة فعلا للقطاع الفرعي للمصايد الصغيرة، (٢) أما وقت العاملين المكرس للمصايد الصغيرة في اطار «دعم البرامج الميدانية» (بندا الميزانية ٢-٢-٢-٨ و ٢-٢-٣-٨) فقد أدرج في الأرقام المبينة أعلاه.

الجدول ١«ألف»: ميزانية البرنامج العادي بحسب البرامج الفرعية/ والأهداف

(بآلاف الدولارات)

البرامج الفرعية وعناصر الأهداف	الحصة (٪)	المجموع	الحصة (٪)	١٩٨٦- ١٩٨٧	الحصة (٪)	١٩٨٨- ١٩٨٩	الحصة (٪)	١٩٩٠- ١٩٩١	الحصة (٪)	١٩٩٢
٢-٢-٢-١ الموارد والبيئة										
١- المنهج الاجتماعي الاقتصادي										
٢- نقل التكنولوجيا										
٣- ادارة الموارد والمصايد		١٩٣		١١٦				٤٠		٣٧
المجموع		**١٩٣**		**١١٦**				**٤٠**		**٣٧**
٢-٢-٢-٢ المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية										
١- المنهج الاجتماعي الاقتصادي		١٨		٤		٨		٣		٣
٢- نقل التكنولوجيا										
٣- ادارة الموارد والمصايد		٤١٧		٨٩		١١٤		٩٢		١٢٢
المجموع		**٤٣٥**		**٩٣**		**١٢٢**		**٩٥**		**١٢٥**
٢-٢-٢-٣ الانتاج السمكي										
١- المنهج الاجتماعي الاقتصادي		١ ٤٨٧		٣٤٥		٤٤٠		٤٤٠		٢٦٢
٢- نقل التكنولوجيا		٢ ٠٩٥		٥٧٦		٤٤٠		٦٢٤		٤٥٥
٣- ادارة الموارد والمصايد		٢١								٢١
المجموع		**٣٦٠٣**		**٩٢١**		**٨٨٠**		**١٠٦٤**		**٧٣٨**

الجدول ٢- ميزانية البرنامج العادي بحسب بند الانفاق/الهدف (١٩٨٦-١٩٩٢)
(بآلاف الدولارات)

بند الانفاق	الحصة (في المائة)	المجموع	المنهج الاجتماعي - الاقتصادي	نقل التكنولوجيا	ادارة الموارد والمصايد
موظفون	٧٢	٥١٩٢	١٨٧٣	١٨٩١	١٤٢٨
استشاريون	٨	٥٧١	٢٤٩	٢١٤	١٠٨
متعاقدون	٦	٤٤٢	١٥٦	٢٢١	٦٥
سفر	٦	٤٤١	١٣٠	١٣٠	١٨١
اجتماعات	صفر	٤	صفر	٢	٢
مطبوعات	٧	٤٩٨	١١٠	٢٥٩	١٢٩
حاسب آلي	صفر	٤	٢	٢	صفر
نفقات أخرى	صفر	٢٣	١	٢١	١
المجموع	١٠٠	٧١٧٥	٢٥٢١	٢٧٤٠	١٩١٤
الحصة (٪)		١٠٠	٣٥	٣٨	٢٧

(١) يفترض أن النسبة المئوية من كل نشاط من برنامج العمل والميزانية والمخصصة للمصايد الصغيرة، توزع بالتساوي بين مختلف بنود الانفاق. وهذا الاسلوب التقريبي قصد منه اجراء المقارنات فقط.

الجدول ١«باء» ـ ميزانية البرنامج العادي بحسب الأهداف والبرامج الفرعية (١٩٨٦-١٩٩٢)[1]

(بالاف الدولارات)

عناصر الأهداف والبرامج الفرعية		مجموع ميزانية البرنامج العادى (بالالف دولار)	الحصة (فى المائة)
المنهج الاجتماعي ـ الاقتصادي		صفر	صفر
٢-٢-١-١	الموارد والبيئة	١٨	١
٢-٢-١-٢	المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية	١ ٤٨٧	٥٩
٢-٢-١-٣	الانتاج السمكى	٤٥٤	١٨
٢-٢-١-٤	الاستخدام والتسويق	٥٦٢	٢٢
٢-٢-٣-١	السياسات والتخطيط		
المجموع		٢ ٥٢١	١٠٠
نقل التكنولوجيا			
٢-٢-١-١	الموارد والبيئة	صفر	صفر
٢-٢-١-٢	المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية	صفر	صفر
٢-٢-١-٣	الانتاج السمكى	٢ ٠٩٥	٧٦
٢-٢-١-٤	الاستخدام والتسويق	٦٢٤	٢٣
٢-٢-٣-١	السياسات والتخطيط	٢١	١
المجموع		٢ ٧٤٠	١٠٠
ادارة الموارد والمصايد			
٢-٢-١-١	الموارد والبيئة	١٩٣	١٠
٢-٢-١-٢	المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية	٤١٧	٢٢
٢-٢-١-٣	الانتاج السمكى	٢١	١
٢-٢-١-٤	الاستخدام والتسويق	صفر	صفر
٢-٢-٣-١	السياسات والتخطيط	١ ٢٨٣	٦٧
المجموع		١٩١٤	١٠٠
المجموع الكلى		٧ ١٧٥	١٠٠
المنهج الاجتماعي ـ الاقتصادى		٢ ٥٢١	٣٥
نقل التكنولوجيا		٢ ٧٤٠	٣٨
ادارة الموارد والمصايد		١ ٩١٤	٢٧

١ - ملاحظات: (١) استنادا الى النسبة المئوية التقديرية للانشطة (فى كل عنصر من كل برنامج فرعى) والمخصصة فعلا للقطاع الفرعى للمصايد الصغيرة، (٢) أما وقت العاملين المكرس للمصايد الصغيرة فى اطار «دعم البرامج الميدانية» (بندا الميزانية ٢-٢-٨ و ٢-٢-٣-٨) فقد أدرج فى الأرقام المبينة أعلاه.

الجدول ٣«ألف» - المشروعات التى دعمها البرنامج خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢، بحسب الاقليم[١]

(بآلاف الدولارات)

الاقليم	المنهج الاجتماعى الاقتصادى		نقل التكنولوجيا		ادارة الموارد والمصايد		المجموع		الحصة (فى المائة)	
	العدد	الرقم	العدد	الرقم	العدد	الرقم	العدد	الرقم	العدد	الرقم
أفريقيا	١١	١٦٤٠١	٥	٣٢٣١	٧	٢٦٨٦	٢٣	٢٢٣١٨	٥٢	٥٦
آسيا والمحيط الهادى	٦	١٠٦٣٤	٧	٢٠٩٢	٤	٣٣٣٣	١٧	١٦٠٥٩	٣٩	٤٠
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	١	١٩	صفر	صفر	١	١٥	٢	٣٤	٥	صفر
الشرق الادنى وأوروبا	صفر	صفر	٢	١٦٥٤	صفر	صفر	٢	١٦٥٤	٥	٤
عالمى/ فيما بين الاقاليم	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	١٨	٢٧٠٥٤	١٤	٦٩٧٧	١٢	٦٠٣٤	٤٤	٤٠٠٦٥	١٠٠	١٠٠
الحصة (فى المائة)	٤١	٦٨	٣٢	١٧	٢٧	١٥	١٠٠	١٠٠		

(١) تغطى مخصصات الميزانية، المبينة فى هذا الجدول، الفترة موضع الاستعراض فقط (١٩٨٦-١٩٩٢). أما بالنسبة للمشروعات قيد التنفيذ، فان مخصصات الميزانية فى الفترة السابقة لعام ١٩٨٦ أو اللاحقة لعام ١٩٩٢، فهى غير مدرجة هنا.

٢٩- يشير الجدولان ٣«ألف» و ٣«باء» الى البرامج الميدانية. وهناك نحو ٤٤ مشروعا تبلغ نفقاتها الاجمالية ٤٠ مليون دولار، خلال الفترة موضع الاستعراض، قد تم تحديدها كمشاريع تتعلق بالمصايد الطبيعية الصغيرة. وقد استبعدت المشاريع التى تقتصر على تربية الاحياء المائية (وان يكن بعض المشاريع المدرجة ربما يحتوى على عناصر ثانوية من تربية الأحياء المائية). وتجدر الاشارة الى أن بعض البرامج لها أكثر من مصدر واحد للتمويل ويحسب كل منها كمشروع مستقل (مثال ذلك المشروعات الاقليمية الأربعة الخاصة بخليج البنغال). ومن بين المشروعات الـ ٤٤ هناك عشرة مشروعات (٢٣ فى المائة) مولها برنامج التعاون الفنى، و ٢١ مشروعا (٤٨ فى المائة) مولها برنامج الامم المتحدة الانمائى و ١٣ مشروعا (٢٩ فى المائة) مولتها حسابات الامانة. ويشار الى أن العديد من المشروعات الـ ٤٤ لديها أكثر من هدف برنامجى واحد لكن لاغراض التحليل فان كلا منها قد تم تصنيفه فى اطار مجال التركيز الرئيسى. والمشروعات المنضوية فى اطار الهدف الاجتماعى الاقتصادى حظيت بأعلى مساهمات المتبرعين، وان كان ينبغى التنويه بأن برنامجين مشمولين فى هذه الفئة (برنامج خليج البنغال - وبرنامج التنمية المتكاملة للمصايد الحرفية فى غرب افريقيا) يحظيان، لوحدهما، بأكثر من ٤٠ فى المائة من مجموع العناصر الاقليمية كما أن كلا المشروعين (خصوصا المشروع الثانى) يشمل عنصرى نقل التكنولوجيا وادارة الموارد والمصايد.

٣٠- ويلاحظ أن أكثر من ٩٠ فى المائة من هذه المشروعات (من حيث القيمة والعدد) موجودة فى أفريقيا أو فى آسيا والمحيط الهادى. ويفسر هذا الوضع، جزئيا، وجود برنامج خليج البنغال وبرنامج التنمية المتكاملة للمصايد الحرفية لغرب افريقيا، اللذين يصوغان ويدعمان المشروعات القطرية فى هاتين المنطقتين الجغرافيتين. كما يشار الى أن أربعة مشروعات، يبلغ مجموع ميزانيتها ١ر٧ مليون دولار، قد نفذت فى اقليمى الشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. كما تجدر الملاحظة، من جهة أخرى، الى أن أهمية الأسماك فى الغذاء فى هذين الاقليمين (٦-١٠ فى المائة من المتحصلات البروتينية) تقل كثيرا عما هو الحال فى اقليمى آسيا وافريقيا (٢٩ فى المائة و ٢٣ فى المائة، على التوالى).

رابعا - الاعمال والنتائج

٣١- تعتبر البرامج الميدانية سمة بارزة من أعمال المنظمة فى المصايد الحرفية اذ يبلغ نصيبها ستة أمثال الانشطة المشمولة بالبرنامج العادى من حيث الاعتمادات والمالية. ومن جهة أخرى، فان البرنامج العادى يعد بمثابة محور العجلة اذ يضمن التحليل الفنى والتوليف بين الخبرات فى معالجة المشاكل والقضايا الرئيسية بما فى ذلك مساندة المشروعات الميدانية. وتجدر الملاحظة كذلك الى إن أعمال المنظمة فى مجال المصايد الصغيرة يتجاوز تلك الانشطة التى تدخل حصرا فى اطار برنامج العمل الثانى. وضمن هذا الاطار العام فان النتائج البرامجية يتم تحليلها، فيما بعد، تبعا للهدف البرامجى.

(١) المنهج الاجتماعى - الاقتصادى

البرنامج العادى

٣٢- وكما لوحظ آنفاً فان الجوانب الاجتماعية والاقتصادية تمثل عنصرا رئيسيا لاستحداث منهج عملى متكامل لتنمية المصايد الحرفية. فأعمال البرنامج العادى، فى هذا المجال، تتكون أساسا من تجميع وتوليف الخبرات المكتسبة فى الموضوعات المهمة أى القروض، ودور المرأة فى التنمية، ومنظمات الصيادين، والتنمية المتكاملة. أما النتائج فتتمثل أساسا بنشر الدراسات الافرادية والخطوط التوجيهية والاجتماعات ومجموعات الخبراء وغير ذلك، فيما يتعلق بهذه المواضيع.

٣٣- وأفضل مثال على الترابط بين البرنامج العادى والبرامج الميدانية تمثّل، فى عام ١٩٨٩، باصدار مجموعة من الخطوط التوجيهية بشأن اعتمادات القروض المتجددة والبرامج الائتمانية لفائدة مجتمعات الصيد. وأعدت هذه الدراسة بالتعاون بين مصلحة المصايد وادارة القروض والتسويق فى قسم الخدمات الزراعية. وقد اعتمدت على الخبرات فى المشروعات ذات العلاقة وقدمت مشورة فيما يتعلق بسياسة الاقراض واجراءاته، والترتيبات الجهازية واجراءات السداد واسترداد القروض وادارة الاعتمادات المالية المتجددة. كما تضمنت قوائم مراجعة ونماذج يمكن الاعتماد عليها، أو تحديثها، من قبل المؤسسات التى تعتمد على البرامج الائتمانية من هذا النوع. كذلك أصدرت المنظمة، فى عام ١٩٨٩، كودقة فنية تتعلق بالمصايد، سلسلة من الدراسات الافرادية عن البرامج الائتمانية للمصايد والاعتمادات المالية المتجددة. وشملت الدراسات الافرادية افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى والشرق الادنى، مع ملخص لكل اقليم من هذه الاقاليم. وهذه الدراسات الافرادية قصد منها توثيق النجاح أو الفشل، للبرامج الائتمانية وتوفير الخبرات بشأن تصميم مثل هذه البرامج فى المشروعات المقبلة.

٣٤- وهناك مجموعة أخرى من الخطوط التوجيهية تتعلق بدور المرأة فى مجتمعات الصيد كانت قد نشرت فى عام ١٩٨٨. وتقسم هذه المجموعة الى عشرة مجالات موضوعية اذ تحتوى على قوائم مراجعة مفصلة لكى يستخدمها أولئك الذين يعملون فى تحديد أو صياغة أو استعراض أو تقييم المشروعات التى تعنى بالمرأة فى مجتمعات الصيد.

٣٥- وبناء على طلب كبار الموظفين فى مصلحة المصايد فقد تم، فى عام ١٩٨٨، اعداد دراسة داخلية عن المنهج المتكامل لتنمية المصايد الصغيرة، اعتمادا على مشروع التنمية المتكاملة للمصايد الحرفية فى غرب افريقيا. وتحتوى هذه الدراسة على بعض الاستنتاجات المهمة. من ذلك مثلا أنه من الضرورى، فى مرحلة تحديد المشروع، تحديد ما هى الانشطة التى يجب تنفيذها محليا (وليس بالضرورة من قبل الحكومة)، وأن المشروعات يجب أن تركز بشكل واضح على المصايد، وأن رصد النتائج والآثار يجب أن يكون مبسطا وناجعا.

الجدول ٣«باء» ـ المشروعات التى دعمها البرنامج خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢، بحسب الاقليم[١]

(بآلاف الدولارات)

الاقليم	المنهج الاجتماعى الاقتصادى		نقل التكنولوجيا		ادارة الموارد والمصايد		المجموع		الحصة (فى المائة)	
	العدد	الرقم	العدد	الرقم	العدد	الرقم	العدد	الرقم	العدد	الرقم
برنامج الامم المتحدة الانمائى	٨	٧٢٤٣	٨	٣٧٧٥	٥	٤٦٧١	٢١	١٥٦٨٩	٤٨	٣٩
حسابات الامانة	٩	١٩٧١١	٢	٢٨٦٢	٢	١٠٧٠	١٣	٢٣٦٤٣	٣٠	٥٩
برنامج التعاون الفنى	١	١٠٠	٤	٣٤٠	٥	٢٩٣	١٠	٧٣٣	٢٣	٢
المجموع	١٨	٢٧٠٥٤	١٤	٦٩٧٧	١٢	٦٠٣٤	٤٤	٤٠٠٦٥	١٠٠	١٠٠
الحصة (فى المائة)	٤١	٦٨	٣٢	١٧	٢٧	١٥	١٠٠	١٠٠		

(١) تغطى مخصصات الميزانية، المبينة فى هذا الجدول، الفترة موضع الاستعراض فقط (١٩٨٦-١٩٩٢). أما بالنسبة للمشروعات قيد التنفيذ، فان مخصصات الميزانية فى الفترة السابقة لعام ١٩٨٦ أو اللاحقة لعام ١٩٩٢، فهى غير مدرجة هنا.

الاطار رقم ١: برنامج خليج البنغال

بدأ، فى عام ١٩٧٩، برنامج خليج البنغال ليوفر نقطة انطلاق لبرنامج العمل الثانى فى آسيا. وقد تمثل مبرر هذا البرنامج فى الانخفاض العام فى مستوى معيشة صغار الصيادين فى الاقليم (نحو ٥٠٠ ٠٠٠ صياد حرفى وما يقدر بـ ٥ ملايين من المعالين والعمال المرتبطين بهم). وينفذ هذا البرنامج مشروعات فرعية على أساس قطرى. ففى المرحلة الراهنة هناك مشروعات فى مجالات الارشاد والتربية فى المياه المائلة للملوحة وتكنولوجيا الصيد. أما البلدان المشاركة فى هذا البرنامج، والتى تستفيد من المشروعات الفرعية، فهى بنغلاديش والهند واندونيسيا وماليزيا وملديف وسرى لانكا وتايلند. وقد نفذ خلال المرحلة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٢)، نحو ٢٣ مشروعا فرعيا.

وبدأ برنامج خليج البنغال يركز، بصورة رئيسية، على نقل التكنولوجيا ثم تطور فى الوقت الأخير نحو منهج أكثر تكاملا. وقد نفذ هذا البرنامج أنشطة فى أربعة مجالات موضوعية (الارشاد والتربية فى المياه المالحة، وتكنولوجيا الصيد، والموارد السمكية) وفى مجالين اثنين للدعم (دعم التنمية وخدمات المعلومات). وأما العناصر الأكثر فعالية من هذه العناصر فهى الارشاد والتربية فى المياه المالحة وتكنولوجيا الصيد وخدمات المعلومات. ويقدم برنامج خليج البنغال اطارا لسلسلة من المشروعات الثانوية القطرية فى مختلف التخصصات التى تتصف، فى معظمها، بطابع تجريبى. ولاحظ فريق التقييم الذى استعرض المشروع فى عام ١٩٩١ أنه كان من الصعوبة بمكان العثور على منهجيات وتكنولوجيات عملية وسليمة لتحسين دخول صغار الصيادين بل كان من الصعب بقدر أكبر تحديد تلك المنهجيات والتكنولوجيات التى يمكن توسيع نطاقها ويكون لها تأثير ايجابى على دخول الجماعات المستهدفة وأحوالها المعيشية. وفى ظل هذه التكنولوجيات، لو وجدت، ربما تكون هناك عقبات فى نظام التسليمات مثل نقص، أو عدم، فعالية نظم الارشاد والتمويل. كما لاحظت البعثة أن هناك مجالا محدودا لتحسين الدخول عن طريق تكنولوجيا المصايد الطبيعية الجديدة، الأمر الذى أبرز الحاجة الى التصدى لمشكلة رداءة الأحوال المعيشية بأساليب أخرى. ونتيجة لذلك فقد أوصت البعثة بتمديد فترة المشروع خمس سنوات أخرى لكن مع التركيز على ادارة الموارد ودعم الارشاد، وفى الوقت نفسه الحد من التركيز على ادخال التكنولوجيات والمنهجيات الجديدة فى المصايد الطبيعية.

٤٠- وساعد هذا البرنامج مشروع التنمية المتكاملة للمصايد الريفية الذى يموله برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى نيجيريا بتقديم دراسات اجتماعية واقتصادية. وقد ساعدت هذه الدراسات فى تحديد المناهج بشأن الأنشطة الرئيسية للمشروع بما فى ذلك انشاء وحدتين لتنمية المصايد الريفية واتحادات تعاونية مع برامج لرعاية المجتمع المحلى فضلا عن تحسين تكنولوجيا الصيد وتصنيع الأسماك. لكن تنفيذ المشروع واجه صعوبات بسبب عجز الحكومة عن توفير المساهمات النظيرة المرتقبة.

٣٦- وعقدت فى بانكوك، فى عام ١٩٨٩، حلقة دراسية عالمية عن القروض وتطوير السوق فى مجال المصايد. وحضر هذه الحلقة أكثر من ٩٠ مشاركا من كبار موظفى المؤسسات العامة والخاصة من ٢١ بلدا حضروا جميعهم على حسابهم الشخصى. وفى آسيا، أعقبت هذه الدراسة العملية العالمية حلقتان عمليتان قطريتان احداهما فى الهند والأخرى فى باكستان. كذلك عقدت فى أبيدجان فى عام ١٩٩١ حلقة دراسية عملية لبلدان غرب أفريقيا حضرها ٦٥ ممثلا على نفقتهم الشخصية. وهناك خطط لعقد حلقات عمل قطرية للمتابعة فى العديد من البلدان فى هذا الاقليم الفرعى.

البرامج الميدانية

٣٧- ان دعامتى هذا البرنامج هما: برنامج خليج البنغال وبرنامج التنمية المتكاملة للمصايد الحرفية فى غرب افريقيا (أنظر الاطارين ١ و ٢). ويعمل هذان البرنامجان الاقليميان بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة والمشروعات الاخرى التى لا تنفذها المنظمة على المستوى القطرى فى نفس الاقليمين. أما نماذج التعاون هذا فتتباين من مشروع الى مشروع. وفى بعض الحالات فان المشروعات القطرية كانت قد حددتها البرامج الاقليمية التى ساعدت أيضا فى البحث عن جهات متبرعة. وبعض هذه المشروعات كانت قطرية بكاملها وتعاونت مع البرامج الاقليمية على أساس المشاركة غير الرسمية. وكان بعضها الآخر يتمثل فى عناصر تكميلية (مشروعات فرعية) للبرامج الاقليمية لكنها تنفذ على المستوى القطرى.

٣٨- أما التركيز فى هذا الاطار العام فقد انصب على دعم الانشطة التى تروج منهجا متكاملا للتنمية أى الجمع بين التحسين فى الظروف المعيشية الاساسية والبنية الاساسية للقرى، ومشاركة القرويين فى التخطيط وفى اتخاذ القرارات وتنفيذ المشروعات والخطط الائتمانية الممكنة التنفيذ، والمنظمات على مستوى القاعدة وتدعيم دور المرأة على مستوى مجتمع الصيادين.

٣٩- ويرتبط مع برنامج التنمية المتكاملة لمصايد الأسماك الحرفية فى غرب افريقيا، بدرجات متفاوتة، ما مجموعه تسعة عشر مشروعا (ترعاها منظمة الاغذية والزراعة ومنظمات غيرها). وقدم هذا البرنامج دعما فنيا وثيقا لمجموعة أساسية من تسعة مشروعات (ثلاثة منها فى غينيا وثلاثة فى سيراليون وواحد فى كل من غانا وغينيا بيساو والسنغال). ونظم هذا البرنامج حلقات دراسية عملية اقليمية وموائد مستديرة تناولت نشاط المرأة وتنمية المجتمع المحلى (١٩٩٠)، وهجرة الصيادين (١٩٩٠، ١٩٩١)، والقروض (تحت رعاية البرنامج بالاشتراك مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية، ١٩٩١) واستمرارية المصايد الحرفية (١٩٩٢).

الاطار رقم ٢: التنمية المتكاملة للمصايد الحرفية في غرب افريقيا

بدأ تنفيذ هذا البرنامج، في عام ١٩٨٣، بتمويل من الدانمرك والنرويج ثم استمر في مرحلة ثانية منذ عام ١٩٨٩ بتمويل من الدانمرك لوحدها. ورغم أن هذا المشروع يعمل من الوجهة النظرية، في نحو ٢٠ بلدا، الا انه يركز اهتمامه على سبعة بلدان أثبت فيها المشروع فعاليته وهي بينان (حيث المقر الرئيسي للمشروع)، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغينيا، وغانا، ونيجيريا، وسيراليون. ويستهدف هذا المشروع تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية لصغار الصيادين، وللقائمين على صناعة القوارب واصلاحها وغيرهم من صغار الميكانيكيين المرتبطين بقرى الصيد، وأسرهم (تشير التقديرات الى أن نحو ٢٠٠ ٠٠٠ صياد متفرغ ونحو ٤٠٠ ٠٠٠ صياد غير متفرغ موجودون في شبه الاقليم). وقد تركزت أعمال البرنامج، في البداية، على مشروع نموذجي في بينان ينفذ في خمس قرى ساحلية اختارها متخصصون في علم الاجتماع وعلم الانسان. وقد استهدف مشروع بينان تطبيق أساليب الصيد الجديدة وروّج المشروع، ببعض النجاح، الأنشطة الانتاجية غير المتعلقة بالصيد (الزراعة والتجارة) وفي الوقت نفسه انشاء أجهزة وأساليب تنمية المجتمع المحلي (لجان تنمية القرى ووحدات تنمية المصايد). ونظرا لنضوب الموارد السمكية في خليج غينيا فان تقنيات الصيد التي أدخلت لقيت قبولا محدودا في حين أن الأنشطة غير المرتبطة بالصيد وأنشطة تنظيم القرى فقد حققت نجاحا نسبيا. وبالقاء نظرة على الماضي يمكن القول أن خليج غينيا ربما لم يكن الاختيار الأفضل للتطبيق النموذجي وذلك نظرا لنضوب الموارد في هذه المنطقة. وقد أثبتت نتائج المشروع صعوبة في تطبيق هذا الأسلوب على نطاق واسع وأن الدروس المكتسبة منه ربما يصعب الاستفادة منها في مناطق أكثر غنىً بالموارد.

ووجدت بعثة للتقييم، أوفدت في أواخر عام ١٩٩٢، أن البرنامج الاقليمي قد جمع معلومات قيمة عن المصايد في غرب افريقيا كما قدم مساعدات كبيرة للبلدان في الاقليم. فقد عمل المشروع، بفعالية على ترويج منهج التنمية المتكاملة. كذلك وجدت البعثة أن الخبرات التي اكتسبت والشبكة غير الرسمية من الأشخاص والمؤسسات التي أنشأها البرنامج، كانت ترسي الأسس لتحسين المساعدات لهذا القطاع الفرعي. وأوصت البعثة بتنفيذ مرحلة ثالثة لمدة خمس سنوات اعتمادا على المساعدات الدولية للبرنامج. وينبغي أن تركز المرحلة الجديدة على الدروس المستفادة فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة. كما أوصت البعثة بوجوب تعزيز الروابط مع المجموعات القطرية وأن يصار الى تجديد النشاطات الاعلامية ونظام المعلومات.

٤٣- ومن بين المشروعات الأخرى الجديرة بالاهتمام والتي ركزت على المنهج الاجتماعي الاقتصادي، نشاط يتعلق بالقروض والمساعدة الفنية مولته هولندا ونفذ في تنزانيا، ومشروع آخر موله صندوق الأمم المتحدة للسكان لفائدة النساء المحرومات في المجتمعات المحلية المعنية بالصيد في الفلبين. ويوفر هذا المشروع الاخير صندوقا لضمان القروض للأنشطة المدرة للدخل لمصرف محلي في مقاطعتين اثنتين. وقد استفاد من هذه الخطة، حتى أغسطس/آب عام ١٩٩٢، نحو ٧٥٤ امرأة منظمة في ٤٥ مجموعة نسائية.

٤١- وفى شبه جزيرة شينج فى سيراليون قام هذا البرنامج بمساعدة ورصد مرحلتين من مشروع تنمية المصايد الحرفية الذى يموله برنامج الامم المتحدة الانمائى وكذا مشروع لتنمية المجتمع المحلى تموله الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية. وقد حققت الانشطة فى شبه جزيرة شينج، التى اعتمدت على انجازات مشروعات اخرى للتنمية المتكاملة (بما فى ذلك استثمارات صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية فى بناء الطرق وانشاء المرافق الاخرى)، بعض النتائج الايجابية من حيث توليد الدخل وتنمية المجتمع المحلى. وفى هذا الموضع الغنى بالموارد تم تنفيذ ثلاثة مشروعات متتالية. استهدف الأول منها اختيار المراكب وأدوات الصيد المحسنة لكن هذا المشروع حقق نجاحا محدودا. والمشروع الثانى الذى يركز على تنمية المجتمع المحلى وقضايا المرأة فقد أسفر عن نتائج ايجابية فى مجالات المشاركة والتنظيم الشعبيين وبناء المرافق الأساسية. وفى المشروع الثالث تم التركيز من جديد على تكنولوجيا الصيد لزيادة الانتاج بأمل تحقيق نتائج ايجابية فى المستقبل. وقد تم استقصاء امكانيات تسويق الأسماك الطازجة فى الأسواق المحلية وتصدير اللوبستر الى الخارج وذلك بفضل تحسين الطرق اعتمادا على الدعم الذى قدمه صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية. واظهرت الخبرة المكتسبة فى حالة شبه جزيرة شينج أن الامكانيات لزيادة دخل المجتمع المحلى عن طريق زيادة الانتاجية ربما تحتاج أن تسبقها جهود لتحسين الاحتياجات الأساسية حتى يمكن تيسير السبل أمام المجتمع المحلى للوصول الى الاتصالات والنقل والامكانيات التجارية وغير ذلك.

٤٢- وحقق المشروع الذى نفذ فى كاباك فى غينيا والذى صاغه برنامج التنمية المتكاملة للمصايد الحرفية فى غرب افريقيا وموله برنامج الامم المتحدة الانمائى، زيادات مهمة ومتواصلة فى الانتاج السمكى، بفضل انشائه للجهات التنظيمية الفعالة على مستوى القرية (لجان تنمية القرى) والذى لقى دعما من وحدة تنمية المصايد ومن الجهاز الانتمانى المرتبط بالمشروع. وقام المشروع بدور منشط فى استرعاء اهتمام الجهات المتبرعة (المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والمنظمات غير الحكومية) من أجل التزويد بالمحركات وحفر الآبار لتوفير امدادات المياه. وكان توافر القروض لشراء معدات الصيد والمحركات بمثابة العامل الحاسم فى بلوغ النجاح الذى تحقق. ويوجد لدى المشروع جهاز جيد التنظيم لرصد الاعمال ويركز على مشاركة المواطنين فى تنفيذ المشروع وادارته.

٤٨ ـ وكثيرا ما يشار الى نقص مواقع الانزال المتقدمة وغيرها من المرافق الاساسية فى قرى الصيادين بوصفه عقبة رئيسية تحول دون زيادة المصيد. وقد صدرت فى ١٩٨٨ دراسة فنية بشأن مرافق الانزال والتسويق الخاصة بالصيد على نطاق صغير، تضمنت معلومات عن تخطيط هذه المرافق وشملت دراسة حالة استمدت موادها من اقاليم المحيطين الهندى والهادى، والبحر الكاريبى، وأفريقيا.

٤٩ ـ لم يبدأ تشغيل قوارب الصيد بالقوة المائية الا فى فترة قريبة نسبيا، فى حين بدأ استخدام أجهزة سحب الشباك الجرافة قبل ثلاثين عاما. وبعد ذلك تم التوسع فى استخدام هذه القوى لتشغيل أنواع أخرى من المعدات. وقد نشرت فى ١٩٨٩ دراسة فنية عن استخدام القوة المائية فى تشغيل سفن الصيد الصغيرة (التى يقل طولها عن ٣٠ مترا)، وشرحت هذه الدراسة المبادىء للقوى المائية واستخدامها فى تشغيل سفن الصيد، ووفرت مرجعا فى هذا الشأن لمصممى السفن، والمهندسين البحريين، والعاملين فى الورش، ومالكى السفن ومشغليها.

البرنامج الميدانى

٥٠ ـ خلال الفترة ١٩٨٥ـ١٩٩١ جرى تنفيذ مشروع ممول من برنامج الامم المتحدة الانمائى لتنمية مصايد الأسماك الساحلية صغيرة النطاق فى بلدان رابطة أقطار جنوب شرق آسيا. وقد أكد هذا المشروع متعدد الجوانب على عنصر التدريب، وهو أول احتياج استشعرته البلدان المشاركة. واستهدفت الدورات التدريبية قصيرة الأجل الارتقاء بمهارات الصيادين والمرشدين، فى حين ساعدت الحلقات الدراسية العملية على تشجيع تبادل المعلومات بين البلدان بشأن الموضوعات المتصلة بتنمية وادارة مصايد الأسماك الساحلية. وتعاون المشروع على انجاز دراسة عن الموارد السمكية فى المنطقة قُدمت الى الحلقة الدراسية العملية الاقليمية المعنية بتنمية وادارة الأرصفة الاصطناعية (بنانغ، ١٩٨٨). وقد أوضحت الدراسة بوجه عام ضعف حالة الموارد البحرية فى المنطقة بسبب الافراط فى الصيد الناجم الى حد كبير عن عدم تشريع لوائح تتعلق بتدابير الادارة. كما ساعد المشروع على تنفيذ عدة مشروعات فى البلدان الأعضاء، وعلى اجراء دراسة فى الفلبين أوضحت مزايا استخدام الصيادين للشباك الثابتة وخيوط الشص واستخدام "باياو" (وهو جهاز لتجميع الأسماك) فى الصيد.

٥١ ـ وحقق مشروع ممول من برنامج الامم المتحدة الانمائى فى جزر كوك نتائج واعدة فى اطار برنامج لأثر الأسماك تضمن الصيد عند القاع بالخيوط الطويلة الثابتة، والصيد عند القاع بالشباك الخيشومية الثابتة، وصيد التونة بالخيوط الطويلة.

٤٤- أما النتائج الاخرى المتعلقة بالسمات الاجتماعية الاقتصادية للبرنامج فهى ترتبط ببرنامج العمل الخامس الصادر عن المؤتمر العالمى لعام ١٩٨٧ والذى يهدف الى الحد من سوء التغذية. وان عددا من الدراسات الاجتماعية الاقتصادية المتصلة بالدراسات المنفذة فى اطار برنامج العمل الثانى، قد تم اعدادها فى نطاق مشروع اقاليمى يهدف الى تدعيم دور الانتاج السمكى ومصايد الاسماك فى الحد من سوء التغذية. وقد اظهرت دراسات أعدت فى افريقيا أن المصايد الحرفية تدر مستويات متباينة جدا من الدخل وأن المشكلة العويصة فى القرى تتمثل فى أن هذه القرى تقع بعيدا عن امكانات زيارة المرشدين لها كما أن لديها امكانات ضئيلة للوصول الى الاسواق. ويروج المشروع لاستخدام أسلوب التقييم الريفى السريع والمشاركة فى التقييم الريفى، مع التركيز على جانبى التغذية والتنمية فى مجتمعات الصيد الحرفية.

(٢) نقل التكنولوجيا

٤٥ - تندرج عملياً جميع أنشطة هذا البرنامج فى اطار البرنامج الفرعى ٢-٢-٢-٣: انتاج الاسماك، والبرنامج الفرعى ٢-٢-٢-٤: استخدام الاسماك وتسويقها.

البرنامج العادى

٤٦ - تركزت المخرجات الى حد كبير على اصدار مطبوعات فنية تجلت فيها الخبرة المكتسبة بشأن جوانب مختارة تتعلق بانتاج مصايد الاسماك الحرفية وتصنيعه وتسويقه. وقد وزعت هذه المطبوعات على نطاق واسع على المشروعات الميدانية والمؤسسات القطرية المعنية. و "سلسلة الكتيبات التدريبية" التى تصدرها المنظمة مجموعة من المطبوعات ميسرة الاستعمال مكتوبة بلغة مبسطة ومزودة بايضاحات كثيرة ومعدة ليستخدمها موظفو الارشاد. وخلال الفترة التى يشملها التقرير، صدرت ثلاثة مطبوعات بشأن استخدام القوارب الصغيرة المجهزة بالشباك الجرافة فى الصيد، واجتذاب الاسماك بالضوء، وأجهزة تجميع الاسماك.

٤٧ - وفى ١٩٨٧ أصدرت المنظمة وثيقة فى سلسلة "الدراسات الفنية المتعلقة بمصايد الاسماك بشأن الصيد على نطاق صغير بالشباك العائمة. وكانت هذه الوثيقة موجهة الى جمهور واسع فى البلدان النامية يضم الصيادين وقادة السفن، وصانعى الشباك، ومسؤولى المصايد، والقائمين على الارشاد والتدريب. ووفرت هذه الوثيقة توجيهات لتحسين تكنولوجيا الصيد بالشباك الخيشومية، وناقشت مزايا وعيوب شتى معدات وأساليب الصيد. كما تضمنت الوثيقة رسوما فنية تفصيلية لمعدات وأساليب الصيد بالشباك العائمة.

المصايد المنفذة فى الكاميرون، واثيوبيا، واندونيسيا، ومدغشقر، وميانمار، وباكستان، والفلبين، ورواندا، وسيراليون، وفيتنام على عناصر ملموسة تتعلق بمصايد الاسماك الحرفية مثل الدراسات الاجتماعية الاقتصادية والدراسات الخاصة بالادارة التقليدية للموارد. وروعى أن تكون المشاركة واسعة النطاق فى الندوات القطرية للتخطيط بعد انتهاء التدريب فى هذا المجال وأن تضم ممثلين عديدين من القطاع الفرعى للمصايد الحرفية.

٥٥ ـ ومن الانشطة الرئيسية الأخرى المنفذة فى اطار البرنامج العادى تنظيم ندوات واجتماعات اقليمية وشبه اقليمية بشأن مشكلات مختارة. ومن الامثلة الجديرة بالذكر فى هذا الصدد مشاورة الخبراء المشتركة بين المنظمة واليابان بشأن انشاء نظم لادارة المصايد الساحلية المستندة الى المجتمعات المحلية فى آسيا والمحيط الهادى (كوبى، يونيو/حزيران ١٩٩٢). وقد ضمت المشاورة خبراء من المنطقة تبادلوا تجاربهم بشأن موضوع بدأ يحظى بالاهتمام داخل المنظمة وخارجها على حد سواء. وأظهر عدد من بلدان الاقليم، من بينها الصين، وكريباتى، والفلبين، وجمهورية كوريا، وسرى لانكا، اهتماما خاصا بهذا المنهج فى ادارة السواحل، وهو منهج تؤدى المنظمة دورا حفازا مهما لترويجه.

٥٦ ـ وعقدت فى ١٩٩٠ ندوتان تستهدفان وضع استراتيجيات لادارة المصايد الداخلية فى منطقة السهل. اختصت الأولى بتخطيط وادارة حوض بحيرة تشاد (نجامينا، يناير/كانون الثانى). واشترك فيها ممثلون عن ادارات المصايد من جميع بلدان هيئة حوض بحيرة تشاد، وخبراء من منظمات دولية مهتمة بتطوير المصايد ومن جهات متبرعة (برنامج الامم المتحدة الانمائى والوكالة الامريكية للتنمية الدولية). وحددت هذه الندوة العوامل التى تشكل قيودا فى مجال تخطيط وادارة المصايد، ووضعت توصيات بشأن الاستراتيجيات المقبلة فى مجالات الموارد والمؤسسات السمكية وتحسين ظروف معيشة الصيادين. وركزت الثانية على نظم الادارة التقليدية والحديثة للمصايد (كوناكرى، مايو/أيار)، وتولت تحليل أساليب الادارة التقليدية والحديثة استنادا الى دراسات حالة، وتقييم كفاءة كل من النظامين فى السياق الحالى لمنطقة السهل، بما فى ذلك أوجه التعارض التى تنشأ لدى تطبيق كلا النظامين. وأوصت الندوة بالتوسع فى ادماج الجوانب الايجابية للادارة التقليدية فى عملية التشريع والتخطيط. كما أوصت باعطاء مجتمعات الصيد المحلية قدرا ملموسا من الاستقلال فى ادارة المسطحات المائية فى اطار بنيات ادارية لامركزية، بما فى ذلك امكانية وضع قيود على فرص الوصول الحر الى الموارد. غير أن الندوة أقرت، فيما يتعلق بالهجرة، بأن المنافسة يمكن أن تسهل اعداد المشغلين الاكفاء وأن الحد من فرص وصول الأجانب قد يؤدى الى تخفيض العائدات والمصيد وفرص العمل.

وفى وقت لاحق وظّف بعض صيادى هذه الجزر استثمارات فى تصميم نظم الصيد بالخيوط الطويلة، والتمس فريق آخر منهم المساعدة فى هذا المجال . وتم البدء بتنفيذ مختلف مشروعات تربية الأحياء البحرية شملت تربية الحشائش البحرية، ومحار اللؤلؤ، والمحار الكبير، وشتل التروكاس. وكان برنامج تربية محار اللؤلؤ ناجحا بوجه خاص بوصفه نشاطا بحثيا، ووضعت خطة ادارة شاملة توفر اطاراً لتنمية صناعة تربية محار اللؤلؤ بطريقة منظمة.

٥٢ ـ ويتعلق جانب كبير من الأعمال المنفذة فى اطار برنامج خليج البنغال وبرنامج التنمية المتكاملة لمصايد الأسماك الحرفية فى غرب أفريقيا بنقل التكنولوجيا. من ذلك مثلا أن برنامج التنمية المتكاملة لمصايد الأسماك الحرفية فى غرب أفريقيا قد نظم فى ١٩٨٩ اجتماعا فنيا اقليميا مخصصا لقوارب الصيد الحرفى، ومعدات الدفع، والأمان. ونظمت بعض المشروعات المرتبطة ببرنامج التنمية المتكاملة لمصايد الأسماك الحرفية فى غرب أفريقيا تجارب ناجحة للبيان العملى لشبكات متعددة احادية الخيوط، لكن غياب الامدادات المؤكدة والمنتظمة من الواردات يعد فيما يبدو عاملا يحد من الاستمرار فى استخدام هذه الشبكات. ونفذ برنامج خليج البنغال عددا من أنشطة الايضاح والترويج فى مجال تكنولوجيا الصيد تتصل بقوارب الكانو المزودة بمجاديف طويلة (سرى لانكا واندونيسيا)، وقوارب الانزال على الشاطىء (الهند)، ومصايد الأسماك الطيارة (الهند)، وصيد الأسماك السطحية الكبيرة (الهند وسرى لانكا)، والشباك الكيسية الثابتة (بنغلاديش).

(٣) ادارة الموارد والمصايد

البرنامج العادى

٥٣ ـ قدمت ادارة المعلومات والبيانات والاحصاءات السمكية دعما للأعمال الرامية الى تحسين نوعية مسوحات الاطر والمصيد ذات الصلة بجمع الاحصاءات السليمة عن المصايد الحرفية، كما قدم قسم الموارد السمكية والبيئة مساهمات فنية فى هذا الصدد. وبالاضافة الى ذلك، ساعد قسم الموارد السمكية والبيئة هيئات المصايد الاقليمية على أن تروج فى صفوف أعضائها للتحسينات التى أدخلت على التقنيات والمناهج المستخدمة فى تقييم الموارد من أجل تعزيز ادارة المصايد الصغيرة. كما أجرى قسم الموارد السمكية والبيئة دراسات قطرية واقليمية تساعد على تقييم الموارد وادارتها.

٥٤ ـ وبذل الجانب الأساسى من الجهد الرامى الى تحقيق هذا الهدف فى مجال تخطيط المصايد تحت رعاية قسم السياسات السمكية والتخطيط. واشتملت عمليات تخطيط

(نفذت فى الارجنتين، وبهاما، واثيوبيا، ورواندا، وسرى لانكا) وثلاثة مشروعات ممولة من برنامج الامم المتحدة الانمائى (نفذت فى ملاوى، وترينيداد، وسورينام) خلال الفترة قيد الاستعراض قضايا تتصل بتنمية تخطيط المصايد وبحوثها وادارتها وجمع البيانات الخاصة بها فى المناطق المعنية أساسا بالمصايد الحرفية. ويستهدف البرنامج المنفذ فى ملاوى، على سبيل المثال، وضع خطة لادارة مصايد البحيرات تركز بصورة رئيسية على سمك التيلابيا.

٦١ ـ ونفذت على نحو مرض بوجه عام تقديرات المخزونات السمكية، مما أسفر عن تحسين فرص ادارة الموارد والمصايد الحرفية. أما تقدير المخزونات البحرية من زاوية ارتباطها بالمصايد الحرفية فأمر أكثر صعوبة وخاصة فى المياه التى يزيد عمقها عن ثلاثين مترا لانه يعتمد على بيانات الصيد، وهى بيانات لا يمكن التعويل عليها فى بعض الاحيان.

خامسا ـ <u>التأثيرات والنتائج</u>

٦٢ ـ ترد أدناه دراسة لنتائج وتأثيرات الدعم الذى تقدمه المنظمة لمصايد الاسر الحرفية فى اطار كل من العناصر البرامجية الثلاثة.

(١) المنهج الاجتماعى الاقتصادى

٦٣ ـ بالرغم من أن الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية أصبحت جزءا مهما فى كثير من مشروعات المصايد الصغيرة، فان استعراض نتائج البرنامج ينبغى أن يركز أولا على برنامج التنمية المتكاملة لمصايد الأسماك الحرفية فى غرب أفريقيا وبرنامج خليج البنغال والمشروعات المتصلة بهما. وقد أوضح برنامج التنمية المتكاملة لمصايد الاسماك الحرفية فى غرب أفريقيا، على وجه الخصوص، وجود تنظيم قائم على المشاركة على مستوى القرية تؤيده أفرقة قطرية مدربة جيدا تعمل على النهوض بالانشطة السمكية وغير السمكية الرامية الى ادرار الدخل. وتسنى فى هذا الصدد معالجة احتياجات التنمية الريفية التى حددت من خلال مناهج تقوم على المشاركة (المرافق الاساسية للمياه والطرق والصحة والتعليم، ومحو الامية). وتميل التحسينات الملموسة التى تحققت من خلال عدة مشروعات فرعية مثل تلك المنفذة فى كاباك، وغينيا، وشبه جزيرة شنغى، وسيراليون، الى تأكيد سلامة وكفاءة هذا المنهج. ولعبت المشروعات المتصلة ببرنامج التنمية المتكاملة لمصايد الاسماك الحرفية فى غرب أفريقيا فى معظم الاحوال دوراً حفازاً فى اجتذاب مساهمات محددة من جهات متبرعة أخرى لتنمية المجتمع المحلى. ويتمثل التحدى الرئيسى فى الوصول الى مستوى من قوة الاندفاع يسمح للانتاجية بأن تتقدم اعتمادا على قواها

البرنامج الميدانى

٥٧ ـ نفذت المنظمة، بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائى، مشروعا اقليميا يغطى ١٥ بلدا فى جنوب المحيط الهادى، حيث يعد نشاط الصيد كله حرفيا من الناحية الفعلية. واسدى المشروع المشورة الى الحكومات بشأن صياغة خطط تنمية المصايد، وزيادة المهارات الادارية والتنظيمية، وتحسين الخدمات الفنية، ومعلومات المصايد. كما أسدى المشورة بشأن الارتقاء بالمهارات التفاوضية، توخيا لتحقيق أقصى المنافع من نشاط الصيد الأجنبى لمنطقة الولاية القطرية البالغة ٢٠٠ ميل. وأوضح المشروع أهمية توحيد البيانات المتاحة عن المصايد فى الاقليم، وأهمية الحصول على معلومات من سائر البلدان الجزرية الاستوائية الصغيرة مثل بلدان الكاريبى. كما حدد المشروع الحاجات الاضافية فى مجالات تخطيط تنمية المصايد، وتطوير القوارب، والمشورة فى مجال المشروعات.

٥٨ ـ كما أجرت المنظمة، بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائى، مسحا عن البحوث والموارد السمكية فى الشعب المرجانية فى ملديف. وخلص المسح الى أن الموارد السمكية فى الشعب المرجانية غير مستغلة استغلالا كاملا، ولكنه أوصى بضرورة رصد التطورات وجمع معلومات تفصيلية تسمح بتقدير المخزونات بمزيد من الدقة، اذ اتجهت النية الى التوسع فى صيد الموارد السمكية الموجودة بالشعب المرجانية فى ملديف. وأوضح مسح أجرى عن خيار البحر أن عائدات التصدير قد انخفضت بسبب الاستغلال المفرط للأنواع النفيسة وما استتبعه من صيد الأنواع الاقل قيمة والأسماك الأصغر حجما. كما أوضح المسح عدم كفاية تقنيات التصنيع، مما يؤدى الى انخفاض الاسعار.

٥٩ ـ وكان تحسين الاحصاءات المتعلقة بمصايد الأسماك الصغيرة هدفاً لمشروعات مولها برنامج الامم المتحدة الانمائى ونفذت فى بوروندى وتنزانيا، وأسهم المشروع الاقليمى لتخطيط وتنمية وادارة المصايد الداخلية فى أفريقيا الشرقية والجنوبية اسهاما ملموسا فى تحسين تقدير وادارة الموارد فى المياه الداخلية. ومن خلال هذه الانشطة واصلت المنظمة تقديم اسهام مهم فى تحسين المعرفة والادارة فيما يتصل بمصايد بحيرات تنجانيقا وفيكتوريا وكيفو وغيرها من المسطحات المائية الصغيرة فى الاقليم الفرعى المعنى.

٦٠ ـ وأخيرا يتولى عدد من المشروعات غير المصنفة فى اطار برنامج العمل الميدانى، بل فى اطار برنامج العمل الأول المعنى بالسياسات والتخطيط (تخطيط مصايد الأسماك وادارتها وتنميتها)، تنفيذ عمل يتصل اتصالا مباشرا بادارة موارد المصايد الصغيرة. وبصفة خاصة تناولت خمس مشروعات من برنامج التعاون الفنى

(٢) نقل التكنولوجيا

٦٧ ـ تم التركيز فى اطار البرنامج العادى خلال الفترة التى يشملها التقرير على أساليب مثل أجهزة تجميع الأسماك، وجذب الأسماك بالضوء، والصيد بالشباك الجرافة من القوارب الصغيرة، والشباك العائمة. كما نفذت فى اطار البرنامج العادى أعمال تتعلق بالتسويق وبمنظمات الصيادين.

٦٨ ـ وبعض التكنولوجيات التى استحدثها برنامج خليج البنغال فى مراحل سابقة جرى تطبيقها على نطاق واسع، من ذلك على سبيل المثال اجراء تجارب للبيان العملى عن استخدام أقفاص الأسماك فى تايلند. أما بالنسبة للتكنولوجيات ولمنهجيات الارشاد التى تجرى بشأنها تجارب للبيان العملى فى المرحلة الحالية، فمن السابق لأوانه أن نقول أيها سيكون أشد تأثيرا. والأساليب الواعدة المبشرة هى قوارب الكانو المزودة بمجاديف طويلة طبقت فى سرى لانكا، والاقفاص العائمة لتربية الأربيان التى طبقت فى بنغلاديش وغرب البنغال.

٦٩ ـ وكانت انجازات برنامج التنمية المتكاملة لمصايد الأسماك الحرفية فى غرب افريقيا قليلة من زاوية النقل الناجح للتكنولوجيا. وقد بذلت جهود كبيرة لتحسين أساليب تدخين الأسماك، وهى أساليب تم تطبيقها بدرجات متفاوتة فى بينان، والكونغو، وغابون، وغانا، وساوتومى وبرنشيبى، وسيراليون، وزائير. وادخلت تحسينات واعدة على أساليب بناء القوارب فى غينيا وسيراليون، وان كان من المبكر للغاية تقييم أثرها. واتجاه المنظمة إلى تحسين التصميمات التقليدية للسفن، بدلاً من الترويج لأجهزة جديدة، يبدو بالغ الأهمية فى ضوء الحالة الراهنة لمعظم مصايد الأسماك الحرفية فى أفريقيا. ومن جهة أخرى، نُظمت تجارب للبيان العملى ودورات تدريبية بهدف الترويج لاستخدام الشبكات المتعددة وأحادية الخيوط وأجهزة مبسطة للقياس بالصدى، وذلك فى بينان، وكوت ديفوار، وغانا، وتوغو، وان كان لم يتم الاستعانة بهذين الأسلوبين بطريقة ملموسة حتى الآن. كما رُوِّج لمحركات الديزل الداخلية والخارجية ولكنها لم تحظ الا باستجابة محدودة للغاية.

(٣) ادارة الموارد ومصايد الأسماك

٧٠ ـ تركز المنظمة فى الوقت الحالى، فى اطار هذا العنصر البرامجى، على الدور الذى يستطيع الصيادون انفسهم أن يؤدوه فى ادارة الموارد وصيانتها. وكانت مشاورة الخبراء المعنية بنظم ادارة مصايد الأسماك الساحلية المستندة الى المجتمع المحلى، التى عقدت فى كوبى فى ١٩٩٢، ناجحة من زاوية عدد المشاركين فيها، وربما نجحت فى تنشيط أعمال البرنامج الميدانى المنفذة فى هذا المجال.

الذاتية. كما يتعين استكشاف طرق ووسائل مثل نقل الملكية الى القطاع الخاص والتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز القابلية للاستمرار. غير أن ثمة شروط لازمة لبلوغ هذا المستوى، منها وجود قاعدة سليمة للموارد وتوافر فرص الوصول الى الأسواق القطرية. كما أن تلبية الحاجات الصحية والتعليمية قد تكون أيضا، ولكن ليس في كل الأحوال، شرطاً مسبقا لنجاح الجهود المبذولة في هذا المقام.

٦٤ ـ وتعد بعض عناصر هذا المنهج، مثل الجمع الحصيف بين المخططات الارشادية والائتمانية، عناصر مؤثرة فعالة. ومن ذلك مثلا أن مشروعا مولته هولندا، لتقديم مساعدة فنية متكاملة للصيادين الحرفيين في بحيرة تنجانيقا، قد أسهم في انعاش الصيد في منطقة كيغوما. وقد تحقق هذا من خلال التقديم الفعلي للقروض الى الصيادين لشراء أدوات ومعدات الصيد، والى النساء لتزويدهن برأس مال يبدأن به تصنيع الأسماك وتسويقها. وقد جذب الصندوق - الذي تمت ادارته من خلال مصرف محلي - اهتماما كبيرا واصبح مصدرا للتشجيع، ولكن قدرة الصندوق على الاستجابة محدودة بسبب تواضع رأسماله نسبيا. وقد أسهم المشروع في زيادة توافر الأسماك وفرص العمل، وان لم يتسن وضع تقدير كمي دقيق لهاتين النتيجتين.

٦٥ ـ واخيرا تقبلت بلدان كثيرة هذا المنهج واعتمدته في التطبيق، ولاسيما البلدان المرتبطة ببرنامج التنمية المتكامل لمصايد الأسماك الحرفية لغرب أفريقيا وبرنامج خليج البنغال، بوصفهما اطارين للسياسات الرئيسية لتنمية المصايد الحرفية. كما ساعدت هذه البرامج والمشروعات على اعداد مجموعة من الموظفين القطريين المدربين.

٦٦ ـ واجمالا يمكن القول بأن أنشطة المنظمة وأعمالها المنسقة مع الأطراف الأخرى قد أدت الى تحسين كبير في معرفتنا بكيفية عمل قرى الصيادين بوصفها وحدات اجتماعية اقتصادية، وبالظروف التي يمكن في ظلها تطبيق التكنولوجيات المختلفة (على الأقل في غرب أفريقيا، وآسيا). وهذا الفهم هام في حد ذاته لتصميم التدخلات المقبلة الرامية الى مساعدة صغار الصيادين وتحسين الأداء الاقتصادي للمصايد الحرفية. كما أنه يوفر اطارا أساسيا لنقل التكنولوجيا وتخطيط السياسات بطريقة أدق توجها نحو بلوغ الأهداف المتوخاة، ويمهد الطريق لادخال تحسينات على ادارة المصايد وسياساتها. ولذا فان التركيز على الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية أمر مسوغ تماما، شريطة أن تسفر الدراسات والمسوحات عن توصيات فنية توضع بعد ذلك موضع التنفيذ.

٧٣ ـ وقد استند برنامج العمل المقترح الى فرضيتين أساسيتين، هما أن فقر الصيادين الحرفيين فى البلدان النامية يتطلب اهتماماً يحظى بالاولوية وتعزيز العمل الميدانى الذى تؤديه المنظمة وغيرها من وكالات المعونة، وأن المصايد الصغيرة قطاع اقتصادى ينطوى على امكانيات كبيرة من زاوية توليد القيمة المضافة وتحسين حالة التغذية فى البلدان النامية. وما زال الافتراضين صحيحا.

٧٤ ـ وكان البرنامج موجها بقوة نحو العمل الميدانى ويستهدف توفير "اطار منظم ومتكامل" ينتظر أن تؤدى المنظمة من خلاله دورا "حفازا وتيسيريا" عن طريق التنفيذ المباشر لعدد من التدخلات الميدانية الموجهة لأهداف محددة وفقا للمنهج الذى أقره المؤتمر العالمى المعنى بالاصلاح الزراعى والتنمية الريفية الذى نظمته المنظمة.

٧٥ ـ وتعكس النتائج المحرزة، بعد ما يقرب من عشر سنوات، تحقق مستويات أداء متباينة. وبمقارنة الحالة الراهنة للبرنامج بأولوياته ومجالات تركيزه الاصلية أمكننا أن نقول ما يلى:

- لم تتضمن عناصر برنامج العمل الثانى خطوطا توجيهية تفصيلية بشأن وضع الاستراتيجيات أو تغطية المشروعات الفردية أو ترشيد تخصيص الموارد، وكان ذلك أمرا مفهوما فى البداية بسبب الحاجة الى كفالة قدر كبير من حرية التجريب. ولعل الوقت قد حان الآن، بعد تراكم الخبرات على مدى سنوات طويلة (اذ بدأ تطبيق المنهج الاجتماعى الاقتصادى قبل عام ١٩٨٤)، لتحديد هذا الاطار بمزيد من الدقة.

- وأدى البرنامج دورا مفيدا فيما يتعلق بالتحفيز، والتيسير، والتنسيق بين الجهات المتبرعة والحكومات المستفيدة. ويتألف هذا البرنامج الميدانى من ٤٤ مشروعا تنفذها المنظمة بقيمة اجمالية بلغت خلال الفترة قيد الاستعراض نحو ٤٠ مليون دولار. وأدى البرنامج وظائف تنسيقية على المستويين الاقليمى ودون الاقليمى من خلال برنامج خليج البنغال، وبرنامج التنمية المتكاملة لمصايد الأسماك الحرفية فى غرب أفريقيا، والهيئات الاقليمية المعنية بالمصايد. ولكن لم يتسن تنفيذ الشبكة المنشودة التى تضم المشروعات أو البرامج الاطارية الاقليمية وشبه الاقليمية. وفى حين تولت مظلة المشروعات - حيثما وجدت - اداء دور جهة الاتصال مع المشروعات القطرية والمشروعات غير المعانة من المنظمة، الا أن تطوير مستوى اتصالاتها مع هذه المشروعات كان أمراً ممكناً بحيث تصبح أكثر انتظاماً وأوسع نطاقاً.

ولم ينفذ سوى عمل محدود بشأن تحديد حجم المصيد الذى يحصل عليه الصيادون من مناطق بحرية صغيرة النطاق، (وما زال من المتعين رصد موارد المصايد الداخلية). وقد تم هذا التحديد أساسا فى اطار بعض المشروعات، ومن غير المرجح القيام بعمل اضافى فى هذا المجال بسبب الصعوبات المنهجية والتكاليف الباهظة لتحديد حصيلة هذا المصيد بطريقة يعول عليها. وتخصص كثير من المصالح المعنية بمصايد الأسماك فى البلدان النامية أجزاءً هامة من مواردها الضئيلة من الموظفين والأموال لجمع بيانات عن حجم المصيد (فى غرب أفريقيا على سبيل المثال)، وان كانت نتائج هذه البيانات لاتعد مفيدة دائما لأغراض ادارة الموارد.

٧١ ـ وحقق العمل المتصل بالسياسات قدرا من النجاح على المستوى القطرى، وأعيقت هذه الجهود بسبب الموقف الضعيف نسبيا للمصالح المعنية بالمصايد فى معظم الادارات القطرية. وهذا مجال لم تصبح المنظمة نشطة فيه على نحو ملحوظ حتى بداية الفترة التى يشملها التقرير، وهناك فترة زمنية تفصل بين وضع الاطار التخطيطى والقرارات الرامية الى تنفيذ التوصيات. غير أن بعض التطورات الواعدة بدأت تظهر بالفعل. ففى تنزانيا، استهلت دراسة اجتماعية اقتصادية فى منطقتى بحيرة تنجانيقا وبحيرة فيكتوريا، وأعيد تصميم نظم جمع الاحصاءات المتعلقة بالموارد والانتاج وتوسيع نطاقها حتى تراعى على نحو أفضل أنشطة الصيادين الحرفيين الذين يقومون بصيد ٩٠ فى المائة من محصول البلد. وأوضحت دراسة اجتماعية اقتصادية أجريت فى مدغشقر الدور الهام الذى يؤديه صغار الصيادين فيما يتعلق بأنواع قيمة مثل الأربيان وسرطان البحر واللوبستر، وصمم ونفذ نظام أفضل تنظيما لادارة واستغلال هذه المنتجات يتيح الآن للصيادين الحرفيين الارتباط مع مؤسسات تصنيع المصيد بترتيبات تسويقية محسنة ويكفل حماية الموارد من اعتداءات مراكب الجر. ويعود هذا النظام بما يبدو بالنفع على كل من الصيادين الحرفيين والمشتغلين بتصنيع المصيد. وأخيرا، خلص مسح للمحار الكبير، نفذ فى اطار مشروع ملديف سالف الذكر، الى أنه لايمكن مواصلة مستوى الصيد الحالى. وبناء على ذلك، أوقفت وزارة التجارة والصناعة اصدار تراخيص للتصدير ولن تجدد التراخيص القائمة عند انتهاء صلاحيتها.

سادسا ـ الاستنتاجات والقضايا

الاستنتاجات

٧٢ ـ منذ المؤتمر العالمى المعنى بمصايد الأسماك الذى عقد فى ١٩٨٤ باتت الانشطة التقليدية التى تدعم بها المنظمة مصايد الأسماك الحرفية تندرج أساسا فى اطار برنامج العمل الثانى، بوصفها جزءا من الاستراتيجية العامة التى أقرها المؤتمر.

- ويعد التدريب والارشاد مجالين كان أداء المشروعات الاقليمية القطرية فيهما مرضيا، رغم عدم كفاية ملاءمة بعض الجهود التدريبية الهامة ومتابعتها بصفة دائمة. وشملت بعض النتائج الهامة للبرنامج العادى سلسلة تدريبية رفيعة المستوى، واصدار كتيبات فنية عملية فى مجال الارشاد، وتوفير مستوى جيد من الدعم الفنى للعمليات الميدانية.

القضايا

(١) ينبغى اعادة دراسة مدى فعالية البرنامج والاستراتيجية التى يستند اليها.

٧٨ - حدد المؤتمر العالمى فى ١٩٨٤ مجموعة من الأولويات تسترشد بها المنظمة فى مجال المصايد، وتمثل الأولويات توجهاً جديداً الى حد كبير. فأولا، اعترفت هذه الأولويات بأن تحسين مستوى المعيشة ينشأ أيضا عن الارتقاء بالبيئة الاجتماعية الاقتصادية (التعليم، والصحة، والبنية الاساسية، والاتصالات، وما الى ذلك). وثانيا، تفترض هذه الأولويات أن من الأفضل الاستناد لدى توجيه وتشجيع نقل التكنولوجيا الى معرفة بالقيود الاجتماعية الاقتصادية التى تواجه المجتمعات المحلية، وأن الحلول المنشودة تتطلب مشاركة هذه المجتمعات. وأخيرا، ترمز تلك الأولويات على ضرورة الاهتمام بصيانة الموارد واستخدامها استخداما رشيدا.

٧٩ - وتنطوى المشروعات الرائدة المتكاملة على مزيد من الصعوبات اذ تشترك فيها هيئات حكومية أخرى الى جانب المصالح المعنية بالمصايد ولأن عملية التنمية المتوخاة قد تستغرق - بدءا من تحديد المواقع ووصولا الى تحقيق قدر من الاثر المنشود - خمسة عشر عاما أو أكثر. وقد أثبت اتباع منهج اجتماعى اقتصادى فى تلك المشروعات أنه يحسن الى حد كبير المعرفة بالقطاع الفرعى ومشكلاته، ويضع الأساس فى بعض الحالات لنقل التكنولوجيا بمزيد من الفعالية. ولكن هذا المنهج يتطلب وقتا طويلا ويقتضى بذل جهود كبيرة لما قد يبدو منطقة جغرافية صغيرة.

٨٠ - وفى هذا الصدد، يمكن التساؤل عما اذا كانت هذه المشروعات قد تناولت المشكلات القائمة بنظرة واسعة بقدر كاف، أى عما اذا كان الاهتمام بالقاعدة والموقع المحدد قد راعى - لدى تصميم التدخلات - السياسات الحكومية وغيرها من العوامل مثل استنفاد الموارد، وتآكل السواحل، والأسواق، ومدى كفاية الاستثمارات فى مواقع المرافق/الانزال، والمشروعات الائتمانية القطرية، وما الى ذلك. وقد واجه "المشروع النموذجى" فى بينان والمشروعان المنفذان فى كاباك وكمسار فى غينيا قضية أو أخرى من هذا النوع.

- وأخيرا، كان ينتظر أن ينفذ البرنامج تدخلات ميدانية مباشرة موجهة الى أهداف محددة. ويعد شكل وبنية البرنامج الميدانى محصلة للطلبات القطرية، ومقترحات المنظمة، ومنح الجهات المتبرعة. وعليه فان البرنامج لا يشكل بالضرورة الخيار الأمثل من الزاويتين الفنية والجغرافية. ومع ذلك فان من المخيب للآمال ألا تكون مظلة المشروعات الاقليمية قد نفذت الا فى غرب أفريقيا وخليج البنغال.

٧٦ - ومن الصعب تقييم أثر البرنامج من الناحية الفنية رغم وجود دلائل تشير الى تحقق قدر من النجاح فى نقل التكنولوجيا على الصعيد المحلى فى مجال الصيد. ويبدو أن الدور الحفاز للبرنامج كان واضحاً ولاسيما فى مجالى قضايا المرأة والتنمية المتكاملة.

٧٧ - وفيما يتعلق بالتنمية المتكاملة، حقق البرنامج المنجزات التالية التى تتفاوت بقدر ما من حيث مستويات نجاحها:

- شجع البرنامج بشكل نشط اتباع منهج متكامل فى تنمية المجتمعات المحلية للمصايد الصغيرة عن طريق الصياغة والتنفيذ المباشرين للمشروعات، وذلك عن طريق تشجيع الحكومات والجهات المتبرعة على اتباع هذا المنهج وتنسيق التدخلات فى مواقع محددة. وقد نفذت بلدان أفريقية كثيرة مشروعات من هذا النوع، وفى بعض الحالات اشترك برنامج الأمم المتحدة الانمائى وصندوق الأمم المتحدة للمشروعات الانتاجية ومنظمات غير حكومية مع المنظمة فى بذل جهود تستهدف التنمية المتكاملة لمواقع محددة. وهناك أمثلة أسفر فيها المنهج المتكامل عن نقل التكنولوجيا بطريقة فعالة أثرت تأثيرا ايجابيا على انتاجية ودخول الصيادين الحرفيين وحسنت أساليب ادارة الموارد. بيد أن هناك حاجة الى اجراء تحليل متعمق لطبيعة ونطاق هذه المنافع، بما فى ذلك العوامل الأساسية المساهمة وقابلية المنجزات للاستمرار.

- وبذلت جهود محددة فى مجال الائتمان، ووضعت فى اطار البرنامج خطوط توجيهية ومشروعات ائتمانية مبتكرة. غير أن الحاجات الاستثمارية التى تطلبتها المشروعات قد مالت الى التركيز على جوانب لاتتصل بالبنية الأساسية للمصايد. ولذا يقتضى الأمر معالجة الجوانب المتعلقة بمتابعة الاستثمار بمزيد من الانتظام.

(٢) ادارة الموارد والمصايد

٨٤ ـ تحظى مساهمة المنظمة فى وضع أساليب لتقدير الموارد السمكية البحرية والداخلية ولتحليلها تحليلا احصائيا باعتراف المجتمع الدولى لمصايد الأسماك، وقد اتبعت هذه الأساليب والتقنيات وطبقت فى أجزاء كثيرة من العالم.

٨٥ ـ وبالرغم من أن معظم المشروعات المنفذة فى اطار برنامج العمل الثانى تتضمن عنصرا يتعلق بتقدير الموارد وأن عددا من المشروعات يعالج تحديداً هذه القضية فى ارتباطها المباشر بالمصايد الحرفية، فما زال من المتعين تنفيذ مزيد من الاعمال بشأن تقدير الموارد من أجل تلبية حاجات القطاع الفرعى. وقد عوقت بعض الصعوبات المنهجية والتكاليف المحتملة لهذا النوع من النشاط تلك التطورات، وخاصة فيما يتعلق بمصايد الأسماك البحرية. وينبغى ايلاء مزيد من الاهتمام لهذه القضية مستقبلا. وفى المناطق التى تعانى من استنفاد الموارد سيكون توافر معلومات أكثر دقة شرطا لا غنى عنه للادارة القابلة للاستمرار. وعندما تكون الكميات التى يمكن صيدها كبيرة يلزم رصد الاتجاهات رصدا سليما تمهيدا لتحديد الوجهة المبتغاة لجهد الصيد. ويعد الافتقار النسبى للمعلومات المتصلة اتصالا مباشرا بقضايا واستراتيجيات القطاع الفرعى مشكلة تعانى منها المنظمة فى تصميم استراتيجياتها وبرامجها فى مجال المصايد الصغيرة.

٨٦ ـ وتعتبر فكرة تشجيع نظم ادارة المناطق الساحلية المستندة الى المجتمع المحلى، كما نوقشت فى مؤتمر كوبى فى العام الماضى، فكرة جذابة من حيث توفيرها امكانية للتدخل على صعيد ادارة الموارد. وبالمثل، يجرى أيضا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائى، الترويج لمنهج بشأن "الادارة المتكاملة لمصايد الأسماك الساحلية"، وهو مفهوم تبلور مؤخرا من خلال معالجة المشكلات التى ظهرت فى السنوات القليلة الماضية. وينيط هذا المفهوم بالمنظمة مهمة التعاون الوثيق مع الحكومات على النهوض بمسؤولية مجتمعات الصيد المحلية فى ادارة الموارد وتمكين هذه المجتمعات من الاعتماد على نفسها فى هذا المجال. ولكن يجب الاعتراف بأن هناك دوما امكانية لعدم توافق المصالح المحلية والقطرية وبأن آليات الادارة المشتركة المناسبة قد لا تكون ممكنة الا فى ظل ظروف معينة. وينبغى ألا يغيب عن البال أيضا أن الخبرة المكتسبة فى هذا الميدان قليلة، وأن من المتعين بالتالى مواصلة استكشافه.

٨٧ ـ ويساهم هذان المنهجان على نحو فعّال فى معالجة مشكلات ادارة الموارد وفى تعزيز الصيد الرشيد المرتبط ارتباطا مباشرا بمصايد الأسماك الحرفية.

٨١ ـ وهناك سؤال هام آخر عن مدى قابلية النتائج للاستمرار بعد انتهاء المساعدة المقدمة للمشروع. ففى البلدان الفقيرة قد لا تتوافر البنيات اللازمة، مثل الخدمات الارشادية، التى تستطيع أن تواصل تقديم المساعدة التى كانت توفر فيما مضى الى المشروع. وقد لاتتوافر أيضا مرافق ائتمانية تنهض بمسؤولية المشروع فى هذا المجال. وقد تم التسليم بأهمية استمرار أنشطة ونتائج المشروعات ولكن هذه القضية لم تحسم حتى الآن على نحو مرض. وترتبط هذه القضية بقضية العدالة، أى معرفة الفئات المستفيدة من التحسينات المطبقة على مستوى المجتمع المحلى. فقد ينتفع بها أفراد يتمتعون بالفعل بقدر أكبر نسبيا من المزايا والقدرات الاستثمارية. ويظل من المتعين توضيح هذه القضية نظرا لعدم توافر مزيد من المعلومات التفصيلية عن نتائج المشروعات وتأثيراتها.

٨٢ ـ وسيكون من المفيد، فى ضوء هذا السجل المتفاوت، اجراء استعراض فنى متعمق لبرامج العمل من أجل دراسة ما الذى تم انجازه وما الذى يمكن عمله على هدى هذا المنهج، ولمعرفة ـ وهذا هو أكثر الأمور أهمية ـ ما اذا كانت المنظمة تستطيع أن تواصل أداء دور حفاز هادف باتباع المناهج والأساليب وأشكال تنظيم العمل الحالية أو ما اذا كان الأمر يقتضى اتباع استراتيجية منقحة. ويمكن أن يبدأ هذا الاستعراض بتقييم شامل لبرنامج خليج البنغال وبرنامج التنمية المتكاملة لمصايد الأسماك الحرفية فى غرب أفريقيا. وبالرغم من أن هذين المشروعين قد يستمران لفترة من الزمن فقد حان الوقت لاستخلاص الدروس المستفادة منهما.

٨٣ ـ ويمكننا أن نتوقع أن يسفر هذا الاستعراض المتعمق عن استراتيجية أكثر دقة لمساعدات أو تدخلات المنظمة بشأن قطاع المصايد الصغيرة. ويتسم هذا الأمر بالأهمية للمنظمة ذاتها. فالمشكلات التى تعانى منها مجتمعات الصيد الصغيرة تكون عادة شديدة الارتباط بخصوصية الموقع المحلى. وحتى تغدو تدخلات المنظمة فعالة من حيث التكلفة، عليها أن تكون تدخلات حفازة وأن تستفيد من المزايا النسبية التى تتمتع بها المنظمة. وتؤكد الفجوة الفاصلة بين حاجات القطاع والامكانيات المالية للمنظمة (بما فى ذلك كل من البرنامج العادى والبرنامج الميدانى) على ضرورة اتباع نهج انتقائى فى اختيار الأنشطة وتوزيع الموارد البشرية والمالية. كما تبين تلك الفجوة ضرورة أن تعيّن لمساعدات المنظمة مجموعة من الأهداف محددة بمزيد من الدقة. وفى نهاية المطاف، تتمثل المسألة فى معرفة حجم الموارد التى تستطيع المنظمة أن تخصصها لهذا القطاع الفرعى المحدد، وكيفية قيامها بذلك، مع مراعاة سائر مسؤولياتها فى قطاع المصايد.

الجزء الثانى

تقييم
البرامج الميدانية

الفصل الرابع

موجز تقييم المشروعات فى الفترة ١٩٨٥ـ١٩٩١

مقدمة

١ ـ التقييم سمة مشتركة لمشروعات التعاون الفنى التى تنفذها منظمة الاغذية والزراعة وخصوصا المشروعات الكبيرة أو المشروعات التجديدية. وعادة ما تتضمن وثيقة المشروع مثل هذه التقييمات المتعمقة للمشروعات الفردية والاموال الضرورية. وتقوم بهذا التقييم بعثات مستقلة تتكون من الاطراف الثلاثة المعنية (الجهة المتبرعة، والحكومة المستفيدة، والمنظمة) خلال فترة تنفيذ المشروع. واضافة الى المساءلة، تفيد تقييمات المشروعات بتحقيق غرضين رئيسيين هما: (أ) تحديد القضايا النوعية الادارية والفنية وايجاد الحلول لها، بما فى ذلك متابعة المشروع، (ب) توفير أساس لاستخلاص دروس عامة تتعلق بتخطيط مشروعات مماثلة فى المستقبل وتصميمها وتنفيذها.

٢ ـ ويبرز هذا الفصل الدروس العملية المستخلصة من خبرات التقييم حتى يمكن المساعدة فى تحسين تخطيط مشروعات التعاون الفنى التى تنفذها المنظمة وتصميمها وانجازها. كذلك يعرض هذا الفصل ملخصا للنتائج التى توصلت اليها بعثات التقييم فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لتصميم المشروعات وانجازها والنتائج التى تحققت. أما أساس معلومات التحليل فهو الاستبيان الذى تعده كل بعثة من بعثات التقييم فيما يتعلق باستنتاجاتها حول الجوانب البارزة فى المشروع الذى خضع للاستعراض. ويحتفظ بالمعلومات فى قاعدة للبيانات تديرها ادارة التقييم. كذلك فان قاعدة البيانات هذه تساند التقارير المرحلية لاسترجاع المعلومات، بما فى ذلك الملخصات السنوية لتقييمات المشروعات التى يتم توزيعها على موظفى المنظمة وتستعرضها لجنة البرامج الميدانية.

٣ ـ وفى السابق كانت الملخصات التحليلية لتقييم المشروعات تنشر فى استعراض للبرامج الميدانية يطبع كل عامين ويغطى عادة فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات. وفى هذه المناسبة فان التحليل يغطى ٥٧٩ تقييما للمشاريع التى أجريت بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩١. وان العدد الكبير نسبيا من تقييمات المشروعات يسمح بتحليل أكثر تعمقا.

نحو ثلث بعثات التقييم أشارت الى أنها واجهت صعوبات فى عمل البعثة، الا أن نمط توزيع التقارير حسب نوعيتها (ضعيفة، ومقبولة، وجيدة) كانت متماثلة فى واقع الأمر بين مجموعة من البعثات أشارت الى عائق الزمن ومجموعة أخرى لم تشر الى هذا العائق. وكان متوسط مدة البعثة (فى الميدان) بالنسبة لكل التقييمات ١٨ يوما، تتراوح بين ٥ أيام (٣ تقييمات) و ٥٥ يوما (تقييمان). ولوحظ أن ٤٠ فى المائة من ميزانية التقييمات استغرقت مابين ١٥ و ٢١ يوما، وفى حين أن ٣٤ فى المائة منها استغرقت مابين ٦ و ١٤ يوما وأن ٢٦ فى المائة منها استغرقت مابين ٢٢ و ٥٥ يوما.

٧ ـ وغالبا ماتدرج التكاليف المباشرة لبعثات التقييم فى ميزانية المشروع التى تتضمن مامتوسطه نحو شهرى عمل للمستشارين الدوليين ونفقات السفر، بما فى ذلك بدل المعيشية اليومى، لكل بعثة. أما بحسب المبلغ الذى يخصص لكل بعثة فيبلغ فى المتوسط ٢٥ ألف دولار. وهنالك أيضا تكاليف مهمة غير مباشرة تتحملها المنظمة من حيث مساهمة موظفيها فى الدعم الفنى والتنفيذى سواء على مستوى المقر الرئيسى أو فى الميدان، خصوصا فيما يتعلق بكوادر ادارة المشروعات.

(٢) ملخص المشروعات المقيَّمة

٨ ـ يتضمن الجدول (١) توزيع المشروعات المقيَّمة (٥٧٩ مشروعا) حسب الاقاليم الجغرافية ومصدر التمويل. ويلاحظ أن نحو ثلثى هذه المشروعات هى مشاريع كبيرة نسبيا وأن ميزانية الجهة المتبرعة تبلغ ٩٠٠ ألف دولار أو أكثر. كما يلاحظ أن ٤٠ فى المائة من هذه التقييمات كانت تقييمات لنصف المدة و ٦٠ فى المائة كانت تقييمات نهائية، فى حين أن نسبة قليلة جدا منها كانت تقييمات مابعد تنفيذ المشروع. أما من حيث التوزع الاقليمى، يلاحظ أن ٨٠ فى المائة من المشروعات المقيمة كانت موجودة فى افريقيا وآسيا والمحيط الهادى علما بأن أفريقيا تستأثر بنصيب يتزايد باضطراد (نحو ٦٠ فى المائة بين ١٩٨٩ و ١٩٩١) أما نصيب آسيا والمحيط الهادى فقد أخذ يتراجع باطراد ويرجع هذا النمط، الى حد كبير، الى التوزع الاقليمى العام للمشروعات الميدانية التى ترعاها المنظمة، لكن نصيب افريقيا من المشروعات التى خضعت للتقييم أعلى من نصيبها فى البرامج الميدانية عموما. أما من حيث مصدر التمويل، فتمثل المشروعات التى يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائى ثلاثة أرباع المشروعات التى خضعت للتقييم وهو اتجاه ظل مستمرا على الرغم من أن هناك عددا مماثلا كبيرا من المشروعات مولتها حسابات الامانة خلال نفس الفترة. ويرجع ذلك، بصورة جزئية، الى أن عددا من المشروعات التى

القسم ١ ملخص تقييم المشروعات

(١) نوعية التقييم وعقباته وتكاليفه

٤ ـ ان نوعية أى تقرير تضعه بعثة التقييم تقدرها ادارة التقييم كجزء من مهمتها الهامة فى رصد بعثات تقييم المشروعات حيث يغطى الدورة الكاملة بدءا من مرحلة التخطيط حتى الاستعراض والتعقيبات على التقارير. ويشار الى أن، من مجموع ٥٧٩ تقريرا لتقييم المشروعات، كان هناك نحو ٢٠ فى المائة منها اعتبرت غير مرضية فى نوعيتها اما بسبب سوء فهم تصميم المشروع ومفاهيم التقييم أو عدم كفاية الدقة فى التحليل أو عليهما وان ٤٠ فى المائة منها اعتبرت رديئة النوعية. وفى حين كانت نسبة التقارير رديئة النوعية متقاربة نوعا ما بخصوص مشروعات برنامج الأمم المتحدة الانمائى وحسابات الأمانة، كانت نسبة التقارير جيدة النوعية أعلى نوعا ما بشأن تقييم مشروعات حسابات الأمانة، ولربما يرجع ذلك الى مستوى الاستشاريين الذين يشاركون فى بعثات التقييم نيابة عن الجهات المتبرعة فى حسابات الأمانة. وخلال الفترة موضع الاستعراض (١٩٨٥ـ١٩٩١) ظهر بعض التحسن فى نوعية تقارير التقييم (نسبة التقارير ذات النوعية الجيدة ازدادت بصورة مضطردة من نحو ٣٠ فى المائة فى الفترة ١٩٨٥ـ١٩٨٦، الى نحو ٤٥ فى المائة فى الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩١).

٥ ـ ومن بين العوامل المختلفة التى تؤثر فى نوعية تقارير التقييم، اعتياد أعضاء البعثة على مبادىء التقييم (وخصوصا الأعضاء الدوليون الذين يمثلون الجهات المتبرعة ومنظمة الأغذية والزراعة)، ونوعية صلاحيات البعثة. أما من حيث الاعتياد لمفاهيم التقييم وأساليبه فيلاحظ أن هناك تحسنا واضحا طرأ خلال الفترة: حيث أن مجرد ٣٠ ـ ٤٠ فى المائة من أعضاء البعثة الدولية كان لديهم مثل هذا الاعتياد فى الفترة ١٩٨٥ـ١٩٨٦ الا أن هذه النسبة زادت الى مابين ٨٠ و ٩٠ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩١. كذلك الأمر فقد حدث تقدم مطرد فى تحسين تماسك صلاحيات البعثات خلال تلك الفترة: اذ أن نسبة الأعضاء الذين يشيرون الى أن لديهم صورة واضحة جدا عن الصلاحيات قد زادت من ٣٦ فى المائة فى عام ١٩٨٥ الى ٦٩ فى المائة فى عام ١٩٩١، ومن الناحية العملية، لم تكن هناك حالات من غموض الصلاحيات منذ عام ١٩٨٧. وأصبح هذا الاتجاه أكثر رسوخا بشأن بعثات تقييم المشروعات التى تمولها حسابات الأمانات.

٦ ـ وهناك عامل آخر هو الفترة التى تمضيها البعثة فى الميدان. فقد خضع هذا العامل للتدقيق لرؤية ما اذا كانت له أى علاقة مهمة بنوعية التقارير. فرغم أن

القسم ٢ الانجازات والصعوبات التى اعترضت التنفيذ

(١) نظرة اجمالية على نتائج التقييم

١٠ ـ يشمل تقدير التقييم، بين أمور أخرى، ٤ جوانب رئيسية (تصميم المشروع وفعالية التنفيذ، ونتائج المشروع، وآثار المشروع)، سواء فى صيغة موجزة أو عقد أكثر تفصيلا للعناصر. ويتضمن الجدول (٣) تقديرا عاما لما مجموعه ٥٧٩ مشروعا. ويتبين من هذا التقدير أن معظم المشروعات (٥٠ ـ ٦٠ فى المائة) قد قدرت فى الفئة المتوسطة، أى مقبولة، على أساس جميع الجوانب الرئيسية. بيد أن التقدير كان أكثر ايجابية فيما يتعلق بنتائج المشروع والى حد أقل بالنسبة للآثار بالمقارنة مع تصميم المشروع وتنفيذه، حيث كانت نسبة عليا فى رتبة جيد ونسبة دنيا برتبة ضعيف. ومما يدعو للارتياح ان نحو ٣٠ فى المائة من المشروعات اعتبرت جيدة فيما يتعلق بنتائجها، خصوصا من حيث النوعية. كذلك فان أسلوب تقدير آثار المشروعات كان مشجعا وان يكن هذا جانبا معقدا يصعب تقييمه، خصوصا خلال تنفيذ المشروع، والبيانات يجب تفسيرها بحذر. وفى واقع الأمر، وفى العديد من الحالات، فان بعثات التقييم وصفت التقديرات التى وضعتها بأنها تقديرات أولية. ومن جهة أخرى، فان الصورة تبدو مخيبة للأمل فيما يتعلق بتصميم المشروعات وتنفيذها ولكليهما نسبة دنيا فى رتبة جيد بين الجوانب الأربعة، بل ان ٣٠ فى المائة منها فى رتبة ضعيف.

١١ ـ وفى ضوء حقيقة أن نحو ٢٠ فى المائة من تقارير التقييم اعتبرت ضعيفة النوعية، مما يقلل من مستوى الثقة، فقد خضع نمط التقدير بالنسبة لـ ٤٣٧ مشروعا تراوحت تقارير التقييم بشأنها ما بين مقبول أو جيد النوعية. وكان النمط العام متماثلا من الناحية العملية لذلك النمط الذى خص ٥٧٩ مشروعا عرضت فى الجدول ٣، باستثناء ما يخص معظم الجوانب الرئيسية، وحيث كان التصنيف أقل ايجابية نوعا ما، أى أن رتبة جيد تتناقص بينما رتبة ضعيف تتزايد بنسب مئوية قليلة. وأحد جوانب هذا الأسلوب فى التقدير الترتيب غير المواتى نسبيا بخصوص تصميم المشروع وتنفيذه مقابل الترتيب الأكثر مواتاة بخصوص نتائج المشروع، يعطى بعض الايضاح. ويتجلى هذا، فى جزء منه بسبب أن تقدير تصميم المشروع وتنفيذه يشمل عوامل عديدة تتجاوز تلك العوامل المرتبطة مباشرة بنتائج المشروع كما تتجلى، فى جزء آخر، بسبب أن عديدا من المشروعات تعمل على تحقيق بعض النتائج على الرغم من العديد من العيوب التى تكتنف تصميم المشروع و/أو الصعوبات التى تعترض تنفيذه. ويتضمن القسم ٣ تحليلا أكثر عمقا للتفاعل المتبادل بين هذه العوامل.

تمولها حسابات الأمانة تخضع «لبعثات الاستعراض» (وهي غير مشمولة هنا)، بدلا من بعثات التقييم المتعمق التي تمثل آليات الاستعراض العادية في اطار ترتيبات برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

الجدول ١: المشروعات المقيمة ـ التغطية
بحسب مصدر التمويل/والاقليم (١٩٨٥ـ١٩٩١)

الاقليم	برنامج الأمم المتحدة الانمائي		حسابات الأمانة		المجموع	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
افريقيا	٢٤٨	٥٦ر٤	٦٥	٤٦ر٨	٣١٣	٥٤ر١
آسيا والمحيط الهادي	١٤٠	٣١ر٨	٣١	٢٢ر٣	١٧١	٢٩ر٥
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٢٨	٦ر٤	١٩	١٣ر٧	٤٧	٨ر١
الشرق الادني وشمال افريقيا وأوروبا	٢٤	٥ر٤	١٦	١١ر٥	٤٠	٦ر٩
مشروعات اقاليمية	ـ	ـ	٨	٥ر٧	٨	١ر٤
المجموع	٤٤٠	١٠٠ر٠	١٣٩	١٠٠ر٠	٥٧٩	١٠٠ر٠

٩ ـ ويتضمن الجدول (٢) توزع المشروعات المقيمة بحسب السنة والبرامج الفنية الرئيسية. ومع أن العدد السنوي للمشروعات المشمولة بالتقييم يتعرض لتقلبات كثيرة خلال السنوات، الا أنه قد ازداد بصورة كبيرة من نحو ٧٠ مشروعا بين ١٩٨٥ و ١٩٨٨ الى ٩٠ و ١٠٠ مشروع مابين ١٩٨٩ و ١٩٩١. ورغم أنه لاتوجد بيانات دقيقة الا أن التقديرات الأولية تشير الى أن ٥ - ٧ في المائة من تقارير المشروعات قيد التنفيذ (برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحسابات الأمانة) قد خضعت للتقييم سنويا خلال نفس الفترة. أما من حيث التغطية البرامجية فان النمط العام بقي مستقرا نوعا ما خلال نفس الفترة حيث أن البرامج الرئيسية للزراعة استأثرت بنسبة ٧٠ في المائة بينما كان نصيب البرامج الرئيسية للغابات ١٩ في المائة، والبرامج الرئيسية لمصايد الأسماك ١١ في المائة. وضمن هذا كان هناك تركيز على ستة برامج: المحاصيل (٢٣ في المائة)، والثروة الحيوانية والتنمية الريفية والموارد الطبيعية (١٢ في المائة لكل منها)، والموارد الحرجية والبيئة (١٠ في المائة)، واستغلال الثروة السمكية واستخدامها (٩ في المائة). ويعكس هذا النمط، الى حد كبير، توزع المشروعات قيد التنفيذ بحسب البرامج، باستثناء برامج الغابات التي تستأثر بحصة كبيرة نسبيا من تقييمات المشروعات.

الجدول ٣: التقدير الاجمالى لتقييمات المشروعات
(ما مجموعه ٥٧٩ تقييما فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩١)

الجانب الرئيسى	النسب حسب التصنيف			عدد الحالات المشمولة	
	ضعيف	مقبول	جيد		
تصميم المشروع	٢٦	٥٦	١٨	١٠٠	٥٢٥
التنفيذ	٢٩	٤٩	٢٢	١٠٠	٥٢١
نتائج المشروع:					
النوعية	٩	٦٢	٢٩	١٠٠	٥٢١
الكمية	١٣	٥٧	٣٠	١٠٠	٥١٧
آثار المشروع	١٦	٦٠	٢٤	١٠٠	٤٥٧

١٢- ومن حيث الاتجاه العام خلال الفترة ، فقد لوحظ تحسن عام، وان يكن بدرجات متباينة، فى التقدير بالنسبة لجميع الجوانب الرئيسية، باستثناء آثار المشروع (انظر الجدول ٤). وكان التقدم أكثر جلاء فيما يتعلق بالتنفيذ، الذى زادت فيه رتبة جيد بصورة متزايدة بالمقارنة برتبة ضعيف جدا، وقد ترافق ذلك مع التراجع المستمر فى رتبة ضعيف. وقد تجلى التحسن فى تقدير التصميم، بصورة أولية، على شكل تراجع مهم ومطرد فى رتبة ردىء لكن نسبة رتبة جيد أظهرت تباينا سنويا مهما. وظهر بعض التحسن فى تصنيفات نوعية الانتاج التى بدأت من مستوى متدن نوعا ما. كذلك أشار تقدير آثار المشروع الى بعض التدهور خلال الفترة خصوصا منذ عام ١٩٨٨ حيث كان هناك تراجع فى رتبة جيد وزيادة فى رتبة ردىء. بيد أن هذا المظهر الأخير يمكن ارجاعه جزئيا الى التحسن فى نوعية التقييمات مع تزايد فى التقدير الواقعى لآثار المشروع.

١٣- ومما يخيب الأمل أن التحسينات الحديثة فى تنفيذ المشروعات لم تسفر عن تحسينات مماثلة فى نتائج المشروع (النتائج والآثار). وربما يرجع هذا الى العقبات والصعوبات الناجمة عن تدهور الظروف في الميدان وخصوصا فى افريقيا التى تمثل نسبة متزايدة من المشروعات التى خضعت للتقييم. ويبين الجدول (٥) تقديرات ٤٣٢ مشروعا فى أربعة أقاليم نامية من حيث الجوانب الرئيسية الاربعة. ومع ان التباينات بين الاقاليم ليست حادة أو متماسكة كما قد يتوقع المرء الا أن الجدول يشير بوضوح الى أن تصنيف المشروعات فى افريقيا غير ايجابى نسبيا من حيث التنفيذ والنتائج والآثار. وبالنسبة لهذه الجوانب الثلاثة جميعها، صنفت هذه

الجدول ٢: المشروعات المقيّمة: التغطية بحسب البرنامج (١٩٨٥_١٩٩١)

البرنامج	١٩٨٥ %	١٩٨٦ %	١٩٨٧ %	١٩٨٨ %	١٩٨٩ %	١٩٩٠ %	١٩٩١ %	المجموع العدد	المجموع %
٢_١_١ الموارد الطبيعية	٧ر٦	١٧ر٤	١١ر٨	٩ر٦	١٢ر٨	١١ر٤	١٥ر٢	٦٩	١٢ر٠
٢_١_٢ المحاصيل	٢٢ر٨	٢٩ر٠	١٩ر١	٢٧ر٨	٢٣ر٤	٢٤ر٨	١٨ر٥	١٣٦	٢٣ر٥
٢_١_٣ الثروة الحيوانية	١١ر٤	١٥ر٩	١٠ر٣	١١ر١	١٣ر٨	١٢ر٤	١٠ر٨	٧١	١٢ر٢
٢_١_٤ تطوير البحوث والتكنولوجيا	٣ر٨	٢ر٩	٤ر٤	٤ر٢	_	٥ر٧	_	١٧	٣ر٠
٢_١_٥ التنمية الريفية	١٥ر٢	١٤ر٥	١١ر٨	١٣ر٩	١٠ر٦	٧ر٦	١٤ر١	٧١	١٢ر٢
٢_١_٦ التغذية	_	_	_	١ر٤	١ر١		١ر١	٣	٥ر٠
٢_١_٧ معلومات الاغذية والزراعة وتحليلها	_	_	٧ر٣	_	٢ر٢	٤ر٨	٣ر٣	١٥	٢ر٦
٢_١_٨ سياسات الاغذية والزراعة	٥ر٢	٤ر٣	٤ر٤	١ر٤	٨ر٥	١ر٩	٤ر٣	٢٣	٤ر٠
٢_١ المجموع الفرعي	٦٣ر٣	٨٤ر٠	٦٩ر١	٦٦ر٧	٧٢ر٤	٦٨ر٦	٦٧ر٣	٤٠٥	٧٠ر٠
٢_٢_١ المعلومات عن مصايد الأسماك	_	_	١ر٥	١ر٤	_		٢ر٢	٤	٠ر٧
٢_٢_٢ استغلال الثروة السمكية واستخدامها	١٣ر٩	٥ر٨	٧ر٣	٩ر٧	٩ر٦	١٠ر٥	٧ر٦	٥٤	٩ر٣
٢_٢_٣ سياسات مصايد الأسماك	_	١ر٤	_	١ر٤	_		٢ر٢	٤	٠ر٧
٢_٢ المجموع الفرعي	١٣ر٩	٧ر٢	٨ر٨	١٢ر٥	٩ر٦	١٠ر٥	١٢ر٠	٦٢	١٠ر٧
٢_٣_١ الموارد الحرجية والبيئة	٨ر٩	٤ر٣	١٠ر٣	١٢ر٥	٧ر٤	١٣ر٣	١٢ر٠	٥٨	١٠ر٠
٢_٣_٢ الصناعات والتجارة الحرجية	٣ر٧	١ر٤	٣ر٠	١ر٤	٣ر٢	٠ر٩	٣ر٣	١٤	٢ر٣
٢_٣_٣ الاستثمارات والمؤسسات الحرجية	١٠ر٢	٩ر٢	٨ر٨	٦ر٩	٧ر٤	٦ر٧	٥ر٤	٤٠	٧ر٠
٢_٣ المجموع الفرعي	٢٢ر٨	٨ر٦	٢٢ر١	٢٠ر٨	١٨ر٠	٢٠ر٩	٢٠ر٧	١١٢	١٩ر٣
المجموع الكلي	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠		١٠٠ر٠
مجموع عدد المشروعات	٧٩	٦٩	٦٨	٧٢	٩٤	١٠٥	٩٢	٥٧٩	

١٤ـ واحد الجوانب التى تلفت الانتباه فى الاتجاه العام السابق هو الدرجة التى تتقلب فيها أنماط التقدير السنوى مما يجعل من الصعب جدا رسم الاتجاهات النهائية. ويرجع هذا، من ناحية، الى أن المشروعات الافرادية المقيمة كل سنة تتباين فيما بينها من حيث الانماط والموقع والتشابكات،ومن جهة أخرى، الى أن كل فرقة من أفرقة التقييم تتباين من حيث خبراتها الفنية وأحكامها التقييمية. وهذا يمثل عقبة مهمة فى هذا النمط من التحليل الاجمالى. والحقيقة الاخرى، هى أن الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى البلدان تتغير بل ويكون هذا التغير جذريا فى وقت قصير نسبيا. ومع ذلك، فان من الامور التى تثير الاهتمام أن اتجاه تقدير التقييم يشير الى نقص فى التقدم المنجز خصوصا فى تلك الجوانب التى تخضع لرقابة مباشرة من المنظمة ولاسيما تصميم المشروعات.

(٢) تقدير نتائج المشروعات (النتائج والآثار)

١٥ـ وكما أشير فى الفقرة ١١ السابقة فان ما يقرب من ثلاثين فى المائة من ٤٣٧ مشروعا قدرت أنها جيدة من حيث انتاجها (٢٨ فى المائة من حيث النوعية و ٢٩ فى المائة من حيث الكمية). وفى الوقت نفسه، وجد أن ١١ فى المائة من المشروعات ضعيفة من حيث نوعية الانتاج و ١٤ فى المائة من حيث الكمية. أما من حيث آثار المشروعات (استخدام الانتاج لتحقيق أهداف المشروع) فقد وجد أن ٢٢ فى المائة من ٤٣٧ مشروعا صنفت جيدة وأن ١٧ فى المائة منها صنفت ضعيفة. ويمكن اعتبار نمط الاداء مقبولا من حيث النتائج التى تخضع للرقابة الادارية فى المشروع. ويعتمد تحقيق الآثار على عدد من العوامل الاخرى بالاضافة الى الرقابة الادارية المباشرة للمشروع رغم أن نجاح المشروع فى توفير النتائج المفيدة وفى تعبئة الموارد المحلية والطاقة من أجل التغييرات الانمائية، يعد أيضا عاملا رئيسيا.

١٦ـ والسؤال الملائم فى هذا الصدد، ما هو عدد المشروعات التى نجحت فعلا فى الاداء فى ضوء هذه المعايير؟ فمن بين ٣٩٤ مشروعا تتوافر عنها بيانات يوثق بها لا يفى غير ١٩ فى المائة منها (٧٣ مشروعا) بمعايير الاداء المتعلقة بالانتاج والتى صنفت بأنها جيدة سواء فى نوعية الانتاج أو كميته. وأن (٢٥ مشروعا) ٦ فى المائة منها صنفت بأنها ضعيفة من حيث كلا جانبى الانتاج. واذا ما وسع معيار نتيجة المشروع ليشمل كلا من النتائج (النوعية والكمية) والآثار، فان ١١ فى المائة من (٤٧ مشروعا) صنفت أنها جيدة وأن ما يقرب من ٤ فى المائة من المشروعات (١٦ مشروعا) اعتبرت ضعيفة. وعلى هذا النحو فمن حيث نتيجة المشروع لوحظ أن ١١ـ١٩ فى المائة من المشروعات يمكن اعتبارها ناجحة وهذا يتوقف على المعيار، فى حين أن ٤ـ٦ فى المائة من المشروعات يمكن اعتبارها فاشلة.

المشروعات أقل من المتوسط (نسبة قليلة برتبة جيد ونسبة عبيرة برتبة ضعيف)، حيث اقتصر عقد التقدير على مشروعات فى آسيا والمحيط الهادى. ومن جهة أخرى، فقد ظهرت صعوبات فيما يتعلق بالانتاج (النوعية) والآثار، فيما بين المشروعات فى الاقاليم الاخرى مثل الشرق الادنى وشمال افريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى.

الجدول ٤: اتجاه التقدير العام لتقييم المشروعات فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩١
(التوزع النسبى لـ ٤٣٧ مشروعا)

السنة	تصميم المشروع		التنفيذ		نتائج المشروع: النوعية		نتائج المشروع: الكمية		آثار المشروع	
	ضعيف	جيد	ضعيف	جيد	ضعيف	جيد	ضعيف	جيد	ضعيف	جيد
١٩٨٥	٥١	٩	٦٢	٥	١٠	٢١	١٦	٢٩	١١	٢٣
١٩٨٦	٤١	١٧	٤١	٧	٤	٢٠	٢	٣٠	٢	١٦
١٩٨٧	٢٨	٢٣	٣٠	٢٤	١٦	٣٦	١١	٤٠	٩	٢٠
١٩٨٨	٢٦	١٣	١٥	٢٤	١٩	٢٨	٢٥	٢١	١٦	٣٢
١٩٨٩	٢٠	٢٣	١٠	٢٨	١٢	٣٠	١٢	٣٥	٢٠	٢٤
١٩٩٠	٢٤	١٠	٢٦	٣١	٩	٢٩	١٩	٢٤	٢٨	١٧
١٩٩١	١٧	١٣	١٨	٢١	٦	٢٩	٩	٢٥	٢٤	٢٥
المتوسط	٢٧	١٥	٢٦	٢٢	١٠	٢٨	١٤	٢٩	١٧	٢٢

الجدول ٥ ـ نسبة تقدير الجوانب الرئيسية بحسب الاقليم
(١٩٨٥-١٩٩١)
(التوزع النسبى فيما بين ٤٣٧ مشروعا)

	تصميم المشروع		التنفيذ		النتائج: النوعية		النتائج: الكمية		الآثار	
	ضعيف	جيد	ضعيف	جيد	ضعيفة	جيدة	ضعيفة	جيدة	ضعيفة	جيدة
افريقيا	٢٧	١٤	٢٩	١٩	١١	٢٨	١٦	٢٨	١٨	٢٠
آسيا والمحيط الهادى	٢٨	١٤	٢٤	٢٧	٨	٢٩	١٤	٣٢	١٢	٢٥
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢٦	١١	٢٧	٢٧	١٥	٣٠	٩	٣٣	٢١	٣١
الشرق الادنى، افريقيا الشمالية وأوروبا	٣٥	٢٨	١٤	١٤	١٤	١٤	٤	٢١	٢٤	٢٠
مشروعات اقاليمية	صفر	٢٥	صفر	٥٠	صفر	٧٥	صفر	٢٥	٥٠	صفر
المتوسط العام	٢٧	١٥	٢٦	٢٢	١١	٢٨	١٤	٢٩	١٧	٢٢

(انظر أيضا الجدول ٦). أولا، من ناحية تم ترتيب ثلثي هذه المشروعات، أو أكثر، كمشروعات جيدة بالنسبة لجميع العناصر، ماعدا توليد النتائج فيما يتعلق بامكانات الاستثمار. ثانيا من ناحية أخرى فقد قدرت هذه المشروعات بأنها أكثر ايجابية في عناصر مثل التوصيات الفنية، والارشاد والبيانات العملية للتقنيات،

الجدول ٦: تقدير نتائج المشروعات
بشأن مجموعات المشاريع المقيمة في ١٩٨٥-١٩٩١
(التوزيع النسبي حسب العناصر)

عناصر المشروع (الفعالية)	جميع المشروعات(١)		المشروعات ذات النتائج الجيدة(٢)		المشروعات ذات النتائج الجيدة(٣)	
	جيد	ضعيف	جيدة	ضعيفة	جيدة	ضعيفة
- أعمال المسح	٣٠	٢٢	٩	٤٦	٧	٧١
- البحوث والأعمال التجريبية	٢٥	٢٤	٩	٥٢	١٠	٦٧
- دعم الارشاد والبيانات العملية	٢٣	٢٥	٤	٥٠	صفر	٧٩
- المدخلات/والخدمات للمزارعين	١٦	٣٥	٦	٧١	١٠	٧٠
- التسهيلات المادية	١٨	٣٠	صفر	٦٧	صفر	٨٠
- التوصيات الفنية	١٦	٢٧	٢	٦٤	صفر	٨٣
- تقديم المشورة في مجال السياسات والتخطيط	٣٥	١٩	٧	٥٩	٥	٦٨
- تقديم المشورة في مجال الادارة	٢٤	٢١	٧	٤٨	٥	٦٨
- امكانيات الاستثمار	٣٣	٢٢	٩	٣٦	١١	٤٤
- تدريب العاملين (أثناء الخدمة)	١٢	٢٨	صفر	٦٠	صفر	٧٩
- تدريب العاملين (في الخارج)	١٦	٢٦	٧	٥٥	٤	٧٩
- تدريب المزارعين/والمنتجين	١٦	٢٣	٤	٥٨	صفر	٧٨
عدد المشروعات	٤٣٧		٧٣		٤٧	

(١) ٤٣٧ مشروعا أعدت عنها تقارير تقييم جيدة أو مقبولة
(٢) ٧٣ مشروعا اعتبرت نتائجها جيدة من حيث النوعية والكمية
(٣) ٤٧ مشروعا اعتبرت نتائجها وآثارها جيدة.

١٧ـ ولكى يمكن اعطاء صورة أكثر تماسكا فيما يتعلق بأنماط نتائج المشروع المحققة فقد أجرى فحص لتقدير تقييم فعالية المشروعات فى هذا الصدد بالنسبة لمختلف العناصر. وقد أجرى تحليل مقارن للمجموعات الثلاث من المشروعات حيث وجد، فى مجموع الحالات، أن ٧٣ مشروعا ناجحا فيما يتعلق بالنتائج، و ٤٧ مشروعا ناجحا فيما يتعلق بالنتائج والآثار معا. وهذه النتائج مبينة فى الجدول رقم ٦.

١٨ـ وبشأن المشروعات الـ ٤٣٧ ككل، فان العناصر التى حظيت بتقدير ايجابى نسبيا هى : المساعدة فى المدخلات والخدمات الزراعية، وانشاء واعمار وتحسين المرافق المادية (بما فى ذلك مرافق الرى)، وتدريب الموظفين المحليين (أثناء الخدمة وفى الخارج) والتوصيات الفنية. ومن جهة أخرى، كان التقدير أقل ايجابية بالنسبة لعناصر أخرى مثل تقديم المشورة فى مجالى السياسات والتخطيط، والمشورة فى مجال الادارة، وأعمال المسح وتوليد النتائج اعتمادا على امكانات الاستثمارات الجيدة. وبالنسبة لهذه العناصر فقد كانت العناصر برتبة ضعيف أكثر من العناصر برتبة جيد. أما النمط الأخير من التقدير فقد كان يثير خللا لأن عديدا من هذه العناصر تعد حاسمة بالنسبة لبناء المؤسسات على نحو فعال وأيضا بالنسبة لنقل التكنولوجيا. وأما من حيث القطاعات الفرعية فان مشروعات التنمية الريفية وتنمية مصايد الأسماك قد حظيت بترتيبات أكثر ايجابية سواء بالنسبة للنتائج والآثار. أما تلك العناصر المتعلقة بتنمية المحاصيل ووقايتها والثروة الحيوانية، ودعم السياسات والتخطيط وتنمية القطاع الحرجى فقد كان تقديرها أيضا ايجابيا فيما يتعلق بأدائها الانتاجى لكنه أقل ايجابية فيما يتعلق بالآثار.

١٩ـ أما مجموعة المشروعات الـ ٧٣ ذات النتائج الجيدة فيمكن اعتبارها كحالات ناجحة، اذ تشير هذه الحالات الى نمط العناصر التى يتفوق فيها أداء المشروعات المعانة من المنظمة. وقد كان أسلوب التقدير بالنسبة لهذه المشروعات مماثلا لذلك الأسلوب الذى اتبع بالنسبة للمشروعات الـ ٤٣٧ (انظر الجدول ٦). ومن جهة أخرى، كان ترتيب الأداء أفضل كثيرا بالنسبة لجميع المشاريع على السواء حيث أن نسبة المشروعات ذات الأداء الجيد كانت أعلى (٥٠ـ٦٠ فى المائة بالنسبة لمعظم العناصر) بالنسبة للمشروعات ذات الأداء الضعيف. ويشار، على وجه الخصوص، الى أن هذه المجموعة من المشروعات كان أداؤها جيدا على نحو ملحوظ بالنسبة لبعض العناصر المهمة مثل المشورة فى مجال السياسات والتخطيط وفى مجال تدريب الموظفين المحليين (أثناء الخدمة).

٢٠ـ وقد أجرى تحليل مقارن مماثل بالنسبة لمجموعة المشروعات الـ ٤٧ ذات النتائج الجيدة (أى النتائج والآثار) التى يمكن اعتبارها كأكثر المشروعات نجاحا. ويبين أسلوب التقدير بعض التناقضات المهمة مع المجموعتين السابقتين

الجدول ٧ - نقاط الضعف فى تصميم المشروع
(تشمل ٤٣٧ مشروعا خلال ١٩٨٥-١٩٩١)

عناصر المشروع	النسبة المئوية للمشروعات التى قيمت: ضعيفة	جيدة
التقييم الشامل	٢٧	١٥
الاهداف المباشرة (الوضوح)	٢٢	٣٨
تحديد المستفيدين (الوضوح)	٢١	٤٢
الارتباط بين المخرجات والاهداف (الاتساق)	٢٩	٢٥
الارتباط بين المدخلات والمخرجات (الاتساق)	٢٨	٢٧
جدولة الانشطة (الواقعية)	٤٥	٢١
جدولة الانشطة (المنطقية)	٣٠	٢٣
تحديد المدخلات من موظفى الحكومة (الكفاية)	٢٢	٢٩
تحديد المدخلات المادية الحكومية (الكفاية)	٢٠	٣١
تحديد الافتراضات/المخاطر	٣٩	١٩
الاطار المؤسسى (الكفاية)	٣٠	٣٠
الهيكل الادارى للمشروع (الكفاية)	٣٠	٢٥
خطة عمل المشروع (الواقعية)	٤٠	١٩

كفاية المدخلات المناظرة التى تقدمها الحكومة وبخاصة فيما يتعلق بالموظفين النظراء. وهناك مجموعة أخرى تتصل بالجوانب المؤسسية والادارية، مثل الاطار المؤسسى للمشروع (موقع المشروع ووضعه المؤسسى)، والترتيبات الداخلية لادارة المشروع وتحديد الافتراضات الهامة والمخاطر التى تكمن وراء النجاح الشامل للمشروع. وعلى الرغم من أن استمرار تحديد الاهداف الملحة والمستفيدين يعد إحدى نقاط الضعف الا أنه يقلل من خطورة هذه العناصر أن عددا كبيرا نسبيا من المشروعات (نحو ٤٠ فى المائة) يحصل على تقديرات جيدة بالنسبة لهذه العناصر.

٢٤ - وترد بالجدول ٨ قائمة نقاط الضعف الرئيسية فى التنفيذ. أما العنصر الذى عادة ما يحصل على تقدير ضعيف فهو درجة التكامل والتنسيق بين المشروع والمؤسسات والمشروعات الاخرى ذات الصلة فى القطر. وهذا عنصر هام يتضمن نجاح المشروع فى توليد آثار انمائية. وربما ارتبط هذا العنصر بنقاط الضعف الاخرى المشابهة فى مجال تصميم المشروع مثل الاطار المؤسسى، والهيكل الادارى للمشروع وتحديد الافتراضات والمخاطر الهامة التى ترتبط بنجاح المشروع. وعلى نفس النسق فان أى قصور فى الاستفادة الفعالة من خطة العمل ينعكس أيضا بصورة واضحة على

والبنية الاساسية المادية وجميع أشكال التدريب، وخصوصا تدريب المزراعين والمنتجين. ومن الواضح أن هذه عناصر لها اهميتها الخاصة لضمان آثار مقبولة للمشروعات عن طريق الوصول الى المنتجين واحداث تغييرات حقيقية على المستوى الميدانى. ومن ناحية ثالثة فان هذه المجموعة من المشروعات كان لها ترتيب أفضل فيما يتعلق بالعناصر المهمة لبناء المؤسسات ونقل التكنولوجيا مثل تقديم المشورة فى مجال التخطيط والسياسات، والمشورة فى مجال الادارة، والتوصيات الفنية والانشطة البحثية والتجريبية.

٢١- أما استمرارية نتائج المشروعات فهى موضوع معقد وشائك. ويشار الى أن تحليل هذا الموضوع يقع خارج نطاق هذا الاستعراض القائم على بيانات اجمالية (درس هذا الموضوع فى استعراض البرامج الميدانية ١٩٩٠-١٩٩١، انظر الفصل الثالث). ومن جهة أخرى، يبدو من المهم الاشارة الى أن التقديرات التى وضعتها البعثات والتقييم عن هذا الجانب كانت مرتبطة، على نحو وثيق، بالتقديرات التى وضعتها بشأن أداء المشروعات بخصوص النتائج المتحققة. وفى حين يلاحظ أن مجرد ١٨ فى المائة من مجموع المشروعات الـ ٤٣٧ قدرتها البعثات على أنها ايجابية فيما يتعلق بامكانياتها من حيث استمرارية نتائج المشروعات، فقد زيد الترتيب الى ٦٢ فى المائة بالنسبة لـ ٧٣ مشروعا لها ترتيب جيد بخصوص أداء الانتاج.

(٣) نقاط الضعف الرئيسية فى تصميم المشروع وتنفيذه

٢٢ - على الرغم من مظاهر التحسن الشامل التى وردت بايجاز فى الاقسام السابقة، الا نه يوجد عدد من نقاط الضعف فى تصميم المشروعات وفى تنفيذها، الامر الذى يحد من فعالية المشروعات التى نفذتها المنظمة (انظر بخصوص هذا الجانب القسم ٣ أدناه). ويلخص هذا القسم العناصر الرئيسية لتصميم المشروعات وتنفيذها والتى حددتها بعثات التقييم على أنها نقاط ضعف، أى العناصر التى اعتبرت ضعيفة عند تقدير ٢٠ فى المائة أو أكثر من المشروعات. وفى كثير من الحالات وبخاصة فى مجال تصميم المشروعات كانت التقديرات الضعفية أكثر من التقديرات الجيدة بالنسبة لهذه العناصر.

٢٣ - يتضمن الجدول ٧ قائمة بنقاط الضعف الرئيسية فى تصميم المشروع، ويمكن تقسيم نقاط الضعف هذه الى عدة مجموعات أكثرها خطورة تلك المجموعة التى ترتبط بالوسائل والغايات (الأهداف - المخرجات - الأنشطة) بما فيها جدولة الأنشطة. وهناك مشكلة بذاتها فى خطة التنفيذ (جدولة الأنشطة وخطة عمل المشروع) حيث يكون التقدير ضعيفا عندما تكون النسبة المئوية للتنفيذ ٤٠-٤٥ فى المائة مع ضرورة

الجدول ٨ : نقاط الضعف فى تنفيذ المشروع
(تشمل ٤٣٧ مشروعا خلال ١٩٨٥-١٩٩١)

عناصر التنفيذ	النسبة المئوية للمشروعات التى قيمت: ضعيفة	جيدة
التقييم الشامل	٢٦	٢٢
مدى فعالية مدخلات المنظمة		
- العاملون (الالتزام بمواعيد التعيين)	٢٣	٤١
- المنح والجولات الدراسية	٢٠	٣٣
- الدعم الفنى	٢٦	٣٤
مدى فعالية مدخلات الحكومة		
- المدير الوطنى	٢٣	٣٦
- الموظفون الآخرون	٢٤	٢١
- موظفو خدمات دعم الادارة	٢٤	٢٤
- البنية الأساسية المادية	٢٠	٣٠
حجم الدعم الحكومى		
- مع مستوى السياسات	٢٠	٣٦
- مع المؤسسات المضيفة	٢٢	٣٠
مدى الارتباط مع المؤسسات والمشروعات ذات الصلة	٣٣	٢٢
مدى فعالية خطط العمل	٢٧	٢٤
مدى فعالية ادارة المشروع	١٩	٣٨

الضرورى ادخال تحسينات على هذه الجوانب واضافة مدخلات قوية متعددة التخصصات من الخبرات كى تتضح بصورة أكثر واقعية المعوقات والصعوبات الفعلية على المستوى المحلى.

التنفيذ كما هو الحال بالنسبة لتصميم المشروع. ومن الناحية العملية يمكن أن يؤدى هذا الى حدوث تأخير ملحوظ فى التنفيذ.

٢٥ - وفيما يتعلق بالمدخلات التى تقدمها المنظمة تشمل نقاط الضعف الرئيسية مدى فعالية الدعم الفنى (قدرت كمية الدعم بدرجة ضعيف بالنسبة لـ ٢٣ فى المائة من المشروعات وقدرت نوعيته بدرجة ضعيف (٢٠ فى المائة منها)، ومدى التزام المنظمة بمواعيد تعيين موظفى المشروع ومدى فعالية الجولات الدراسية والمنح التدريبية. وجدير بالذكر أن التقدير العام لمدخلات المنظمة من الموظفين كان مرضيا بوجه عام من حيث النوعية والفعالية. وكانت المشكلة الرئيسية هى الالتزام بالمواعيد. أما مشكلة فعالية التدريب فى الخارج فيبدو أنها تتمثل أساسا فى الشك فيما اذا كان المتدربون الذين يقع عليهم الاختيار للتمتع بالجولات الدراسية والمنح التدريبية هم أنسب الأشخاص لتطبيق ما يتعلمونه بعد هذه الدورات (كان التقدير مرضيا للغاية فيما يخص دقة مواعيد هذه الدورات التدريبية وعددها ونوعيتها). أما نقاط الضعف الأخرى فتتصل بالمدخلات النظيرة والدعم من جانب الحكومة سواء على مستوى السياسات أو الوكالات النظيرة.

٢٦ - هناك نقطتان أساسيتان جديرتان بالذكر. أولاهما أن نقاط الضعف المتعلقة بالتنفيذ ليست كما يبدو بذات درجة خطورة تلك المتعلقة بتصميم المشروع، على الرغم من وجود مجالات تستحق ادخال التحسينات عليها. ويتجلى هذا فى جانبين هما أن نسبة التقديرات الضعيفة كانت أقل بوجه عام بالمقارنة مع تصميم المشروع، كما أن التقديرات الضعيفة كانت أقل تواترا من التقديرات الجيدة وذلك بالنسبة لنظم العناصر فى التنفيذ. أما النقطة الثانية وتتعلق بتقديرات كل عنصر على انفراد فكانت غير مرضية فيما يتعلق بالتنفيذ. وقد يكون أحد التفسيرات لذلك هو أن هذا التقدير الشامل يعكس حكم البعثة على حالات التأخير وأوجه القصور فى جدولة التنفيذ والأهداف وهو ما توحى به التقديرات الضعيفة المتعلقة بمدى الالتزام بخطة عمل المشروع.

٢٧ - وتوحى نقاط الضعف فى تصميم وتنفيذ المشروع ببعض الملاحظات العامة. إذ يبدو أن أحد المشاكل الرئيسية أمام تصميم المشروع والتنفيذ الفعلى له تتمثل فى وضع اطار وجدول زمنى غير واقعى للتنفيذ. ومع أن هذا يعزى جزئيا الى قصور فى تحليل الوسائل والأهداف وفى تحليل المعوقات والقدرات المحلية، الا أنه يعزى أيضا الى عملية التفاوض التى تتم بين المنظمة والجهات المانحة بشأن برمجة المشروعات واعدادها والتى عادة ما تنتهى بوضع اطار زمنى أقصر وميزانية للمشروع أقل مما هو مقرر أصلا، وبدون أن يستتبع ذلك ادخال تعديلات على أهداف المشروع وعناصر تصميمه. كما يحدث أثناء عملية تصميم المشروع وتنفيذه أن تظهر نقاط ضعف هامة فى الجوانب غير الفنية وبخاصة الجوانب المؤسسية والادارية. ومن

وجدير بالذكر أن العناصر التى تأتى فى المرتبة الأولى تتصل بالمجموعتين (أ) و(ب). ومما يدهش الى حد ما ألا يحظى تحديد المستفيدين (الذى لم يرد ضمن العناصر الاثنى عشر الأولى فى الجدول حيث حصل على ٢٠ر٥ درجة طبقا لقيم بيرسون كاى ـ تربيع) بترتيب متقدم فى القائمة. ومع ذلك يؤثر هذا العنصر وكذلك الجوانب المؤسسية والادارية تأثيراً كبيراً على نتائج المشروع وقابليته للاستمرار أكثر من تأثيرها على مخرجات المشروع.

٣٢ - فيما يتعلق بتنفيذ المشروع يوضح أسلوب ترتيب العناصر الدور البارز الذى تقوم به مدخلات المنظمة فى هذه العملية. فمن بين العناصر الستة الأولى (باستثناء التقدير الشامل للتنفيذ) يرتبط أربعة منها ارتباطا مباشرا بالمنظمة (ادارة المشروع، موظفى المنظمة العاملين فى المشروع، وضع خطة العمل والدعم الفنى) وباستثناء فعالية تعيين الموظفين فى الوقت المناسب وايفادهم الى مواقع العمل فى المشروعات الميدانية، ينبغى ملاحظة أهمية هذين العنصرين أيضا، كما تنعكس أهمية دور الحكومة المضيفة فى مجال دعم السياسات، وفعالية المؤسسات المناظرة، ونوعية موظفى المشروع المناظرين، وتكامل المشروع مع المشروعات والمؤسسات ذات الصلة وارتباطه بها وتقديم مدخلات البنية الأساسية اللازمة. وبوجه عام يبرز هذا التحليل أيضا ما لنوعية ادارة المشروع من أهمية سواء داخل المشروع (خطط العمل والتعاون مع المؤسسات المضيفة) أو خارجه (سياسات الدعم والتنسيق على المستوى القطرى). ولا تظهر الأهمية النسبية للمدراء الوطنيين فى هذا التحليل الاحصائى مع انه أظهر الأهمية النسبية للموظفين المناظرين. وربما يعزى ذلك الى أن معظم المشروعات موضع التحليل هى مشروعات تنفذها المنظمة الأمر الذى يقلل من الأهمية النسبية لدور المدراء الوطنيين. بيد أن الأهمية المحتملة لهذا العنصر تتجلى من خلال الوزن الترجيحى القوى لعنصر ادارة المشروع (الفعالية).

(٢) أيهما أكثر أهمية، التنفيذ أم التصميم؟

٣٣ - توضح الحقائق التى عرضت فى القسم السابق أن عناصر التنفيذ هى عناصر ترتبط ارتباطا أكبر بأداء المشروع من حيث المخرجات. وفى الواقع فانه من بين ٧٣ مشروعا حصلت على تقدير جيد على الأداء من حيث المخرجات لم ترد حالة واحدة لمشروع حصل على تقدير ضعيف عن التنفيذ وذلك بغض النظر عن النوعية العامة لتصميم المشروع. وفى كثير من الحالات وجدت البعثات أن الانتاج الجيد (كما ونوعا) يتحقق حتى مع وجود عيوب خطيرة فى التصميم المبدئى للمشروع. ويبدو أن العناصر الأساسية للتنفيذ، ولاسيما ادارة المشروع والموظفين وخطط العمل والدعم الحكومى هى التى تحدد درجة نجاح المشروع وتوضح الأمثلة التالية هذه الجوانب.

القسم ٣ : الدور النسبى لتصميم المشروعات وتنفيذها مقارنة بنتائجها

٢٨ - يبحث هذا القسم الوزن النسبى للعناصر الكامنة فى تصميم المشروع وتنفيذه من حيث تأثيرها على النتائج التى يحققها المشروع. والقصد منه القاء الضوء على العناصر الاساسية التى يبدو أنها تؤثر على نتائج المشروع وذلك حتى يمكن للجهود المستقبلية الرامية الى ادخال تحسينات أن تنتقى الجوانب الهامة للتركيز عليها. ويعتمد التحليل على الخبرة المكتسبة من ٤٣٧ مشروعا حيث وجدت تقارير التقييم المتعلقة بها اما مرضية أو جيدة.

(١) العناصر التى تؤثر على نجاح المشروع

٢٩ - مع أنه تم تحديد نقاط الضعف الرئيسية فى العناصر العديدة لتصميم المشروع وتنفيذه وذلك فى القسم ٢ آنفا، فانه تبذل محاولة هنا لقياس الوزن النسبى لهذه العناصر من حيث تأثير كل منها على أداء المشروع من حيث المخرجات. ولهذا الغرض حدد الاداء من حيث المخرجات (كما وكيفا) اذا حصل على خمس درجات، أما العلاقة بين الاداء ونحو ٣٠ من العناصر المختلفة المتعلقة بتصميم المشروع وتنفيذه فيتم تحليلها بواسطة اختبار كاى تربيع الذى يعطى قياسا للقوة النسبية للترابط (قيم بيرسون) بين العناصر المختلفة وأداء المشروع من حيث المخرجات.

٣٠ - يلخص الجدول ٩ نتائج هذا التحليل. وهناك ملاحظتان عريضتان يمكن ابداؤهما: وبوجه عام ينبغى أن تكون النتيجة معقولة وتتمشى مع ما يمكن توقعه على الرغم من أن ترتيب العناصر يكون أقل وضوحا وله آثاره الملفتة. وبالاضافة الى ذلك، فان العناصر الستة الأولى تتعلق جميعها بتنفيذ المشروع، كما أن عناصر التنفيذ الاثنى عشر الأولى لها قيمة أعلى كمجموعة مقارنة بالعناصر المناظرة لها فى مجال التصميم. وهذا يدل بوضوح على أن تنفيذ المشروع وبخاصة عوامل مثل ادارة المشروع وموظفى المنظمة العاملين فى المشروع والدعم الفنى لها ارتباطها الكبير والمباشر بأداء المشروع فيما يتعلق بالمخرجات. لذلك فان التقدير الشامل لعناصر تنفيذ المشروع يكون مؤشرا ذا دلالة أكبر عند بحث أداء المشروع فيما يتعلق بالمخرجات أكثر من دلالته عند بحث تصميم المشروع.

٣١ - يؤكد تحليل عناصر تصميم المشروع أهمية الجوانب الأساسية فى التصميم الجيد. وتشمل هذه الجوانب (أ) تحليل الوسائل والغايات للأهداف والمخرجات والأنشطة (ب) الجدولة الواقعية لحظة العمل والأنشطة (ج) سلامة وتماسك مفهوم المشروع (الأهداف والغايات والافتراضات) (د) الترتيبات المؤسسية والادارية.

٣٤ - فى المشروع (IRA/86/004) الخاص بتقديم دعم مؤسسى للتدريب فى مجال ادارة تجمعات المياه وجدت أخطاء خطيرة فى التصميم المبدئى قد تلحق أضرارا كبيرة بنوعية أنشطة التدريب أو بقدرة الوكالة المناظرة على اتاحة التدريب على المدى الطويل. وقد قامت بعثات تقييم منتصف المدة بتوضيح هذه المشاكل:

«نظرا لعدم تحديد المستفيدين المباشرين من المشروع، تم اختيار المرشحين للتدريب من المكاتب الميدانية المختلفة للوكالة المضيفة المنتشرة فى مواقع عديدة فى القطر مما أدى الى نشر المعارف المستقاة مؤخرا على نطاق واسع. ولم تتخذ أى احتياطات فى وثيقة المشروع تضمن استمرار انتقال المعارف مثل تدريب المعلمين. لذلك عكست الأهداف المباشرة للمشروع وما يرتبط بها من أنشطة ومخرجات تحيزا ملحوظا نحو اتباع أساليب الاصلاح الميكانيكية للقضاء على تآكل التربة فى الأراضى التى أصيبت بالتدهور. وذلك بدلا من التركيز على الزراعة الانتاجية والمراعى من خلال اتباع أساليب الهندسة العضوية (زراعة الغابات واعادة البذر وغير ذلك) وادخال تغييرات على أساليب الزراعة وادارة استغلال الأراضى، وكما هو متوقع تعتمد خطة عمل المشروع، كما وردت فى وثيقة المشروع ووثيقة استكمال معلوماتها، منطقيا، على الأهداف المباشرة وتعكس ذات القيود».

٣٥ - أدخل فريق ادارة المشروع، فى مرحلة مبكرة، تعديلات كبيرة على خطة تصميم المشروع المبدئية. فقد توجه تركيز المشروع نحو التدريب على خلق «مجموعة أساسية» أو نواة أساسية من الخبراء والفنيين لخلق قدرات تدريبية طويلة الأمد داخل البلد المضيف. كما أعيد تصميم برنامج تدريب الموظفين الوطنيين بحيث يركز على تخطيط مستجمعات المياه وتقنيات الادارة وتقييم تآكل التربة والتحكم فيها، واصلاح التربة والحفاظ عليها والهندسة العضوية.

٣٦ - لاحظت البعثة أثناء تقييم المشروع ما يلي:

«يجرى العمل فى المشروع طبقا للجدول الوارد بخطة العمل» وأن «التدريب الذى يتيحه المشروع هو تدريب يتسم بالكفاءة وأن المشروع والموظفين (الذين يعملون فى الوكالة المضيفة) قد استفادوا منه استفادة حقيقية. وأنه قد تم اجراء قدر كبير من التدريب الجيد الذى يعود بالفائدة على المتدربين. وقد قدمت الخبرات الاستشارية فى الوقت المناسب وحققت نتائج طيبة للغاية.» وعلى الرغم من «المشاكل التنظيمية واللوجستية التى نشأت عند بداية المشروع، بسبب ظروف ما بعد الحرب، فان جميع الأنشطة التى برمجت فى وثيقة المشروع قد تم تنفيذها باستثناء أمور بسيطة وقليلة. وتعتقد البعثة أن فريق موظفى المشروع سواء رئيس المستشارين الفنيين أو الموظفين الوطنيين قد قاموا بعمل فعّال وغير عادى. ومن المؤكد أن التعاون الكامل بين الموظفين الوطنيين والدوليين كان عاملا ايجابيا للغاية فى هذا الانجاز».

الجدول ٩ - عناصر مختارة فى مجال تصميم المشروعات وتنفيذها والارتباط الملحوظ بينها وبين أداء المشروع من حيث المخرجات

(استنادا الى تقييم ٤٣٧ مشروعا خلال ١٩٨٥-١٩٩١)

الترتيب حسب درجة الاهمية	عناصر التصميم	قيم بيرسون كاى - تربيع	الترتيب حسب درجة الاهمية	عناصر التنفيذ	قيم بيرسون كاى - تربيع
١ -	الاتساق بين المدخلات والمخرجات	٥٧ر٦	١ -	التقييم الشامل للتنفيذ	١٤١ر٦
٢ -	الاتساق بين المخرجات والاهداف	٥٦ر٨	٢ -	مدى فعالية ادارة المشروع	١٩٩ر٥
٣ -	التقدير الشامل لتصميم المشروع	٥٥ر٤	٣ -	مدى فعالية موظفى المنظمة	٩٢ر٠
٤ -	الارتباط بين المخرجات والاهداف	٤٩ر٩	٤ -	مدى الالتزام بخطة العمل	٨٤ر٦
٥ -	ملائمة الافتراضات الأساسية	٤٦ر٨	٥ -	نوعية الدعم الفنى	٧٤ر٧
٦ -	مدى واقعية خطة العمل	٤٥ر٠	٦ -	الدعم الحكومى على مستوى السياسات	٥٩ر٩
٧ -	تحديد نوعية الأنشطة	٣٧ر٧	٧ -	الدعم الحكومى على مستوى المؤسسات المضيفة	٤٩ر١
٨ -	تعريف الأهداف الانمائية	٣٥ر٥	٨ -	كفاءة استخدام المعدات	٤٧ر٤
٩ -	تعريف الأهداف المباشرة	٣٥ر٥	٩ -	مدى التزام المنظمة بمواعيد تعيين الموظفين	٤٠ر٥
١٠-	مدى كفاية الهيكل الادارى للمشروع	٢٩ر٧	١٠-	نوعية الموظفين المناظرين	٣٨ر٤
١١-	تحديد مدخلات المنظمة من الموظفين	٢٥ر٨	١١-	مدى الارتباط مع المشروعات والمؤسسات الاخرى	٣٧ر٣
١٢-	مدى كفاية الاطار المؤسسى	٢٢ر٦	١٢-	توافر مدخلات البنية الأساسية فى الوقت المناسب	٣٤ر١

(١) تحدد الأداء من حيث المدخلات (كما ونوعاً) بخمس درجات وفقا للتداخل فيما بين الجوانب الكمية والنوعية.

(٢) هذه القيم تصلح للمقارنة من حيث الترتيب فقط.

٤٠ - بيد أن البعثة وجدت أن رئيس المستشارين الفنيين قد نجح فى التغلب على نقاط الضعف فى تصميم المشروع. فقد تم وضع برنامج عمل جذاب ومتنوع للغاية، يتضمن «خططا للتدريب أثناء الخدمة وبرامج تدريبية محفزة، وندوات ومحافل والتدريب أثناء العمل والقيام بجولات دراسية». وقد تم تحديد المستفيدين لمختلف أنشطة التدريب التى يرد وصفها فى خطط العمل والتى تتضمن تفاصيل عن المشاركين والمعلمين والرواد والأهداف والموضوعات والمواعيد وكذلك معلومات عن الاستشاريين الدوليين، وأكدت البعثة على فعالية فريق ادارة المشروع الذى تصدى بنجاح للتأخير فى الموافقة على النظام الأساسى للمركز، وأنشأ نظاما لتعيين المتدربين وأمكنة تخطى الصعوبات اللوجستية.

٤١ - توضح تلك الأمثلة أهمية الادارة الجيدة للمشروعات. بيد أن من الضرورى تذكر نقطة أبدتها احدى بعثات التقييم (MLW/86/020) بعد اطلاعها على وثيقة المشروع ونَعتِها «بأداة ناقصة جدا» حيث ذكرت «أن انقاذ المشروعات عن طريق تعيين رئيس ممتاز للمستشارين الفنيين هو أسلوب لا ينبغى الاعتماد عليه». وتعتقد بعثات التقييم أن الوثيقة الجيدة للمشروع هى أمر حيوى من شأنه أن يضع المشروع فى موضعه الصحيح داخل الاطار القطرى، كما أن له علاقة بالتنفيذ الجيد للمشروع. وأن التصميم الجيد للمشروع مفيد فى التعرف على الآثار طويلة المدى المتوقعة للمشروع واجراءات المتابعة الضرورية له.

(٣) بقية المعوقات

٤٢ - توضح نتائج التقييم الحالات التى تواجه فيها المشروعات صعوبات تحول دون الاطمئنان الى النتائج الدائمة للمشروع على الرغم من جودة التصميم والتنفيذ. ومن مجموعة المشروعات الـ ٧٣ الناجحة فى مجال المخرجات وجد أن أربعة منها استفادت من جودة التصميم. والتنفيذ، مع حصول جميع العناصر الأساسية الأخرى على تقديرات «جيدة». وقد بحثت هذه المشروعات للوقوف على أى معوقات أخرى أمام قابلية المشروع للاستمرار «طالما أن كافة الجوانب الأخرى قد أمكن التحكم فيها». ولم يكن النجاح فى تحقيق الأهداف، وجودة التصميم والتنفيذ وكفاية التمويل من الوكالة المضيفة وملاءمة هيكلها أمورا كفيلة بتحقيق نتائج فعالة للمشروعات فى الحالات التالية.

٤٣ - الاستخدام الكافى للمخرجات - مشاكل التسويق والتوزيع: فى المشروع (CUB/86/005) الذى يتناول تنمية المراعى والأعلاف وجدت البعثة أن المشروع قد استفاد من وجود اطار مؤسسى كاف وتخطيط الانشطة وتمويلها بصورة كافية. وقد صادف تنفيذ المشروع صعوبات قليلة، واعتبرت النتائج مبتكرة وجيدة. وفى الواقع فقد شجع معهد البحوث على تنويع المراعى الطبيعية عن طريق اختيار أساليب الادارة

٣٧ - بيد أن البعثة أكدت على ضرورة اشتراك السكان بصورة مباشرة فى أنشطة المشروع والعمل على استمرار تقديم التدريب المطلوب للخبراء الوطنيين والفنيين. «ولم تول وثيقة المشروع أهمية لاشراك المجتمعات المحلية فى المراحل المبكرة لتنفيذ المشروع، ولم يتفهم فريق المشروع ذلك الا فى الآونة الاخيرة... وتعتبر الجهود الحالية للوصول الى منهج أكثر تكاملا خطوة فى الطريق الصحيح». بيد أن معدل الدوران السريع لموظفى المشروع يشكل خطورة على النتائج المتحققة من حيث قابليتها للاستمرار، بما فى ذلك وضع استراتيجية لاشراك المجتمعات المحلية فى عملية تخطيط ادارة مستجمعات المياه».

٣٨ - وفى مشروع آخر (ANG/88/010) لتقديم المساعدة لأحد مراكز التدريب الوطنية، وجدت بعثة التقييم أنه على الرغم من وجود نهج فنى سليم وملائم فان التصميم الأصلى للمشروع وردت به بعض الاخطاء أهمها:

(أ) عدم التقدير الدقيق للموظفين اللازمين لادارة مركز التدريب على أساس قابل للاستمرار،

(ب) عدم كفاية تحديد خصائص المستفيدين بما يسمح بوضع منهج خاص لتحديد المرشحين للتدريب والاحتياجات التدريبية،

(جـ) عدم وجود خطة عمل للمشروع،

(د) عدم اتباع أسلوب اجراء تقييم قبل وبعد الاختبار «الأمر الذى يسهل تعديل أنشطة التدريب بما يتمشى مع الاحتياجات الحقيقية و/أو المعلنة،

(هـ) عدم تحديد معظم العوامل الخارجية (المخاطر) التى قد تحول دون تحقيق مخرجات المشروع.

٣٩ - وفى الواقع فقد تعرقل تنفيذ المشروع بسبب نقص عدد الموظفين وارتفاع معدل دورانهم، ونقص الأموال داخل الوكالة المضيفة «وانخفاض مستويات الأجور التى تهدد بدورها بمزيد من فقد الموظفين». وقد أدى هذا الى عرقلة تطوير قدرات المركز على التدريب طويل المدى، وفضلا عن ذلك فان عدم وجود وضع قانونى للمركز وللموظفين الاداريين بوجه عام كان بمثابة معوقات اضافية أمام ادارة المشروع «المثقلة بالمهام الادارية» الأمر الذى يضر بما يمكن تقديمه من أنشطة تدريبية.

وتفتقر بوجه عام الى نواة صلبة من الموظفين الدائمين المدربين تدريبا كافيا، ويتضح هذا من المثال التالى والذى يبدو من جميع الوجوه فيما عدا القدرة على الاستمرار أنه حقق نجاحا فى مجال التدريب.

٤٨ - ففى أحد مشروعات اقامة مركز فرعى للتدريب الاقليمى يركز على تدريب الموظفين من المستوى المتوسط على مكافحة ذبابة التسى تسى (RAF/89/015)، لاحظت بعثة التقييم أن التدريب يكون قد حقق نتيجة مرضية للغاية بشرط:

(أ) ألا يكون أحد المتدربين قد ترك وظيفته بعد انتهاء فترة تدريبية،

(ب) يحقق المشروع تأثيرات مضاعفة، بحيث يقوم المتدربون بتدريب غيرهم من الموظفين. وقد قابلت البعثة ٧ متدربين قام أربعة منهم بتقديم دورات تدريبية رسمية لنحو ٢٠٠ من الفنيين من مختلف المستويات (مساعد بيطرى ومساعد مختبر وغيرهم من موظفى مكافحة ذبابة التسى تسى).

(ج) ذكرت البعثة أن هناك شعوراً بالرضا التام على «المتدربين من جانب المستفيدين منهم والجهات التى تقوم بتشغيلهم، حيث يؤكدون على جدوى وضرورة اجراء المزيد من التدريب لموظفى مكافحة ذبابة التسى تسى من المستوى المتوسط». ومن بين المستفيدين من هؤلاء المتدربين الذين التقت بهم البعثة الموظفين الفنيين الخارجيين الذين يعملون فى المشروع البلجيكى لمكافحة الأمراض البيطرية فى شيباتا، (زامبيا) وفى المشروع الاقليمى للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

٤٩ - وعلى الرغم من النجاح الشامل الذى تحقق فى مجال التدريب ظلت هناك صعوبات:

(أ) تعتبر قدرة مركز التدريب على الاستمرار ضعيفة، فطوال حياة المشروع لم يحدث أن توفر موظفى التدريب المناظرين بالعدد الكافى، كما أن هؤلاء الموظفين لم يكونوا موظفين دائمين. (والمرتبات اما أنها لا تدفع أو يحدث تأخير فى دفعها). وفضلا عن ذلك فلم يكن الوضع المؤسسى للمركز قويا داخل المؤسسة الاقليمية المضيفة (مؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب الافريقى).

(ب) لاحظت البعثة وجود رغبة شديدة لاعطاء الطابع الرسمى للدرجات الممنوحة، وترى البعثة أن ذلك يعنى اعطاء دبلوم وهو مستوى أعلى مما

الملائمة التى تتواءم مع مختلف الانظمة الايكولوجية الموجودة فى المناطق التى تكون فيها أنشطة الانتاج الحيوانى واعدة. وخلصت البعثة الى أن المشروع قد حقق أهدافه المباشرة المتمثلة فى انشاء قاعدة صلبة للبحوث فى القطر مزودة بالموظفين المهرة الذين تم اعدادهم اعداد جيدا. بيد أنه وجد أن قابلية هذه النتائج للاستمرار (أى نشر نتائج البحوث) تعتمد على علاقات التعاون بين المعهد وبين المرافق الأخرى ذات الصلة. وكان من المفترض عند صياغة المشروع أن يكون النظام القطرى لانتاج البذور المحسنة واصدار شهادات بسلامتها وتوزيعها قادرا على تحمل مسؤولية اعثار وتوزيع البذور المحسنة على مختلف التعاونيات والمشروعات المعنية بالانتاج الحيوانى.

٤٤ - وباختصار، ظهرت تعقيدات التسويق مع ادخال بذور محسنة جديدة على نطاق واسع، وبالتالى اتضحت المعوقات الناشئة عن نظام التوزيع المحدود. ولم تكن هذه النتيجة قد قدرت حق قدرها وبخاصة وأنها يمكن أن تشكل خطورة على الأهداف الانمائية للمشروع. ولاحظت البعثة أن من الضرورى انشاء هياكل للتدريب القطرى والتوزيع المحسن لضمان الاستخدام المناسب والواسع النطاق للمخرجات.

٤٥ - وفى مشروع آخر (IRQ/87/004) يهدف الى تحسين نظام التحكم فى نوعية البذور واصدار شهادات باعتمادها اتضح أن آثار النتائج الجيدة للمشروع مثل انتاج نوعية جيدة من البذور هى آثار محدودة «حيث لا يوجد فى الوقت الحاضر تشريع للبذور (فى القطر) يفرض على منتجى البذور والتجار الالتزام بنظام مراقبة الجودة. كما لا توجد الا شركة بذور واحدة وبذلك تنعدم المنافسة من أجل تحسين النوعية وبالتالى زيادة حجم المبيعات. ولهذا أوصت البعثة، بين جملة أمور، أن «تنظر الحكومة فى اصدار تشريع لمراقبة نوعية البذور أثناء الانتاج، وعند طرحها فى الأسواق، وبخاصة مع زيادة اشتراك القطاع الخاص فى هذه العملية».

٤٦ - ويعتبر عدم القدرة على مراقبة نوعية البذور من العيوب الرئيسية للاستفادة المباشرة من نتائج المشروع والتوسع فى هذه الاستفادة. بيد أن البعثة لاحظت أن هذه العقبة، التى لم تظهر الا أثناء تنفيذ المشروع، لا حيلة للمشروع حيالها ويمكن التغلب عليها فى حالة واحدة الا وهى أن تقوم الحكومة باصدار قرار يحدد أساليب التسويق والتوزيع لشركات البذور.

٤٧ - الشكوك التى تحوم حول قدرة أنشطة التدريب على الاستمرار حققت مجموعة المشروعات الـ ٧٣ الناجحة فى مجال المخرجات، نجاحا مستمرا فى تحقيق الأهداف المتعلقة بالتدريب. بيد أن القدرة على الاستمرار تحوم حولها الشكوك وبخاصة وأن الوكالات المضيفة كثيرا ما تعانى من عدم كفاية الميزانية أو الوضع القانونى،

٥٢ - وتقودنا الدراسة الدقيقة لأوجه الضعف الرئيسية فى العناصر الفردية فى تصميم المشروعات وتنفيذها، ودور كل منها فى الاسهام فى نتائج المشروعات (المخرجات)، الى عدة استنتاجات. أولها، أن كثيراً من العناصر الهامة، لاسيما تلك التى تتطلب مزيدا من العناية، ذات طابع غير تقنى، وتتعلق بادارة المشروع، والجوانب التنظيمية، والمبادىء الاساسية لتصميم المشروع. كما تبرز أهمية التخطيط الواقعى عند تصميم المشروع وتنفيذه. ويبرز التحليل الدور الحاسم لما تقدمه منظمة الأغذية والزراعة من دعم لكل من المدخلات التقنية والادارية لتنفيذ المشروع، بما فى ذلك الدعم الفنى الذى يقدمه موظفو المقر الرئيسى. ومن الواضح فى نفس الوقت، أن للحكومة المضيفة دورا أساسيا من حيث دعم السياسة العامة والتنسيق العام وتيسير المشاركة الفعالة للمؤسسات النظيرة فى المشروع، بما فى ذلك الامداد بالمرافق وبالموظفين الملائمين. وأخيرا، فاذا كان لعناصر التنفيذ تأثير حاسم على الأداء الانتاجى للمشروعات، فان لعناصر كثيرة من تصميم المشروع أهميتها، ليس فقط من أجل سلاسة التنفيذ، وانما أيضا من أجل ضمان النتائج بعيدة المدى للمشروع وقابليتها للاستمرار على وجه الخصوص.

٥٣ - هذه النتائج والدروس ليست جديدة - وقد أشير الى الكثير منها فى التقارير المجمعة لعمليات التقييم، كما حدث فى «استعراض البرامج الميدانية». كما أن أمانة المنظمة تسلم بها بشكل عام، ويجرى القيام بتدابير شتى لتصحيحها. ويشمل ذلك تدريب موظفى المنظمة على صياغة المشروعات، وتدريب مدراء المشروعات الوطنيين وغيرهم من كبار الموظفين على ادارة المشروعات. وايلاء اهتمام مستمر للدعم التقنى والتشغيلى للمشاريع من خلال الزيارات الميدانية، واعداد المبادىء التوجيهية لصياغة المشروعات، علاوة على زيادة الاستفادة بانتظام من عمليات التقييم فى صياغة المشروعات وتنفيذها.

٥٤ - ومن الواضح أن هذه الجهود تحتاج الى المزيد من التعزيز، ويشير التقرير المجمع الحالى الى أنه ينبغى أن يشمل التركيز فى المستقبل المجالات التالية:

(أ) منهج متعدد التخصصات فى تخطيط المشروعات وتصميمها وتنفيذها بحيث تمثل المشروعات استجابة متسقة وفعالة التكاليف للمشاكل والقضايا الانمائية المعقدة؛

(ب) الارتقاء بمهارات موظفى المنظمة وخبرائها الاستشاريين، فى كل من المقر الرئيسى والميدان، فى مواضيع مختارة من تحليل المشروعات وتصميمها، وادارة المشروعات وتخطيطها، والرصد والتقييم؛

هو مطلوب. وأكدت البعثة أن التوجه الحالى للمشروع هو التوجه الصحيح أى أن يستمر المركز فى اتاحة التدريب للمستوى المتوسط. لذلك أوصت البعثة بأن أى اجراء من شأنه ادخال التدريب كمادة كاملة فى منهج الجامعة المحلية ينبغى مقاومته. وهذا الاتجاه نحو الافلات من المستوى الأدنى أو المستوى المتوسط الى المستوى الأعلى هو مشكلة شائعة جدا عندما يكون التدريب ناجحا ومحل تقدير.

٥٠ - ومع أن هذه النتائج تبرز أهمية التنفيذ الجيد، الا أنها لا تترك مجالا للشك فى أن التصميم الضعيف يعوق تنفيذ المشروع، ويعوق انتاج المخرجات فى موعدها المناسب وبالنوعية الجيدة للمخرجات. ويشار بوجه خاص الى أن بعض عناصر تصميم المشروعات مثل تحديد الافتراضات والمخاطر التى ينبغى مراعاتها من أجل نجاح المشروع الى جانب الاطار المؤسسى للمشروعات لما لهذه العناصر من تأثير هام يضمن فعالية نتائج المشروع واحتمالات قدرته على الاستمرار. وبالاضافة الى ذلك تعتمد فعالية المشروعات وقابليتها للاستمرار الى حد كبير على العوامل الأشمل التى تخرج عن نطاق سيطرة المشروع. وقد أوضحنا ذلك آنفا فى معرض الحديث عن تجربة المشروعات الناجحة التى صادفت صعوبات عن مدى قابليتها للاستمرار وحصول عناصرها الاساسية المتعلقة بالتصميم والتنفيذ على تقديرات جيدة.

القسم ٤ ملاحظات ختامية

٥١ - باستعراض الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩١، يتبين أنه قد تحقق تقدم هام فى كل من نوعية تقييم المشروعات وشمولها. فقد تحسنت، على وجه الخصوص، نوعية صلاحيات بعثات التقييم والخبرة التقييمية لأعضائها، مما أسفر عن وضع تقارير تقييم أكثر ترميزا وتدقيقا. وبالمثل، توضح تقديرات التقييم أنه حدث تحسن فى تنفيذ المشروعات طوال هذه الفترة مع تناقص عدد المشروعات السيئة التصميم فى الوقت الذى ظلت فيه قوة الدفع لتحقيق نتائج أفضل للمشروعات باقية كما هى. وعموما، فان فاعلية المشروعات فى احداث النتائج المرجوة تبدو مرضية (مع اعتبار ما يقرب من ٣٠ فى المائة منها جيدة من حيث مخرجاتها وما يزيد عن ٢٠ فى المائة جيدة من حيث آثارها)، على الرغم من أن الوضع ليس مرضيا بنفس القدر بخصوص كفاءة التنفيذ (نحو ٢٥ فى المائة تعتبر جيدة وما يقرب من ٢٠ فى المائة تعتبر سيئة)، ومخيب للآمال بالنسبة الى تصميم المشروعات (أقل من ٢٠ فى المائة تعتبر سيئة). ويفسح هذا النمط المختلط من التقييم مجالا كبيرا لادخال المزيد من التحسينات فى جميع الأوجه.

الملحق

القضايا الناجمة عن تقييم المشروعات فى قطاعات فرعية مختارة (١٩٩٠)

١ - يقدم هذا الملحق موجزا للقضايا الناجمة عن تقييم المشروعات الذى تم فى ١٩٩٠ (وهو استنساخ لجزء من التقرير المجمع السنوى لتقييم المشروعات - ١٩٩٠). ويغطى المرفق مشروعات فى أربعة قطاعات فرعية مختارة، هى الارشاد، والانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية، وصيانة الموارد الطبيعية وتنميتها، وتطوير الاحصاءات، وتبلغ فى مجملها ٦٠ مشروعا.

الارشاد

٢ - عالجت أنشطة الارشاد ما مجموعه ١٨ مشروعا، ٨ منها فى الزراعة و٤ فى مصائد الأسماك و٦ فى الغابات [(١)]. وكانت أغلبية هذه المشروعات فى أفريقيا (١٥) مشروعا. وتبين أن معظم عمليات تقييم المشروعات تلقى الضوء على ثلاث مجموعات من القضايا التى تواجه فى العادة أنشطة الارشاد، سواء كانت فى الزراعة أو مصايد الأسماك أو الغابات: (أ) «الرسالة»، أى الابتكارات أو الحزم التكنولوجية أو نظم الانتاج التى يتعين الارشاد عنها أو نقلها، (ب) و «تقبل» أو قبول «الرسالة» من قبل الجماعة المستهدفة من المشروع، أى المستفيدين النهائيين، وهم المزارعون وصيادو الأسماك وسكان الغابات، (ج) «آليات التوصيل» المستخدمة لتبليغ «الرسالة» الى الجماعة المستهدفة، أى مصالح الارشاد الوطنية، ومناطق البيانات العملية، ومراكز الانتاج والتسويق والائتمان.

٣- وقد تبين أن المشروعات التى حاولت معالجة الجوانب الثلاثة بأجمعها واجهت صعوبات فى انجاز النتائج الشاملة خلال الاطار الزمنى المحدود للمشروعات. فى حين أن تلك التى ركزت على جانب واحد فقط كانت احتمالات نجاحها أكبر. بيد أن تلك الأخيرة استفادت بصفة عامة من كون الجانبين الآخرين قد أحسن تطويرهما بشكل معقول فى البلد أو عولجا بمشروع، أو بمشروعات تكميلية.

---

(١) مشروعات الزراعة هى: ANG/88/010; BEN/84/006; GCP/GHA/021/NET; KEN/84/007; KEN/86/029; MAG/86/004; MOZ/86/008; URT/87/002; GHA/88/004; GUI/87/025; INS/86/021; NIR/87/010; ومشروعات مصايد الأسماك: ELS/86/005; GCP/KEN/051/AUL; NEP/85/017, PHI/87/005; ومشروعات الغابات: SIL:/88/008; UGA/86/012

(ج) المزيد من التحسين فى الاجراءات والعمليات المتعلقة بالبرمجة، وصياغة المشروعات، والتقييم، والتنفيذ، والرصد/الدعم من أجل تعزيز فعالية تكاليف عمليات المنظمة؛

(د) الانتقائية فى تحديد وصياغة وتنفيذ المشروعات بما يتمشى مع الميزة المقارنة للمنظمة فى العمليات الميدانية والقدرة التقنية والتشغيلية القائمة فى المنظمة.

٩ - حددت البعثات عددا من القضايا أو المشكلات المشتركة فى هذا المجال، والتى تتعلق بما يلى:

- تخطيط البحوث، بما فى ذلك تقدير توافر الحلول التقنية والحزم التكنولوجية، وملاءمتها،

- نظم معلومات الثروة الحيوانية وبرامج التقصى والرقابة، الرصد الصعب أو الجزئى للحيوانات المحصَّنة المملوكة لصغار الملاك،

- توزيع المواد الجينية، واللقاحات وغيرها من المدخلات على أفقر المجموعات؛ والاعتماد على مناهج مشاركة السكان والنساء؛ ومخططات استرداد التكاليف،

- الاهتمام بالسلامة الاقتصادية لطرق الانتاج المقترحة والحاجة الى المزيد من عمليات المسح الاقتصادية - الاجتماعية فى العديد من المشروعات.

١٠ - اجتهدت بعثات التقييم أيضا لتحديد العوامل التى تيسر انجاز أهداف المشروعات، فوفرت بذلك بعض التفسير لنجاح مشروعات معينة. وعلى سبيل المثال، يبرز فى هذا الصدد تقييمان.

١١ - الاول، أن مشروعا لتربية الاحياء المائية، أنجز معظم الاهداف المتعلقة ببناء المؤسسات من أجل نقل التكنولوجيا رغم عجزه عن تحقيق جميع النواتج المخطط لها نتيجة لقيود الموازنة الحكومية. وعلى وجه الخصوص، فان الترويج لنموذج استزراع سمكى سليم اقتصاديا اعتبر «أكبر نتيجة ملموسة» له. وباختصار، نجح المشروع فى تجاوز مستوى الخدمات الحكومية والوصول الى المستفيدين النهائيين بنموذج انتاج جذاب من الناحية الاقتصادية.

١٢ - والثانى، أن مشروعا للتدريب والارشاد البيطريين لم يستحدث فقط منهاجا تدريبيا ملائما وينجح فى تدريب ما يزيد عن ٢٠٠ موظف ميدانى، وانما نجح أيضا فى ضمان الاستمرارية لخدمات العيادات المتنقلة والتلقيح الاصطناعى التى تقدمها المؤسسة المضيفة للمشروع. وقد دفع الزراع تكلفة الخدمات المقدمة مما سمح بشراء المستلزمات المطلوبة (العقاقير والمنى). وبذلك تبين أن المخطط الناجح لاسترداد التكاليف يعزز استمرارية الخدمات التى تقدمها المؤسسة المضيفة للمشروع.

٤- وبالنسبة الى «الرسالة»، لاحظت بعثات التقييم فى بعض الحالات أن الحزم التكنولوجية الملائمة اما أن تكون غير موجودة أو موجودة بشكل غير كاف أثناء فترة المشروع (المشروعات).

٥ - وبالنسبة الى «الرسالة»، يلاحظ فى العديد من المشروعات أن نهج المشاركة اما أن يكون ضعيفا أو غير مفهوم بشكل واف من قبل موظفى المشروع.

٦ - وبالنسبة الى «آليات التوصيل»، كانت الصعوبات تتعلق الى حد كبير بضعف مؤسسات الارشاد (نقص الأموال، والموظفين والوسائل المادية) وفى احدى الحالات كانت الصعوبة تتعلق بنظام تغذية مرتدة ضعيف لم يربط بشكل صحيح بين تحديد الحاجات على مستوى المستفيدين وبين البحث والتطوير للحزمة التكنولوجية الملائمة («الرسالة»). ولم تكن الحاجات التدريبية تقيم بالشكل الوافى دائما، وفى حالات قليلة كان هناك ميل الى اغفال احتياجات الادارة.

٧ - ومن الناحية الايجابية، تبين أن المنهج المستند الى مراكز المجتمعات المحلية - التى تضم مجموعة متنوعة من الخدمات التى تتراوح من المشورة الارشادية الى الائتمان والتسويق - كان واعداً أكثر من غيره.

<u>الانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية (بما فى ذلك تربية الأحياء المائية)</u>

٨ - تبين أن هذا القطاع الفرعى يضم ١١ مشروعا للانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية، أضيف اليها ٣ مشروعات لتربية الأحياء المائية، حيث أن زراعة الأسماك مماثلة جدا لتربية قطعان صغيرة من الثروة الحيوانية، سواء من حيث صعوبات الانتاج أو مشاركة المستفيدين (النساء فى كثير من الأحيان) أو موقعها فى الاقتصاد الشامل للوحدة الزراعية.(٢)

---

(٢) الانتاج الحيوانى: BGD/85/124; LES/84/002; STP/87/001; UGA/84/023; MOZ/86/028; PAK/84/008; GCP/RAF/247/NET; الصحة الحيوانية: VIE/86/006; GCP/RAF/208/JRN; UGA/86/001; URT/86/022; تربية الأحياء المائية: BDG/87/045; IVC/87/001; MLI/86/001.

١٦ - واعتبرت أوجه الضعف فى الدعم المقدم من المؤسسات المضيفة و/أو الحكومة من العوائق الرئيسية فى تنفيذ المشروع فيما يزيد عن نصف الحالات، اما بسبب قدرتها المؤسسية المحدودة، من حيث الموظفين أو الوضع القانونى، على تغطية جميع المكونات المدرجة فى المشروع أو نتيجة للصعوبات التى تواجهها الحكومة فى تقديم دعم السياسات و/أو الدعم المالى.

١٧ - ان الجوهر الفنى لقطاع (الموارد الطبيعية والبيئة) متعدد التخصصات بشكل بالغ، واحدى السمات المميزة لهذه المجموعة من المشروعات هى تعدد التخصصات والنطاق المتعدد القطاعات فى كثير من الأحوال للعمل الفنى على الصعيدين القطرى والميدانى معا. وهكذا فقد أبرزت عمليات التقييم، بالنسبة الى معظم المشروعات (٢٢ مشروعا من بين ٢٤) الحاجة الى تدعيم التعاون مع الموءسسات الأخرى، عن طريق:

- التنسيق الأفضل مع المصالح/الوكالات والموءسسات الأخرى العاملة فى المجالات الفنية ذات الصلة، وخاصة من أجل المشروعات الداعمة لتطوير و/أو اختبار المناهج/التكنولوجيات المحسنة،

- الصلات الأوثق مع الوكالات الميدانية الأخرى مثل جهات الارشاد وقادة القرى/المجتمعات المحلية، خاصة فى المشروعات العاملة فى أنشطة رائدة ودعم مباشر للمجتمعات المحلية (أى صيانة التربة، وادارة تجمعات المياه، والغابات فى خدمة المجتمع المحلى)،

- الرصد المحسن لانشطة المشروعات كأساس لتنسيق أفضل للمشروعات فيما بين شتى الوحدات المشتركة فيها.

١٨ - وفيما يتعلق بانجازات المشروعات، تبين من عمليات التقييم أن أداء أربع مشروعات كان طيبا، فى حين كان أداء معظم المشروعات الأخرى مرضيا فى تحقيق معظم النتائج المخطط لها. وفى أغلب الحالات، أعطت التقييمات مراتب أفضل لنوعية النتائج مما أعطته لشمولها و/أو النتائج بالنسبة للكم المقرر. وعلى وجه الخصوص، تجدر الاشارة الى الانجازات التالية:

- التدريب الناجح للموظفين الفنيين فى مجال بناء المؤسسات، فيما يقرب من نصف الحالات،

صيانة الموارد الطبيعية وتنميتها

١٣ - تضم المجموعة ٢٤ مشروعا[٣] من أجل تنمية وصيانة الاراضى والمياه (بما فى ذلك مشروعات الاسمدة)، واعادة التحريج وادارة تجمعات المياه. واندرجت معظم المشروعات تحت المجالات التقنية لقسم تنمية الاراضى والمياه وقسم الموارد الحرجية. وكانت ثلاث عشرة منها فى ميدان الغابات. وكانت كلها، فيما عدا مشروعا واحدا، مشروعات قطرية، وفى أفريقيا وآسيا فى أغلب الاحوال. وكانت غالبيتها (١٥ مشروعا) ترمى، من حيث الاهداف الرئيسية، الى تدعيم المؤسسات الوطنية التى لها اختصاصات قطاعية/شبه قطاعية، عن طريق ادخال العمل بنهوج/طرق محسنة، وتدريب الموظفين وتحسين المرافق. وتركز ست منها بوجه خاص على مجالات معينة (ادارة تجمعات المياه، ومقاومة التصحر، وتنمية زراعات الارز المروية، والتدريب على ادارة المياه وصيانة التربة).

١٤ - أبرز التقييم صعوبات عديدة كان الكثير منها يتعلق بتصميم المشروعات. فقد تبين أن ما يقرب من نصف المشروعات طموحة فى مجال تصميم المشروعات فيما يتعلق بالمجالات/المكونات الفنية المشمولة أو المنطقة الجغرافية التى سيغطيها المشروع.

١٥ - وكانت القيود الزمنية الناجمة عن النطاق الطموح للمشروعات قضية رئيسية فى ١٦ حالة. وقد اعتبرت المدة المحدودة للمشروعات سببا رئيسيا فى:

- صعوبة اتمام الاختبارات الميدانية و/أو تطوير الحزم التقنية المقترحة،
- مستوى التدريب المقدم الى موظفى الارشاد،
- ارشاد المزارعين و/أو المستخدمين النهائيين الى التكنولوجيا المختبرة.

---

(٣) الغابات: ANG/85/007; BEN/85/006; BHU/85/016; GCP/CVI/015/BEL; IRA/86/004; MYA/81/003; GCP/NEP/041/NOR; GCP/RAF/234/FRA; TOG/87/001; UGA/86/010; VIE/86/026; VIE/86/027; VIE/86/028؛ الاسمدة: GCPF/GAM/014/DEN; GCPF/GBS/009/DEN; GCPF/NEP/030/NET؛ الاراضى والمياه: BEN/84/012; GCP/INS/059/NET; MLW/85/011; SOM/86/023؛ الرى: GCP/LES/034/NET; SYR/86/015; URT/86/009; URT/86/012.

وبرامجها الجاهزة الأساسية، (ب) انشاء بنوك البيانات لتخزين البيانات الاحصائية واسترجاعها، (ج) تدريب الموظفين الوطنيين على طرق جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها واستخدام المعدات المحاسبية الحديثة، (د) نشر البيانات عن طريق النشرات المنتظمة وغيرها من أنواع المطبوعات

٢٢ - كثيرا ما يبالغ تصميم المشروعات فى تقدير القوة المؤسسية الأولية للمنظمات المضيفة، ومن ثم يبخس فى تقييم كمية مدخلات المشروعات والاطار الزمنى المطلوبين لبناء البرنامج المقترح للاحصاءات الزراعية. ويؤدى التأخير فى التنفيذ الى الاضرار بالجدول الزمنى المحدود بالفعل للمشروعات.

٢٣ - تتقلص الفوائد المحتملة للمشروعات التى تعود على أنشطة التخطيط القطاعية فى البلد المضيف أحيانا بفعل صعوبة توصيل المعلومات الاحصائية فى الوقت المرغوب أو بالمستوى المطلوب من الشمول والتفصيل. وكان الشمول الجغرافى المحدود لجمع البيانات و/أو عدم تجهيز وتحليل البيانات فى الوقت المحدد، من الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة دائما.

٢٤ - أعربت بعثات التقييم عموما عن رضائها بشكل عام عن أنشطة التدريب فى المشروعات. وأبرزت بعثات عديدة الحاجة الى التشديد على التدريب على الحاسب الآلى. فقد تبين أن التدريب على الحاسب الآلى بالمشروعات، فيما يقرب من نصف الحالات، قاصرا عن المدى المطلوب لتمكين الموظفين القطريين من الاضطلاع بالبرمجة المحاسبية وتحليل البيانات بعد انتهاء المساعدة التى تقدمها المشروعات.

٢٥ - وكثيرا ما تبين أن استمرارية فوائد المشروعات بعد انتهاء مدتها تمثل مشكلة بسبب الصعوبات التى تواجهها الحكومات المضيفة فى الوفاء بالتكاليف التشغيلية والمتكررة لوحدات الاحصاء. وكانت مشكلات تزويد الموظفين القطريين بالحوافز الكافية والاحتفاظ بالقوى العاملة المدربة فى وحدات الاحصاء، من المشكلات التى ذكرت بشكل أقل تواترا وان كان لها نفس الأهمية بالنسبة الى قابلية المشروع للاستمرار.

- تحسن توافر البيانات/المعلومات الفنية الموثوق بها، بما فى ذلك انشاء بنوك بيانات منهجية،

- تنمية التكنولوجيات والمناهج/السياسات المبتكرة،

- مد أنشطة الارشاد الميدانية الوطنية الى الصعيد القروى.

١٩ - وبالنسبة الى بناء المؤسسات الناجح فى هذا القطاع الفرعى، فان بعض أوجه المشروع BOT/85/011 ، وهو أحد المشروعات الناجحة المشار اليها آنفا، تبرز بعض الدروس المثيرة للاهتمام. فقد كان المشروع يهدف الى توفير الدعم لقسم مسوح التربة فى MOA عن طريق انشاء مصلحة كاملة التجهيز لرسم الخرائط وتدريب الموظفين الوطنيين أثناء العمل. ونتيجة للمشروع، أنشئت أول قاعدة قطرية لبيانات التربة معالجة بالحاسب الآلى. وأتم الموظفون الفنيون داخل الوحدة وضع خريطة للتربة فى البلاد، وأعدت خرائط تفصيلية تغطى المناطق ذات الامكانات الزراعية فى البلد. ورغم أنه لم يكن يقصد بالمشروع أن يركز على تقييم الأراضى وتخطيط استخدامها، فقد عقدت دورات تدريب معينة على شتى المستويات للموظفين المشاركين فى التخطيط والارشاد الزراعيين عن الاستخدامات المحتملة للتربة وبيانات استخدام الأراضى. وقد أوصى بالقيام بمزيد من الأعمال فى هذه المجالات من أجل تدعيم الصلات بين الوحدة والخدمات التى تستطيع تقديمها الى التخطيط على الصعيدين الوطنى والمحلى، وتوسيع دراساتها الراهنة عن قدرة الأراضى لتشمل العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية.

التنمية الاحصائية

٢٠ - قيمت فى ١٩٩٠ سبعة مشروعات تعالج التنمية الاحصائية، خمس منها فى الزراعة واثنان فى مصايد الأسماك[٤]، أغلبها (٦ مشروعات) فى أفريقيا.

٢١ - وجدت بعثات التقييم فى هذا القطاع الفرعى ميلا عاما نحو الطموح المفرط فى وضع أهداف المشروعات. وكثيرا ما تشمل المساعدة التى تقدمها المشروعات الى منظمات الاحصاء الوطنية: (أ) توفير أجهزة الحاسب الآلى

---

(٤) الزراعة: ANG/87/005, CAF/86/017, GCP/CPR/006/ITA, MAU/87/006, UGA/88/002، مصايد الأسماك: MAG/85/014, UGA/87/007

الجزء الثالث

استعراض متعمق لبعض القضايا الاساسية

الفصل الخامس

أنشطة المنظمة فى مجالات دعم تنمية التجارة الدولية

يحتوى هذا الفصل على الاقسام التالية: أولا: معلومات أساسية، ثانيا: الترتيبات التنظيمية للعمل فى مجال التجارة، ثالثا: الموارد البشرية والانفاق، رابعا: الانشطة والنتائج (بما فى ذلك تغطية عمل المنظمة بشأن السلع، والمطبوعات والمعلومات بشأن تجارة السلع، والحواجز الفنية غير الجمركية بوجه التجارة، والمناقشات فيما بين الحكومات والمساعدة الفنية)، وخامسا: موجز القضايا والاستنتاجات. كما يتضمن هذا الفصل استعراضا شاملا لانشطة المنظمة المكرسة فى معظمها لترويج التجارة الدولية. ولا يغطى هذا الفصل الانشطة التى ترتبط على نحو غير مباشر بالتجارة، مثل انتاج المحاصيل وتنمية الأسواق الداخلية.

أولا- معلومات أساسية

ألف - السياق

١ - أولت المنظمة، منذ تأسيسها، اهتماما كبيرا، وأفردت مكانا بارزا لتنمية التجارة بالمنتجات الزراعية، بما فى ذلك المنتجات الحرجية والسمكية. وتزيد نسبة هذه المنتجات فى الوقت الحاضر عن ١٠ فى المائة من مجموع التجارة العالمية وتبلغ زهاء ١٨ فى المائة من مجموع صادرات البلدان النامية. وتشكل المنتجات الزراعية فى العادة الصادرات الرئيسية لأقل البلدان نموا. ويلاحظ أن نسب التبادل التجارى قد تدهورت على نحو خطير فيما يخص المنتجات الزراعية عموما، ومحاصيل التصدير الاستوائية التقليدية بصفة خاصة. وتشمل الأسباب الكامنة وراء ذلك، بطء نمو الطلب، وزيادة الانتاج بفضل التقدم التقنى، وتدابير الحماية القوية للزراعة فى البلدان الصناعية، وزيادة البدائل التخليقية. وقد بدأت الاهتمامات البيئية وكذلك انخفاض الامدادات فى التأثير على أسواق الأخشاب الاستوائية. وفى ذات الوقت تواجه الصناعات التحويلية الوسيطة فى البلدان النامية حواجز جمركية أعلى من مستوى الحواجز التى تواجهها المنتجات غير

البنك الدولى، بل واستمر، بالنسبة للبلدان النامية الجهاز الخارجى الرئيسى الذى يستطيع التأثير على السياسات القطرية القطاعية.

٥ - كما حدث خلال العقود الماضية نمو فى المنظمات الحكومية الدولية المعنية بالتجارة عموما وبسلع معينة على وجه الخصوص. وبامكان البلدان المتقدمة أن تعالج قضايا التجارة من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومع انشاء أولى الجماعات الحكومية الدولية للسلع فى المنظمة فى الخمسينات، وفى بداية الستينات، نشأ عدد كبير من المنظمات المختصة بالسلع[1] ولعبت المنظمة بالنسبة لبعض منها دور المحفز. وأتاحت الأونكتاد محفلا للتفاوض بشأن الاتفاقيات التى أدت الى انشاء منظمات مختصة بالسكر والأخشاب الاستوائية والمطاط الطبيعى والجوت. وأخذت اختصاصات الأونكتاد تضيق تدريجيا فيما يخص التفاوض بشأن الاتفاقيات، وأصبح الاهتمام العالمى مركزا فى الوقت الحاضر على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

٦ - وفى تطور آخر ذى مغزى للتجارة الدولية، أدت الانجازات الهائلة فى مجال الترابط الداخلى الالكترونى ونظم الاتصالات الى امكانية اجراء تحليل سريع ودقيق للبيانات. وقد أتاح ذلك أساسا لاحداث تكامل وثيق فيما بين الأسواق فى مختلف أرجاء العالم واتخاذ قرارات استراتيجية تستند الى معلومات وافية.

٧ - وقد يشهد عقد التسعينات خفضا فى مستويات حماية الزراعة. اذ لم تعد مجموعة دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى سابقا كتلة تجارية. وفى نفس الوقت سيحدث توسع شبه مؤكد فى الكتل التجارية الأخرى بداية من منطقة التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية ومزيد من التوسع فى السوق الأوروبية. وعلى ذلك قد تزداد أهمية نظام التجارة التفضيلية. وهناك تطور محتمل فى حالة فشل جولة أوروغواى يتمثل فى زيادة الاتفاقيات المعقودة فيما بين البلدان النامية فرادى أو مجموعات مع الكتل التجارية الرئيسية.

---

(١) منها مع ذكر سنة الانشاء بين الأقواس: المجلس الدولى للقمح (١٩٤٩)، والمنظمة الدولية لزيت الزيتون (١٩٥٩)، والمنظمة الدولية للبن (١٩٦٣)، والمنظمة الدولية للكاكاو (١٩٧٢)، والمنظمة الدولية للسكر (١٩٦٨)، والمنظمة الدولية للمطاط الطبيعى (١٩٨٠)، والاتحاد الدولى لترويج الشاى (١٩٨٠)، والمنظمة الدولية للجوت (١٩٨٤)، والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية (١٩٨٥).

المصنعة. وتتعرض أكثر السلع قيمة ذات القدرة الكبيرة على تنمية صادرات البلدان النامية مثل المنتجات البستانية والأسماك باستمرار الى المزيد من المتطلبات الصارمة فيما يخص نوعيتها من جانب المستوردين.

٢ - وحدث خلال العقود الثلاثة الأخيرة عدد من التحولات المهمة فى تحديد أنماط التجارة فيما بين البلدان المتقدمة والنامية. فقد منح العديد من البلدان المتقدمة فى البداية للمستعمرات السابقة فرصا تفضيلية للوصول الى أسواقها، ثم استعيض بمرور السنين عن هذه الترتيبات الى حد كبيرة بالواردات التفضيلية من جانب المجموعة الأوروبية وبالنسبة لبعض السلع من قبل الولايات المتحدة وبموجب نظام الافضليات المعمم فى العديد من البلدان المتقدمة. وظلت ترتيبات المقايضة مع الاتحاد السوفييتى سابقا مهمة لفترة طويلة بالنسبة لبعض البلدان النامية.

٣ - وحدث تركيز على الاتفاقيات السلعية المصممة لاحداث استقرار فى الأسواق من خلال ادارة الأسعار أو الكميات الداخلة فى التجارة الدولية. وقد حدث ذلك خلال فترة تميزت بهبوط عام فى أسعار معظم المنتجات الأولية. كما حدث اختلاف أساسى فى المصالح فيما بين المستوردين (رغبة فى خفض مستويات الأسعار) والمصدرين (الذين رأوا فى الاتفاقيات السلعية طريقا لزيادة مستويات الأسعار). وانعكس هذا التركيز على الاتفاقيات السلعية، وقد نص عليه بوضوح دستور المنظمة كذلك، فى انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى ١٩٦٤ (الأونكتاد)، وفى الدعوة الى قيام نظام اقتصادى دولى جديد. وقد استمر هذا التركيز يحظى بشىء من التأكيد فى مطلع الثمانينات، وقد انعكس ذلك جزئيا فى الخطوط التوجيهية للمواءمة الزراعية الدولية وأهدافها بعد تحديثها من قبل مؤتمر المنظمة فى ١٩٨٣.

٤ - وفى الآونة الأخيرة تحرك هذا التركيز نحو تحرير التجارة، وخفض مستويات الدعم المحلى للزراعة فى البلدان المتقدمة. وقد انعكس هذا التحول بقوة فى الخط التوجيهى رقم ٧ من الخطوط التوجيهية التى وضعت فى ١٩٨٣ للمواءمة الزراعية الدولية وأهدافها. ومنذ ذلك الحين أصبح موضوع خفض الدعم المقدم للزراعة فى البلدان الصناعية قضية تحدد مواصلة أو انقطاع المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى اطار جولة أوروغوارى، ولم يتسن الوصول الى حل لهذه القضية وقت الانتهاء من اعداد هذا الفصل. كما زادت فى البلدان النامية أهمية تحرير الأسواق الداخلية مع توسع نطاق مشاركة القطاع الخاص فى التجارة الدولية، وخفض الضرائب والرسوم على الصادرات ومع اعادة مواءمة أسعار الصرف بعد التحسن الذى طرأ على نسب التبادل التجارى الداخلى بالنسبة لمنتجى السلع الأولية. وأصبح

ودراسة مجالات التجارة فيما بين البلدان النامية. ويؤكد فى نفس الوقت على ضرورة أن تستكمل أنشطة المنظمة عمل المنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما الأونكتاد والجات.

١١ - وتعالج ثلاثة من الخطوط التوجيهية الاثنى عشر للمواءمة الزراعية الدولية الموضوعات ذات الصلة بالتجارة، كما تقدم بعض التوجيهات الى الأمانة فيما يخص اتجاه التنمية الذى يتحتم على المنظمة دعمه:

الخط التوجيهى رقم ٧ : التأكيد على أهمية تحرير التجارة ولاسيما لصالح البلدان النامية، بما فى ذلك خفض مستويات الحواجز الجمركية وغير الجمركية بوجه التجارة وتجنب تقديم اعانات التصدير،

الخط التوجيهى رقم ٨: التأكيد على أهمية استقرار الأسواق العالمية عند مستوى مجز من الأسعار التى يحصل عليها المنتجون وأسعار منصفة للمستهلكين، حيثما أمكن، عن طريق الاتفاقيات السلعية الدولية. كما جرى التأكيد على ضرورة تسهيل الحصول على الاغذية بشروط معقولة، ولاسيما بالنسبة الى البلدان ذات الدخل المنخفض،

الخط التوجيهى رقم ٩: حث البلدان النامية على توسيع التجارة بالسلع الغذائية والزراعية وعلى ممارسة الأشكال الأخرى من التعاون الاقتصادى والفنى فيما بينها.

١٢ - كذلك دعا المؤتمر فى ١٩٨٧، أثناء مناقشته لحالة الاغذية والزراعة، الى المزيد من تحرير التجارة من خلال جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف. ودعا الى انتهاز كل فرصة متاحة لمشاركة المنظمة فى دعم هذه المفاوضات. كما أكد المؤتمر على الحاجة الى ضرورة توفير معاملة تفضيلية لمنتجات البلدان النامية من السلع الزراعية، وحث على ضرورة مراعاة مصالح البلدان النامية المصدرة الرئيسية على نحو خاص أثناء جولة أوروغواى[1]. وفى قرار المؤتمر رقم ٨٩/١٠ فى دورته الخامسة والعشرين فى ١٩٨٩ «استعراض بعض جوانب أهداف المنظمة وعملياتها» تكرر التأكيد على ضرورة أن يركز جزء أساسى من هذه المبادىء والأهداف على اهتمامات البلدان الأعضاء فيما يتعلق بالحواجز التجارية والسياسات الحمائية التى تعوق التجارة العالمية بالمنتجات الزراعية والغذائية. وقد انعكست هذه الأولوية فى خطة العمل متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ التى أبرزت بدورها أهمية التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية.

---

(١) الفقرة ٣٩ من الوثيقة C 87/REP.

٨ - وفى اطار منظومة الامم المتحدة، لا تعد المنظمة بحد ذاتها محفلا للمفاوضات التجارية، وانما الجات، والى حد ما الاونكتاد. وعلى الرغم من أن الترتيبات المتعلقة بقضايا التجارة فى منظومة الامم المتحدة تمر بمرحلة انتقالية، فان قدرات خدمات الامانة الحالية فى كل من الاونكتاد والجات على معالجة قضايا التجارة الزراعية محدودة على مستوى التفاصيل. ولم تركز جميع المنظمات الدولية السلعية على الجوانب التجارية للسلع. فالتركيز بالنسبة لبعضها قد انحاز نحو البحوث والتنمية. وهذه هى الحالة على وجه الخصوص بالنسبة للمنظمة الدولية للجوت والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، اللتين ركزتا بالدرجة الاولى على تشجيع المشروعات الانمائية. وعلى هذا الأساس، تواصل المنظمة القيام بدور مهم فى اجراء تحليلات مفصلة لتجارة السلع الزراعية. ويتوقع مشروع الاتفاقية التى تدرسها جولة اوروغوارى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف دورا أساسيا للمنظمة، من خلال هيئة الدستور الغذائى والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، فى الاتفاق على معايير مقبولة دوليا للتجارة بسلع الاغذية الاساسية والمواد النباتية.

باء - اختصاصات المنظمة

٩ - ولكل من الجات والاونكتاد والمركز الدولى للتجارة اختصاصات تركز على التجارة، مع وجود تمثيل مناسب فى أجهزتها الرياسية، فى حين تقوم المؤسسات التجارية بالانشطة التجارية بحد ذاتها. وفى اطار الاختصاصات العريضة للمنظمة فى تحسين الزراعة، يقر دستورها بدور المنظمة فى تدعيم التجارة بالمنتجات الزراعية. وعلى ذلك، فان عمل المنظمة هو على أوسع المستويات التفصيلية، ويرتبط بادماج عنصر تنمية التجارة بتنمية الزراعة ككل. ولعل أهم الاتجاهات يكمن فى الترويج لوضع أطر للسياسات وللجوانب التنظيمية، فضلا عن الاعتبارات التقنية على المستويات الدولية والقطرية لتسهيل أنشطة التجارة الزراعية.

١٠ - إن قرار مؤتمر المنظمة فى ١٩٧٩ رقم ٧٩/٢ «تجارة السلع وسياسة الحماية والمواءمة الزراعية»، وصيغته المنقحة والمحدثة فى ١٩٨٣ «الخطوط التوجيهية للمواءمة الزراعية واهدافها» يتيح توجيها مهما لعمل المنظمة فى مجالات تنمية التجارة الزراعية. ويطلب القرار ٧٩/٢ على وجه التحديد من لجنة مشكلات السلع أن تقيّم، بمعونة الجماعات السلعية الحكومية الدولية، مدى تأثير نتائج المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتطورات فى سياسات الحماية على التجارة بالسلع الزراعية الرئيسية، مع الاهتمام بوجه خاص، بصادرات البلدان النامية،

ويقع التركيز على تحسين مدى كفاية معايير الدستور الغذائي كنقطة مرجعية في التجارة الدولية. ويتحقق ذلك من خلال اللجان التابعة لهيئة الدستور الغذائي. كذلك يولى الاهتمام بالتجارة المسؤولة بالمبيدات وتطبيق لوائح مشتركة تتسم بمزيد من الشفافية فيما يخص الصحة النباتية،

- تقديم معلومات وتحليلات ومشورات في مجال السياسات عن جميع الجوانب المتعلقة بتجارة السلع ولاسيما تحليل التجارة، والمشورات ذات الصلة بالتوقعات على المدى القصير والمتوسط والطويل، اضافة الى تقديم الاحصاءات الاساسية للتجارة. والهدف المتوخى من ذلك هو خدمة عملية صنع القرار فيما يخص الأسواق والسياسات التجارية على مستوى اللجان وعلى المستويات الدولية والقطرية. وتجرى المحافظة على قاعدة شاملة للبيانات المتعلقة بالتجارة الدولية بالمنتجات الزراعية، بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات. وفي حين تغطى المطبوعات الرئيسية المعلومات ذات الصلة بالحالة والتوقعات، يجرى تقديم معلومات السوق الجارية فيما يخص سلع مختارة ولا سيما الأسماك،

- تقديم مساعدات فنية الى البلدان في مجالى التجارة والتنمية، بما في ذلك تدابير مراقبة نوعية الصادرات والوارادات بهدف زيادة الصادرات ذات القيمة المضافة (ولاسيما من الأسماك)، وبقدر أقل لتنمية السياسات والبرامج ذات الصلة بالسلع والتجارة.

١٥ - يضاف الى ذلك، استمرار الاهتمام بدعم التعاون الاقتصادى والتقنى بشأن التجارة فيما بين البلدان النامية (التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية/التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية)، وتحديد المحاصيل القابلة للتصدير. ومن بين مجالات الاهتمام التى برزت، موضوع التفاعل المتبادل فيما بين تجارة المنتجات الزراعية والبيئة.

١٦ - وبمعنى أوسع، يرتبط العمل الرئيسى للمنظمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالتجارة. من ذلك على سبيل المثال، أن الجهود المبذولة لتنمية محصول بعينه أو تحسين عملية تخصيص موارد الأراضى قد يساهم فى تحسين أداء الصادرات. وهذا ما ينطبق بصفة خاصة على بعض القطاعات الفرعية، حيث يجرى تصدير جزء كبير من انتاج السلع، كما هو الحال فى مصايد الأسماك. لذلك تعتبر المنظمة الدعم الذى تقدمه بمثابة عملية تكاملية متواصلة.

١٣ - وأقر المؤتمر العالمي لمصايد الأسماك وتنميتها الذى عقدته المنظمة فى ١٩٨٤ برنامجا للعمل رقم (٤) بشأن التجارة الدولية بالأسماك والمنتجات السمكية يركز على أهمية انشاء خدمات اقليمية لمعلومات أسواق الأسماك، وتوفير اطار متعدد الأطراف للمشاورات بشأن التجارة الدولية فى مجال مصايد الأسماك. وتعتبر مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها مهمة للتجارة المسؤولة بهذه المدخلات الزراعية الرئيسية. وقد جرى فى ١٩٨٩ توسيع مجال المدونة، التى وافق عليها مؤتمر المنظمة فى ١٩٨٥ بالاجماع، بحيث تشمل مبدأ الموافقة المسبقة عن علم. ويلزم هذا المبدأ البلدان بعدم تصدير المبيدات التى فرض الحظر على استخدامها فى البلد المصدر الى بلد آخر دون الحصول على موافقة صريحة من البلد المستورد.

جيم - الأولويات

١٤ - ويجرى تنفيذ معظم عمل المنظمة فى مجال التجارة من خلال اللجان المختصة بالسلع ولجان هيئة الدستور الغذائى وعلى رأسها مجلس المنظمة ومؤتمرها. ويساعد عمل الأمانة فى أداء هذه اللجان لمهامها من خلال تزويدها بمعلومات أساسية وتسهيل مناقشاتها بشأن القضايا المطروحة على جميع المستويات. وتعتبر مناقشة القضايا ذات الصلة بالتجارة من الموضوعات المهمة بصفة دائمة بالنسبة للمجلس والمؤتمر، وعلى أساسها يستكمل عمل اللجان. وفى هذا الاطار وبالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، تولى المنظمة فى الوقت الحاضر أولوية لدعم تنمية التجارة بالمنتجات الزراعية من خلال:

- تدعيم الحوار الدولى ومناقشة الخطوط التوجيهية فيما بين البلدان الأعضاء بشأن السياسات التجارية والعلاقات القائمة فيما بينها وبين السياسات الأخرى، ولا سيما المرتبطة بالأمن الغذائى والبيئة وحماية المستهلكين. ويتم ذلك بصفة خاصة من خلال المؤتمر والمجلس ولجنة مشكلات السلع والجماعات السلعية الحكومية الدولية التابعة لها. وتعتبر هذه اللجان بمثابة أهم الأدوات المتاحة لعمل المنظمة فى مجال التجارة وأن دعم هذه اللجان هو من بين أهم وظائف الأمانة،

- خفض الحواجز غير الجمركية الفنية بوجه التجارة، ولا سيما من خلال تشجيع عقد اتفاقيات بشأن المعايير المقبولة دوليا للتجارة لحماية صحة المستهلكين، ولضمان تطبيق الممارسات واللوائح الخاصة بالصحة النباتية.

بالمنتجات الاستوائية، بما فى ذلك الالياف والسيزال. ويمكن أيضا انشاء لجان فرعية تتناول المشروعات التى تعرض على الحساب الثانى فى الصندوق المشترك للسلع. وعادة ما تعقد اللجان/ الجماعات الفرعية دوراتها فى أعقاب اجتماع الجماعة الحكومية الدولية مباشرة أو أثناء الاجتماع.

٢٠ - تجتمع الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع عادة مرة أو مرتين كل عامين (لمدة أربعة أو خمسة أيام لكل دورة)[١]. وبوجه عام تعقد الاجتماعات فى روما وان كان هناك عدد من الاجتماعات يعقد فى أماكن اخرى[٢]. ويخصص جُل الوقت فى الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع لمناقشة الوضع الراهن والمستقبلى للسلعة والاحتمالات على المدى القصير. كما تشغل السياسات والاساليب التى تتبعها الدول الاعضاء نسبة كبيرة من وقت هذه الجماعات. وتمارس هذه الجماعات، التى تستخدم الوثائق التى تعدها المنظمة وأحيانا المنظمات الاخرى، الانشطة التالية مع اختلاف فى درجة التركيز:

- استعراض الوضع التجارى على المدى القصير والمتوسط، والغرض الاساسى من ذلك هو مساعدة البلدان على وضع السياسات المباشرة واتخاذ القرارات التجارية،

- استعراض أهم التطورات، والسياسات والاحتمالات التجارية على المدى الطويل، وذلك بغرض مساعدة البلدان فى وضع السياسات الاساسية وزيادة شفافية الاسواق الدولية والمساهمة فى التوصل الى اتفاق دولى فى الآراء. ويمكن لهذه المعلومات أن تمتد الى الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة كما تمتد الى السياسات القطرية التى تتبعها كبرى البلدان المستوردة والمصدرة فى مجال الانتاج والتجارة.

---

(١) فى الفترات الاخيرة من الأزمة المالية سُمح بارجاء بعض الدورات الى السنة الثالثة، كما اجتمعت الجماعة المختصة بالنبيذ ومنتجات الكروم لأول مرة فى ١٩٩٢ منذ عام ١٩٨٣.

(٢) الجماعة المختصة بالموز التى عقدت ثلاثة من اجتماعاتها الخمسة الاخيرة فى بلدان مصدرة للموز، والجماعة المختصة بالحمضيات التى عقدت اثنين من اجتماعاتها الثلاثة الاخيرة فى بلدان مصدرة، والجماعة المختصة بالجوت والتيل والالياف المماثلة التى عقدت اثنان من اجتماعاتها الستة الاخيرة فى أحد البلدان المنتجة. كما أن الجماعة المختصة بالنبيذ ومنتجات الكروم عقدت اجتماعها الاخير الوحيد فى سيينا - ايطاليا، ومن المقرر أن تعقد دورة ١٩٩٣ للجماعة المختصة بالشاى فى المغرب.

ثانيا - الترتيبات التنظيمية للعمل فى مجال التجارة

ألف - الاجهزة الرياسية واللجان التابعة لها

(١) السياسات الشاملة والاشراف

١٧ - **المؤتمر والمجلس:** تعتبر المسائل التجارية من الموضوعات العادية التى تدور حولها المناقشات عند النظر فى جداول أعمال مؤتمر المنظمة والمجلس. فبالاضافة الى البنود العادية التى ترد فى جدول الأعمال عن الاغذية والزراعة والمواءمة الزراعية الدولية، يتلقى المجلس، ومن خلاله مؤتمر المنظمة، تقرير لجنة مشكلات السلع ولجان مصايد الأسماك والغابات والأمن الغذائى التى تتصدى أيضا للمسائل المتعلقة بالتجارة.

١٨ - **لجنة مشكلات السلع:** يتم تنظيم معظم أعمال المنظمة فى مجال التجارة الزراعية بواسطة هيكل من الأجهزة الفرعية تقدم تقاريرها للجنة مشكلات السلع. وتعتبر اللجنة هى نقطة الارتكاز داخل المنظمة التى تعنى باجراء المناقشات فى مجال التجارة والسلع. وقد أنشئت هذه اللجنة فى ١٩٥٠ كاحدى لجان المجلس. ويبلغ عدد البلدان الاعضاء بها ٧٨ بلدا. وفى السنوات الأخيرة تجتمع اللجنة مرة كل عامين فى صيف العام الذى يجتمع فيه المؤتمر.

(٢) الجماعات السلعية المتخصصة

١٩ - **أنشئت الجماعات الحكومية الدولية السلعية للنظر فى الجوانب الاقتصادية** وما يتصل بها من جوانب فنية للسياسات القطرية والدولية المتعلقة باحدى السلع أو مجموعة متجانسة من السلع. ومن الضرورى أن تكون لهذه السلع أهميتها فى مجال التجارة الدولية أو لها أهمية خاصة لمجموعة من البلدان[1]. وتمثل الجماعات الحكومية الدولية السلعية محفلا للمعلومات والمناقشات وتقدم تقاريرها للجنة مشكلات السع (أنظر الجدول ١). وفى عام ١٩٨٥ أنشئت جماعة فرعية للجلود المصغيرة والكبيرة تحت اشراف الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم ومن المنتظر أن تصبح جماعة حكومية دولية سلعية كاملة. وتوجد جماعات فرعية من المصدرين والمستوردين بدرجات رسمية متفاوتة للجماعات الحكومية الدولية المختصة

---

(١) تقرير الدورة الثالثة والثلاثين للجنة مشكلات السلع ١٩٦٠.

الجدول ١ : الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع

الجماعة	سنة الانشاء	مواعيد عقد الاجتماعات من ١٩٨٦ حتى الآن
الارز	١٩٥٥	سنوى
الكاكاو	١٩٥٦	توقفت منذ ١٩٧٥*
الحبوب	١٩٥٧	مرة كل سنتين
الحمضيات	١٩٥٩	مرة كل سنتين
الجوت والتيل والالياف المماثلة	١٩٦٣	سنوى
البذور الزيتية والزيوت والدهون	١٩٦٥	سنوى
الموز	١٩٦٥	مرة كل سنتين تقريبا
الالياف الصلبة	١٩٦٦	سنوى
النبيذ ومنتجات الكروم	١٩٦٨	اجتماع واحد فقط
الشاى	١٩٦٩	سنوى فى الوقت الحاضر
اللحوم	١٩٧٠	مرة كل سنتين
الجماعة الفرعية المختصة بالجلود الصغيرة والكبيرة المنبثقة عن الجماعات الحكومية الدولية المختصة باللحوم	١٩٨٥	مرة كل سنتين
اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الاسماك	١٩٨٥	مرة كل سنتين

* توقفت منذ انشاء المنظمة الدولية للكاكاو.

وهناك خطوط توجيهية فى مجال السياسات التجارية تستخدمها عدة جماعات حكومية دولية سلعية كدليل لها لمعرفة الأساليب المتبعة فى مجال الاستيراد والتصدير،

- صياغة المشروعات للعرض على الحساب الثانى فى الصندوق المشترك للسلع (يعترف الصندوق المشترك بمعظم الجماعات الحكومية الدولية السلعية على أنها أجهزة سلعية دولية)[1].

٢١ - وبالاضافة الى ذلك تقوم الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع بالمهام التالية:

- تحديد أسعار ارشادية مستهدفة للتجارة ومراقبة الالتزام بهذه الأسعار،

- تمثل شبكة لجمع وتوزيع المعلومات الجارية عن الأسواق،

- تقوم باستعراض القضايا البيئية التى تؤثر على التجارة.

٢٢ - أنشئت اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك فى ١٩٨٦. ومع أنها تقدم تقاريرها للجنة مصايد الأسماك، فهى تعمل، من نواحى أخرى، بطريقة مشابهة للجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع.

٢٣ - من اللجان الأخرى التى تقوم ببحث المسائل المتعلقة بالتجارة، لجنة الأسمدة (التى تجتمع عموما مرة كل عامين) ولجنة الأخشاب الأوروبية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة المنتجات القائمة على الأخشاب، واللجنة الاستشارية لخبراء اللب والورق، وتعتمد هذه اللجان على الأولويات الاقليمية التى تحددها المؤتمرات الاقليمية للمنظمة.

---

(١) باستثناء الجماعة المختصة بالحبوب والجماعة المختصة بالجوت والتيل والالياف المماثلة التى تغطيها المنظمة الدولية للجوت وليس جماعة حكومية دولية سلعية، والجماعة المختصة بالنبيذ ومنتجات الكروم.

الجدول ٢ - بيان موجز باللجان المتخصصة لهيئة الدستور الغذائى

الموضوع الذى تتناوله اللجنة	سنة البدء	سنة التأجيل	عدد الاجتماعات الاجمالى ١٩٨٦-١٩٩١	القطر المضيف/ المنظمة المضيفة
اللجان السلعية				
منتجات الكاكاو والشيكولاته	١٩٦٣	١٩٨٣	١٥	صفر سويسرا
السكر بأنواعه	١٩٦٤	١٩٧٨	٦	صفر المملكة المتحدة
الفواكه والخضر المعالجة	١٩٦٤	١٩٩١	١٨	١ الولايات المتحدة
الدهون والزيوت	١٩٦٤	١٩٨٧	١٣	١ المملكة المتحدة
اللحوم	١٩٦٥	١٩٧٣	٧	صفر ألمانيا
الأغذية المستخدمة لاعداد وجبات خاصة والجوانب الغذائية الأخرى لعمل هيئة الدستور الغذائى	١٩٦٦	مستمر	١٨	٤ ألمانيا
الأسماك المعالجة وغير المعالجة ومنتجات أسماك القشريات	١٩٦٦	مستمر	٢٠	٤ النرويج
منتجات اللحوم والدواجن المعالجة	١٩٦٦	١٩٩١	١٥	٢ الدانمرك
المياه المعدنية (أوروبا)	١٩٦٦	١٩٧٨	٤	صفر سويسرا
السلامة الصحية للحوم (باستثناء الدواجن)	١٩٧٢	أعيد تنشيطها	٦	١ نيوزيلندا
المثلجات التى تؤكل	١٩٧٤	١٩٧٨	٣	صفر السويد
الشوربة والحساء	١٩٧٥	١٩٧٨	٢	صفر سويسرا
بروتين الخضر	١٩٨٠	١٩٨٩	٥	٢ كندا
الحبوب والبقوليات	١٩٨٠	مستمر	٨	٤ الولايات المتحدة
الفواكه والخضر الاستوائية الطازجة	١٩٨٨	مستمر	٤	٤ المكسيك
اللجان الحكومية الدولية السلعية الأخرى التى تقدم تقاريرها لهيئة الدستور الغذائى				
اللجنة المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، المختصة بالألبان ومنتجاتها	١٩٥٨	مستمر	٢٢	٢ منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية
اللجنة المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، المختصة بمعايير الفواكه	١٩٦٤	١٩٩١	١٩	٣ منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية/ اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، المختصة بالأغذية المجمدة	١٩٦٥	١٩٨١	١٣	صفر منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية/ اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجان السلعية العامة المشتركة				
المواد المضافة والملوثات باستثناء المبيدات والعقاقير البيطرية	١٩٦٤	مستمر	٢٤	٦ هولندا
سلامة الأغذية	١٩٦٤	مستمر	٢٥	٤ الولايات المتحدة
بطاقات عبوات الأغذية	١٩٦٥	مستمر	٢١	٣ كندا
وسائل التحليل وأخذ العينات	١٩٦٥	مستمر	١٨	٤ المجر
المبيدات والملوثات الكيماوية الأخرى المشابهة	١٩٦٦	مستمر	٢٤	٧ هولندا
مخلفات العقاقير البيطرية من الأغذية	١٩٨٦	مستمر	٧	٧ الولايات المتحدة
نظم التفتيش على الأغذية المستوردة والمصدرة وإجازتها	١٩٩٢	مستمر	١	١ استراليا

(٣) العمل فى مجال الحواجز الفنية غير الجمركية أمام التجارة

٢٤ - **هيئة الدستور الغذائى** عبارة عن هيئة مشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية وتوجد أمانتها فى منظمة الأغذية والزراعة. وتقدم اللجنة توصيات تتعلق بالمعايير ومدونات السلوك المتعلقة بنوعية المواد الغذائية وسلامتها. ومن المنتظر أن يظل لهذه القضايا أثر ملموس على التجارة الدولية في الأغذية. وتجتمع الهيئة مرة كل عامين، أما اللجنة التنفيذية التى تعينها الهيئة فتجتمع كل عام. ويضطلع بمهام الهيئة ثلاثة أنواع من اللجان المتخصصة. (أنظر الجدول ٢). يعمل منها الآن ١٣ لجنة (بخلاف اللجان الاقليمية)، والنوع الأول هو اللجان السلعية ويعمل منها سبع لجان فى الوقت الحاضر، بما فى ذلك اللجنة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للألبان ومنتجاتها. وتجتمع اللجان السلعية عموما مرة كل عامين وأن بعضها يجتمع على فترات أطول من ذلك. وتؤجل الاجتماعات الى أجل غير مسمى عندما تكون قد أنجزت الجانب الأكبر من عملها وهو اصدار مسودات لمعايير السلع. والنوع الثانى هو عبارة عن سبع لجان عامة تغطى مختلف مشاكل السلع مثل النواحى الصحية فى الأغذية ووضع البطاقات على عبوات الأغذية. ويجتمع الكثير من هذه اللجان مرة كل عام وتجتمع جميعها مرة واحدة على الأقل كل عامين. والنوع الثالث هو خمس لجان اقليمية[1] ولجنة للمبادىء العامة (لم ترد فى الجدول).

٢٥ - توجد جماعات عمل مخصصة دائمة للجان العامة لهيئة الدستور الغذائى باستثناء لجنة السلامة الصحية للأغذية. ويجرى العمل الآن على الحد من هذه الجماعات. ويتفاوت عدد هذه الجماعات بين أربعة فى حالة لجنة مخلفات مبيدات الآفات، الى مجموعة واحدة فى حالة لجنة وسائل التحليل وأخذ العينات ولجنة التغذية والأغذية للاستخدامات الغذائية الخاصة. وعادة ما تجتمع هذه الجماعات قبل الاجتماع الرئيسى بيوم واحد وتقدم توصياتها الى اللجنة. ومع أن اللجان الاقليمية لهيئة الدستور الغذائى تبحث المسائل العامة المتعلقة بمراقبة نوعية الأغذية، بما فى ذلك ادخال التحسينات على النظم فى البلدان الأعضاء، تكرس اللجان المتخصصة لهيئة الدستور الغذائى دوراتها كلها تقريبا من أجل تطوير المعايير.

---

(١) افريقيا، وآسيا والمحيط الهادى (وتغطى فيما بينها الشرق الأدنى وشمال افريقيا)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وهناك أيضا أوروبا. وأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادى (واللجنة الأخيرة لم تجتمع حتى ١٩٩٠). وتجتمع هذه اللجان مرة كل عامين.

الجدول ٣ : اجتماعات تتناول موضوعات مختارة (١٩٨٦-١٩٩٢)

نوع الاجتماع	الوصف
اعداد المشروعات لعرضها على الصندوق المشترك للسلع	عقدت اجتماعات الخبراء وأجريت مشاورات فنية حكومية دولية لمناقشة المشروعات قبل عرضها على الصندوق المشترك للسلع. وقد شمل ذلك الألياف الصلبة (اجتماعان)، جوز الهند، الموز، الفول السودانى والشاى. وبلغ متوسط عدد المشتركين ١٤، واستمرت الاجتماعات لمدة أربعة أيام.
الجماعات الفرعية المنبقة عن الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع	عقدت الجماعات الفرعية لمصدرى الشاى دورات استمرت أربعة أيام خلال ثلاث سنوات وذلك قبل استئناف اجتماعات الجماعة الحكومية الدولية بكامل هيئتها، وبلغ متوسط عدد المشتركين ٣٧ من ١٤ بلدا.
نوعيات معينة من السلع	عقدت ندوتان فى اطار التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بشأن المنتجات البستانية الاستوائية فى امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وفى آسيا والمحيط الهادى، كما عقدت ندوة شبه اقليمية عن الجلود المفيرة والكبيرة فى افريقيا الجنوبية، كما عقد اجتماع واحد لتحسين اقتصاد الموز العالمى.
مشاورات للخبراء بشأن مراقبة نوعية الاغذية	يعقد اجتماعان فى المتوسط كل عامين لبحث جوانب محددة من الرقابة على الاغذية مثل وضع البطاقات على العبوات أو تقييم نوعية البروتين.

٢٦ - **لجان الخبراء:** تقدم لجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، بشأن المواد المضافة الى الاغذية، والملوثات، ومبيدات الآفات، جانبا كبيرا من المدخلات الفنية لعمل اللجان الحكومية الدولية لهيئة الدستور الغذائي. وهذه المدخلات تشمل المواد المضافة الى الاغذية والملوثات (لجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المواد المضافة الى الاغذية)[١]. ومخلفات مبيدات الآفات (الاجتماع المشترك لمخلفات مبيدات الآفات)[٢]. وفى الواقع فان لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، هى عبارة عن مجموعتين منفصلتين من الخبراء احداهما تختص بالمواد المضافة والملوثات والاخرى تختص بالمخلفات البيطرية، وهى تجتمع فى أوقات مختلفة (فى المتوسط مرتين ومرة كل سنتين على التوالى). ويشارك الخبراء الذين يبلغ عددهم ١٠ - ١٢ خبيرا فى كل مجموعة كأفراد معينين بصفتهم الشخصية بدون مكافآت ويتم تعزيزهم بواسطة خبراء استشاريين وبخاصة من منظمة الصحة العالمية. ويتولى تنظيم لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المواد المضافة الى الاغذية وكذلك تمويلها، البرنامج الفرعى ٢-١-٦-٣ (الرقابة على الاغذية وحماية المستهلك) فى حين يتولى البرنامج الفرعى ٢-١-٢-٤ (وقاية المحاصيل) تمويل وتنظيم الاجتماع المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات مبيدات الآفات. وتجتمع الاخيرة مرة كل عام بأعضائها الستة لكل مجموعة الذين تعينهم المنظمة ومنظمة الصحة العالمية ويتم تدعيمهم بالخبراء كما هو الحال بالنسبة للجنة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المواد المضافة الى الاغذية.

٢٧ - إجتمعت لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بالبند الخاص بالموافقة المسبقة عن علم فى مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها، مرة واحدة سنويا منذ انشائها عام ١٩٩٠، وذلك لرصد تطبيق الموافقة المسبقة عن علم ومناقشة طرق تنفيذها.

(٤) الاجتماعات الاخرى بشأن بعض الموضوعات

٢٨ - بالاضافة الى اجتماعات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع ولجان هيئة الدستور الغذائى، تقوم المنظمة بتنظيم اجتماعات انتقائية لبحث موضوعات ذات أهمية للتجارة (أنظر الجدول ٣). وبعض هذه الاجتماعات يدعم عمل الجماعات الحكومية الدولية الختصة بالسلع وهيئة الدستور الغذائى.

---

(١) لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المواد المضافة الى الاغذية.
(٢) الاجتماع المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات مبيدات الآفات.

فعلى سبيل المثال نظمت عدة اجتماعات خاصة لوضع مقترحات لمشروع من أجل الصندوق المشترك للسلع. وتناول أحد الاجتماعات التدابير الممكنة لتحسين اقتصاد الموز العالمي. وعقد هذا الاجتماع فى عام لم يعقد فيه اجتماع للجماعة الحكومية الدولية السلعية. وتناولت بعض هذه الاجتماعات أيضا القضايا ذات الصلة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الى جانب زراعة البساتين التى لا تتناولها أى من الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع. وقد عقدت سلسلة من المؤتمرات التى تناولت الاتجار فى المنتجات السمكية واشترك فى كل منها أكثر من مائة شخص من أكثر من ٣٠ بلدا. وفى مجال الحواجز الفنية غير الجمركية أمام التجارة كانت أغلب الاجتماعات هى اجتماعات للخبراء سواء لتوضيح الأساليب والاجراءات أو لتدعيم عمل هيئة الدستور الغذائى، وتناول عدد منها بعض المشاكل الاقليمية. وعقد اجتماع كبير فى ١٩٩١ تناول بالتفصيل أنشطة هيئة الدستور الغذائى[1] وقدم مقترحات لترشيد الاجراءات والانشطة المستقبلية مع اعطاء أولوية لتبسيط وتحديث المعايير كما قدمت مقترحات لمعالجة المشاكل المشتركة بين السلع.

٢٩ - أنشئت اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض فى ١٩٥٤ لرصد المعونة الغذائية وغيرها من البرامج المعنية بتقديم المساعدة للسلع الزراعية، والتى ينفذها أعضاء هذه اللجنة الفرعية. والغرض من ذلك هو ضمان عدم تداخل التبرعات والشحنات التى تقدم بشروط ميسرة مع الحركة التجارية أو تحول دون استمرار الانتاج الزراعى فى البلدان المستفيدة. بيد أنه يمكن أن تتغير وجهة الواردات التجارية الى حد ما وذلك فى البلدان الفقيرة التى تعانى من مشاكل حادة فى موازين مدفوعاتها. وقد وضعت مدونة للسلوك وأدخلت عليها تعديلات على مر السنين وتصدر الآن بشكل موجز فى دليل بعنوان «مبادىء تصريف الفوائض والالتزامات الاستشارية للدول الاعضاء». والأداة الأساسية لاحتساب كمية المعونة الغذائية التى ينبغى أن يحصل عليها أحد البلدان المستفيدة هى متطلبات السوق العادية التى تستند الى الواردات التجارية للبلدان المستفيدة خلال الخمس سنوات الماضية. ويبلغ العدد الحالى لأعضاء اللجنة ٤٦ عضوا من بينهم المجموعة الأوروبية الى جانب عضوية ٢٨ من البلدان النامية (يبلغ مستوى نسبة الحضور ١٩

---

(١) المؤتمر المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن معايير الاغذية، الكيماويات فى الاغذية والتجارة بالاغذية.

الجدول ٣ (تكملة)

المشاورات الاقليمية وشبه الاقليمية الفرعية للخبراء بشأن مراقبة جودة الاغذية	يعقد اجتماعان فى المتوسط كل عامين الا أنه عقدت خمسة اجتماعات فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ وتناولت مسائل محلية مثل الكوليرا فى تجارة الاغذية فى الامريكتين أو اشاعة الانسجام بين الاساليب مثل تلك المتعلقة بلوائح معالجة الاغذية بالاشعاع.
المؤتمر المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن معايير الاغذية، والكيماويات فى الاغذية، وتجارة الاغذية	عقد اجتماع دولى كبير لمدة خمسة أيام خصص لاجراء بحث شامل لمراقبة الاغذية ودور هيئة الدستور الغذائى.
الحجر النباتى	عقدت مشاورتان اقليميتان للخبراء بشأن مبادىء الحجر النباتى فى آسيا والمحيط الهادى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وأعقب ذلك مشاورة خبراء عالمية عقدت فى مايو/أيار ١٩٩١ اشترك فيها عشرة خبراء.
الموافقة المسبقة عن علم فيما يتعلق بصادرات المبيدات	جولة مشاورة للخبراء قبل الانتهاء من البند المتعلق بالموافقة المسبقة عن علم
جودة الأسماك	مشاورة الخبراء المشتركة بين المنظمة والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية بشأن ضمان جودة المنتجات السمكية.
التجارة فى الأسماك	عقدت ٤ مؤتمرات عن التجارة فى الأسماك استغرق كل منها خمسة أيام تم تنظيمها بالاشتراك مع ادارات التسويق بمصايد الأسماك الاقليمية عن الحبار(؟) والاغذية البحرية والتونة وأسماك السطح الصغيرة وحضرها أكثر من ١٠٠ من المشتركين من أكثر من ٣٠ بلدا.

جيم - التنسيق والتخطيط

٣١ - كان التنسيق فعالا مع الهيئات والوكالات الدولية المعنية بالسلع، وترد أدناه عدة أمثلة للانشطة المشتركة المنفذة فى هذا الصدد[(١)]. وهيئة الدستور الغذائى هى، كما هو معروف، برنامج مشترك مع منظمة الصحة العالمية، شأنها شأن هيئات الخبراء المعنية بمخلفات المبيدات، والمواد المضافة، والملوثات. وتمثل المنظمات ذات الصلة فى معظم الاجتماعات التى تعقدها الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع واللجان التابعة لهيئة الدستور الغذائى. وتنظر اجتماعات لجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، بصفة منتظمة، فى أنشطة المنظمات الأخرى. وفيما يتعلق بوجه خاص بتحليل منتصف المدة للسلع الزراعية، توفر المنظمة أوسع تغطية لهذه السلع وتتمتع بأكبر قدرة على تحليلها بين جميع الوكالات، مما جعل البنك الدولى يدأب على استشارة المنظمة بشأن توقعات السلع. ولا يملك الأونكتاد أو الجات الموارد اللازمة للاضطلاع بأعمال تفصيلية فى جميع المجالات، لذلك يستعينان بتحليلات المنظمة فى الاعداد للمناقشات التجارية. وفى حالة وجود منظمات حكومية دولية أخرى معنية بالسلع التى تغطيها الجماعات الحكومية الدولية للسلع يتم تقسيم العمل فتتولى المنظمة بحث الجوانب المتصلة بتحليل السلع والتجارة، وتتولى المنظمات المعنية بالسلع بحث تطور المنتجات (الجوت، والأخشاب الاستوائية، والشاى، والنبيذ، ومنتجات الكروم) وتنفيذ بعض الأنشطة المشتركة. وفى عدة منظمات دولية أخرى معنية بالسلع، تظل

---

(١) من أمثلة التعاون الحديثة الأخرى الاشتراك مع المنظمة الدولية للسكر فى اعداد دراسة مشتركة عن «السوق العالمية للسكر». وفى ١٩٩١ قدم أخصائيو المنظمة والمنظمة الدولية للسكر دراسة تفصيلية عن التوقعات الخاصة ببدائل السكر الى اللجنة المعنية بتقييم السوق وبالاستهلاك وبالاحصاءات التابعة للمنظمة الدولية للسكر. وفى ١٩٩٢/١٩٩٣ اشتركت المنظمة مع اللجنة الاستشارية الدولية للقطن فى اعداد التوقعات الخاصة بالقطن. ونظم بالاشتراك مع المنظمة الدولية للجوت اجتماع ومعرض تجارى مشترك بشأن الجوت. وقدمت وثائق الى مشروع تنويع السلع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائى والأونكتاد. وجرى التعاون مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والجات ومع اليونيدو فى تنظيم حلقات دراسية عملية عن الجلود الكبيرة والصغيرة فى أفريقيا، ومع المركز المذكور بشأن انتاج دليل لتجار الزيوت النباتية، ومع البنك الدولى بشأن اعداد توقعات لعدد من السلع (كان منها الجوت فى الآونة الأخيرة) ومع المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية فى اصدار نشرة الأخشاب. وتعكف المنظمة بالاشتراك مع المنظمات الاقليمية لوقاية النباتات على اعداد اطار لاتفاقية عن معايير الحجر الزراعى. والاجتماعات التى تعقدها لجنة أساليب التحليل وأخذ العينات التابعة لهيئة الدستور الغذائى يسبقها دوما اجتماع لممثلى المنظمة الدولية للتوحيد القياسى ورابطة أخصائيى الكيمياء التحليلية الرسميين. وترد المعايير التى تضعها هيئة الدستور الغذائى ضمن دليل المعايير الدولية الصادر عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسى.

عضوا). وتجتمع اللجنة فى واشنطون فى يوم الاربعاء الاول من كل شهر وتتوقف الاجتماعات فى شهر أغسطس/آب. أما أكثر الاعضاء نشاطا فى اللجنة فهم أكبر البلدان المصدرة للحبوب وهى أيضا بوجه عام كبرى الجهات المتبرعة بالمعونة الغذائية، كما تشترك أيضا عدة بلدان نامية.

باء - أمانة المنظمة

٣٠ - يختص عدد من الوحدات داخل الأمانة بالأمور المتعلقة بالتجارة. فيعتبر قسم السلع والتجارة هو جهة الوصل للمسائل التجارية. فهى تخدم المناقشات التجارية فى المؤتمر وفى المجلس وتقوم بأعمال الأمانة للجنة مشكلات السلع والأجهزة التابعة لها[(١)]. أما مصلحتى الغابات ومصايد الأسماك فتتولى كل منهما التجارة فى السلع كل فيما يخصها. أما الأنشطة المتعلقة ببعض المعايير التجارية والحواجز غير الجمركية أمام التجارة فيختص بها أساسا قسم سياسات الأغذية والتغذية، وقسم الانتاج النباتى ووقاية النباتات. ويقوم قسم الاحصاء بعمل احصاءات أساسية للصادرات والواردات. وتقوم بعض الوحدات الأخرى بتناول الجوانب المختلفة لتنمية التجارة، بما فى ذلك التجارة فى الأسمدة (ادارة الأسمدة وتغذية النباتات)، وتطوير السياسات الاقتصادية بواسطة قسم تحليل السياسات، والنهوض بمحاصيل التصدير غير التقليدية، بواسطة ادارة انتاج المحاصيل والمراعى. ويقدم الجدول ٤ بيانا موجزا للبرنامج وهيكله الادارى ومهامه، وذلك فيما يتعلق بما يسهم به من مدخلات أساسية فى تنمية التجارة الدولية.

---

(١) باستثناء اللجنة الفرعية لتصريف الفوائض التى يخدمها مكتب الاتصال لأمريكا الشمالية التابع للمنظمة.

الجدول ٤ : الترتيبات الداخلية التي تقوم بها المنظمة لدعم تنمية التجارة الدولية

المهام	البرامج	الوحدات التنظيمية
الاحصاءات الاساسية لواردات وصادرات السلع الزراعية (الكتاب السنوى للتجارة)	معلومات عن الاغذية والزراعة وتحليلاتها ٢-١-٧-١ معالجة الاحصاءات وتحليلها	قسم الاحصاء، وحدة البيانات الاساسية
الاحصاءات الاساسية عن التجارة بالمنتجات السمكية	معلومات عن مصايد الأسماك ٢-٢-١-٢ البيانات والاحصاءات السمكية	ادارة البيانات الاساسية والاحصاءات السمكية
الاحصاءات الاساسية عن التجارة بالمنتجات الحرجية	الاستثمارات الحرجية ومؤسساتها ٢-٣-٣-٢ تخطيط الاستثمار والاحصاءات	قسم السياسات والتخطيط فى قطاع الغابات - فرع السياسات والتخطيط
آفاق التجارة فى المنتجات الزراعية - استعراض السلع والتوقعات	تقديم المعلومات عن الاغذية والزراعة وتحليلها ٢-١-٧-٢ الأوضاع والتوقعات	قسم السلع والتجارة
خدمة لجنة مشكلات السلع، والجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، وتقديم معلومات تفصيلية عن السلع الزراعية وتقديم المساعدة الفنية	سياسات الاغذية والزراعة ٢-١-٨-٣ سياسات السلع وتجارتها	ادارة السلع الغذائية الاساسية وهى البذور الزيتية واللحوم ومنتجات الالبان والحبوب (بما فيها الارز) والبقول والمحاصيل الجذرية
تقديم المشورة فى مجال السياسات القطرية للسلع		ادارة الخامات والمنتجات الاستوائية والبستانية، بما فى ذلك محاصيل المشروبات الاستوائية، والقطن، والالياف الصلبة واللينة، والمحاصيل البستانية بما فيها الموز والحمضيات والتوابل والسكر والجلود الكبيرة والصغيرة. ادارة السياسات السلعية والتوقعات بما فى ذلك تحليل السياسات السلعية تحليلا شاملا والتوقعات، وتنسيق المساعدة الفنية
خدمة اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك، وتطوير خدمات تقديم المعلومات عن أسواق مصايد الأسماك	الاستفادة من مصايد الأسماك واستغلالها ٢-٢-٢-٤ استخدام الأسماك وتسويقها	قسم الصناعات السمكية، ادارة استخدام الأسماك وتسويقها

القدرة على تحليل السوق فى المدى المتوسط (فى مقابل تحليل الحالة الراهنة للسوق) قدرة ضعيفة، وهذا مجال يمكن أن توسع فيه المنظمة من نطاق تعاونها ـ كما حدث بالنسبة للسكر وبعض السلع الأخرى.

٣٢ ـ وتخضع دورات اللجان وخدمات الأمانة التى تساندها لاجراءات التخطيط العادى فى المنظمة، كما ترتهن بموافقة المؤتمر، ان كان الأمر يتصل ببرنامج العمل والميزانية. وتنظر كل من هيئة الدستور الغذائى ولجنة مشكلات السلع بعين الاعتبار الى تقارير أجهزتيهما الفرعية وأولويات عملها. ومع ذلك فان هذه الأجهزة الفرعية تميل الى اكتساب قوة دفع ذاتية والى تحديد الأولويات الخاصة بها. وقد نظرت هيئة الدستور الغذائى/ابان دورتها لعام ١٩٩٣ فى خطة متوسطة الأجل، وربما كان من المفيد أيضا أن يجرى من وقت لآخر استعراض أكثر اتساما بالطابع المنهجى للأولويات متوسطة الأجل للأعمال العامة المتصلة بالتجارة فى لجنة مشكلات السلع. ومن المفيد أن يشمل دور لجنة مشكلات السلع فى مجال التجارة العامة قطاعى مصايد الأسماك والغابات، على أن تواصل اللجنتان المختصتان بهذين القطاعين تناول القضايا المحددة للمصايد والغابات. كما يملك قسم السلع والتجارة خبرة فى وضع النماذج واعداد التوقعات يمكن أن تعزز العمل المضطلع به فيما يتصل بالتجارة فى المنتجات السمكية والحرجية.

٣٣ ـ وكان من بين المبادرات القيمة الرامية الى زيادة كفاءة تكاليف اجتماعات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع عقد هذه الاجتماعات فى ارتباط مع اجتماعات منظمات السلع الدولية المناظرة واقتسام العمل بين اللجان. وتستمر معظم اجتماعات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع واللجان التابعة لهيئة الدستور الغذائى لمدة أربعة أو خمسة أيام، مما لا يتيح الاستفادة من عطلة نهاية الأسبوع فى اعداد التقارير، ومن جهة أخرى تعقد بعض الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع اجتماعا فرعيا قصيرا قبل أن تجتمع بكامل هيئتها. ومازال هناك مجال لاختصار مدة الاجتماعات. فجداول الأعمال تعد شديدة التركيز، ولاسيما جداول أعمال اللجان العامة لهيئة الدستور الغذائى (التى تغطى جوانب مثل مستويات مخلفات المبيدات). وقد تكون هناك امكانية للحد من وتيرة انعقاد اجتماعات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع التى تعقد اجتماعات سنوية، مع الاستمرار فى اصدار بعض الوثائق خلال السنة التى لا تجتمع فيها، وان كانت الوفورات التى سيحققها هذا الاجراء صغيرة نسبيا.

ثالثا ـ الميزانية، والموارد البشرية، والانفاق

الف ـ ميزانية البرنامج العادى، والانفاق، والموظفون

٣٤ - **الميزانية والانفاق:** يدرج الآن فى الميزانية نحو ٢٨ مليون دولار فى كل فترة مالية للانشطة المتصلة مباشرة بالتجارة (انظر الجدول ٥). ويخص لقسم السلع والتجارة والبرنامجان الفرعيان ٢-١-٧-٢ و ٢-١-٨-٣ نصف الموارد المدرجة فى الميزانية ويخص ربع آخر من هذه الموارد للعمل المتصل بمراقبة جودة الاغذية وبهيئة الدستور الغذائى. وفى اطار هيئة الدستور الغذائى يخص نحو ٦٠ فى المائة من الموارد لانشطة الهيئة، فى حين يخص للجنة مشكلات السلع، والجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع مايربو على ٤٠ فى المائة من الميزانية المخصصة للتجارة فى برنامج قسم السلع والتجارة. ولم يحدث تغير يذكر فى الموارد الاجمالية للميزانية بالارقام الحقيقية (حدثت زيادة قدرها ٦ فى المائة على مدى ٨ سنوات). وظل العنصر الخاص بقسم السلع والتجارة ثابتا تقريبا بالارقام الحقيقية، فى حين شهدت المجالات الاخرى زيادات طفيفة، وخاصة أنشطة مراقبة جودة الاغذية ومعالجة الاحصاءات ـ حيث كان العمل متصلا بانشاء المركز العالمى للمعلومات الزراعية. وكان الانفاق العام أدنى بقدر طفيف للغاية من الميزانية فى الفترتين الماليتين ١٩٨٦-١٩٨٧ و ١٩٨٨-١٩٨٩، وأعلى قليلا من الميزانية فى الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١. وكانت هذه الزيادة تعزى الى حد كبير فى الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ الى العمل الاضافى المنفذ فى اطار الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع. وخلال الفترات المالية الثلاث تطلب العمل المتصل بمراقبة الاغذية مصروفات اضافية صغيرة .

٣٥ - وفيما يتعلق بمكونات الانفاق (على أساس المتوسط المرجح لمجمل الأعمال المتصلة بالتجارة)، بلغ الانفاق ٦٢ فى المائة للموظفين الدائمين، و ١٩ فى المائة للمطبوعات، و ٩ فى المائة للخبراء الاستشاريين وغيرهم من الموظفين المؤقتين، و ٧ فى المائة للسفر فى مهام رسمية.[1] والتكاليف التى تتحملها

---

(١) كانت النسب فى قسم السلع والتجارة، وهو قسم رئيسى، ٦٨ فى المائة للموظفين الدائمين، و ١٤ فى المائة للمطبوعات، و ١٠ فى المائة للخبراء الاستشاريين ولغيرهم من الموظفين المؤقتين، و ٤ فى المائة للسفر فى مهام رسمية. وبالنسبة للعمل المتعلق بمعايير الاغذية وهيئة الدستور الغذائى كانت الارقام ٤٢ فى المائة للموظفين الدائمين، و ٣٣ فى المائة للمطبوعات، و ١١ فى المائة للخبراء الاستشاريين وغيرهم من الموظفين المؤقتين، و ٨ فى المائة للسفر فى مهام رسمية. ولما كانت نفقات الاجتماعات تغطى من بنود انفاق أخرى فانها لا تظهر عادة بشكل مستقل كبند انفاق رئيسى، وان كان نصيبها يصل فى الانشطة المتصلة بمعايير الاغذية الى ٤ فى المائة من الانفاق. وبالمثل عندما يحدث استخدام واسع النطاق لمرافق الحاسبات الاطارية الرئيسية تصبح التكلفة كبيرة وتصل عادة الى نحو ١٠ فى المائة بالنسبة للبرامج التى تعنى بتحليل البيانات التجارية الأساسية، ولكن فى الاعمال الاخرى تستخدم حاسبات صغيرة ولا يظهر الانفاق على هيئة تكلفة مستقلة.

الجدول ٤ (تكملة)

المهام	البرامج	الوحدات التنظيمية
تقديم المعلومات عن التجارة بالمنتجات الحرجية وتقديم المساعدة من أجل تنمية التجارة	المنتجات الحرجية وتسويقها ٢-٣-٢-٢ التجارة بالمنتجات الحرجية وتسويقها الاستثمارات والمؤسسات الحرجية ٢-٣-٣-٢ تخطيط الاستثمار والاحصائيات	قسم المنتجات الحرجية قسم السياسات الحرجية والتخطيط/ فرع التخطيط والاحصاءات
الاحصاءات المتعلقة بتجارة الأسمدة وتطوير المعلومات عن أسواق الأسمدة	الموارد الطبيعية ٢-١-١-٣ ادارة التربة والأسمدة	قسم تنمية الأراضي والمياه - ادارة الأسمدة وتغذية النباتات
تطوير معايير الأغذية المتعلقة بالتجارة وتقديم المساعدة للبلدان لتطبيق هذه المعايير	التغذية ٢-١-٦-٣ الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك ٢-١-٦-٥ برنامج المعايير الغذائية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية (هيئة الدستور الغذائي)	قسم السياسات الغذائية والتغذية - ادارة معايير الأغذية ونوعيتها
المعايير الاخلافية المتعلقة بتجارة المبيدات، والتنظيمات الخاصة باستيرادها ادارة المؤتمر الدولي لوقاية النباتات الذي يضع المعايير للقيود التجارية في مجال تجارة الخضر وضع المعايير لمخلفات الآفات في التجارة بالمنتجات الغذائية	المحاصيل ٢-١-٢-٤ وقاية المحاصيل	قسم الانتاج النباتي ووقاية النباتات ادارة وقاية النباتات

المدخلات مصدرها المكاتب الاقليمية والاقسام المشتركة .. وغير ذلك. يوجد لدى المكتب الاقليمي لامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي اثنان من الاخصائيين في مجال السلع. اشترك مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة في جنيف التابع للمنظمة في تقديم الدعم لمناقشات جولة أوروغواي. يقوم قسم الزراعة والاخشاب المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمنظمة بخدمة لجنة الاخشاب التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا (اثنان من الموظفين). كما يختص أحد الموظفين التابعين للجنة الاقتصادية لأوروبا وللمنظمة بوضع معايير الأغذية، وآخرين بالاحصاءات الزراعية. ويقوم مكتب الاتصال لامريكا الشمالية التابع للمنظمة بخدمة اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض.

المنظمة فى خدمة الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع تقل عن التكاليف التى تتحملها المنظمات الدولية للسلع. ويقدر المبلغ الذى ينفق سنويا على كل جماعة من الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع التابعة للمنظمة بما يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠٠ و ٠٠٠ ٤٠٠ دولار سنويا.[١] وتتراوح الأرقام المناظرة فى الميزانيات الادارية والفنية لعينة من المنظمات الدولية للسلع بين حد أقصى قدره ٦ ملايين دولار وحد أدنى قدره ٢ر١ مليون دولار.[٢] وهذه الأرقام الأخيرة تشمل بطبيعة الحال تكاليف مبانى المكاتب، فى حين أن الأرقام الخاصة بالمنظمة لا تشير الا الى النفقات البرامجية والمصروفات الادارية. كما تميل هذه المنظمات الى عقد مزيد من الاجتماعات، وتوفر فى بعض الحالات مزيدا من المعلومات الجارية عن السلع، وان كانت تضطلع أحيانا بتحليلات متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

٣٦ ـ ويلخص الجدول ٦ الوظائف المهنية المدرجة فى الميزانية وعدد تلك الوظائف المشغول بالفعل. وكان حجم العمل الذى أدرج فى الميزانية للأنشطة المتصلة بالتجارة فى الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ يصل الى ٩٩ سنة عمل موظفين مهنيين، وذلك بالقياس الى ٧٩ سنة عمل وفرها الموظفون المتاحون الموجودون فى تلك الفترة. وكان مايربو على نصف حجم العمل هذا يخص قسم السلع والتجارة وما يزيد على ربعه يتعلق بادارة معايير الأغذية ونوعيتها. وكان يوجد نقص فى موظفى معظم الوحدات، ولكن أخطر نقص حدث فى قسم السلع والتجارة حيث أسفر الانخفاض المطرد عن نقص قدره ٣٠ فى المائة فى الموارد من الموظفين المهنيين بحلول الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١، وشمل هذا النقص عدة وظائف عليا. كما كان منصب الموظف المسؤول عن المسائل التجارية شاغرا فى قسم المنتجات الحرجية خلال الفترة المالية ١٩٨٨-١٩٨٩، وظل منصب الموظف المعنى بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات شاغرا كذلك خلال الفترة ذاتها.

---

(١) يشمل هذا المبلغ تكاليف وقت الموظفين، والخبراء الاستشاريين، والمطبوعات، ورسوم الحاسب، وتكاليف الاجتماعات، والمصروفات الادارية.

(٢) المنظمة الدولية للبن (٦ ملايين دولار)، المجلس الدولى للقمح (٣ر٢ مليون دولار)، والمنظمتان الدوليتان للكاكاو والسكر (٧ر١ مليون دولار)، واللجنة الاستشارية الدولية للقطن (٢ر١ مليون دولار).

الجدول ٥: تقديرات ميزانية البرنامج العادي والانفاق على الانشطة المتصلة بالتجارة
تشير الارقام الى المكونات الخاصة بالتجارة وحدها
(بآلاف الدولارات)

البرنامج	برنامج العمل والميزانية				الانفاق	
	١٩٨٦-١٩٨٧	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٨٦-١٩٨٧	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩١
٢-١-٦-٣ و٢-١-٦-٥ الرقابة على الاغذية وهيئة الدستور الغذائي	٣ ٨٢٥	٤ ٥٧٥	٥ ٥٥٦	٦ ٩٩٧	٣ ٨٦٣	٤ ٩٣٢	٥ ٧٣٤
٢-١-٧-١ معالجة الاحصاءات وتحليلها	٤٩٢	٦٠٧	٨٢٧	١ ٠١٤	٤٩١	٥٧٩	٨٢٩
٢-١-٧-٢ و٢-١-٨-٣ الاوضاع والتوقعات (المكون الخاص بقسم السلع والتجارة) وسياسات السلع وتجارتها	٨ ٦٩٦	٩ ٨٧٤	١١ ٦١٧	١٤ ٢٧٠	٧ ٩٧٦	٩ ٤٧٦	١٢ ١٧٤
المكونات الخاصة بالتجارة في المنتجات السمكية في ٢-٢-١-٢ و ٢-٢-٢-٤	١ ٣٠٦	١ ٦٨٣	١ ٩١٨	٢ ٢٣٤	١ ٤٤٠	١ ٨٤٤	١ ٨١٤
المكونات الخاصة بالتجارة في المنتجات الحرجية في ٢-٣-٢-٢ و٢-٣-٣-٢	٦١٧	٧٦٨	١ ٠٣٣	١ ٧٥٩	٧٠١	٧٣١	١ ٠٥٨
برامج أخرى منها ٢-١-١-٣ الاسمدة و٢-١-٢-٤ وقاية المحاصيل	٧٤٢	٨٧٠	١ ٠٤١	١ ٥٠٠	٦٨٥	٨٠٣	٩٦١
المجموع الكلي	١٥ ٦٧٨	١٨ ٣٧٧	٢١ ٩٩٢	٢٧ ٨٦٤	١٥ ١٥٦	١٨ ٣٦٥	٢٢ ٥٧٠
المجموع بالاسعار الثابتة لبرنامج العمل والميزانية في ١٩٩٢	٢٦ ١٩٦	٢٦ ٣٧٩	٢٦ ٩٠٧	٢٧ ٨٦٤	٢٥ ٣٠٨	٢٦ ٣٤٣	٢٧ ٦١٧

باء ـ اشتراكات الأعضاء والموارد من خارج الميزانية

٣٧ - تشير التقديرات الى أنه يجرى فى كل فترة مالية تعبئة نحو ٩ ملايين دولار من موارد من خارج الميزانية من أجل العمل المتصل بالتجارة الدولية (الجدول ٧). ومن هذا المبلغ الاجمالى، يخصص أكثر من ٧ ملايين دولار للمشروعات الميدانية المتعلقة بمعايير جودة الأغذية، ولوائح المبيدات، ومصايد الأسماك. وكان انفاق برنامج التعاون الفنى للمنظمة يتصل أساسا بمعايير جودة الأغذية، كما كانت تخص نسبة كبيرة للوائح المتعلقة بالمبيدات. وكانت النسبة بين الموارد المخصصة للعمل المتصل بالتجارة من مصادر من خارج الميزانية ومن البرنامج العادى تبلغ ٣ر٠ : ١، مقارنة بنسب تخصيص الموارد التى تزيد قليلا على ٥ : ١ بالنسبة لبرامج المنظمة المتعلقة بالموارد الطبيعية، والمحاصيل، والثروة الحيوانية.

الجدول ٧: تقديرات متوسط الانفاق من خارج الميزانية ومن برنامج التعاون الفنى بالمنظمة لكل فترة مالية خلال المدة من ١٩٨٦ الى ١٩٩١ (بآلاف الدولارات)

	مصادر من خارج الميزانية	برنامج التعاون الفنى	المجموع
مساهمة منظمة الصحة العالمية وهيئة الدستور الغذائى	٦٣٧		٦٣٧
المساهمات فى قاعدة بيانات (جلوبفيش)	٢٧٢		٢٧٢
المشروعات الميدانية (المكون المتصل بالتجارة وحدها)			
سياسات المحاصيل-السلع الزراعية		٦٨	٦٨
معايير جودة الأغذية	٢ ٨٠٩	٢ ٥١٦	٥ ٣٢٥
اللوائح المتعلقة بالمبيدات	٢ ٠٠٧	٨٥١	٢ ٨٥٨
مصايد الأسماك	٢ ٧١٢*		٢ ٧١٢*
الغابات	٩٤٠		٩٤٠
المجموع	٩ ٣٧٧	٣ ٤٣٥	١٢ ٨١٢

* لا يشمل هذا المبلغ مساهمات الأعضاء فى خدمات معلومات أسواق الأسماك

الجدول ٦: الموظفون المهنيون العاملون أساسا فى أنشطة تتصل مباشرة بالتجارة
شهور العمل المقررة والفعلية

البرنامج والوحدة التنظيمية	١٩٨٦-١٩٨٧		١٩٨٨-١٩٨٩		١٩٩٠-١٩٩١		١٩٩٢-١٩٩٣
	المبرمجة	الفعلية	المبرمجة	الفعلية	المبرمجة	الفعلية	المبرمجة
٢-١-٦ ادارة معايير الاغذية ونوعيتها*	٢٦٤	٢٤٨	٢٦٤	٢٣٨	٢٦٤	٢٤١	٢٨٨
٢-١-٧ وحدة البيانات الاساسية، قسم الاحصاء	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢-١-٧/٢-١-٨ قسم السلع والتجارة**	٧٠٨	٦٠٥	٧٠٨	٥٦٠	٧٠٨	٥٠٣	٧٠٨
٢-٢-٢ ادارة استخدام الاسماك وتسويقها/ ٢-٢-١ ادارة المعلومات والبيانات والاحصاءات السمكية	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٩٦
٢-٣-٢ قسم المنتجات الحرجية/٢-٣-٣ فرع الاحصاءات والتخطيط فى قطاع الغابات***	٣٦	١٢	٣٦	١٨	٣٦	٣٦	٣٦
القسم المشترك مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا بشأن الزراعة والاخشاب ****	٤٢	٣٩	٤٢	٣٦	٤٢	٣٤	٤٢
٢-١-١ ادارة الاسمدة وتغذية النباتات ***** و٢-١-٢ ادارة وقاية النباتات	٣٦	٣٢	٣٦	٢٩	٣٦	٣٤	٥٠
المجموع	١ ١٨٢	١ ٠٣٢	١ ١٨٢	٩٧٧	١ ١٨٢	٩٤٤	١ ٢٤٤

* لا يرتبط معادل وظيفة واحدة فى مجموعة نوعية الاغذية وحماية المستهلك على نحو مباشر بالواردات/الصادرات، **يكرس ما يقرب من نصف وقت الموظفين فى مجموعة الحبوب والأرز للبرنامج الفرعي ٢-١-٧-٣ نظام الاعلام والانذار المبكر عن الاغذية، وما يكرس يعادل وظيفة واحدة فى مجموعة التجارة والسياسات السلعية للمساعدات الفنية غير المتصلة بالتجارة، *** يكرس ما يعادل نصف وظيفة خبير اقتصادى/خبير احصاء فى فرع الاحصاءات والتخطيط فى قطاع الغابات للانشطة المتصلة بالتجارة، **** تمول المنظمة نصف وظائف القسم المشترك مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا بشأن الزراعة والاخشاب، ويتعلق نحو نصف موارد القسم بالتجارة، ***** يكرس للتجارة ما يعادل وظيفة واحدة من وظيفتى خبير اقتصادى.

الجدول ٨ - نطاق تغطية السلع الرئيسية من جانب المنظمة والمنظمات الدولية الاخرى

السلع بترتيب أهميتها للتجارة العالمية	النسبة التقريبية للصادرات الزراعية من البلدان النامية	نشاط المنظمة بالاضافة الى معلومات التجارة ومعايير الجودة	نطاق التغطية الذي توفره هيئة الدستور الغذائي	حجم الوثائق التي تنتجها المنظمة ***	المنظمات الاقليمية غير التابعة للمنظمة والتي تضم المنتجين والمستهلكين
السلع التي تبلغ حصتها ١٠ في المائة أو أكثر من الصادرات الزراعية العالمية حسب القيمة					
الأخشاب والمنتجات الخشبية بما فيها اللب (باستثناء المصنوعات)	٦ر١١٪	لجنة الأخشاب التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا	لا ينطبق	كبير جدا	المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية (تركز على الدعم الفني والأنمائي)
الفاكهة والخضر	٨ر١٧٪	**	جزئي	متوسط	
اللحوم والحيوانات الحية	٣ر٤٪	الجماعة الحكومية الدولية المختصة	شامل	قليل	الجان - المجلس الدولي للحوم، الذي يركز على اللحم البقري
السلع التي تتراوح حصتها بين ٥ و ٩ر٩٪ من الصادرات الزراعية العالمية حسب القيمة					
الحبوب بما فيها الأرز	٨ر٣٪	الجماعتان الحكوميتان الدوليتان المختصتان بالحبوب وبالأرز	جزئي	كبير جدا	المجلس الدولي للقمح
الأسماك والصدفيات	١ر١٠٪	الجماعة الحكومية الدولية المختصة، خدمات التسويق والتدريب	شامل	كبير جدا	
البذور الزيتية والزيوت النباتية	٥ر٦٪	الجماعة الحكومية الدولية المختصة	شامل	متوسط	
الألبان ومنتجات الألبان	لا ينطبق		شامل	قليل جدا	الجان - المجلس الدولي لمنتجات الألبان
السلع التي تتراوح حصتها بين بين ٢ و ٩٩ر٤٪ من الصادرات الزراعية العالمية حسب القيمة					
الأعلاف الحيوانية	٩ر٤٪	تغطي الحبوب والبذور الزيتية في اطار الجماعات الحكومية الدولية المختصة	لا ينطبق	قليل	
المشروبات الكحولية والمياه المعدنية، وما الى ذلك	لا ينطبق	الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالنبيذ	لا تغطي سوى المياه المعدنية	قليل	المكتب الدولي للنبيذ والكروم (هيئة فنية بالدرجة الأولى)
الجلود الكبيرة والصغيرة والجلود المصنعة	١ر٣٪	الجماعة الحكومية الدولية المختصة	لا ينطبق	كبير	

٣٨ - وبالاضافة الى مساهمات حسابات الأمانة ومنح الجهات المتبرعة والاشتراك فى تغطية نفقات الاجتماعات، تساهم البلدان الأعضاء فى العمل المتصل بالتجارة الزراعية عن طريق استضافة اللجان التابعة لهيئة الدستور الغذائى. فكل لجنة من اللجان المتخصصة يستضيفها بلد يتولى هو تغطية تكاليف الاجتماعات.(١) كما يوفر البلد المضيف عادة القيادة الفنية للجنة لدى صياغة المعايير. أما الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، فتحظى بمساهمات أقل من جانب الأعضاء، وان كانت البلدان الأعضاء قد استضافت ثمانية اجتماعات خارج مقر المنظمة فى السنوات الأخيرة، وفى هذه الحالات تولى البلد المضيف تغطية تكاليف الاجتماع الرئيسية. كما يوفر التمويل اللازم لقاعدة البيانات المباشرة (جلوبفيش) عن طريق مساهمات المستخدمين الرئيسيين.

رابعا - الأنشطة والنتائج

ألف - مدى تغطية عمل المنظمة للسلع

٣٩ - يلخص الجدول ٨ أنشطة المنظمة الرئيسية فيما يتعلق بمختلف السلع المختلفة. وكان الحجم الأكبر من العمل يتصل بالأسماك والمنتجات السمكية، وهى مجموعة من السلع تتسم بأهمية كبرى لتجارة البلدان النامية والعالم ولا تؤدى بشأنها أى منظمة دولية أخرى دورا ذا بال لتطوير التجارة. وبعد مصايد الأسماك، اتجه الجانب الأكبر من الاهتمام للحبوب التى تعد، علاوة على أهميتها فى التجارة العالمية، عاملا أساسيا للأمن الغذائى وعنصرا يشكل الجانب الأعظم من المعونة الغذائية. كما تنتج المنظمة حجما هائلا من المعلومات الاحصائية التجارية وبعض المعلومات فى مجال التوقعات بشأن الأخشاب والمنتجات الخشبية التى تعد أكبر مجموعة سلعية (من حيث القيمة) فى التجارة الزراعية العالمية اضافة الى أهميتها الفائقة للبلدان النامية. كما حظى الجوت والتيل والألياف المماثلة والألياف الصلبة باهتمام كبير من حيث الاجتماعات السنوية المنتظمة للجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع ومن حيث الوثائق سواء بسواء.

٤٠ - وتتولى الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع التابعة للمنظمة أو المنظمات الدولية للسلع تغطية معظم السلع الرئيسية ذات الاهمية للتجارة الزراعية تغطية شاملة لأغراض المناقشات والتوثيق الدوليين.

---

(١) تغطى ميزانية هيئة الدستور الغذائى فى بعض الأحيان التكاليف المتعلقة بتوفير خدمات لغة ثالثة.

والمنتجات الوحيدة الهامة فى التجارة الزراعية التى لا ينطبق عليها هذا هى المجموعات غير المتجانسة من المحاصيل البستانية (تبلغ قيمة المنتجات البستانية التى تغطيها الجماعات الحكومية الدولية المختمة بالحمضيات والموز والنبيذ ومنتجات الكروم نحو ٢٥ فى المائة من القيمة الاجمالية للتجارة فى المنتجات البستانية). وفيما يتعلق بالاعلاف الحيوانية، وهى مجموعة غير متجانسة أخرى تغطى الجماعات الحكومية الدولية المختمة بها الاعلاف الرئيسية (الحبوب والمساحيق الزيتية)، فى حين تتولى المنظمة العمل التحليلى المتصل بالاعلاف الاخرى ولاسيما الكسافا والبقول. غير أن التغطية لا تشمل بعض المواد العلفية غير التقليدية. أما تغطية الاخشاب فهى جزئية. وتحظى لجنة الاخشاب التابعة للجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بدعم القسم المشترك بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهى تتولى مناقشة قضايا التجارة فى أوروبا وأمريكا الشمالية، فى حين تتعاون المنظمة فيما يتعلق بالاخشاب الاستوائية مع المنظمة الدولية للاخشاب الاستوائية. ويناقش أدناه نطاق التغطية الذى توفره هيئة الدستور الغذائى ولكن قد يكون من الجدير بالملاحظة أن تحقيق تغطية كاملة للمنتجات البستانية يعد أولوية هامة لهيئة الدستور الغذائى بدورها.

٤١ - كما تتسم الالياف الصلبة والجوت والتيل بالاهمية لعدد قليل من أفقر بلدان العالم. وتعد هذه المحاصيل حاسمة الاهمية للمزارعين الفقراء عامة فى عدة بلدان حيث لا تتوافر فى بعض الحالات امكانية تذكر لاستخدام الاراضى استخداما بديلا. غير أن الاهمية العالمية لهذه السلع ضئيلة نسبيا، ومابرحت تتدنى وتصبح آفاق نموها محدودة، اللهم الا اذا استحدثت استخدامات جديدة أو تغير الطلب، كظهور طلب مثلا على الالياف لاستخدامها فى اعداد عجائن اللب. ولا تشكل تلك السلع جزءا هاما فى صادرات أى بلد، باستثناء حالة الجوت فى بنغلاديش. كما أن أهميتها تقل باطراد من حيث نسبتها فى صادرات البلدان المنتجة الرئيسية ومن حيث قيمتها المطلقة. ويمكن النظر بالتالى فى تحويل جزء من موارد المنظمة الى السلع التى تتسم بأهمية أكبر للعالم بوجه عام بالرغم من أن الجماعات الحكومية الدولية المختصة بهذه المحاصيل تنفرد بأداء مهام فريدة. وأولى اهتمام متزايد للمحاصيل البستانية، التى تتفتح أمامها، وكذلك أمام الزيوت الاساسية والتوابل، مجال واسع لزيادة أهميتها فى التجارة، وخاصة للبلدان النامية التى تتمتع بمزايا نسبية فيما يتعلق بتكاليف الانتاج والمناخ.

باء - المطبوعات والمعلومات المتعلقة بالتجارة فى السلع الزراعية

٤٢ - تعد المنظمة المصدر الوحيد للاحصاءات الاساسية الشاملة عن التجارة الزراعية العالمية ولجانب كبير من المعلومات عن السلع الزراعية. وتعرض معظم

الجدول ٨ - نطاق تغطية السلع الرئيسية من جانب المنظمة والمنظمات الدولية الاخرى (تكملة)

السلع بترتيب أهميتها للتجارة العالمية	النسبة التقريبية للصادرات الزراعية من البلدان النامية	نشاط المنظمة بالاضافة الى معلومات التجارة ومعايير الجودة	نطاق التغطية الذى توفره هيئة الدستور الغذائى	حجم الوثائق المنظمات الاقليمية التى تنتجها غير التابعة للمنظمة المنظمة والتى تضم المنتجين والمستهلكين ***
البن	١ر١١٪		لا يغطى	قليل جدا المنظمة الدولية للبن
السكر والعسل	٦ر٧٪	دراسة خاصة ١٩٩٢	جزئى	قليل جدا المنظمة الدولية للسكر
القطن	٩ر٢٪	*	لا ينطبق	قليل جدا اللجنة الاستشارية الدولية للقطن والمعهد الدولى للقطن
الصوف	٨ر٠٪	*	لا ينطبق	قليل جدا الأمانية الدولية للصوف
المطاط الطبيعى	٧ر٥٪		لا ينطبق	قليل جدا المنظمة الدولية للمطاط الطبيعى
الكاكاو	٩ر٣٪		شامل	قليل جدا المنظمة الدولية للكاكاو
التبغ	٩ر١٪	دراسات خاصة ١٩٨٩ و ١٩٩٠	لا ينطبق	قليل
السلع التى تتراوح حصتها بين ٥ر٠ و ٩٩ر١٪ من الصادرات الزراعية حسب القيمة				
الشاى	٧ر١٪	الجماعة الحكومية الدولية المختصة	لا يغطى	متوسط الاتحاد الدولى لترويج الشاى واللجنة الدولية للشاى
السلع التى تبلغ حصتها أقل من ٥ر٠٪ من الصادرات الزراعية العالمية حسب القيمة				
التوابل	٤ر١٪		لا يغطى	قليل جدا
الجوت والتيل والالياف المماثلة	٧ر٠٪	الجماعة الحكومية الدولية المختصة	لا ينطبق	كبير المنظمة الدولية للجوت (لا تهتم حاليا بالاحصاءات التجارية
الالياف الصلبة	٢ر٠٪	الجماعة الحكومية الدولية المختصة	لا ينطبق	متوسط

* المسح العالمى لاستهلاك الياف المنسوجات، ** هناك جماعة حكومية دولية مختصة بالحمضيات والموز تبلغ حصتها ١٩ فى المائة و٦ فى المائة على التوالى من التجارة الكلية فى الفاكهة والخضر. كما تدعم المنظمة شبكة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، وعقدت اجتماعين عن المنتجات البستانية منذ ١٩٨٦. *** كبير جدا= أكثر من ١٠٠٠ صفحة فى كل فترة مالية، كبير =٣٠٠ الى ١٠٠٠ صفحة فى كل فترة مالية، متوسط = ١٠٠ الى ٣٠٠ صفحة فى كل فترة مالية، قليل = ٣٠ الى ١٠٠ صفحة فى كل فترة مالية، وقليل جدا أقل من ٣٠ صفحة فى كل فترة مالية (لا تشمل هذه الارقام مطبوعات هيئة الدستور الغذائى، وتمثل متوسطات السنوات ١٩٨٦-١٩٩٢).

(١) المطبوعات الرئيسية

٤٤ ـ تصدر نشرة استعراض السلع وتوقعاتها بوصفها مطبوعا مُسعرا مرة كل عام. ويقع الاستعراض فى نحو ١٠٠ صفحة ويتألف من نظرة عامة (فى قرابة ٢٠ صفحة)، تشمل ملخصا للمناقشات التى دارت فى المحافل الدولية وللتقدم المحرز فى الاتفاقيات التجارية. وتتضمن النشرة عرضا اجماليا للنتائج والتوصيات التى انتهت اليها الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع التابعة للمنظمة. ويعرض الجانب الرئيسى من الاستعراض موجزا لآخر التطورات المتعلقة بكل سلعة مكتوبا بأسلوب مبسط ومزودا بالجداول والرسوم البيانية. ويغطى الاستعراض جميع السلع الزراعية الرئيسية بما فيها المنتجات السمكية والخشبية.

٤٥ - **احصاءات التجارة:** الكتاب السنوى للتجارة الذى تصدره المنظمة مطبوع يضم نحو ٢٠٠ جدول تغطى جميع السلع والواردات والصادرات المحصولية والحيوانية الرئيسية حسب البلدان وحسب القيمة. كما توفر معلومات عن الأسمدة والمبيدات والجرارات. وتوفر معلومات مماثلة عن الأسماك والمنتجات السمكية والأخشاب والمنتجات الخشبية، ومعلومات أكثر تفصيلا عن الأسمدة، فى الكتب السنوية الخاصة بتلك السلع. وتنشر بصفة منتظمة مصفوفات التصدير (اتجاهات التجارة) بشأن الحبوب، بما فيها الأرز، كما نشرت هذه المصفوفات عن الأخشاب والمنتجات الخشبية فى ١٩٨٧ وفى ١٩٩١. ونشرت أول بيانات تجارية أساسية شاملة، بما فى ذلك الأسعار، بشأن الجلود الكبيرة والصغيرة.

٤٦ - وتصدر **نشرة توقعات الاغذية** ١٠ مرات أو ١١ مرة كل عام. والغرض من نشرة توقعات الأغذية غرض مزدوج يتمثل أولا فى تزويد العالم بمعلومات عن حالة المحاصيل وتوافر الاغذية فى البلدان، بما فى ذلك البلدان المعرضة لفقدان الأمن الغذائى، وثانيا توفير نظرة عامة عن حالة العرض والطلب العالميين فى مجال الأغذية وعن الاتجاهات الرئيسية فى مجال التجارة. ويغطى كل عدد (أكثر من ٣٠ صفحة) حالة الحبوب، بما فيها الأرز، ويتضمن أيضا معلومات عن التجارة يرد بعضها على هيئة جداول. كما تغطى السلع الاخرى ولكن بوتيرة أقل.[١] وتوزع نشرة

---

(١) وعليه، غطيت الأسماك والمنتجات السمكية مرة سنويا، واللحوم مرة أو مرتين سنويا، ودهون الطعام، والزيوت، والمساحيق الزيتية، والبقوليات، والكسافا، والألبان ومنتجات الألبان مرتين سنويا بوجه عام، والسكر ثلاث أو أربع مرات سنويا. وغطيت الأسمدة ثلاث مرات فى ١٩٩١، وهو مالم يحدث فى ١٩٩٢. وبالاضافة الى ذلك تتضمن النشرة أحيانا مذكرات أكثر تعمقا عن الحبوب، وتضمنت النشرة فى ١٩٩٢ مذكرة عن الاتجاه فى مجال العرض العالمى من الذرة.

هذه المعلومات فى عدد من المطبوعات الرئيسية الموجهة الى جمهور واسع النطاق. وستجعل عملية التطوير التى يشهدها المركز العالمى للمعلومات الزراعية فى الوقت الراهن تلك المعلومات أيسر منالا وأسهل استعمالا. وبالاضافة الى ذلك تستند الى حد كبير مناقشات واستنتاجات المؤتمر والمجلس واللجان المختلفة الى الوثائق المساندة التى توفرها الامانة. وقد أدخلت تحسينات متواصلة على المناهج والمعلومات، وتحظى المعلومات التى توفرها المنظمة عن التجارة باحترام دولى من حيث عمق تحليلها وشمولها. وهناك أمثلة كثيرة عن مجلات قطرية متخصصة تستعين بالمعلومات التى تنشرها المنظمة. كما تستخدم معلومات المنظمة على نطاق واسع من جانب الباحثين والمحللين الاكاديميين، والمنظمات الدولية، مثل الجات والبنك الدولى، والقطاع الخاص.

٤٣ - وتنتج المنظمة، علاوة على وثائق هيئة الدستور الغذائى وغيرها من الوثائق المتصلة بمعايير جودة الاغذية (وهى وثائق يتألف معظمها من مشروعات نصوص تتعلق بالمعايير)، ٠٠٠ ١٤ صفحة فى المتوسط (باللغة الانجليزية) من الوثائق فى كل فترة مالية،[1] توفر احصاءات وتحليلات عن الجوانب المختلفة للتجارة. وتتعلق أكبر نسبة من المعلومات المنتجة بالمعلومات عن السوق، علما بأن المعلومات المتصلة بالأسماك تشكل ثلثى كل المعلومات المنتجة. وبالنسبة للمحاصيل، يتعلق الجانب الأكبر من المعلومات بالاحصاءات وباستعراضات الأوضاع القائمة وبالتوقعات المنتظرة، ويخصص لاعداد هذه التوقعات الجزء الأكبر من مدخلات العمل. كما تغطى الوثائق الاسقاطات متوسطة الأجل وطويلة الأجل واستعراض السياسات، بما فى ذلك السياسات التى يتبعها المستوردون والمصدرون. وبالرغم من قلة عدد هذه الوثائق، فهى تستلزم قدرا ملموسا من مدخلات العمل. وبالنسبة للمحاصيل، تشكل المعلومات الجارية عن أوضاع السوق الفئة الثانية من حيث الحجم، وتستخلص الى حد كبير بوصفها منتجا ثانويا نافعا فى اطار العمل المتصل بالأوضاع والتوقعات.

---

(١) وفيما يلى النسبة المئوية التقريبية لتوزيع الأنواع المختلفة من الوثائق حسب الحجم: المعلومات الجارية عن السوق ٤٩ فى المائة، الاحصاءات واستعراض الاتجاهات فى مجال التجارة والأسعار وما الى ذلك ٣٧ فى المائة، سياسات المستوردين والمصدرين ٣ فى المائة، التوقعات متوسطة الأجل وطويلة الأجل ١ فى المائة، التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ١ فى المائة، مسائل أخرى ٩ فى المائة.

٤٩ - وتعد الاسقاطات الاجمالية مرة كل ٥-٧ سنوات. ونشرت آخر الاسقاطات فى ١٩٨٦، وتناولت الانتاج والطلب والتجارة حتى ١٩٩٠. وسوف تستكمل فى ١٩٩٣ دراسة تتضمن الاسقاطات حتى عام ٢٠٠٠. وأدخلت تحسينات منهجية كبرى على وضع الاسقاطات. فبالنسبة للمحاصيل الغذائية الرئيسية (الحبوب/الاعلاف، والبذور الزيتية، ومنتجات الثروة الحيوانية)، لم تستند الاسقاطات الى التوقعات الخاصة بكل سلعة بمفردها بل الى نموذج عالمى للأغذية. ويعالج هذا النموذج العرض والطلب والتجارة بوصفها كلا متكاملا ويتيح الدراسة المرنة لشتى التصورات والصلات بين السلع والاقطار. كما تناول المطبوع البذور والدرنات والبقوليات التى تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية. وبالرغم من أن هذه السلع لا تشكل جزءا من النموذج العالمى للأغذية، فقد عولجت باستخدام نفس الافتراضات الاقتصادية الكلية والديموغرافية العامة التى استخدمت فيما يتعلق بالمشروبات الاستوائية، والفواكه الرئيسية الداخلة فى التجارة العالمية، والمواد الخام الزراعية. وكانت أهم السلع التى لم يشملها المطبوع التبغ والسكر (اللذين أعد بشأنهما تقريران منفصلان) ومحاصيل الخضر. واستعرضت اسقاطات السلع المختلفة من جانب الجماعات الحكومية الدولية المختصة والأوضاع العامة للتجارة من جانب لجنة مشكلات السلع، وانعكاسات تلك الأوضاع على الأمن الغذائى من جانب لجنة الأمن الغذائى العالمى.

٥٠ - وأعدت دراسات خاصة لمناقشتها فى لجنة مشكلات السلع ولنشرها على نطاق واسع. وتناولت معظم هذه الدراسات سلعا محددة لا تعالجها الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع (التبغ، والبطاطا الحلوة، والمحاصيل البستانية الاستوائية، والجوزيات). وبالاضافة الى ذلك، جمعت المنظمة بغرض النشر وثائق عن موضوعات محددة، كانت قد أعدت فى الأصل لهيئات أخرى، ولاسيما لجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، لكن مع ايلاء اهتمام أكبر للسياسات. وخلال الفترة قيد الاستعراض نشرت وثيقتان من هذا النوع فى سلسلة وثائق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تنشرها المنظمة، تناولت أولاهما النزعة الحمائية والتجارة، وتناولت الثانية أسواق الالياف الصناعية الطبيعية.[1] وأعدت وثائق عن السلع التى تبحثها الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، وان كانت هذه الوثائق لم تعد خصيصا لتلك اللجان بشأن عصير

---

(١) النزعة الحمائية فيما يتصل بالسياسات الزراعية والتجارة : وثائق عمل مختارة، ١٩٨٥-١٩٨٧، وثيقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية رقم ٧٥ (١٩٨٨)، وأثر تغير العوامل التكنولوجية والاقتصادية على أسواق الالياف الصناعية الطبيعية، ورقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية رقم ٧٧ (١٩٨٩)

توقعات الاغذية توزيعا واسعا على المنظمات الرسمية والخاصة وعلى الصحافة. كما توفر فى شكل موجز فى اطار شبكة الامم المتحدة الدولية للطوارىء الدولية، وهى شبكة معلومات الكترونية تستخدمها الأوساط الدولية المعنية بالاغاثة فى حالات الكوارث.

٤٧ - ومن المطبوعات المنتظمة الرئيسية الاخرى التى تتناول موضوعات التجارة "استعراض سياسات الحبوب" (نحو ٥٠ صفحة) وقد صدر بوصفه مطبوعا سنويا جديدا فى ١٩٩١. وكرس ما يقرب من نصف الوثيقة لاستعراض عام للسياسات المتعلقة بالانتاج والتسويق والمخزونات والاستهلاك والتجارة. وتناولت بقية الوثيقة التغيرات الهامة المتصلة بالسياسات والعوامل الاقتصادية فى مناطق الانتاج والاستهلاك الرئيسية. وتناول أول عددين التغيرات فى أوروبا الشرقية، والتشريعات الزراعية الأخيرة فى الولايات المتحدة، ونتائج توحيد السوق الأوروبية، وسياسة الارز فى الصين. وينجز "المسح العالمى لاستهلاك الالياف المستخدمة فى صناعة الملابس" مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات. وقد نشر آخر مسح فى ١٩٨٩ وغطى الفترة ١٩٨٤-١٩٨٦ بالنسبة لجميع البلدان، وغطى عام ١٩٨٧ بالنسبة للبلدان المتقدمة. ووفر المسح معلومات تفصيلية عن حجم استهلاك الالياف الرئيسية وانتاجها وارداتها وصادراتها. وعرض المسح التوازن بين الواردات والصادرات من حيث المعادل من الالياف، ومن حيث نصيب الفرد من الالياف المتوافرة للاستهلاك المحلى.

(٢) نظرة عامة على التجارة وتحليل التجارة

٤٨ - يتمثل الاسهام الاكبر الذى تقدمه أمانة المنظمة لتنمية التجارة الزراعية فى تحليل الأوضاع العامة للأسواق وتوقعات الأسواق. وتوفر المنظمة، فيما يتعلق بالسلع التى تعالجها الجماعات الحكومية الدولية السلعية بما فيها السلع السمكية، وفيما يتعلق بالاخشاب والمنتجات الخشبية، أكثر مصادر المعلومات الدولية شمولا. كما توفر الوكالات القطرية صورة تتسم بقدر معقول من الشمول عن بعض السلع، ولكن من وجهة نظر قطرية. ومن أهم سمات المعلومات التى توفرها المنظمة، علاوة على طابعها الشامل، معالجة الأسواق ككل متكامل (من ذلك مثلا، ادراج المصنوعات الرئيسية بالنسبة للالياف الصناعية، واستخدام معادلات زيوت بالنسبة لأسواق البذور الزيتية). والمعلومات الموجزة التى تقدم الى الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع المختلفة تشمل الأسعار (عند نقطة التصدير ونقطة الاستيراد، وعند نقطة البيع للمستهلك فى بعض الحالات)، والاحجام الداخلة فى المعاملات التجارية والمودعة فى المخزونات، كما تشمل، حيثما يقتضى الامر، المعلومات المتعلقة بالانتاج حسب أهم المستوردين والمصدرين. وتعرض أيضا الاسقاطات والتوقعات ذات الصلة.

معلومات عن أسواق الأسماك والأسمدة

انشئت أربع خدمات اقليمية لتسويق الأسماك. وهى تغطى افريقيا انفوبيش)، وآسيا والمحيط الهادى (انفوفيش)، وأمريكا اللاتينية والكاريبى (انفوبسكا) والبلدان العربية (انفوسمك)، وتدعمها قاعدة بيانات مركزية فى المنظمة وخدمة معروفة بجلوبفيش. ويزمع تحويل هذه الخدمات الاقليمية الى منظمات مستقلة. وبالرغم من أن انفوبيسكا كانت أول خدمة اقليمية انشئت وكان هذا فى ١٩٧٧، فان خدمة انفوفيش تعد أكثر تطورا حيث أضحت خدمة مستقلة فى ١٩٨٥. وكان يزمع أيضا انشاء شبكات اقليمية لتسويق الأسمدة وغيرها من الكيماويات الزراعية. ولم يتسن حتى الآن انشاء سوى شبكة واحدة هى الشبكة الاستشارية للتنمية والمعلومات عن الأسمدة فى آسيا والمحيط الهادى. وتعد هذه الشبكة نشاطا مشتركا بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى واليونيدو والمنظمة، يحظى بدعم عدد من المتبرعين، ويضطلع به فى مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى فى تايلند. وتصدر الشبكة الاستشارية للتنمية والمعلومات عن الأسمدة فى آسيا والمحيط الهادى النشرة الشهرية للمعلومات عن تجارة الأسمدة كما توفر خدمة بالفاكس.

ولقاعدة بيانات جلوبفيش التابعة للمنظمة حاسب آلى رئيسى تجارى، ويحتوى على معلومات عن الانزال، والانتاج، والتصدير/الاستيراد، والاستهلاك، والأسعار، وحصص المصيد، وكذلك عن اللوائح التجارية، والاستثمارات، والمساعدة الانمائية. ويجرى شهريا تحديث معلومات بنك البيانات بالمعلومات التى تجمعها الخدمات الاقليمية الأربع وشبكة المراسلين، والرابطات الصناعية، والمؤسسات الحكومية المعنية بالأسواق فى البلدان المتقدمة. ويتوافر اتصال مباشر بقاعدة البيانات عن طريق التوابع الاصطناعية وذلك لكل من الخدمات الاقليمية وللمكاتب الحكومية المعنية بالأسماك والتجارة التى تقدم مساهمات مالية. ومن المعلومات المتوافرة فى بنك البيانات، تنشر المنظمة تقريرا شهريا عن أسعار الأسماك يغطى البلدان الأوروبية، ونشرة "أحداث جلوبفيش" الفصلية التى تلخص أحداث السوق الأخيرة وتوفر توقعات متوسطة الأجل. وتتولى الخدمات الاقليمية توزيع هاتين الوثيقتين. وتنشر كل خدمة تسويق اقليمية نشرة اخبارية تجارية نصف شهرية، توفر معلومات عن السوق الخاصة بها. وتقدم هذه النشرات معلومات عن أسعار العملة والتصدير والاستيراد الخاصة بجميع أنواع المنتجات السمكية. كما تشترك الخدمات الاعلامية الاربع مع المنظمة فى اصدار مجلة فصلية هى نشرة انفوفيش الدولية التى تطبع منها أكثر من ٨٠٠٠ نسخة. وتتحمل خدمة انفوفيش (الخدمة الخاصة بآسيا والمحيط الهادى) التكاليف المباشرة للمجلة وتستفيد من الأرباح التى تحققها. وبالاضافة الى المعلومات الخاصة بالأسواق بالمعنى الضيق، تغطى هذه المجلة التى تتناول موضوعات تحظى بالاهتمام العام لتجارة الأسماك، قضايا الانتاج والتصنيع. وكان عدد المشتركين فى نشرة انفوفيش الاخبارية التجارية لآسيا والمحيط الهادى يصل الى ٥٠٥ مشتركين فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ منهم ٢٦ فى المائة من البلدان الاعضاء، و ٢٨ فى المائة من بلدان نامية أخرى، و ٤٦ فى المائة من البلدان الصناعية. وكان العدد الكلى للنسخ الموزعة يصل الى نحو ٩٦٠ نسخة، تشمل النسخ الموزعة على جهات رسمية أو الموزعة مجانا.

الحمضيات، والطلب على الحبوب الغذائية فى آسيا على سبيل المثال. وينتج القسم المشترك بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، بصفة منتظمة، احصاءات تجارية واستعراضات للأسواق بشأن المنتجات الخشبية والحرجية فى أوروبا وأمريكا الشمالية.

(٣) المعلومات عن الأوضاع الجارية للأسواق

٥١ - استكمل عمل المنظمة المتصل مباشرة بمعلومات السوق، الى حد كبير، اعداد اسعار مبادلات السلع التى يصدرها مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والجات، والأعمال الجارية التى يضطلع بها هذا المركز، بالاضافة الى النشرات التجارية. واعتبارا من ١٩٧٨، تولى مركز التجارة الدولية تشغيل خدمة معلومات السوق التى تمول جانباً كبيراً من نفقاتها جهات متبرعة، لكن هذا المرفق لا يغطى سلعا زراعية كثيرة كما يتفاوت مستوى الخدمات التى يقدمها.(١) وأنشئت خدمات مستقلة بشأن المعلومات عن الأوضاع الجارية لأسواق مصايد الأسماك، ولأسواق الأسمدة وغيرها من الكيماويات الزراعية فى آسيا (انظر الاطار).

٥٢ - ولمعلومات السوق الخاصة بالسلع الأخرى قدرا أقل من الأولوية، وتنتج بوجه عام مرة كل ٣-٦ أشهر، باستثناء خدمة الفاكس الشهرية الخاصة بالأرز. وبالاضافة الى الأرز، تغطى المعلومات الجارية الموز، والجوت، والتيل والألياف المماثلة، والسيزال والقنب، والشاى والأخشاب.(٢) وتحتوى نشرة "توقعات الأغذية" الشهرية

---

(١) تغطى خدمة معلومات السوق الأسواق الرئيسية للفاكهة الطازجة، والخضر، وعصير الفاكهة المعبأ فى عبوات ضخمة، والزهور المقطوفة، ونباتات الزينة الاستوائية، والتوابل الشائعة، والأعشاب والزيوت الأساسية، والجلود الكبيرة والصغيرة، والأخشاب الاستوائية، والأرز. وتجمع المعلومات عن طريق اخصائيى المنتجات فى هذا المرفق من نحو ٢٥٠ هيئة تجارية وبعض المكاتب الحكومية التى تعد تقاريرا عن حالة الأسواق. وتوزع خدمة معلومات السوق مرة فى الأسبوع بوجه عام عن طريق الفاكس والتلكس والبريد الجوى على نحو ٤٠٠ مستفيد فى أكثر من ٩٠ بلدا ناميا.

(٢) بدأت مؤخرا خدمة فاكس شهرية خاصة بالأرز. وترسل شهريا أسئلة بالفاكس الى ٢٠ وسيطا ومصدرا للحصول على معلومات، كما ترسل اليهم عن طريق الفاكس البيانات المجمعة. وتنتج احصاءات فصلية عن الجوت، والتيل والألياف المماثلة. وترد بيانات بالفاكس أو التلكس من أهم البلدان المنتجة. واعتبارا من ١٩٨٩ تصدر مذكرة فى الفترات الفاصلة بين الدورات مؤلفة من صفحتين عن السيزال والقنب، تتضمن الأسعار الجارية مع مقارنتها بالأسعار فى بداية الموسم وأسعار العام السابق. وتوفر هذه المذكرة شأنها شأن المعلومات الأخرى الخاصة بالسيزال، معلومات عن أهم الخيوط الطبيعية الممتنعة وعن خيوط البوليبروبيلين التى تنافسها. كما تصدر نشرة نصف سنوية عن الأوضاع الجارية للشاى. وبالنسبة للموز تصدر الآن مذكرة مرتين أو ثلاثا كل عام، ويتوقف تواترها هذا على ما اذا كانت الجماعة الحكومية الدولية المختصة ستنعقد أم لا. كما توفر بيانات تاريخية حديثة عن الكميات والأسعار بالاضافة الى أى تطورات هامة فى مجال السياسات. ومنذ ١٩٧٧ تصدر نشرة عن الأخشاب ومنتجات الأخشاب الاستوائية عشر مرات سنويا. وفى ١٩٨٨ أصبحت هذه النشرة تصدر مرة كل ستة شهور وتنشر الآن بالتعاون مع المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية. وهى توفر بيانات شهرية عن الأحجام والقيم الداخلة فى التجارة الدولية.

المحافة قد اقتبست خلال فترة تقرب من عام واحد ٦١٦ اقتباسا من المعلومات التى تنشرها المنظمة عن السلع والتجارة (باستثناء الأمن الغذائى). وهذا يؤلف نحو ٨ فى المائة من مجموع الاقتباسات المحفية عن معلومات وأنشطة المنظمة. واستمد قسم كبير من هذه المواد من نشرة توقعات الأغذية. كما تستنسخ المعلومات التى تنشرها المنظمة فى المجلات التجارية، ويمكن أن يستمر التوسع المنهجى لهذه التغطية. وبالاضافة الى الخدمات التى يقدمها المركز العالمى للمعلومات الزراعية فيما يتعلق بالبيانات الأساسية، يمكن الاهتمام بزيادة توافر المعلومات التاريخية والتوقعية للمنظمة من خلال الشبكات الحاسبية التجارية وتوفير خدمة للأقراص الحاسبية. فمن شأن هذا أن يزيد فائدة المركز للمستخدمين الحكوميين والتجاريين والأكاديميين. ومن شأنه أيضا أن يحقق دخلا محدودا يمكن استخدامه لتحسين خدمات المعلومات، وخاصة بما فيه مصلحة البلدان النامية الفقيرة. وبالمثل، يمكن مواصلة تطوير المكاتب الاقليمية للمنظمة لتغدو نقطة مرجعية للمعلومات الخاصة بالسلع فى تلك البلدان، ويمكن النظر فى التوسع بقدر ما فى الدور الجوهرى الذى تؤديه بالفعل نشرة "توقعات الأغذية".

٥٦ - ومن الجدير بالذكر أن الوثائق المعدة للجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع توزع استنادا الى قوائم التوزيع الرسمية للمنظمة على الأعضاء والمراقبين فى الجماعة المعنية وعلى البلدان الأخرى التى طلبت الحصول على المعلومات. وبالاضافة الى ذلك، تمسك أمانات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع قوائم غير رسمية لضمان ارسال نسخ من الوثائق الى المنظمات الهامة التى قد يغفلها التوزيع الرسمى. وتشكل الوثائق المرسلة عن طريق القوائم الرسمية نحو ٨٥ فى المائة من جملة الوثائق الموزعة. وبالنسبة للجان التابعة لهيئة الدستور الغذائى، يكون التوزيع أكثر محدودية، حيث لا توزع وثائق العمل الخاصة بالاجتماعات الا على نقاط الاتصال باللجان المذكورة وعلى الأفراد حديثى الاشتراك فى أعمال اللجان. أما المعلومات المتعلقة بأسواق الأسماك فتنشر عن طريق الخدمات الاقليمية. ويطرح هذا على المنظمة سؤالا أوسع نطاقا يتمثل فى معرفة ما اذا كانت القوائم الرسمية، التى يستند اليها فى توزيع وثائق المؤتمر والمجلس، تناسب بنفس القدر الوثائق التقنية شديدة التفصيل، وما اذا كان هذا الاجراء يسمح باستخدام وثائق المنظمة بأكثر الطرق فعالية. ومن الواضح أيضا أن وصول الوثائق الى كل الأطراف المعنية يعتمد الى حد كبير على كفاءة نظم التوزيع الخاصة بالحكومات.

معلومات عن الحبوب، بما فيها الارز، وتتضمن أحيانا معلومات عن سلع غذائية أخرى. وتعد هذه النشرة، فى جملة أمور، مصدرا للمعلومات العامة عن اتجاهات السوق من أجل البلدان النامية المستوردة والتى يتوافر لها فى بعض الأحيان فوائض للتصدير.

٥٣ - ولم تتمكن المنظمة، من تعبئة الموارد اللازمة للتوسع فى توفير المعلومات عن الأوضاع الجارية للسوق الا فيما يتصل بخدمات المعلومات المتعلقة بالأسماك، وهذا استثناء له أهميته الكبرى. ويوضح نموذج خدمات انفوفيش الاقليمية التى تبلغ ميزانيتها نحو ٠٠٠ ٢٠٠ دولار سنويا حجم الانفاق الضرورى لتوفير خدمة شاملة فى مجال معلومات السوق. والمعلومات السمكية المتعلقة بالأسواق، ومعايير الجودة، وما الى ذلك من عوامل، قد تستخدم بنفس القدر الذى تستخدم به المعلومات المتعلقة بالأسعار أو قد تستخدم على نطاق أوسع. ولا يمكن للمعلومات المتعلقة بالأسعار أن تكون حديثة بما يكفى لاتخاذ قرارات البيع الفردية ولكنها قد تساعد المشترين والبائعين على معرفة ماإذا كانوا يحصلون على أسعار معقولة لمنتجاتهم. واستعانة المنظمة بمصادر رسمية بالاضافة الى مصادر السوق يعنى أن معلوماتها تعد أقل اعتمادا على الانطباعات من المعلومات الواردة فى المجلات التجارية النمطية، وان كانت معلومات المنظمة قد من جهة أخرى متأخرة فى التوقيت عن معلومات تلك المجلات. غير أن معلومات المنظمة يمكن الاستعانة بها فى تعزيز النشرات الصادرة عن خدمة معلومات السوق التابعة لمركز التجارة الدولية.

٥٤ - لقد أنشئت خدمات المعلومات السمكية بالاعتماد على التبرعات. وتتلقى كل الخدمات الآن بعض المساهمات من أعضائها، كما أصبحت انفوفيش التى تخدم آسيا والمحيط الهادى منظمة حكومية دولية مستقلة. ويتعين الآن كفالة الاستمرار طويل الأجل لخدمات المعلومات السمكية الثلاث الأخرى التى مازالت تدعمها المنظمة. اذ تنشأ فى هذه الاقاليم صعوبات خاصة بسبب المحدودية النسبية لقاعدة الموارد السمكية فى البلدان التى تخدمها، وضرورة العمل بعدة لغات. وقد ينتهى الأمر باقامة خدمات أكثر تواضعا ترتبط بالمنظمات الاقليمية القائمة وبمركز قوى فى المنظمة تتوافر له فرص أكبر للانتفاع بالموارد التجارية.

(٤) توزيع الوثائق

٥٥ - استعانت المحافة على نطاق واسع بجميع أنواع المعلومات التجارية التى تنشرها المنظمة. وقد أجرى مؤخرا مسح وجد، رغم أنه لم يشمل العالم بأسره، أن

الهيئة لاعتماده كمشروع معيار. ويجوز أن يقر أى معيار فى هذه المرحلة بأغلبية الثلثين، والا فانه يعمم مرة أخرى للتعليق عليه والنظر فيه من قبل اللجنة المتخصصة. ويحدث الاعتماد النهائى من قبل الهيئة فى نهاية هذه العملية بالاغلبية العددية البسيطة. وما أن تعتمد الهيئة معيارا فانها تحيله الى البلدان الأعضاء فى هيئة الدستور الغذائى للموافقة عليه. وتقدم مدونات السلوك والخطوط التوجيهية الى الأعضاء للاسترشاد بها، وليس بهدف الموافقة عليها. وينظر فى التعديلات المقترحة على المعايير المطبقة بطريقة مماثلة، الا اذا كانت اللجنة قد أجلت اجتماعها الى أجل غير مسمى، فان التعديلات تناقش مع البلد المضيف للجنة وبعد ذلك تعمم على الأعضاء. وليس لدى الممثلين فى اجتماعات هيئة الدستور الغذائى ولا للهيئة ذاتها السلطة فى الزام البلدان بأى طريقة من الطرق. وعلى الرغم من هذه الاجراءات الدقيقة فلا تقدم هيئة الدستور الغذائى المعايير الا على سبيل التوصية بتطبيقها.

٦٠ - تعتمد الاجراءات التى تتبعها هيئة الدستور الغذائى لاستحداث المعايير والخطوط التوجيهية الى حد كبير على الموارد القطرية، وقد زادت كفاءة الهيئة بفعل القرارات التى اتخذتها مؤخرا لترشيد اجراءات اقرار المعايير. واذا ما كان للمعايير أن تستوفى وأن تمتد تغطيتها الى المشكلات المشتركة بين السلع، لكى تستخدم كمقياس شامل فى التجارة، فان ذلك سيقتضى مزيدا من ترشيد الاجراءات، والاعتماد بشكل أكبر على المراسلة. واذا ما كان البلد الرائد (المضيف) للجنة سلعية مستعدا للاضطلاع بالتنقيح عن طريق المراسلة، فانه ينبغى تشجيع ذلك، شريطة ألا يكون هذا الاجراء بطيئا جدا أو قد يسفر عن منتج ذى نوعية غير ملائمة، وفى هذه الحالة تطلب خدمات خبير استشارى.

٦١ - **نطاق التغطية.** يوجد لدى الهيئة فى الوقت الحاضر ١٨١ معيارا (بالمعنى الحرفى)، بالاضافة الى ٣٥ معيارا عن الألبان ومنتجاتها. وتتعلق معظم المعايير بسلع (أنظر الجدول ٩). ولا يوجد الا عدد قليل من المعايير الاقليمية (٧ معايير)، رغم أنه يجرى فى الوقت الراهن تحويل هذه المعايير لكى تنطبق على أساس عالمى. وتوضع صياغة كل معيار من معايير هيئة الدستور الغذائى بصفة عامة فى ٣ الى ١٠ صفحات، فى حين لا تزيد فى العادة عن ٤ الى ٥ صفحات. وقد جمعت كل معايير الهيئة فى طبعة مختصرة غير مجلدة صدرت فى عام ١٩٩٠. ويقع كل معيار فى هذه الطبعة فى صفحة واحدة أو صفحتين، وقد استخدم الاسناد الترافقى فيما بينها لتقليل الازدواجية. وقد جمعت السلع ومستوى المخلفات المتعلقة بها والحد الاقصى من الملوثات المسموح بها اضافة الى المعايير ذات الصلة فى قسم واحد.

جيم ـ الحواجز الفنية غير الجمركية بوجه التجارة

(١) هيئة الدستور الغذائى

٥٧ - تشمل المخرجات المباشرة لهيئة الدستور الغذائى المعايير، ومدونات السلوك، والحدود القصوى للمخلفات، والخطوط التوجيهية. وتتيح هذه المخرجات أساسا للتشريعات القطرية. وحتى عام ١٩٧٦، كان قد جرى وضع طرائق للتحليل، الا أن هذا يجرى الآن عن طريق الرجوع الى الطرائق التى محصتها أجهزة أخرى، منها، على سبيل المثال، المنظمة الدولية للتوحيد القياسى. وتتبع جميع أشكال مخرجات هيئة الدستور الغذائى اجراءات اقرار متماثلة داخل الهيئة، الا أن المعايير والمستويات القصوى للمخلفات هى التى تحال رسميا الى الحكومات للموافقة عليها.

٥٨ - وتتعلق معظم المعايير بحالة الاتجار بالاغذية، وتوضع باتباع نموذج عام.(١) وتشير جميع المعايير تقريبا الى سلع بعينها أو الى مجموعات من السلع، الا أن هناك استثناءات مثل المعايير المتعلقة ببيانات العبوة والاغذية المعالجة بالاشعاع. وتعالج مدونات السلوك تجهيز ومناولة سلع معينة. وهناك مدونات سلوك عامة تختص بجوانب من قبيل نظافة الاغذية والاغذية سريعة التجمد، علاوة على مدونة القواعد الاخلاقية للتجارة الدولية فى الاغذية. وقد وضعت الحدود القصوى لمخلفات المبيدات، ويجرى اعداد الحد المقبول من العقاقير البيطرية. والمستويات القصوى للملوثات والمواد المضافة الاخرى مدرجة فى المعايير الخاصة بكل سلعة على انفراد، وهناك قوائم منفصلة أخرى مستخرجة من هذه المعايير. وعادة ما تعالج الخطوط التوجيهية مستويات المواد المضافة والملوثات، والتلوث الجرثومى، الى آخره. وقد أقرت عشرة من الخطوط التوجيهية الخمسة عشر المعمول بها فى الوقت الراهن فى الدورة الاخيرة للهيئة.

٥٩ - واجراءات استحداث المعايير ومدونات السلوك والخطوط التوجيهية متطابقة. فحينما تقرر الهيئة ضرورة استحداث معيار ما، فان العمل فى هذا الشأن يعهد به الى لجنة متخصصة. وتتحمل الامانة مسؤولية اعداد مسودة، وان كان البلد المضيف للجنة هو الذى يتحمل، على أساس طوعى وفى معظم الحالات، انجاز هذا العمل. وبعد ذلك ترسل المسودة الى أعضاء اللجنة والى المنظمات الدولية المهتمة للتعليق عليها. وما أن تقر اللجنة المتخصصة المسودة المذكورة حتى يقدم الاقتراح الى

---

(١) تتبع المعايير العناوين العامة : النطاق (ما تنطبق عليه المعايير)، الوصف (للمنتج)، التكوين الاساسى وعوامل الجودة، الملوثات، والسلامة الصحية، التغليف (بالنسبة الى النقل والتخزين والتجزئة)، وبيانات العبوة وطرائق التحليل وأخذ العينات.

الجدول ٩: شمولية معايير هيئة الدستور الغذائي (تكملة)	
السكر بأنواعه وعسل النحل	مغطاة فيما عدا سكر القصب والبنجر الخام والمولاس. ويجرى الآن مناقشة وضع معيار بشأن سكر القصب (ما يزيد عن ٨٠ فى المائة من صادرات البلدان النامية من السكر غير مغطاة فى الوقت الراهن بمعايير).
منتجات الكاكاو والشيكولاته	مغطاة.
المشروبات الخفيفة والمشروبات الروحية	جميع أنواع عصير الفاكهة مغطاة بمعايير الهيئة، ويوجد معيار أوروبى للمياه المعدنية. ويقوم المكتب الدولى للنبيذ والكروم بتحديد معايير النبيذ، والمشروبات الكحولية وغير الكحولية الأخرى، لكن مستخلصات تصنيعها محليا غير مغطاة.
الشاى	غير مغطى غير أنه لا توجد مشكلات هامة وهناك معايير راسخة تماما للتجارة فى الشاى، بما فى ذلك بعض معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسى.
البن	غير مغطى وانما تغطيه معايير التجارة. بيد أنه توجد مشكلات بشأن التلوث الجرثومى ومخلفات مبيدات الآفات. ويجرى تعميم معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسى عن طريق أمانة الهيئة على أعضاء الهيئة للتعليق عليها.
الأعشاب والتوابل	غير مغطاة ولكن توجد معايير للتجارة ومعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسى.
أغذية لأعداد وجبات خاصة ولاستخدامات طبية	يجرى تغطيتها حاليا بواسطة عدد متزايد من المعايير. وتشمل هذه المجموعة أغذية الرضع، وأغذية الأطفال المعلبة، الى غير ذلك.
المعايير الشاملة للسلع والمعايير العامة	
مخلفات المبيدات والمخلفات البيطرية	المعايير المتعلقة بحدود مخلفات المبيدات مستفيضة ولكنها متخلفة وراء الاستخدام واسع النطاق للمبيدات. وقد بدأ اصدار معايير من أجل المخلفات البيطرية.
المواد المضافة والملوثات باستثناء المبيدات	ليست مغطاة فى الوقت الحاضر بمعايير منفصلة، الا أنه اتفق على مستويات قصوى توجيهية لكى تدرج فى معايير السلع، ويجرى وضع معيار عام.
السلامة الصحية للأغذية	يجرى وضع عدد من الخطوط التوجيهية.
بيانات العبوة	تتوافر مجموعة شاملة من الخطوط التوجيهية.

الجدول ٩: شمولية معايير هيئة الدستور الاغذائى

المعايير السلعية	
الحبوب والمنتجات المصنعة ذات النسبة العالية من النشا	مغطاة فيما عدا استثناءات هامة تتعلق بالقمح الكامل والأرز وعدد أكبر من الاستثناءات الطفيفة التى تتعلق بالشعير المملت، والشوفان المجروش، والمعجنات، والتابيوكا، والسميد، والكوسكوس.
البقول	مغطاة على المستوى العام بالنسبة الى معظم أنواع الفاصوليا، والبازلاء، والعدس، والحمص، واللوبيا. وأهم اغفال فى هذا الصدد يشمل الصويا، الا أن هناك معيارا بشأن منتجات بروتين الصويا.
الشحوم والزيوت	مغطاة بمعايير، وهناك معيار عام للسلع التى لم تدرج ضمن أى معيار (يوجد منها ٢٢ معيارا).
الفول السودانى	تغطيه مدونة للسلوك، ويجرى حاليا وضع معايير خاصة به.
اللحوم	مغطاة بشكل شامل بمدونات للسلوك. وتعتبر المعايير المتعلقة باللحوم المصنعة انتقائية ولا تغطى الكثير من أنواع اللحوم التقليدية المجففة والمملحة والمدخنة والمخللة، والسجق، الى آخره.
الأسماك ومنتجات الأسماك	مغطاة بشكل شامل، الا أنها لا تشمل بعد رأسيات الأرجل، والرخويات، وبعض أنواع أسماك المياه العذبة مثل التروت التى يشيع الاتجار فيها.
الالبان ومنتجات الالبان	مغطاة بشكل شامل بمعايير عامة أو محددة.
الفواكه والخضر	مغطاة فى كثير من الحالات بالنسبة الى المنتجات المعلبة أو المجمدة أو المجففة. ويعنى عدم وجود معايير عامة أنه مالم يكن منتج ما مدرجا على وجه الخصوص فانه يستثنى. وهكذا فان الجوز الشجرى مغطى بمدونة سلوك تحدد الممارسات الصحية وليس بمعيار، ومنتج مثل التشية المعلبة يخرج عن نطاق أى معيار. وعصير الفاكهة مغطى بمعايير، وهناك معايير عامة تغطى أنواع عصير الفاكهة والعصير السكرى. ومع انشاء لجنة متخصصة بالفواكه والخضر الاستوائية الطازجة، فان أول معيار بهذا الصدد يتوقع أن تدرسه الهيئة فى يوليو/تموز ١٩٩٣. أما فاكهة المناطق المعتدلة التى تشكل جزءا هاما من صادرات بلدان الشرق الأدنى الى أوروبا وصادرات أمريكا اللاتينية الى أمريكا الشمالية، فليست مغطاة. وأكبر مشكلة قائمة بذاتها بالنسبة للفواكه الطازجة هى مخلفات المبيدات وهى مغطاة بأحكام الحدود القصوى للمخلفات. وبالاضافة الى ذلك فان الفرقة العاملة بشأن المنتجات القابلة للتلف وتطوير الجودة المتفرعة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، تصيغ المعايير الأوروبية بشأن الفاكهة والخضر الطازجة. (من المقدر ان نسبة تبلغ نحو ٤٠ فى المائة من التجارة العالمية فى الفواكه والخضر ليست مغطاة بمعايير الهيئة، غير أن هذا الرقم يرتفع فى حالة صادرات البلدان النامية الى أكثر من ٦٠ فى المائة).

٦٤ - ان الاسباب التى قد تؤدى الى عدم قبول البلدان لمعايير الهيئة رسميا هى أسباب معقدة. ويشمل ذلك النظم القانونية القطرية التى تحول دون القبول الرسمى. ولا تملك البلدان المتقدمة دائما لوائح قطرية موحدة، وقد تقع مراقبة الاغذية تحت مسؤولية سلطات محلية المستوى ووكالات قطرية متعددة. ولا تتم الموافقة على معايير الهيئة الا بعد أن تكون بلدان كثيرة قد وضعت بالفعل لوائحها. وعلاوة على ذلك تميل توصيات الاجتماع المشترك بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات والمتعلقة بحدود المخلفات الى أن تكون ذات مستويات أعلى من تلك التى يحددها الكثير من البلدان الغربية. وقد لا يكون لدى البلدان النامية هياكل مؤسسية ملائمة لفحص المعايير وتنفيذها. ولا ينتقص ذلك من رغبة البلدان السائرة فى الاتجاه العام للوفاء بالمعايير، وان من مصلحة المستهلكين، والواردات، وجهات التصنيع القطرية الكبيرة والبلدان متوسطة الدخل تطبيق معايير الهيئة.

٦٥ - ثم ان الاستفاضة فى شرح المعيار ودرجة تعقيده ومدى تقسيمه الى أجزاء بحسب المنتجات، تميل كلها الى اعاقة قبولها رسميا كما أن بعض المعايير، والكثير من مدونات السلوك، تشير الى تكنولوجيات محددة بدلا من النتيجة النهائية التى يتعين انجازها، كما فى حالة النظافة على سبيل المثال. ويمكن أن يؤدى ذلك الى أن تصبح المعايير عتيقة بسرعة مع استحداث تكنولوجيات جديدة. وهو يعنى أيضا أنه قد يتعين على البلدان النامية التى تقبل المعيار أن تطبق تكنولوجيا مكلفة لكى تنجز غرضا يمكن انجازه بوسائل أخرى، بما فى ذلك طرائق أكثر كثافة للعمل. وقد ابتعدت بلدان عديدة عن مفهوم معايير السلع الى مفهوم المعايير الافقية التى تغطى الملوثات، الى آخره. بيد أنه يبدو أن أكبر سبب منفرد لعدم قبول معايير الهيئة رسميا، بخلاف الاستفادة منها فى وضع اللوائح القطرية، هو الافتقار الى أى ميزة اقتصادية واضحة تعود على البلد من القيام بذلك. وفى غياب اتفاق عالمى فى الرأى بشأن ازالة الحواجز الفنية أمام التجارة، فلا يوجد لدى البلد سوى احتمال ضئيل بأن تبادله بلدان أخرى هذا القبول. وقد قبلت معايير الهيئة فى مشاريع الاتفاقات المتعلقة بجولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والمتعلقة بمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية كمرجع للتوفيق بين الحواجز غير الجمركية للتجارة فى المواد الغذائية. ومن ثم، فان تنفيذ هذه الاتفاقات سيوفر حافزا كانت البلدان تفتقد اليه لتطبيق المعايير.

٦٢ - ومع التغطية المتزايدة للسلع الأساسية، أخذت الهيئة فى زيادة التركيز على المعايير العامة. وقد تأجلت اجتماعات معظم اللجان السلعية. وقررت الهيئة ضرورة ايلاء تركيز أكبر لوضع مدونات للسلوك، وهو ما يعكس التأكيد الراهن على حسن مناولة الاغذية، الا أن هذا القرار لم ينعكس بعد فى المخرجات. وكان هناك ميل الى وضع مدونات للسلوك تتعلق باللحوم الطازجة والمجمدة (التى لا توجد معايير بشأنها) والأسماك حيث يجرى التركيز على طرائق المناولة. بيد أنه لا يوجد حتى الآن مدونات للسلوك الا بشأن القليل من المنتجات المجهزة الاخرى.

٦٣ - لقد كان من المنتظر أن تقبل البلدان رسميا معايير الهيئة، ومن ثم تدمجها فى لوائحها القطرية للرقابة على الأغذية. ولم يحدث هذا مباشرة الا على نطاق محدود جدا، وبحلول الفترة موضع الاستعراض تحول التركيز الى القبول بحرية الدخول الى البلد (أى أن السلع التى تفى بمعايير الهيئة تدخل بحرية، غير أن حرية الدخول لم تحظ حتى الآن بقبول رسمى واسع، على الرغم من أن بلدانا نامية عديدة أعلنت أنها تطبقها من الناحية العملية. وفى حين أن مستويات القبول الرسمية سيئة فى جميع الأقاليم الجغرافية، فقد كانت أعلى ما تكون فى أفريقيا حيث تكون البلدان أقل قدرة على أن تستحدث نظمها المركزية بشكل مستقل. وقد أعلنت بلدان أخرى كثيرة واتحاد المجموعات الاوروبية رسميا أن معايير الهيئة تعتبر مصدرا مرجعيا رئيسيا عند صياغة المعايير القطرية. وتعتبر حالات القبول الرسمية بالمستويات القصوى لمخلفات المبيدات من الناحية العددية أقل تشجيعا من معايير السلع. بيد أن بلدانا رئيسية قليلة قبلت المستويات القصوى للمخلفات كأساس لحرية دخول المنتج[1]، وهناك دلائل على أن الولايات المتحدة الامريكية واتحاد المجموعات الأوروبية ستقبلان المستويات القصوى للمخلفات التى تقل عن المستويات القطرية، وأنهما ستنظران فى تعديل مستوياتهما اذا ما كانت حدود الهيئة أعلى بشكل طفيف من حدودهما.

---

(١) قبلت مصر معظم المستويات القصوى للمخلفات من أجل حرية دخول المنتج، وهو ما فعلته نيوزيلندا. وقبلت الهند وموزامبيق أغلب المستويات كأساس لحدودهما القطرية، وقبلت بلغاريا أيضا بنسبة ٤٥ فى المائة من المستويات.

للبيئة بتشغيل برنامج مشترك لتنفيذ مبدأ الموافقة المسبقة عن علم. وقد كان هناك برنامج مكثف لاحاطة البلدان النامية الاعضاء علما باهمية هذا المبدأ وتشجيعها على وضع خطط قطرية لتسجيل المبيدات لضمان سلامة الواردات. وتقوم المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة حاليا بتنظيم اجتماعات منتظمة للخبراء لتوجيه عملية التنفيذ ورصدها. وبحلول نهاية عام ١٩٩٢ بلغ عدد البلدان المشاركة فى الاجراء المتعلق باستيراد وتصدير مبيدات ١٥٥ بلدا. وقد أعلنت ٥٢ بلدا مستوردا عن قراراتها بشأن استيراد ستة مبيدات فرض حظر استعمالها فى بلدان الاقليم. وأصبحت الموافقة المسبقة عن علم ملزمة على وجه الخصوص بالنسبة الى صادرات المجموعة الاوروبية.

دال - المناقشة الحكومية الدولية

(١) المشاركة فى الاجتماعات

٦٩ - يحضر اجتماعات كل من لجنة مشكلات السلع وهيئة الدستور الغذائى ممثلون عن الدول الرئيسية المعنية بالتجارة الزراعية. وخلال الفترات المالية الثلاث الأخيرة، حضر فى المتوسط ٦٣ بلدا عضوا دورات كل من لجنة مشكلات السلع والهيئة (من بينها ٢٢ بلدا متقدما حضر اجتماعات اللجنة و٢٥ بلدا متقدما حضر اجتماعات الهيئة). وحيث أن لجنة مشكلات السلع معنية بالدرجة الأولى بشؤون السياسات وليس بالجوانب التفصيلية لتجارة السلع، فان للقطاع التجارى تمثيلا محدودا فى الوفود المشاركة. وكان تمثيل الوزارات الأخرى باستثناء الزراعة، والمعنية بالتجارة، منخفضا نسبية أيضا، بمتوسط ١٢ وفدا. وكان متوسط عدد أعضاء الوفود من كل من البلدان المتقدمة والنامية عضوين اثنين.

٧٠ - وكانت الصورة مختلفة الى حد ما فى هيئة الدستور الغذائى، التى تعنى بمعايير الأغذية ذات الأهمية المباشرة للمعاملات التجارية، اذ بلغت نسبة حضور ممثلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ٤٠ فى المائة. وأغلب هذه المنظمات غير الحكومية معنية بالجوانب الصحية والبيئية للأغذية. كما ظهر ميل أكبر من جانب البلدان الى ارسال اخصائيين من عواصمها الى اجتماعات الهيئة، ويندرج نحو ٩٠ فى المائة من المندوبين فى هذه الفئة. وبالنظر الى المشاركة القوية لمنظمات التوحيد القياسى، ووزارات الصحة، وغيرهما، فقد بلغت نسبة المشاركين ٧٠ فى المائة من مندوبى الحكومات من غير موظفى وزارات الزراعة أو الممثليات لدى منظمة الأغذية والزراعة.

٦٦ - ويجرى حاليا ترشيد معايير الهيئة وكان وضع الدستور الغذائى المختصر بمثابة خطوة رئيسية الى الأمام فى هذا الصدد، رغم أن النسخة المختصرة ليس لها مركز رسمى. واذا ما كان لمعايير هيئة الدستور الغذائى أن تستخدم كمرجع فعال فى التجارة العالمية، فلابد من تحديثها وتبسيطها. ويبلغ عمر المعايير فى بعض الحالات أكثر من ٢٠ سنة. ويحتاج الامر، حيثما أمكن، الى مزيد من المعايير العامة مع الاشارة الى اختلافات معينة فيما بين السلع بدلا من معيار واحد لكل سلعة على حدة. ولابد من تغطية المنتجات ذات الأهمية المتنامية بالنسبة الى صادرات البلدان النامية، وبخاصة الفواكه والخضر، بواسطة معايير عامة. ويمكن توجيه المزيد من التأكيد على السياسات الحالية لايلاء الأولوية الى المنتجات ذات الأهمية الأكبر للتجارة العالمية ولتلك التى تعانى من عدد أكبر من القيود (أى عدم القبول من طرف البلدان المستوردة لأسباب تتعلق بالجودة). وفى هذا السياق تعتبر الحدود المطبقة حتى الآن والشاملة للحد الأقصى المسموح به من المخلفات هامة.

(٢) الحجر الزراعى

٦٧ - تشكل لوائح الحجر الزراعى القطرية حاجزا تجاريا، ولا توجد فى الوقت الراهن أى معايير للحجر الزراعى مقبولة على الصعيد الدولى. وقد أنشأت منظمة الأغذية والزراعة فى ١٩٩٢ أمانة للاتفاقية الدولية لوقاية النبات. أما قبل ذلك، فقد اتخذت المنظمة خطوات أولية لتنمية تبادل المعلومات بشأن لوائح الصحة النباتية ووضع معايير وخطوط توجيهية معترف بها دوليا يمكن استخدامها كمرجع فى المنازعات التجارية. ويوجد اطار منسق للعمل مع منظمات وقاية النبات الاقليمية، أعدت بمقتضاه منظمة حماية النبات فى أمريكا الشمالية نصا أوليا بشأن تقدير مخاطر الآفات، وأخذت منظمة حماية النبات فى أوروبا والبحر المتوسط واللجنة الاقليمية للصحة النباتية للبلدان الواقعة فى أقصى أمريكا الجنوبية تعالج التوفيق بين لوائح معينة للحجر الزراعى، واضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بالتنسيق والتوفيق الشاملين لمبادئ الحجر الزراعى. وفى أعقاب سلسلة من اجتماعات الخبراء، تم الاتفاق على وضع مسودة لهذه المبادئ، واجراء لاقرار المعايير والخطوط التوجيهية تمهيدا لتقديمها الى دورة مؤتمر المنظمة فى ١٩٩٣.

(٣) تجارة المبيدات

٦٨ - يغطى الفصل الأول من «تقرير تقييم البرامج» البرنامج الفرعى ٢-١-٢-٤، ويوفر مناقشة لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها ومبدأ الموافقة المسبقة عن علم. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة

٧٤ - وكما هو متوقع، فان حضور البلدان من الاقاليم النامية فى لجان التنسيق الاقليمية التابعة للهيئة أفضل منه فى اجتماعات الهيئة ولجانها الاخرى. وقد ارتفع متوسط حضور الدول الأعضاء فى منظمة الاغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية فيما بين ١٩٨٧ و ١٩٩١ بشكل ملحوظ الى ٤٠ فى المائة أو أكثر بالنسبة لجميع الاقاليم، فيما عدا أفريقيا حيث بلغ نحو ٣٠ فى المائة.

٧٥ - ويعطى اجمالى الحضور صورة للاهمية التى يوليها أعضاء منظمة الاغذية والزراعة لاعمال الجماعات الحكومية الدولية وللجان الهيئة. ومما يتسم بأهمية مماثلة، حضور البلدان الرئيسية المعنية بالسلع. فقد كانت البلدان المصدرة والمنتجة على الصعيد العالمى ممثلة تقريبا بشكل جيد فى اجتماعات الجماعات الحكومية الدولية، وكذلك الأمر فى معظم الأحوال بالنسبة للبلدان المستوردة الرئيسية. وعلى سبيل المثال، فبالنسبة الى الجماعة المختصة بالالياف الصلبة، كانت البلدان المسؤولة عما يزيد على ٩٠ فى المائة من الصادرات ممثلة بشكل عام، وبالنسبة لتلك المختصة بالجوت كان الرقم ١٠٠ فى المائة، والمختصة بالزيوت والبذور الزيتية نحو ٩٠ فى المائة. وقد حضر الاجتماع الاخير للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالنبيذ ومنتجات الكروم البلدان المسؤولة عما يزيد عن ٩٠ فى المائة من الصادرات. وبالنظر الى أن بعض المصدرين كانوا من بين أفقر البلدان، تجدر الاشارة هنا الى أن الكثير كانوا ممثلين بأشخاص قدموا من العواصم. كما كان حضور المستوردين مشجعا أيضا حيث كانت البلدان الصناعية الرئيسية ممثلة عادة. ويميل العدد الاجمالى للبلدان المشتركة فى اجتماعات لجان الهيئة الى أن يكون أقل، الا أن المستوردين والمصدرين الرئيسيين كانوا ممثلين عادة فى هذه الاجتماعات أيضا.

(٢) مناقشة قضايا التجارة

٧٦ - تركزت مناقشة أمور التجارة على الوضع العام والمستقبل المرتقب، مما أسفر عن وعى أكبر بالقيود والفرص والاعتبارات ذات الصلة بالسياسات العامة التى تؤثر على الأسواق الدولية. وبالاضافة الى ذلك، فان وجود المنظمة أتاح للاعضاء بأن يعربوا عن اهتمامهم بشأن التجارة الزراعية بطريقة قد لا تكون ممكنة فى محفل آخر. وقد يسرت البيئة المرنة لهيئات منظمة الاغذية والزراعة من التحديد المبكر للقضايا وابداء التعليقات على مقترحات السياسات المحلية لمختلف البلدان والتجمعات الاقتصادية قبل أن تكتسب هذه المقترحات الصبغة الرسمية. وعلى العكس من ذلك اقتصرت مناقشات الجات على السياسات السارية بالفعل، وفى المفاوضات التجارية متعددة الاطراف، يطرح المشتركون المواقف التفاوضية

٧١ - كما انعكست مزايا العضوية الموسعة لمنظمة الاغذية والزراعة ووجود ممثلين اخصائيين فى روما، أثناء اجتماعات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع. فقد تجاوز متوسط الحضور فى اجتماعات الجماعات بكثير المتوسط المناظر بالنسبة لمنظمات السلع الزراعية الدولية. فقد حضر اجتماعات الجماعتين المختصتين بالحبوب والارز أكثر من ضعف عدد البلدان التى تشارك عامة فى اجتماعات مجلس القمح الدولى. وبالمثل فقد حضر اجتماعات الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت والتيل والالياف المتماثلة عدد من البلدان أكبر مما يحضر اجتماعات المنظمة الدولية للجوت. وشارك أكبر عدد من البلدان (نحو ٦٠ بلدا فى المتوسط) فى أعمال الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالحبوب، والارز، والبذور الزيتية، واللحوم. وهكذا فان مستويات المشاركة فى هذه الجماعات كانت مماثلة لمستويات المشاركة فى لجنة مشكلات السلع ذاتها. وبلغ متوسط الحضور فى اجتماعات الجماعات المختصة بالشاى، والموز، والجوت، والحمضيات، والنبيذ ومنتجات الكروم نحو ٣٢ بلدا أو أقل.

٧٢ - كان حضور اجتماعات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع من قبل البلدان المتقدمة أقوى منه بالنسبة الى البلدان النامية. ففيما بين البلدان المتقدمة بلغ أدنى متوسط للحضور فى الجماعات المختصة بالحمضيات، والالياف الصلبة، والشاى ١٢ بلدا، والموز، والنبيذ، ١٣ بلدا، والجوت والتيل والالياف المماثلة ١٤ بلدا. وفى حين كان متوسط عدد أعضاء الوفود شخصين بالنسبة الى كل من البلدان المتقدمة والنامية، فان نحو ٦٤ فى المائة من وفود البلدان المتقدمة كانت تضم مشتركين من البلد الام (أى اخصائيين)، فى حين لم تتجاوز هذه النسبة بالنسبة للبلدان النامية ٣٠ فى المائة. وفى جميع الحالات، كانت المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية المعنية بشكل مباشر تحضر الاجتماعات عادة.

٧٣ - وبالنسبة الى هيئة الدستور الغذائى، كان الحضور فى اللجنة العامة يميل الى أن يكون أكبر منه فى لجان السلع، بمتوسط حضور يبلغ ما يزيد عن ٣٠ بلدا، فيما عدا اللجنة المختصة بطرائق التحليل وأخذ العينات التى بلغ متوسط الحضور فيها ٢٦ بلدا. وبلغ أعلى حضور فى اللجنة المختصة بمخلفات المبيدات متوسط ٤٤ بلدا. وكان متوسط الحضور فى اللجان السلعية يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بلدا فيما عدا اللجنة المختصة بالاسماك والمنتجات السمكية التى ارتفع الحضور فيها الى ٣١ بلدا، واللجنة المختصة بالفواكه والخضر الاستوائية الطازجة التى انخفض فيها الى ١٦ بلدا. وتشكل البلدان المتقدمة أغلبية المشتركين فى جميع اللجان، فيما عدا اللجنة التى يستضيفها بلد نام، المكسيك.

الى نتيجة ناجحة للمفاوضات وتنفيذ اتفاق الالغاء التدريجى الوارد فى الاعلان الوزارى لبونتا ديل است. وقد شدد على أنه ينبغى اصلاح تدابير السياسات الداخلية التى تؤثر على التجارة علاوة على اصلاح حواجز نوعية أخرى، وكانت هناك تعليقات سلبية على السياسات الحمائية فى البلدان الصناعية.

٨٠ - **واصل المؤتمر والمجلس** التأكيد على أنه ينبغى ايلاء معاملة مفضلة للمنتجات الزراعية للبلدان النامية وعلى أنه ينبغى أن تؤخذ المصالح الخاصة للبلدان النامية المستوردة الرئيسية للأغذية فى الاعتبار. وقد جرى التأكيد على دور التجارة فى ضمان الأمن الغذائى، واشير الى أنه لا ينبغى بالضرورة معادلة الامن الغذائى بالاكتفاء الذاتى من الاغذية. وفى الوقت نفسه، أعربت بعض البلدان النامية عن رأى مفاده أن الاكتفاء الذاتى من الأغذية يمكن أن يكون هدفا هاما. وقد طلب الى كل من رئيس المجلس والمدير العام فى مناسبات منفصلة أن ينقلا اهتمامات البلدان الأعضاء الى المفاوضين فى جولة أوروغواى. ومن الجائز أن يكون التأييد الذى منحته الأجهزة الرياسية فى المنظمة قد ساهم فى أن تتضمن جولة أوروغواى دراسة نصوص مقترحة تتعلق بمخزونات الامن الغذائى التى تستثنى من الالتزامات بتخفيض المحاصيل التى تخزن بهدف تصديرها، والقبول بالحاجة الى توفير ضمانات للبلدان النامية المستوردة للأغذية ضد الزيادات فى الاسعار العالمية للأغذية والناجمة عن تحرير التجارة.

٨١ - **ولأسباب تتعلق جزئيا** بكون المجلس يتلقى تقرير لجنة مشكلات السلع فى دورته التى تعقد قبل المؤتمر مباشرة، فان مناقشته لأمور التجارة تتأثر بالمناقشات المتعلقة بحالة الاغذية والزراعة أكثر من تقرير لجنة مشكلات السلع. ويمكن أن توفر الأهمية المعلقة على متابعة جولة أوروغواى فرصة لاستعراض توقيت وجدول أعمال لجنة مشكلات السلع فى المجلس والمؤتمر، بما فى ذلك امكانية ادراج مناقشة أكثر انصبابا على القضايا التى تبحثها اللجنة (والتى يمكن أن تستثير اهتمام الاعضاء بشكل أكبر).

٨٢ - **المؤتمرات الاقليمية:** لا تعتبر التجارة عموما بندا رئيسيا للمناقشة فى المؤتمرات الاقليمية. بيد أنه يجرى استعراض التطورات الزراعية فى الاقليم، وبذلك يمكن ايلاء الاهتمام بالأمور المتصلة بالتجارة. وكان هذا هو واقع الحال، على سبيل المثال، فى الدورة الأخيرة للمؤتمر الاقليمى لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى الذى أولى اهتماما خاصا لمشكلات تجارة الموز والسكر.

٨٣ - **لجنة الأمن الغذائى:** لا تعنى لجنة الامن الغذائى العالمى بالدرجة الاولى بالتجارة والتى هى وظيفة لجنة مشكلات السلع. ومع ذلك فان للقضايا المتعلقة

الرسمية. كما أن البلدان النامية أفضل تمثيلا فى محافل المنظمة منها فى معظم المنظمات السلعية، وبذلك تستطيع أن تفصح عن اهتماماتها بشكل أوفى.

٧٧ - **المناقشات فى المؤتمر والمجلس** : يدرس المؤتمر ودورة المجلس التى تنعقد فى نوفمبر/تشرين الثانى فى غير سنوات انعقاد المؤتمر حالة الأغذية والزراعة. وتتضمن هذه الوثيقة استعراضا واقعيا لحالة الزراعة فى العالم، بما فى ذلك التجارة، والمخزونات، والأسعار، ونسب التبادل التجارى. وقد احتوت الأعداد التى صدرت حديثا من هذه الوثيقة على أحدث المعلومات عن جولة أوروغواى والمواقف التى اتخذتها شتى الأطراف. وجرت العادة قبل انعقاد الدورة مباشرة على تقديم ملحق يحتوى على أحدث المعلومات ذات الصلة بالتجارة. ويعالج المؤتمر قضايا التجارة فى مناقشته للخطوط التوجيهية بشأن المواءمة الزراعية الدولية، حيث تتعلق ثلاثة من هذه الخطوط التوجيهية الاثنى عشر بالتجارة الزراعية مباشرة. وتقيم فى هذه الوثيقة، سياسات البلدان الى حد ما من حيث اتساقها مع الخطوط التوجيهية.

٧٨ - تساءلت بلدان عديدة فى المؤتمر عما اذا كان هناك بعض الحاجة الى تنقيح هذه الخطوط التوجيهية وعما اذا كان من الأفضل مناقشتها بالاقتران مع حالة الأغذية والزراعة. وقد ثار الجدل بوجه خاص حول التأكيد على الاتفاقيات السلعية فى الخط التوجيهى ٨. وقد أعرب أيضا عن رأى مفاده ضرورة أن تراعى الخطوط التوجيهية الاعتبارات البيئية بشكل أفضل. وهناك مجال لدمج المناقشة الأكثر عمومية بشأن الحالة والمستقبل المرتقب الشاملين لحالة الأغذية والزراعة مع مناقشة الخطوط التوجيهية. ورغما عن ذلك، برهن الاستعراض المنهجى المنتظم للخطوط التوجيهية والسياسات القطرية على أنه طريقة مفيدة لاثارة قضايا السياسات ومناقشتها وينبغى ألا يغيب عن جداول أعمال الجماعات الحكومية الدولية أو المؤتمر والمجلس.

٧٩ - وقد اعتمد مؤتمر المنظمة منذ ١٩٧٩ القرار ٧٩/٢ بشأن «تجارة السلع والحماية والمواءمة الزراعية»، ومرة ثانية فى ١٩٨١، وقبل خمس سنوات من الاعلان الوزارى لبونتا ديل است الذى استهل دورة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، أعرب مؤتمر المنظمة عن القلق بشأن الانتشار المتزايد للسياسات الحمائية. كما أثيرت امكانية اقامة نظام للأفضليات التجارية بين البلدان النامية. ومنذ ذلك الحين، دعا المؤتمر والمجلس، باطراد وبشكل أقوى، جميع البلدان الى الامتناع عن تطبيق التدابير الحمائية، مشيرا كذلك الى أن التحسينات التجارية يمكن أن تولد فى البلدان النامية دخلا أكبر من تدفقات المعونة. ومنذ استهلال جولة أوروغواى فى ١٩٨٧، أكد المؤتمر على أهمية التوصل

والسياسات التى تطبقها الجهات المستوردة والمصدرة. ومن الممكن ألا يستخدم التنقيح الدورى للخطوط التوجيهية فى المحافظة على وثاقتها فحسب، وانما فى توضيح القضايا المفاهيمية أيضا. وقد طال العهد حاليا على الخطوط التوجيهية بالنسبة لكل الجماعات[1]، فيما عدا تلك المتعلقة بالموز والتى أقرت فى ١٩٨٩. وتشير الخطوط التوجيهية عامة الى أهمية الحوار والى:

- توسيع انتاج واستهلاك المنتج؛
- تقليل حواجز التجارة؛
- إستقرار الامدادات والأسعار؛
- الحاجات الخاصة للبلدان النامية؛
- مراعاة حاجات كل من المنتجين والمستهلكين، وتحديد أسعار منصفة لكل منهم؛
- سياسات لتجنب الفوائض بدون اغراق أسواق التصدير؛
- الدور المحتمل لعقود الامداد بالصادرات/الواردات طويلة الأجل فى الحد من عدم استقرار الأسواق والأسعار.
- أهمية الامتثال لمبادئ المنظمة بشأن تصريف الفائض.

٨٦ - تؤكد الخطوط التوجيهية بشأن اللحوم والبذور الزيتية على: حاجات البلدان النامية، بما فى ذلك حاجتها الى قدر أكبر من المشاركة فى الأسواق الدولية؛ وتجنب تأثير حالة عدم استقرار الأسواق على الدخول والمكاسب التصديرية؛ وحماية أسواقها التصديرية؛ والحاجة الى المساعدة الانمائية الخارجية. وتسلم الخطوط التوجيهية بشأن الأرز بأن الاكتفاء الذاتى القطرى من الارز كثيرا ما يكون هدفا أساسيا بالنسبة للبلدان النامية، وتحث على استخدام المساعدة الدولية فى تكديس مخزونات احتياطية. كما تعالج الخطوط التوجيهية بشأن الارز والبذور الزيتية واللحوم المبيعات الميسرة، والمعونة الغذائية، والمعاملات التجارية الثلاثية. وتشير، على وجه الخصوص، بشأن البذور الزيتية الى اطار النظام الاقتصادى الدولى الجديد والى التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية.

---

(١) الخطوط التوجيهية للأرز عام ١٩٧١، ونقحت عام ١٩٧٩، والخطوط التوجيهية للحوم فى ١٩٧٦، والخطوط التوجيهية للبذور الزيتية فى ١٩٨٠.

بالمخزونات الغذائية، والاكتفاء الذاتى من الأغذية، وحوافز الانتاج، بالطبع آثار كبيرة بالنسبة الى التجارة والظروف التجارية المؤثرة على الواردات الغذائية. وقد أكدت اللجنة على أن السياسات الحمائية لكثير من البلدان المتقدمة تمنع تصدير منتجات البلدان النامية التى قد تمكنها من استيراد الأغذية بشروط تجارية، وتخفض كذلك من أسعار الأسواق العالمية. وبالاضافة الى ذلك، فان سياسات دعم الصادرات التى تطبقها البلدان المتقدمة، المنتجة للفوائض، عملت على خفض أسعار الانتاج فى كثير من البلدان النامية. وقد أشير الى أنه فى الوقت الذى ينبغى أن يؤدى تحرير التجارة الى ارتفاع فى المكاسب التصديرية الشاملة لكثير من البلدان النامية، فقد تترتب نتائج سلبية على بعض البلدان المستوردة للأغذية. كما تواصل لجنة الأمن الغذائى أيضا التأكيد على دور المعاملات التجارية الثلاثية[1] فى استخدام فوائض البلدان النامية من الأغذية لتحقيق منافع اقتصادية للجهة البائعة وتلبية الحاجات الغذائية للجهة المتلقية.

٨٤ - **لجنة مشكلات السلع:** ان أحد البنود الثابتة فى جدول أعمال كل دورة استعراض أوضاع السلع وتوقعاتها فى العالم. كما تدرس التطورات فى السياسات الحمائية فى كل دورة فى سياق أعمال متابعة قرار المؤتمر ٧٩/٢ "تجارة السلع والحماية والمواءمة الزراعية". ويستند ذلك الى ورقة تعدها الأمانة تستعرض فيها سياسات المستوردين والمصدرين الرئيسيين والتطورات بالنسبة لكل سلعة على انفراد. وتغطى اللجنة أيضا موضوعين خاصين مختارين فى كل دورة. وقد بوشرت المناقشات فى السنوات الأخيرة على هدى ما يجرى فى جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف للجات. وقد وفرت الاستنتاجات بشأن الحماية أساسا للاستنتاجات التى توصل اليها المؤتمر والمجلس والتى ذكرت آنفا. وأكدت اللجنة على أهمية تحرير التجارة مع ايلاء الاعتبار الواجب للاهتمامات المشروعة للبلدان النامية. وفى ١٩٨٩، أولت مناقشة لقضايا فى مجال اصلاح السياسات الزراعية الاهتمام بمزايا التعريفة الجمركية بالمقارنة مع أنواع أخرى من الحواجز التجارية ودور الدعم المباشر لدخل المزارعين بمعزل عن دعم الأسعار.

(٣) المناقشات فى الجماعات الحكومية الدولية

٨٥ - تنفذ الجماعات المختصة بالأرز، والبذور الزيتية، والموز، واللحوم، فى الوقت الراهن خطوطا توجيهية يمكن أن تقيم على أساسها الاتجاهات الدولية

---

(١) المعاملات التجارية الثلاثية هى الصفقات التى تشترى بموجبها الجهة المتبرعة سلعة ما (الأغذية عادة) من أحد البلدان (النامية عادة) لاعطائها لبلد نام ثالث.

بما فى ذلك اتفاق رسمى أو غير رسمى لادارة الامدادات. وعقب مناقشات مستفيضة فى الجماعة ومع ممثلى القطاع الخاص فى اجتماع مجموعة خبراء، اضطرت الجماعة الى أن تخلص الى أن أساس الاتفاق مفتقد، وقبلت الجماعة فى دورة ١٩٨٩ بمبادئ عريضة للتعاون تعرف باسم اعلان غواياكويل[1] ووافقت على الحاجة الى تحسين معلومات السوق. وهذا الاعلان طوعى ولكنه يعطى بعض الزخم لتحرير التجارة.

(٤) التجارة والبيئة

٩٠ - كانت الآثار البيئية لسياسات التجارة من بين الموضوعات التى تدارستها دورة لجنة مشكلات السلع فى ١٩٩٣. وكان العمل بشأن معايير نوعية الاغذية والاستيراد والتصدير المسؤولين للمبيدات ذا أهمية خاصة للبيئة. وفى مصايد الأسماك، كانت القضايا البيئية وثيقة الصلة بالتجارة؛ وعلى سبيل المثال، درست المؤتمرات التى عالجت قضايا التجارة بالمنتجات السمكية قضايا ادارة الموارد. وفى وثيقة حالة الاغذية والزراعة المقدمة الى دورة ١٩٩١ لمؤتمر المنظمة، نوقشت الآثار البيئية للتجارة بمنتجات الغابات. وخلص المؤتمر الى أنه من غير المحتمل أن يكون للقيود المفروضة على التجارة الاثر المرغوب للحد من ازالة الغابات، وأشار بعض المندوبين الى أن الغابات لن تدار بشكل قابل للاستمرار الا اذا قيمت كمورد اقتصادى. وتتعاون المنظمة فى الوقت الحالى مع المنظمة الدولية للاخشاب الاستوائية فى اجراء دراسة عن الصلات ما بين التجارة والتنمية القابلة للاستمرار للغابات.

٩١ - كما تطرقت الجماعة الفرعية المختصة بالجلود الكبيرة والصغيرة المتفرعة عن الجماعة الحكومية الدولية المختصة باللحوم الى المشكلات البيئية لنفايات المدابغ. وأبدت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالالياف الصلبة والجوت والتيل والالياف المماثلة اهتماما خاصا بالجوانب البيئية، وواصلت منذ عام ١٩٩٠ فحص الآثار البيئية للالياف الطبيعية والالياف التخليقية التى تنافسها. وقد

---

(١) التسليم بمنافع الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب على الموز، - العمل على أن تكون الأسعار مجزية للمنتجين ومعقولة بالنسبة للمستهلكين، توفير امدادات منتظمة من الانواع الجيدة من الموز للبلدان المستوردة؛ - تشجيع استهلاك الموز فى كل من الأسواق القائمة والجديدة؛ - مراعاة الخصائص النوعية للموز ولأسواق الموز؛ - الترويج لتحرير التجارة العالمية للموز تدريجيا مع التسليم بالالتزامات القائمة للاقاليم المنتجة والموردين التفضيليين لحماية مصالحهم فى أسواقهم التقليدية.

٨٧ - وتناقش الجماعات الحكومية الدولية أيضا قضايا التجارة فى سياق بنود أخرى من جدول الأعمال. وعلى سبيل المثال، استعرضت الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية بالنسبة للجلود الكبيرة والصغيرة والمنتجات المصنوعة منها فى ١٩٨٩ ثم استعرضت ثانية فى ١٩٩٢، وأحيانا ما تفحص الجماعات تطور السياسات العامة فى بلدان معينة أو مجموعات من البلدان. وعادة ما تشمل المناقشات التفصيلية لسياسات البلدان آثارها بالنسبة للتجارة. وقد عملت المناقشات على استرعاء الانتباه بشكل مستمر الى مستويات الدعم والحماية العالية فى بلدان المجموعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة. وفيما يخص سياسات المجموعة الأوروبية بشأن البذور الزيتية، أعربت لجنة مشكلات السلع فى أعقاب المناقشات التى دارت فى الجماعة الحكومية الدولية للمجموعة الأوروبية عن قلقها البالغ. وقد عبر المجلس الاعراب عن هذا القلق. كما حظيت المناقشات التى دارت بشأن آثار السوق الداخلية المشتركة للموز فى المجموعة الأوروبية باهتمام كبير مؤخرا.

٨٨ - يتواصل العمل بترتيبات سعرية غير رسمية بشأن السيزال، والقنب، والأباكا، والجوت، والتيل من قبل الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة والجوت والتيل والألياف المماثلة. وفى الأساس، تحدد الجماعات الحكومية الدولية نطاقا للأهداف يراعى ظروف العرض والطلب وأى أسعار تدخلية تحددها البلدان، مثل الهند فى حالة الجوت. وتستنفد عملية وضع الأسعار الاشارية موارد قليلة نسبيا وتحظى بتقدير البلدان النامية وبعض الموردين التجاريين الذين يجدون فى الأسعار مرشداً عملياً مفيداً. وتسجل بلدان متقدمة قليلة تحفظات على الترتيبات كقضية مبدأ وعلى النواحى العملية لها على حد سواء، الا أن المستوردين التجاريين من تلك البلدان يشاركون فى المناقشة التى تدور بشأن مستوى الأسعار.

٨٩ - ثم ان مواءمة العرض مع الطلب مسألة تثير الاهتمام بانتظام لدى الجماعات الحكومية الدولية الأخرى، وعلى سبيل المثال، شجعت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاى المنتجين على ألا يعرضوا نوعيات متواضعة جدا من الشاى للبيع، مما يؤدى الى خفض جزئى من اجمالى المعروض فى السوق العالمية[(١)]. والصعوبات المتعلقة بتجاوز الترتيبات والخطوط التوجيهية غير الرسمية واضحة فيما يتعلق بالموز. ففى ١٩٨٤، وعقب نحو ثمانى سنوات من المناقشات لمحاولة تحديد عناصر اتفاقية دولية للموز توصل فريق العمل الى أن الفجوة ما بين المنتجين والمستهلكين أوسع من أن يتم التوصل الى اتفاق بشأنها. وفى الاجتماع اللاحق للجماعة الحكومية الدولية، قدمت الأمانة ورقة تطرح بوضوح شتى الخيارات،

---

(١) أى الشاى الذى لا يفى بالمعيار ٣٧٢٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسى.

النامية أن تباريها، تجعل صادراتها أقل قدرة على المنافسة نسبيا. وينبغي لتدابير تعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية أن تشمل الازالة التدريجية للحواجز الجمركية وغير الجمركية وتشجيع الترتيبات الثنائية والعقود طويلة الأجل. كما أن التدابير الداعمة تعتبر هامة في نشر المعلومات التجارية.

٩٤ - يحدث التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية حيثما تتعاون البلدان داخل الجماعات الحكومية الدولية للابقاء على مستويات الأسعار أو ادارة الامدادات، وقد ناقشت بعض الجماعات الحكومية الدولية حالة الأسواق في البلدان النامية[١]. وبالمثل، وضعت البلدان الأفريقية معيارين اقليميين من معايير هيئة الدستور الغذائي[٢]. وتعتبر خدمات معلومات أسواق المنتجات السمكية الاقليمية أمثلة واضحة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وقد ساهم أعضاء شتى الخدمات في تمويلها وتحديد برامج العمل بأشكال متباينة القدر. بيد انه كان من الملاحظ أن من الصعب النظر في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بمعزل عن التنمية التجارية الشاملة. وأولت الاجتماعات السلعية والحلقات الدراسية العملية اهتماما محدودا بتعزيز التجارة، وخاصة فيما بين البلدان النامية، في حين أولت إهتماما أكبر نسبيا للتدابير الضرورية على المستوى القطري لتطوير المنتجات، ومن ثم التجارة ككل. وقد جمعت هذه الاجتماعات بين الجوانب التقنية والتجارية ونفذت بالتعاون فيما بين وحدات عديدة في المنظمة وبمشاركة من الوكالات الدولية الاخرى[٣].

---

(١) من ذلك على سبيل المثال، سوق الشرق الأدنى للشاي، ومناقشة اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك لموضوع التجارة بالمنتجات السمكية فيما بين البلدان النامية. وعقد اجتماع مائدة مستديرة في ١٩٩١ لانشاء شبكة للحمضيات تضم بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد جاء ذلك الى حد كبير نتيجة للمناقشات التي دارت في الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحمضيات. كما تم انشاء الجماعة الفرعية للبلدان المنتجة للسيزال والقنب خصيصا لتعزيز التعاون التقني فيما بين أعضاء اللجنة.

(٢) الدخن ودقيق الدخن، Gari.

(٣) في حالة الاجتماع المختص بالجلود الكبيرة والصغيرة، شارك أيضا كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز التجارة الدولية، والمجلس الدولي لصباغة الجلود (منظمة غير حكومية). كما حضر مركز التجارة الدولية الاجتماعات المخصصة للزراعة البستانية والتي حضرتها كذلك المصالح التجارية، بما في ذلك اتحادات شحن بحرى معينة.

جرى فحص واستخدام السيزال من أجل صنع الحصر لمقاومة التحات على المنحدرات العميقة أثناء مرحلة الانبات. وقد عملت هذه المناقشات على التأكيد على أن من بين مغريات بيع الألياف الطبيعية عدم اضرارها بالبيئة. كما استرعت الانتباه الى الحاجة الى اتباع أقل طرائق الانتاج اضرارا بالبيئة. وقد عبئت الموارد حاليا من مؤسسة روكفلر والمجموعة الأوروبية للقيام بمزيد من العمل بشأن الجوت والبيئة.

(٥) التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية

٩٢ - يعتبر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية من بين أولويات المتابعة بموجب القرار ٧٩/٢ والخطوط التوجيهية بشأن المواءمة الزراعية الدولية. وقد أكد على أهميته بالتالى المؤتمر والمجلس ولجنة الأمن الغذائى العالمى. وقد نوقش الموضوع، على وجه الخصوص، من قبل لجنة مشكلات السلع فى ١٩٨٧، بالاستعانة بورقة معلومات أساسية استندت الى دراسة رئيسية منشورة فى ١٩٨٧ (١). وقد تبين أن كثيرا من المشكلات التى تواجهها البلدان النامية فى مجال توسيع التجارة فيما بينها ناجمة عن الجهود التى تبذلها لتوسيع صادراتها الى كل من البلدان المتقدمة والنامية، وكان من بين الحواجز، وعلى الأخص بالنسبة للتجارة فيما بين البلدان النامية، نقص وسائل النقل البحرى، والقنوات التجارية ومعلومات السوق، والتعريفات الجمركية العالية نسبيا التى تفرضها البلدان النامية على الواردات من المنتجات الزراعية. وبالاضافة الى ذلك، كانت هناك ترتيبات قليلة نسبيا للتجارة الحرة بين البلدان النامية، وكانت الترتيبات القائمة تميل الى التأكيد على السلع المصنعة.

٩٣ - أكدت لجنة مشكلات السلع فى مناقشتها لهذا الموضوع على أن هناك امكانات كبيرة للتجارة فيما بين البلدان النامية، ولكنه يتعين النظر الى المشكلة فى السياق الشامل للصادرات الزراعية المتزايدة للبلدان النامية. وقد أشير أيضا الى أن سياسات الدعم التى تتبعها البلدان المتقدمة والتى لا يمكن للبلدان

---

(١) التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية فى مجال التجارة الزراعية، ورقة منظمة الأغذية والزراعة رقم ٧٠ عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المنظمة، روما ١٩٨٧، وهى وثيقة تقدم صورة تفصيلية للتجارة القائمة بين البلدان النامية، وتحتوى على دراسات حالة عن شتى السلع وتحليل للمناهج المتعلقة بتعزيز التجارة فى المنتجات الزراعية فيما بين البلدان النامية.

المشترك للسلع الأساسية. وتشير الموارد المحدودة المتاحة للصندوق، وصعوبة الحصول على الموافقة على المشروعات، الى أنه لا ينبغي لذلك الامر أن يكون مجال اهتمام له أولويته في الجماعات الحكومية الدولية. وهكذا يمكن للجماعات أن تنظر بشكل مفيد في ايلاء مزيد من التركيز على وضع مشروعات تقع في مجالات اهتمامها المباشر، والتي قد توسع من مدى عمل الجماعة نفسها بدلا من تشكيل مجالات نشاط جديدة. ان هذه التوسعات المنطقية للنشاط الى ما يتجاوز أولويات الصندوق المشترك يمكن أن تشمل، على سبيل المثال، توفير معلومات محسنة عن الاسواق على المدى القصير، وتحليل أسواق المنتجات شبه المصنعة.

(٢) المساعدة المقدمة الى المشروعات

٩٧ - في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢، كان ١٥٦ مشروعا من مشروعات منظمة الاغذية والزراعة المتصلة بالتجارة قيد التشغيل، ووصل اجمالي انفاقها خلال هذه الفترة الى ٤٣ مليون دولار. وكما يتضح من الجدول ١٠، كان توزيع المشروعات بحسب قيمتها يتسم بالانصاف نسبيا فيما بين افريقيا وآسيا والمحيط الهادي والشرق الادنى وشمال افريقيا، مع التركيز على افريقيا. وكانت المشروعات، من الناحية العددية، مركزة في افريقيا وآسيا والمحيط الهادي. ولا يختلف هذا النمط كثيرا فيما بين أنواع المشروعات، فيما عدا أن العدد الصغير من مشروعات التحليل السلعي كان يميل الى التركيز على آسيا والمحيط الهادي.

المساعدة المقدمة من منظمة الاغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية للتغلب على مشكلات التجارة الناجمة عن انتشار الكوليرا في البلدان الامريكية

يخلق وباء الكوليرا الذي ظهر في أمريكا اللاتينية في ١٩٩١ مخاطر بالنسبة لتلوث الاغذية البحرية، وبالنسبة للفواكه والخضروات بدرجة أقل. وقد فرض كثير من البلدان المستوردة قيودا اضافية على الواردات من الاقليم المتضرر. وقدمت منظمة الاغذية والزراعة المشورة والتدريب بتمويل مشترك من المنظمة ومركز التجارة الدولية. وساهمت مدخلات المنظمة في تحسين السلامة واصدار شهادات الصلاحية في البلدان المصدرة. وقد خففت القيود التي يفرضها المستوردون في حالات عديدة، وقللت الخسائر الاقتصادية الى حد كبير.

هاء - المساعدة الفنية

(١) وضع مشروعات للصندوق المشترك للسلع الأساسية

٩٥ - يعترف الصندوق المشترك للسلع الأساسية بمعظم الجماعات الحكومية الدولية بوصفها هيئات سلعية دولية[١]، وفى السنوات الثلاث أو الاربع الاخيرة، وضعت المجموعات المخصصة ومشاورات الخبراء أفكار مشروعات من أجل الصندوق المشترك. ومنظمة الأغذية والزراعة مؤهلة بشكل فريد لوضع مشروعات تتعلق بجميع الجوانب السلعية. ولم يكن تركيز المقترحات فى معظم الحالات على الجوانب التسويقية، وانما على تحسين الانتاجية و/أو نوعية المنتج المصدر. ومن المفهوم أن الصندوق المشترك نفسه يولى أولوية الى هذه المجالات، على الرغم من افتقار الوضوح بشأن نوع المشروعات التى يحتمل أن تحمل على التمويل. وفى كثير من الحالات كانت وكالات أخرى بخلاف منظمة الأغذية والزراعة تشارك فى وضع المقترحات، لا سيما مركز التجارة الدولية (الشاى، والجلود الكبيرة والصغيرة، والالياف الصلبة). وقد عممت المنظمة مقترحات على نطاق واسع لكى تعلق عليها منظمات أخرى مثل مراكز البحوث الزراعية الدولية، وكان هناك مدخلات كبيرة من قبل الموظفين المهنيين المختصين بالمحاصيل والثروة الحيوانية داخل المنظمة. وهكذا فقد بدأ العمل فى المشروعات فى حدود الاستراتيجيات الشاملة لمعالجة مشكلات السلع المقصودة، الا أن ذلك انطوى على استثمار كبير للموارد. وعلى سبيل المثال، ففى حالة الالياف الصلبة، عقدت مشاورة فنية مخصصة بشأن مشروعات السيزال والهنيكين فى عام ١٩٩٠. وبعد ذلك ناقشت الجماعة الحكومية الدولية ذاتها مشروعاتها مرة ثانية فى ١٩٩٢ عقب قيام الصندوق المشترك بارجاعها.

٩٦ - بحلول أوائل ١٩٩٣ كان الحساب الثانى للصندوق المشترك قد تلقى ٥٩ مليون دولار فقط من ٢٣٠ مليون دولار كان قد تعهد بها. وادى الطلب على الصندوق جنبا الى جنب مع الانخفاض الشديد فى المتحملات الى المطالبة بالبحث عن تمويل مشترك للمشروعات وبأن تكون المشروعات صغيرة. وفى نهاية ١٩٩٢، لم تكن المشروعات التى أعدتها الجماعات الحكومية الدولية قد حصلت على موافقة نهائية بتمويل الصندوق

---

(١) الاستثناءات فى هذا الصدد هى الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب (التى لديها اختصاصات واسعة النطاق)، والجماعة المختصة بالجوت (حيث تعتبر المنظمة الدولية للجوت محفلا أكثر ملاءمة)، والجماعة المختصة بالنبيذ ومنتجات الكروم (التى لا تعتبر مجال أولوية بالنسبة للصندوق المشترك).

٩٨ - كان أكبر عدد من المشروعات التى تعنى مباشرة بالتجارة مشروعان لتدعيم قدرات البلدان النامية للرقابة على جودة الاغذية المستوردة والمصدرة. وفى الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢، كان ٩١ مشروعا قيد التشغيل يصل اجمالى انفاقها الى ١ر٢٢ مليون دولار، بما فى ذلك المشروعات الاقليمية فى افريقيا وفى آسيا والمحيط الهادى. ومن بين هذه المشروعات، كان ١٨ مشروعا تمول بواسطة برنامج الامم المتحدة الانمائى ويصل اجمالى انفاقها الى ٩ر٨ مليون دولار. وكان باقى المشروعات ممولا من برنامج التعاون الفنى فى منظمة الاغذية والزراعة. وهناك اهمية أيضا للمشروعات التى يعتبر زخمها الرئيسى تدعيم القدرة على تنظيم استيراد المبيدات الحشرية. وكان من بينها نحو ٥٢ مشروعا يبلغ اجمالى انفاقها ١٠ ملايين دولار، بما فى ذلك مشروعين عالميين. وبالنسبة الى هذه المشروعات، انتشرت مصادر التمويل على نطاق أوسع، وان كان برنامج التعاون الفنى احتفظ بأهميته. وكانت مشروعات السياسة السلعية التسعة ممولة بأكملها بواسطة برنامج التعاون الفنى فى منظمة الاغذية والزراعة، فيما عدا مشروع اقليمى واحد يتناول التجارة فى الاخشاب الطبيعية فى افريقيا بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائى. ومن ثم فان تعبئة الموارد من خارج الميزانية لم تساير تركيز الأجهزة الرئاسية للمنظمة على تقديم المشورة فى مجال السياسات وبناء القدرات المؤسسية الوطنية.

٩٩ - يولى الكثير من مشروعات المنظمة المعنية بالسياسة والتخطيط الاقتصاديين اهتماما بالآثار التجارية، بما فى ذلك مشروعات الأمن الغذائى. بيد أن السياسة التجارية تعتبر عموما مكونا ضئيلا. اذ تكونت المشروعات المتعلقة بالسياسات السلعية والتجارية على المستوى القطرى، فى أغلبها، من بعثات استشارية متعددة التخصصات. ولم يكن التركيز الرئيسى على التجارة فحسب، وانما بالأحرى على التنمية شبه القطاعية. ففى عدد من الدراسات السلعية عن الحبوب الزيتية فى الهند، على سبيل المثال، أجرى استعراض شامل للسلعة، بما فى ذلك الترتيبات المؤسسية، والبحوث والارشاد، والآثار التجارية. والقت المساعدة المقدمة الى ترينداد وتوباغو نظرة شاملة على القطاع الزراعى وفحصت، من جملة أوجه، تكاليف الاعتماد على الذات فى انتاج الاغذية. وكانت الموارد المتاحة أصغر ما يكون بالنسبة للمساعدة التقنية من خلال مشروعات تنمية القدرات المؤسسية الوطنية لتحديد الاستراتيجيات التجارية وتحليلها. ولدى المنظمة خبرة لا مثيل لها فى تحليل أسواق السلع وهو ما يمكن أن يحظى بمزيد من التوليد فى مساعدات المنظمة للبلدان النامية.

الجدول ١٠: عدد ونفقات المشروعات* المتعلقة بالتجارة ١٩٨٦-١٩٩٢ (الميزانية بملايين الدولارات)

الاقليم		السياسة السلعية والتجارية	مراقبة الأغذية بما فى ذلك المنتجات السمكية	تسجيل مبيدات الآفات	خدمات الأسواق للمنتجات السمكية والأسمدة	برنامج الأمم المتحدة الانمائى	الاجمالى حساب أمانة	الاجمالى مركز التجارة الدولية	الاجمالى
افريقيا	اجمالى النفقات	٣ر٣	٤ر١	٤ر٠	٣ر١	٦ر٩	٣ر٩	٣ر٧	١٤ر٤
آسيا والمحيط الهادى	اجمالى النفقات	١ر٠	٥ر٣	٢ر٣	١ر٣	٤ر٣	٢ر٤	٢ر٤	٩ر١
الشرق الأدنى وشمال افريقيا	اجمالى النفقات		٥ر١	١ر٣	٢ر٨	٥ر٩	٠ر٦	٥ر٣	٩ر٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	اجمالى النفقات	١ر٠	٣ر٥	١ر٢	١ر٠		٠ر٣	٤ر٧	٥ر٠
أوروبا	اجمالى النفقات		٠ر٦					٠ر٦	٠ر٦
العالم	اجمالى النفقات		٣ر٤	١ر٢			٤ر٧		٤ر٧
المجموع	عدد المشروعات	٩	٩١	٥٢	٤	١٧	١٦	١٢٣	١٥٦
	اجمالى النفقات	**٣ر٥**	**٢٢ر١**	**١٠ر٠**	**٧ر٤**	**١٧ر٠**	**١٤ر١**	**١١ر٩**	**٤٣ر٠**

* الميزانيات بالنسبة لأجزاء من المشروعات تتعلق بالتجارة مباشرة

لجولة أوروغواى للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف، وقد حضرت جميع الدورات الرسمية. وقد قدمت معلومات أساسية مستفيضة الى أمانة الجات. وأحيطت المنظمة علما بشكل طيب عن التطورات، وهى فى وضع يسمح لها بتقييم النقاط ذات الأهمية للبلدان الاعضاء وتزويدها بالمشورة المطلوبة، خاصة البلدان النامية منها، وقد عرض قسم السلع والتجارة عدة أشهر من وقت كبار الموظفين على مدى السنوات الماضية من أجل هذا النوع من المساعدة.

١٠٣ - قدمت أكثر أشكال المساعدة الفنية كثافة واستمرارا الى شبكة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية التى استمرت فى طلب المشورة الفنية من المنظمة من أجل تحديد مواقفها، وخاصة فيما يتعلق بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات الغذائية. كما قدمت المساعدة الى «المجموعة التفاوضية بشأن المنتجات الاستوائية»، ولا سيما فى المراحل الأولى، لتوفير المعلومات عن التجارة والحماية لأمانة الجات والبلدان الاعضاء، وخاصة فى أمريكا اللاتينية. ولم ينضم الى المناقشات المغلقة التى جرت فيما بعد سوى تلك المجموعات من البلدان التى قدمت وثائق لتحديد مواقفها الأولية، وساعدت المشورة الأولية التى قدمتها المنظمة فى هذا الصدد. وقد نجحت البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية فى الوقت الحالى فى الفوز بالاعتراف بمشاكلها فى «مشروع البيان الختامى» بالشكل الذى أعده به رئيس المستوى الرسمى للجنة المفاوضات التجارية المنبثقة عن جولة أوروغواى. وفى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٩، أعد مجلس المنظمة تقديره للمساعدة التى قدمتها المنظمة الى الاعضاء استعدادا لجولة أوروغواى، وأعرب عدد من البلدان عن تقديره أيضا فى اجتماعات مجلس ادارة الجات.

١٠٤ - **خدمات تعزيز التجارة:** تدعم خدمات معلومات السوق للمنتجات السمكية تنمية الروابط التجارية عن طريق سلسلة من السجلات التى تشمل سجلا عالميا للمستوردين وسجلات اقليمية للمستوردين والمصدرين. ويحتفظ أيضا بقواعد بيانات بشأن اللوائح الاستيرادية. وفيما بين ١٩٨٩ و١٩٩٢، أجرت المنظمة ٢٠ دراسة لأسواق السمك الرئيسية وجرى توزيعها عن طريق الخدمات الاقليمية. وتجيب خدمات المعلومات على ما يزيد متوسطه عن ٥٠٠ استفسار كل شهر. وحسبما أورد موجزا فى الجدول ٣، قامت منظمة الاغذية والزراعة بتنظيم خمس مؤتمرات تجارية بشأن منتجات سمكية معينة، اشترك فى كل منها ١٠٠-٢٠٠ مشترك، فى المراكز الرئيسية بالتعاون مع الخدمات الاقليمية. وتضمنت الوثائق المقدمة حالة الصناعة والمتوقع لها، علاوة على معايير الجودة، بما فى التطورات الجديدة فى لوائح الصحة والسلامة الصحية فى الأسواق الرئيسية. كما تقدم الشبكة الاستشارية للتنمية والمعلومات عن الأسمدة فى آسيا والمحيط الهادى خدمات استشارية سوقية بشأن الأسمدة. وبالنسبة للسلع الاخرى، أصدرت أدلة عن المنظمات فى البلدان المشتغلة بانتاج وتجارة السيزال والهينيكين وعن وكالات التجارة الحكومية فى الأرز. وعلى الرغم من أن التعزيز

تحسين نوعية الصادرات فى تايلند

بدء برنامج الامم المتحدة الانمائى ومنظمة الاغذية والزراعة فى ١٩٨٦، وفى أعقاب حالات متعددة من رفض البلدان المستوردة قبول المنتجات الغذائية التايلندية بتقديم ثلاث سنوات من التدريب والمشورة الى تايلند من أجل انشاء مركز «تفتيش الصادرات واصدار شهادات بسلامة المنتجات الزراعية». ثم أصبح تطبيق نظام «علامة الجودة المجازة للتصدير»، مرجعا يعول عليه لترويج صادرات الاغذية من تايلند.

١٠٠ - ركزت مشروعات مراقبة جودة الاغذية على بناء القدرات المؤسسية للتفتيش على الاغذية، بما فى ذلك مرافق المختبرات. ويعتبر ذلك ضروريا اذا كان للبلدان أن تجنى الفوائد من هيئة دستور الاغذية والاعمال الاخرى بشأن الحواجز غير التعريفية للتجارة، ومراقبة الواردات والوفاء بالاشتراطات الاستيرادية للبلدان المتقدمة. كما أولت بعض المشروعات اهتماما بالسياسات المتعلقة بمراقبة جودة الاغذية وبصياغة التشريعات واللوائح.

١٠١ - أنشئت الخدمات الاقليمية لمعلومات المنتجات السمكية والشبكة الاستشارية للتنمية والمعلومات عن الاسمدة فى آسيا والمحيط الهادى لكى توفر مشورة فنية لاعضائها علاوة على المعلومات السوقية. وتجيب خدمات المنتجات السمكية على نحو ٥٠٠ استفسار كل شهر، وهو جانب من عملها يميل الى أن يكون أكثر اعتمادا على التمويل الخارجى. وتتجه النية الى جمع المعلومات وسبل الحصول على مشورة الخبراء الاستشاريين بشأن تجهيز الأسماك، والمعدات، ومراقبة الجودة، والتدريب، والفرص الاستثمارية، وغير ذلك. وقد أنشئت معلومات مرجعية وقواعد بيانات لهذه الاغراض تشمل: سجل عالمى عن مستوردى الأسماك وسجلات عن مصدرى الأسماك فى الاقاليم، وتجميع اللوائح الاستيرادية بما فى ذلك لوائح الصحة والجودة، وسجل لجهات تصنيع المعدات، وسجل للخبرة الفنية فى مجال تجهيز الأسماك وتسويقها.

(٣) الخدمات الاستشارية الفنية

١٠٢ - **دعم مفاوضات جولة أوروغواى:** كانت منظمة الاغذية والزراعة الوكالة الوحيدة التى سمح بها كمراقب فى الفريق التفاوضى المعنى بالزراعة التابع

الجدول ١١: ملخص أنشطة التدريب المعنية بالتجارة ١٩٨٦-١٩٩٢

تحليل السلع	حصلت مجموعتان من اثنين من الصين والصومال على تدريب أثناء الخدمة لمدة اسبوعين
معايير جودة الاغذية	٤٦ دورة تدريبية وحلقة دراسية، ودورتين نظريتين شارك في كل واحدة منها ما يزيد على ٢٠ موظفا في المتوسط. وكانت نسب توزيع الدورات بحسب الاقليم كما يلي: أفريقيا ٣٩ في المائة، وآسيا والمحيط الهادي ٢١ في المائة، والشرق الادنى وافريقيا الشمالية ٧ في المائة، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ٣٢ في المائة.
تسجيل المبيدات	جرى تدريب نحو ٤٠ في المائة من موظفي تسجيل المبيدات عن طريق البرنامج الميداني في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادي.
الرقابة على جودة الأسماك	ومع توفر موارد من خارج الميزانية منذ ١٩٩١، عقدت دورتان مشتركتان بين الأقاليم، ودورتان اقليميتان وسبع دورات قطرية، وكانت مدة كل دورة منها ١٠ أيام تقريبا. وكان معدل المشاركة العادية يزيد قليلا عن ٢٠ مشاركا، في حين شارك في الدورات التي عقدت في كل من فيتنام وتايلند ٧٠ و٤٠ مشاركا على التوالي. اضافة الى ذلك. وبالتعاون مع انفوفيش عقد في آسيا خمس ندوات مدة كل منها يوما واحدا، وشارك في كل منها ما يزيد على مائة مشارك.
تسويق الصادرات السمكية	عقد في ١٩٩٢ أربع حلقات دراسية قطرية في أوروبا الشرقية مدة كل منها ثلاثة أيام، وبلغ المجموع الكلي للمشاركين فيها نحو ١٠٠٠ مشارك.
تجارة منتجات الغابات	كما تناولت الدورات الاقليمية في أفريقيا وفي آسيا والمحيط الهادي بشأن احصائيات منتجات الغابات الاحصاءات الخاصة بالتجارة في منتجات الغابات.

خامسا - ملخص القضايا والاستنتاجات

١٠٩ - ينص دستور المنظمة، في اطار اختصاصاتها الموسعة لتحسين الزراعة، على أن للمنظمة دورا تضطلع به في مجال تعزيز التجارة بالمنتجات الزراعية، وهو دور لايزال موضع تركيز من جانب الأجهزة الرياسية. وجولة أوروغواي هي أول جولة من جولات المفاوضات متعددة الأطراف المعنية بالتجارة التي تبدي اهتماما شاملا بالتجارة بالمنتجات الزراعية، كما أن هذه الفترة كانت فترة لا يتحمس فيها التفكير الدولي لادارة التجارة. ولا بد من النظر في هذا السياق الى دعم المنظمة لتنمية التجارة بالمنتجات الزراعية أثناء الفترة قيد الاستعراض. فالمنظمة ليست محفلا لاجراء المفاوضات بشأن الاتفاقيات المعنية بالتجارة الدولية في حد ذاتها.

المباشر للتجارة لا يشكل عادة جانبا رئيسيا من عمل منظمة الاغذية والزراعة بالنسبة الى السلع الاخرى بخلاف الاسماك، فقد نظم معرض عن منتجات الجوت التصديرية بمناسبة اجتماع الجماعة الحكومية الدولية بالتعاون مع المنظمة الدولية للجوت. وبالمثل، نظم معرض عن الارز من أجل دورة ١٩٩١ للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالارز.

١٠٥ - **المشورة الفنية للبرنامج العادى:** تقدم عن طريق البعثات وعن طريق المشورة المخصصة التى يقدمها موظفو المقر الرئيسى الذين يزورون بلدانا لحضور اجتماعات، وغير ذلك. كما تعد وثائق وتحليلات من أجل المنظمات الاخرى ومن أجل اجتماعات تنظمها تلك المنظمات والشبكات. وكثيرا ما يشارك موظفو المنظمة فى الاجتماعات التى تنظم فى البلدان النامية بشأن النواحى التجارية.

(٤) التدريب والكتيبات الارشادية

١٠٦ - يجرى تدريب واسع النطاق عن مختلف جوانب جودة الاغذية ووضع معاييرها. وكانت الحلقات الدراسية التى عقدت لهذا الغرض عموما اما حلقات اقليمية، أو شبه اقليمية، وتناولت بعض الجوانب مثل الرقابة العامة على جودة الواردات والصادرات، وبعض المجالات الاكثر تخصيصا مثل التحليل المعنى بالفطريات السامة والنويدات المشعة. كذلك اضطلع المشروع العالمى المشترك بين برنامج الامم المتحدة الانمائى والمنظمة، المعنى بالتدريب فى مجال جودة الاسماك ومعاييرها، بقدر كبير من التدريب. وفى واحدة من الحالات التى أجرى فيها التدريب لاثنين من المسؤولين فى المنظمة أثناء الخدمة، تضمن التدريب بيانا عمليا حيث قام المسؤولان بتحليل احدى سلع السوق. كما شارك موظفو المنظمة فى دورات عقدت بشأن موضوعات أوسع مجالا مثل تحليل السياسات، وفى دورات اضطلعت بتنظيمها منظمات أخرى، مثل مركز التجارة الدولية، والمنظمة الدولية للاخشاب الاستوائية.

١٠٧ - ولاجل تحليل جودة الاغذية، جرى اعداد ١٢ كتيبا تتسم بالشمولية والوضوح، ومزودة بقوائم للمواد المضافة والملوثات، ويمكن استخدامها جنبا الى جنب مع النسخة المختصرة من الدستور الغذائى. وانشئت قاعدة بيانات كمبيوترية عن المستويات القصوى لمخلفات المبيدات فى الاغذية، ويسهل استخدامها عن طريق الحاسب الالى الشخصى. ولاجل الرقابة على جودة الاسماك، جرى استحداث سبع مجموعات من أدوات التدريب. اثنتان منها لتحديث كتيبات الانفوفيش. وهى تغطى بعض الجوانب مثل منهج تطبيق النقطة الحرجة للرقابة، والرقابة على الجودة فى مجال تعليب الاسماك. وفى مجال تحليل السلع والتجارة، كان التدريب أكثر تواضعا.

١٠٨ - ويمكن أن ينصب التركيز فى المستقبل على التدريب باعتباره مجالا مهما، بما فى ذلك التدريب على تحليل السلع والتجارة بالاسماك، وتطوير الكتيبات ومواد التدريب حتى يتسنى استخدامها بواسطة المؤسسات القطرية.

١١٢ - وتحظى جميع أنواع المعلومات التجارية التى تجمعها المنظمة، بتغطية صحفية وتوزيع واسع النطاق، ويعتمد عليها واضعو السياسات فى مجالات التجارة أو البحوث الاكاديمية. وفى حين تستفيد الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع من جميع قوائم المطبوعات الرسمية للمنظمة التى ترسل عن طريق البريد، وكذلك القوائم الفردية غير الرسمية، الا أن المعلومات الخاصة بالدستور الغذائى ومعلومات السوق الخاصة بمصايد الأسماك تحظى باهتمام خاص من جانب هذه الجماعات. ويثير هذا تساؤلا كبيرا بالنسبة للمنظمة وهو ما اذا كانت القوائم، المعدة أساسا كوثائق للمؤتمر والمجلس، ملائمة أيضا لحصولها على مادة تقنية شديدة التفصيل، أو ما اذا كان هذا الاجراء يتيح الاستفادة من الوثائق على نحو أكثر فعالية. كذلك يتضح ما اذا كانت الوثائق التى تصل جميع الاطراف المعنية فى بلد ما، تعتمد الى حد كبير على كفاءة نظام التوزيع التى تطبقه الحكومة، أم لا. ويمكن النظر فى توسيع نطاق نشر الكميات الكبيرة من المعلومات القيمة، بما فى ذلك، على سبيل المثال، استخدام شبكات الكمبيوتر الشخصى، وادخال خدمات أقراص الكمبيوتر، والتوجيه المستهدف والمنظم للصحافة التجارية. وبالمثل، يمكن زيادة تطوير مكاتب تمثيل المنظمة باعتبارها نقاط مرجعية للمعلومات السلعية، ولا يزال بالامكان استكشاف دور أكبر تلعبه توقعات الأغذية فى نشر المعلومات.

١١٣ - وللمنظمة ميزة خاصة فى مجال التحليل متوسط المدى وطويل المدى لأسواق السلع. وتستفيد المنظمات الدولية للسلع، والوكالات الدولية والبلدان الاعضاء، استفادة كبيرة، من المعلومات المتوفرة لدى المنظمة وخبرتها فى هذا المجال. وحيث تتمتع المنظمة فى هذا الصدد بميزة نسبية قياسا الى المنظمات الاخرى، فانه بالامكان زيادة توسيع نطاق العمل فى هذا المجال. كما أنه يمكن استخدام معلومات التوقعات المتوفرة لدى المنظمة فى زيادة فعالية الخدمات الحالية لمعلومات السوق، بما فى ذلك الخدمات التابعة للمركز الدولى للتجارة.

١١٤ - وحصل اقرار متزايد - أثناء الفترة التى يغطيها هذا الاستعراض - بأهمية العمل الذى تقوم به المنظمة منذ فترة طويلة بشأن الحواجز غير الجمركية أمام التجارة. ولقد برزت أهمية الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فى اطار التجارة الزراعية الدولية، وتعمل المنظمة فى الوقت الراهن على التوفيق فيما بين الممارسات الخاصة بالحجر الزراعى. وفيما يتصل بتجارة المبيدات الحشرية، هناك قبول متزايد لمبدأ الموافقة المسبقة عن علم الذى تضمنته مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها. وبموجب مبدأ الموافقة المسبقة عن علم، توافق البلدان على ألا تسمح بتصدير المبيدات المحظورة الى أراضيها، ما لم

وهكذا فلا يمكن لمساهمة المنظمة الا أن تكون مساهمة غير مباشرة، مستفيدة فى ذلك من اختصاصها التقنى واسع النطاق فى الموضوعات ذات الصلة، وكذلك فى مجال السلع والتعاون مع المنظمات الدولية الاخرى المعنية.

١١٠ - ولذلك منحت المنظمة مؤخرا أولوية لدعم تنمية التجارة الزراعية من خلال توفير المعلومات والتحليلات المعنية بشأن كل جوانب التجارة بالسلع، لاسيما تحليل توقعات التجارة على المدى القصير والطويل والاحصائيات التجارية الأساسية، وخفض الحواجز التقنية غير الجمركية أمام التجارة، لا سيما من خلال التشجيع على التوصل الى اتفاق بشأن جودة الاغذية المقبولة دوليا ومعايير النظافة العامة للمنتجات الزراعية التى تدخل فى التجارية الدولية، وتعزيز الحوار الدولى فيما بين البلدان الأعضاء بشأن السياسات والممارسات التجارية، وتوفير المساعدة التقنية لتنمية التجارة، وبخاصة فيما يتصل بالحواجز التقنية غير الجمركية أمام التجارة للرقابة على جودة الاغذية والمبيدات. وبالاضافة الى ذلك ما زال الاهتمام يوجه الى تعزيز التعاون الاقتصادى التقنى بشأن المسائل المتصلة بالتجارة بين البلدان النامية (التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية/ التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية) لايزال. ولقد ظهر مجال اهتمام جديد يتمثل فى التفاعلات بين التجارة بالمنتجات الزراعية وبين البيئة.

١١١ - وتغطى المنظمات السلعية الدولية أو الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع التابعة للمنظمة، كافة السلع الزراعية الرئيسية التى تدخل فى التجارة الدولية. ويتمثل الاستثناء الرئيسى الوحيد فى محاصيل زراعة البساتين (باستبعاد الموز والحمضيات والعنب)، وبعض الاعلاف الحيوانية غير التقليدية. وتعتبر الالياف الصلبة والجوت والتيل من السلع المهمة بالنسبة لعدد قليل من البلدان الاشد فقرا فى العالم. الا أن أهمية هذه السلع على المستوى العالمى محدودة، نظرا لانخفاض أهميتها النسبية حتى بالنسبة للبلدان الرئيسية المنتجة لها، مما يترتب عليه النظر فى امكانية تخفيض حجم العمل الذى يتم بشأن هذه السلع داخل الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، على أن يعوض ذلك بعض التوسع فى الانشطة التعاونية، بما فى ذلك الانشطة التعاونية مع المنظمة الدولية للجوت. ويمكن أن يؤدى ذلك الى توجيه المزيد من الاهتمام بمحاصيل زراعة البساتين، وهى، الى جانب محاصيل أخرى، لديها امكانية كبيرة فى أن تزيد من حجم صادرات البلدان النامية.

الدولية المختصة بالسلع، أنها وسيلة مفيدة للغاية لاثارة القضايا وتركيز الانتباه على ما تنطوى عليه مختلف أدوات السياسات من آثار. وبهذه الطريقة، وحدت البلدان الاعضاء مواقفها داخل أجهزة المنظمة لتضيف قوة دفع لعملية تحرير التجارة ولتمكن جولة أوروغواى من التوصل الى نتائج ناجحة، ولتبرز فى ذات الوقت الاهتمامات الشرعية للبلدان النامية.

١١٧ - وفى عام ١٩٩١، حث المؤتمر المنظمة على أن تعد تقريرا، بعد استكمال جولة أوروغواى، يتناول مدى تأثير النتائج على الاقتصاد الزراعى العالمى. وبغض النظر عن النتائج المترتبة على المفاوضات التجارية متعددة الاطراف، يمكن للجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع أن تضطلع بدور أساسى فى عملية المتابعة، ويمكن للمنظمة أن توفر منبرا يتسم بالمرونة بالنسبة للبلدان لكى تعبر عن اهتماماتها بشأن ممارسات شركائها التجاريين فى مجال الاستيراد والتصدير. وحتى يتسنى التنفيذ الناجح لاتفاقيات جولة أوروغواى المختصة بالزراعة، ينبغى السعى الى مزيد من الايضاح والاتفاق فى المجالات التى ربما تكون بحاجة الى ذلك. ومن المحتمل أن تظل السبل التى يمكن من خلالها توفير التعويض الحقيقى للبلدان النامية المستوردة الصافية للاغذية مقابل زيادة الأسعار، مجالا هاما من مجالات الاهتمام. وقد يكون من المفيد أيضا توضيح ممارسات الحماية للسلع شبه المصنعة. وقد تم تحديد القضايا البيئية المتصلة بتجارة السلع الزراعية على أنها تمثل مجالا جديرا بالاهتمام. وبدون التوصل الى أية اتفاقية فى اطار جولة أوروغواى، سوف تنشأ الحاجة للنظر فى كيفية الاستفادة من المكاسب التى تحققت حتى الآن من المفاوضات، لاسيما فيما يتصل بالحواجز التقنية غير الجمركية أمام التجارة، فى تحقيق منافع تجارية مستمرة، وفى مواصلة الضغط من أجل الحد من سياسات الحماية فى مجال التجارة الزراعية.

١١٨ - ومن الممكن أن تشمل، فى المستقبل، بعض قضايا السياسات المهمة المتصلة بعمل المنظمة فى مجال التجارة نطاق وطبيعة العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى، والتركيز على التغطية السلعية، ومدى أهمية العمل لتطوير المنهجية والمساعدة الفنية. كما أن التوجيهات والبدائل المتصلة بالسياسات بحاجة الى تحديد من أجل مناقشتها فى لجنة مشكلات السلع. ويمكن تعزيز الدور الحيوى للجنة مشكلات السلع بالنسبة للمجلس والمؤتمر، وفيما يتصل بالنظر المتعمق فى تقريرها، من خلال اعادة ترتيب مواعيد جلسات اللجنة بحيث تعقد فى السنوات التى لا يعقد فيها المؤتمر العام للمنظمة. كما أن المتابعة قد تحتاج الى اعادة ترتيب جدول أعمال اللجنة المذكورة، على نحو يتيح وقتا أقل للاستعراض الشامل، واطار عمل

تحصل على موافقة صريحة من جانب المستورد. ولقد قبلت المجموعة الاوروبية بمبدأ الموافقة المسبقة عن علم، كما أشار ٥١ بلدا مستوردا الى القرارات التى اتخذها بشأن ستة أنواع من المبيدات المحظورة فى بلد المنشأ.

١١٥ - تقوم هيئة الدستور الغذائى المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بالدور الرئيسى فى تطوير المعايير التى تغطى فى الوقت الراهن جميع الاغذية التى تدخل فى التجارة الدولية. ولازالت الجهود مستمرة من أجل توحيد معايير الدستور الغذائى، وتقصير صيغتها، وجعلها ملائمة تماما للتطبيق من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية، كذلك يجرى تحديث المعايير، وتعزيز الجهود المبذولة حتى تصبح التغطية شاملة تماما، لاسيما فيما يتصل بمخلفات المبيدات والمواد المضافة. وفى حين تستخدم معايير الدستور الغذائى من جانب بعض البلدان فى وضع المعايير الخاصة بها، الا أنها لازالت تفتقر الى القبول على اعتبار أنها تمثل الاساس المشترك لاعداد اللوائح الفردية والقطرية للاستيراد. ومع أن النتيجة المترتبة على جولة أوروغواى لاتزال غير واضحة حتى فى وقت استكمال هذا الفصل، الا أن هناك قبولا لمعايير الدستور الغذائى باعتبارها نقاط مرجعية عند النظر فى الحواجز غير الجمركية أمام التجارة، فى مشروعات الاتفاقيات قيد المناقشة لطرحها على جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف ومنطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية. وسوف توفر النتائج الناجحة لهذه المناقشات أساسا لتطبيقها على نطاق واسع. كما أنها تعزز الاولوية التى تحظى بها عملية تطوير معايير الحجر الزراعى.

١١٦ - ويتركز الجزء الاكبر من العمل الذى تضطلع به المنظمة فى مجال التجارة الزراعية على الحوار فيما بين البلدان الاعضاء من خلال الهيكل القائم للجان، والذى يتبلور فى النهاية فى مؤتمر المنظمة ومجلسها. ويبدو أن معدل المشاركة فى الاجتماعات المشتركة بين المنظمة والجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع يتجه الى التزايد عن نظيره فى المنظمات الدولية للسلع، وطالما تشهد اجتماعات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع وهيئة الدستور الغذائى تمثيلا جيدا لكل من المصدرين والمستوردين الرئيسيين. والتكاليف التى تتحملها المنظمة فى تشغيل الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع تقل بكثير عن التكاليف التى تتحملها المنظمات الدولية للسلع التى تضطلع بأنشطة مماثلة، ولقد وفرت هذه الجماعات، الى جانب لجنة مشكلات السلع، منبرا قيما للبلدان الاعضاء لمناقشة التجارة على المستوى التفصيلى وقضايا السياسات العريضة. ولقد ثبت من علمية التحديث الدورية للخطط التوجيهية للتجارة واستعراضها على نحو منتظم فى مؤتمر المنظمة، وفى لجنة مشكلات السلع، وفى الجماعات الحكومية

متكامل لمجمل مناقشات المنظمة لقضايا التجارة، بما فيها الغابات ومصايد الأسماك والمدخلات الزراعية، وبخاصة عندما تتشابك القضايا بالسلع، وبالبيئة على سبيل المثال.

١١٩ - وتتمتع المنظمة بخبرة لا تبارى فى مجال تحليل أسواق السلع الزراعية والسياسات التجارية، والتى توفر المنظمة بشأنها المعلومات والخدمات للعالم بأسره، وقد لا تتوافر لبلدان نامية كثيرة فى هذا المجال الا قدرة محدودة أو ربما تنعدم هذه القدرة تماما. وبالمثل فان قدرة المنظمة على مساعدة البلدان النامية فى تطوير الرقابة على نوعية الأغذية، لا نظير لها فى أى مكان. لذا ينبغى توسيع نطاق المساعدة التقنية التى تقدمها المنظمة للبلدان النامية لتعزيز التجارة، ويمكن للتدريب وتطوير مواد التدريب والكتيبات أن تلعب دورا رئيسيا فى هذا الشأن، وكذلك المشورة فيما يتصل بالترتيبات واللوائح المؤسسية الخاصة بنوعية الأغذية، والنظافة العامة للمنتجات الزراعية، والتفتيش عليها والواردات من المبيدات. ومع هذا، يمكن الاستفادة من الدروس المستقاة من خبرة الصندوق المشترك للسلع الذى لم يستفد بالقدر الكاف من المعرفة المتوفرة لدى الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع. وهكذا فان تركيز الانتباه على موارد الصندوق المحدودة للغاية لم يثبت حتى الآن أنه وسيلة ناجعة لتوسيع نطاق امكانيات الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع.

١٢٠ - ومن المهم حشد المزيد من الموارد بالاضافة الى البرنامج العادى، من أجل توسيع نطاق العمل فى هذه المجالات. وللأسف، فان أولويات البلدان الأعضاء فيما يتصل بزيادة دعم المنظمة للبلدان فى مجال المشورة بشأن السياسات، بما فى ذلك السياسات التجارية وتنمية القدرة المؤسسية، لم تنعكس فى صورة دعم اضافى من خارج الميزانية. ومع أن البلدان الأعضاء تقدم مساهمات عينية كبيرة للعمليات التى تضطلع بها لجان الدستور الغذائى، فان الدعم المقدم من خارج الميزانية لتنمية التجارة بلغ ٩ر٣ مليون دولار فى المتوسط خلال الفترة المالية، وتبلغ نسبة الدعم من خارج الميزانية الى موارد البرنامج العادى ٣٣ر٠ الى ١ مقارنة بنسب البرامج التقنية الرئيسية التى تبلغ ٥ الى ١.